

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

BADJI MOKHTAR UNIVERSITY-ANNABA

UNIVERSITE BADJI MOKHTAR-ANNABA



جامعة باجي مختار - عنابة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل إستراتيجيات
التنمية: استفادة الجزائر من بعض التجارب الرائدة

الشعبة

اقتصاد، تنمية ومالية

للطالبة

العابد برينيس شريفة

مدير أطروحة التخرج: د. شبيرة بوعلام عمار أستاذ محاضر. أ. جامعة باجي مختار-عنابة

أمام أعضاء اللجنة

أ.د. بن عصمان محفوظ	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة باجي مختار	- عنابة
د. شبيرة بوعلام عمار	أستاذ محاضر أ	مقررا	جامعة باجي مختار	- عنابة
أ.د. سعودي محمد الطاهر	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة الحاج لخضر	- باتنة
د. بوريش هشام	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة باجي مختار	- عنابة
د. بحري أبو بكر	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة الشاذلي بن جديد	- الطارف

السنة الجامعية: 2014 / 2015



جامعة باجي مختار عنابة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد، تنمية ومالية

تصريح

أصرح بصفتي صاحبة الدراسة الموسومة بـ:

تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل إستراتيجيات التنمية: استفادة الجزائر من بعض

التجارب الرائدة

بأنها تحت مسؤوليتي الخاصة وأنها غير مقدمة لمؤسسات علمية أخرى لنيل شهادة أكاديمية.

العابد برينيس شريفة

الإمضاء

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على سبل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها خيارا إستراتيجيا هاما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تمثل منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية من جهة والمساهمة في معالجة مشكلة البطالة من جهة أخرى. لذا ندرس تجارب بعض الدول الرائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية الاستفادة منهم ونقل مميزاتهم إلى الاقتصاد الوطني.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها، أنه بالرغم من أن لكل تجربة مميزات إلا أن كل الحكومات محل البحث لعبت دورا رائدا في مواجهة العقبات التي تعترض إنشاء ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أدركت الدور الاقتصادي الهام الذي تؤديه هذه المؤسسات في توليد الدخل الوطني، توفير فرص العمل وتطوير الابتكارات التكنولوجية، ويتبين أنه لنجاح التجربة الجزائرية في تطوير مؤسساتها، يتحتم إتباع الإستراتيجية المقترحة بالاستفادة من التجارب الرائدة للنهوض بهذا القطاع.

وأوصت الدراسة بمجموعة هامة من الاقتراحات أبرزها أنه يتطلب أن تعي الدولة أن قضية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس شأنا خاصا بهذه المؤسسات، لأن وراء كل مؤسسة مزاحمة ورائدة دولة.

كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إستراتيجيات التنمية، التجارب الرائدة، التنمية الاقتصادية.

Résumé

L'objectif de cette étude est de faire la lumière sur les moyens de développement des petites et moyennes entreprises en ce sens qu'elles représentent un choix stratégique important dans le processus de développement économique et social. Elles représentent en effet, un facteur important dans l'augmentation de la capacité de production et dans leur contribution à la résolution du problème du chômage. Ainsi, les expériences de certains pays pilotes dans le développement des petites et moyennes entreprises seront passées en revue, afin que l'économie nationale puisse en tirer profit et en transférer les avantages.

L'étude a révélé un ensemble de résultats dont le plus important, est que, bien que chaque expérience a ses avantages, tous les gouvernements des pays étudiés, ont joué un rôle clé pour surmonter les obstacles relatifs à la création et à la croissance des petites et moyennes entreprises. Ils ont en effet saisi le rôle économique important joué par ces entreprises dans le revenu national, dans la création d'emplois et dans le développement des innovations technologiques. Il est impératif, pour la réussite de l'expérience algérienne dans le développement de ses PME, de tenir compte des stratégies proposées par ces expériences pilotes pour promouvoir ce secteur.

L'étude a proposé un ensemble de recommandations dont la plus importante est relative à la prise de conscience par l'Etat du fait que le développement de ce secteur n'est pas du seul ressort des PME mais qu'il a un rôle capital à jouer, car derrière chaque entreprise compétitive et pilote, existe un Etat.

Mots-clés: petites et moyennes entreprises (PME), stratégies de développement, expériences pilotes, développement économique.

Abstract

The main concern of this study is to shed light on the issues of developing small and medium-sized enterprises as an important strategic choice in promoting the overall process of economic and social development of a country. The contribution of such enterprises in enhancing the productive capacity of an economy as well as alleviating the level of unemployment is a well established fact. The experiences of the leading countries in the field of small and medium-sized enterprises are studied to benefit from them in the national economy.

Notwithstanding that each successful experience has its own characteristics this study permits us to draw the conclusion that the role of governments is decisive in getting rid of the major obstacles preventing the very creation of such small and medium-sized enterprises. The results of such governmental interventions were determinant in raising the contribution of such enterprises in the formation of national income, employment creation and the promotion of technological performances. Such leading experiences represent the reference model that must inspire a country like Algeria if it wants to succeed to develop its own national enterprises.

The main recommendations of this thesis is that Algeria must be aware that the development of small and medium-sized firms is not the affair of such enterprises alone, but above all that of the country's support too.

Key words: small and medium-sized enterprises, development strategies, leading experiences, economic development.

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من علمني معنى المسؤولية كفاح وأن الكفاح إيمان والإيمان عمل

إلى أحب وأطيب إنسان في الوجود...إليك يا مصدر تواضعي أبي

إلى نور عيوني والنبع الذي طالما ارتويت منه حبا وحنانا

إلى مدرسة حياتي التي علمتني صبرا وطيبة وأمانا

إلى من احتضنت آلام الليالي ليشرق صباحي...إلى بلسم الروح أُمي

إليكما والديا أظال الله بعمركما

إلى من تربيته في كنفهم ومنحوني الثقة والشجاعة إخوتي: منير، حفيظ، شريف

إلى زهرة دنياي وإكليل وجودي أختي: آمال

إلى بسملة أيامي ومنبع أفراحي: وسيم، رزان، نوران، رامز

إلى من أكن لهم أكبر محبة وأعلى اهتمام: آمال، إيناس

إلى أعز الأحاب والأصدقاء

إلى كل الأهل والأقارب

إلى كل طلبة الدكتوراه

الشكر

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا كما ينبغي لجلال وجهه الكريم وسلطانه العظيم على ما
أنعم به علينا من نعم لا تعد ولا تحصى

يا من خلقت جسدي من طين ونفخت فيه الحياة وجعلتني أنطق بأحلى العبارات وأكرمتني
بأحلى عطاء العلم والنور

اللهم لك حمدي وشكري على إتمام هذا العمل

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان وأسمى عبارات التقدير والاحترام إلى الأستاذ الفاضل
الدكتور شبيبة بوعلام عمار الذي أمدني بالعلم وعاملني بمكارم الأخلاق، وعلى كل ما
بذله من جهد طوال فترة إعداد هذا البحث، راجية من الله عز وجل أن يكتبه في ميزان
حسناته

وأتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة وإثراء هذا البحث

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	31
02	العلاقة بين الجودة والحصة السوقية	41
03	العلاقة بين الجودة والتكلفة	41
04	القيود التنظيمية والإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	49
05	العوامل المفسرة للإرادة الإستراتيجية	51
06	الرؤية الإستراتيجية للمقاولين	52
07	التصنيف التتابعي للخيارات الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند 1997 Saporta	53
08	مختلف مصادر المعلومات التي تحصل عليها المؤسسة	56
09	الدائرة الخبيثة المفرغة للتخلف	92
10	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية	108
11	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العمالة	113
12	مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في العالم	113
13	عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية (2012)	116
14	التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية سنة 2012	117
15	حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في بعض الدول العربية سنة 2012	117
16	تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي في اليابان (2003-2013)	122
17	مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باليابان	126
18	عدد المؤسسات في اليابان	129

130	عدد العمال في المؤسسات اليابانية	19
130	مساهمة المؤسسات اليابانية في القيمة المضافة	20
132	تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية (2003-2013)	21
135	مراحل التمويل عن طريق رأس مال المخاطر	22
139	نمو الناتج المحلي الإجمالي في إيطاليا (2003-2013)	23
143	أشكال التمويل حسب أطوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا	24
146	أهم خصائص العناقد الإيطالية	25
148	استثمارات المشروع الأول والثاني والثالث في الهند	26
151	نمو الناتج المحلي الإجمالي في الهند (2003-2013)	27
154	التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند (2001-2012)	28
154	تطور مناصب الشغل المصرح بها من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند (2004-2012)	29
155	الإنتاج الخام لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند	30
156	تطور المسار التنموي الماليزي	31
161	تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية	32
162	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	33
163	المسار التنموي للصين "رحلة المائة عام"	34
165	نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين (2003-2013)	35
172	ملخص إستراتيجية تنمية الصادرات المصرية (2001-2003)	36
178	مراحل القيد في بورصة النيل	37
179	خطة عمل الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة	38
180	أسلوب إدارة الحاضنة في مصر	39
182	تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي في المغرب (2003-2013)	40

184	تطور الميزان التجاري المغربي (1998-2012)	41
186	المخططات الخاصة بالوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة	42
190	توزيع المؤسسات المغربية حسب الحجم	43
190	توزيع المؤسسات الصغيرة المغربية حسب القطاعات	44
203	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2003-2013)	45
238	التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2001-2013)	46
239	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (إلى نهاية السداسي الأول 2013)	47
240	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (أشخاص معنوية) حسب قطاع النشاط	48
242	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات (السداسي الأول 2013)	49
243	إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات (السداسي الأول 2013)	50
244	تطور عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2004-2013)	51
245	نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام سنة 2011	52
251	توزيع المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب قطاعات النشاط (2002-2013)	53
252	عدد المشاريع المصرح بها حسب نوع الاستثمار (2002-2013)	54
253	توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب قطاعات النشاط	55
254	توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب الجنس (إلى غاية نهاية السداسي الأول 2013)	56

256	توزيع المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن بطالة حسب الجنس (إلى غاية السداسي الأول 2013)	57
258	عدد الملفات المعالجة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط (2004 - نهاية السداسي الأول 2013)	58
260	الوضعية العامة للملفات المضمونة من صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات (السداسي الأول 2013)	59
269	الإستراتيجية المقترحة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	60

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	19
02	تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للتوصية رقم CE/361/2003	20
03	أصناف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجموعة البنك الدولي	20
04	تصنيف بروتش وهيمنز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال	21
05	تعريف المؤسسات الصغيرة في أمريكا حسب أوجه النشاط	22
06	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان	22
07	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا	23
08	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين	24
09	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري	26
10	المؤشرات الاجتماعية للتنمية	80
11	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول الاتحاد الأوروبي سنة 2012	115
12	بعض مؤشرات الاقتصاد الياباني (1945-1954)	120
13	أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان	121
14	مؤشرات الأداء التنموي في اليابان (2003-2013)	123
15	أهم القوانين والتشريعات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان	124
16	مؤشرات الأداء التنموي في الولايات المتحدة الأمريكية (2003-2013)	133
17	الهيئات الداعمة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية	134

137	عدد المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية	18
140	مؤشرات الأداء التنموي في إيطاليا (2003-2013)	19
140	الهيئات الداعمة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا	20
142	بعض التشريعات والحوافز الإيطالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	21
146	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومساهمتها في العمالة والقيمة المضافة في إيطاليا سنة 2012.	22
148	المسيرة التنموية في الهند إبان المراحل الأربع (1950-2001)	23
150	مؤشرات الأداء التنموي في الهند (2003-2013)	24
157	مؤشرات الأداء التنموي في ماليزيا (2003-2013)	25
159	البرامج الرئيسية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا	26
161	تعداد المؤسسات وتوزيعها حسب القطاعات في ماليزيا (2011)	27
166	مؤشرات الأداء التنموي في الصين (2003-2013)	28
171	الاستثمار العام والخاص في مصر (1974-1990)	29
173	مؤشرات الأداء التنموي في مصر (2003-2013)	30
173	الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر	31
183	مؤشرات الأداء التنموي في المغرب (2003-2013)	32
195	البرامج الاستثمارية المنفذة في الجزائر (1962-1966)	33
199	الإجراءات المتعلقة بأهم محاور برنامج التعديل الهيكلي	34
203	مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2000-2011)	35
207	الإجراءات المالية المتخذة لصالح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 1998	36

210	قائمة أهم النصوص القانونية المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	37
212	مؤشرات تطور البنية التحتية المالية في الجزائر في مؤشر تسيير الأعمال للبنك الدولي	38
216	الشباك الوحيد اللامركزي، الهيئات والخدمات المقدمة	39
226	البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	40
230	عرض البرنامج الأوروبي المتوسطي ميدا 1 لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	41
238	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النوع في الجزائر (إلى غاية نهاية السداسي الأول من 2013)	42
240	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (أشخاص معنوية) حسب طبيعة النشاط (2006-2013)	43
241	تطور تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (أشخاص معنوية) في الولايات اثني عشرة الأولى	44
245	توزيع الناتج الداخلي الخام حسب قطاعات النشاط سنة 2012	45
246	تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني (2006-2011)	46
247	تطور القيمة المضافة حسب الطابع القانوني وقطاعات النشاط (2007-2011)	47
249	تطور الميزان التجاري الجزائري (2006- إلى نهاية السداسي الأول 2013)	48
250	عدد المشاريع وقيمتها ومناصب الشغل المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (2002 - 2013)	49
252	المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب قطاعات النشاط (إلى غاية نهاية السداسي الأول 2013)	50
255	المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن	51

	بطالة حسب قطاعات النشاط (إلى غاية نهاية السداسي الأول (2013)	
256	القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب نوع التمويل (إلى غاية نهاية السداسي الأول (2013)	52
257	القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب قطاعات النشاط (إلى غاية نهاية السداسي الأول (2013)	53
257	وضعية الملفات المعالجة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع المشروع (2004- نهاية السداسي الأول 2013)	54
259	الوضعية العامة للضمانات المقدمة من صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط (السداسي الأول 2013)	55
273	الإستراتيجية المقترحة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	56

قائمة المختصرات

المختصر	معنى المختصر	الترجمة
ALC	Arab Leasing Corporation	الشركة العربية للتمويل التأجيري
ANDI	Agence National du Développement de l'Investissement	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
ANDPME	Agence Nationale de Développement de la PME	الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
ANGEM	Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
ANSEJ	Agence National de Soutien à l'Emploi des Jeunes	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
BADR	Banque de l'Agriculture et du Développement Rural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BNM	Bank Negara Malaysia	البنك المركزي الماليزي
CGCI-PME	Caisse de Garantie des Crédits d'Investissements-PME	صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
CNAC	Caisse Nationale d'Assurance Chômage	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
ESCWA	Economic and Social Commission for Western Asia	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
FGAR	Fonds de Garantie des Crédits Aux PME	صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
GATT	General Agreement on Tariffs and Trade	الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة
IFC	International Finance Corporation	مؤسسة التمويل الدولية
JETRO	Japan External Trade Organization	منظمة التجارة الخارجية اليابانية
MIDA	Malaysian Investment Development Authority	هيئة تنمية الاستثمار الماليزية

وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات	Ministry of Industry and Information Technology	MIIT
وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار	Ministère de l'Industrie, de la PME et de la Promotion de L'Investissement	MIPMEPI
المجلس الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	National Board for Micro, Small and Medium Enterprises	NBMSME
المجلس الوطني لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	National SME Development Council	NSDC
تكنولوجيات المعلومات والاتصال الحديثة	Nouvelles Technologies de l'Information et de la Communication	NTIC
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	Organisation de Coopération et de Développement Economique	OCDE
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	Petites et Moyennes Entreprises	PME
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	Programme des Nations Unies pour le Développement	PNUD
الشركة الجزائرية لإيجار المنقولات	Société Algérienne de Leasing Mobilier	SALEM
إدارة المؤسسات الصغيرة	Small Business Administration	SBA
مراكز تطوير المؤسسات الصغيرة	Small Business Developments Centers	SBDC
رابطة خدمات الإداريين المتقاعدين	Service Corps Of Retired Executives.	SCORE
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	Small and Medium Enterprises	SME
شركات التضامن	Sociétés en Nom Collectif	SNC
تكنولوجيات المعلومات والاتصال	Technologies de l'Information et de la Communication	TIC
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	United Nations Conference on Trade And Development	UNCTAD
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	United Nations Industrial Development Organization	UNIDO

جدول المواد

الصفحة	المحتويات
أ	التصريح.....
ب	ملخص باللغة العربية.....
ج	ملخص باللغة الفرنسية.....
د	ملخص باللغة الانجليزية.....
هـ	الإهداء.....
و	الشكر.....
ز	قائمة الأشكال.....
ك	قائمة الجداول.....
س	قائمة المختصرات.....
ف	جدول المواد.....
01	المقدمة.....
14	الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية
15	تمهيد.....
16	المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
16	المطلب الأول: تعريف بعض الهيئات الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
16	1. معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
18	2. تعريف المؤسسات حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.....
19	3. تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
20	4. تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
21	5. تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
21	المطلب الثاني: تعاريف بعض الدول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
21	1. تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
22	2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان.....
23	3. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند.....
23	4. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا.....
24	5. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين.....
24	6. التعريف المعتمد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....
27	المطلب الثالث: خصائص وأنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
27	1. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
30	2. أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....

36	المبحث الثاني: عوامل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
36	المطلب الأول: مقومات تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
36	1. الجودة كعنصر فعال في تحقيق تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
42	2. الإبداع والابتكار لتحقيق مزايا تنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
47	3. دور التسيير الإستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
53	المطلب الثاني: الذكاء الاقتصادي كآلية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
53	1. تعريف الذكاء الاقتصادي.....
55	2. مراحل الذكاء الاقتصادي.....
58	3. الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
63	المطلب الثالث: أثر استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال على تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
63	1. تعريف تكنولوجيات المعلومات والاتصال.....
64	2. خصائص تكنولوجيات المعلومات والاتصال.....
65	3. تكنولوجيات المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
68	المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول التنمية
68	المطلب الأول: مفهوم التنمية.....
68	1. تعريف التنمية.....
72	2. أهداف التنمية.....
74	3. أبعاد التنمية.....
75	4. مستلزمات التنمية.....
77	المطلب الثاني: مؤشرات التنمية.....
77	1. تعريف المؤشر.....
79	2. المؤشرات الاقتصادية.....
80	3. المؤشرات الاجتماعية.....
81	4. المؤشرات البيئية.....
81	5. المؤشرات المؤسسية.....
82	المطلب الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية.....
82	1. نظريات المراحل الخطية.....
85	2. نظريات التغيير الهيكلي.....
86	3. نظريات التبعية الدولية.....
87	4. النظرية الكلاسيكية الجديدة.....
88	5. النظريات الحديثة للنمو.....
89	المبحث الرابع: إستراتيجيات التنمية الاقتصادية
89	المطلب الأول: إستراتيجية التنمية المعتمدة على الاقتصاد المفتوح.....

89	1. الإستراتيجية النقدية للتنمية.....
90	2. الاقتصاد المفتوح.....
91	المطلب الثاني: إستراتيجيات التنمية المعتمدة على التصنيع.....
91	1. إستراتيجية النمو المتوازن وإستراتيجية النمو غير المتوازن.....
95	2. إستراتيجية التصنيع عن طريق إحلال الواردات.....
96	3. إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير.....
97	المطلب الثالث: إستراتيجية التنمية المعتمدة على الزراعة.....
97	1. دور الزراعة في التنمية الاقتصادية.....
99	2. إستراتيجية الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية.....
101	خلاصة الفصل.....
102	الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
103	تمهيد.....
104	المبحث الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية على مستوى دول العالم
104	المطلب الأول: نظرة على الاقتصاد العالمي.....
104	1. تصنيفات الدول.....
107	2. مستجدات الاقتصاد العالمي.....
108	المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.....
108	1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية.....
111	2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية.....
112	المطلب الثالث: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض دول العالم.....
112	1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول الاتحاد الأوروبي.....
116	2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.....
119	المبحث الثاني: تجارب بعض الدول المتقدمة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
119	المطلب الأول: التجربة اليابانية.....
119	1. التطور الاقتصادي في اليابان.....
123	2. التجربة اليابانية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
131	المطلب الثاني: التجربة الأمريكية.....
131	1. نظرة عامة على الاقتصاد الأمريكي.....
133	2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية.....
138	المطلب الثالث: التجربة الإيطالية.....
138	1. نظرة عامة على الاقتصاد الإيطالي.....

140	2. التجربة الإيطالية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
147	المبحث الثالث: تجارب بعض الدول الناشئة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
147	المطلب الأول: التجربة الهندية.....
148	1. التجربة التنموية في الهند.....
151	2. تجربة الهند في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
155	المطلب الثاني: التجربة الماليزية.....
155	1. تجربة التنمية في ماليزيا.....
158	2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا.....
163	المطلب الثالث: التجربة الصينية.....
163	1. تجربة التنمية في الصين.....
166	2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين.....
169	المبحث الرابع: تجارب بعض الدول النامية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
169	المطلب الأول: التجربة المصرية.....
169	1. التنمية الاقتصادية في مصر.....
173	2. التجربة المصرية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
181	المطلب الثاني: التجربة المغربية.....
181	1. لمحة عن الاقتصاد المغربي.....
184	2. التجربة المغربية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
191	خلاصة الفصل.....
192	الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة
193	تمهيد.....
194	المبحث الأول: خيارات التنمية الاقتصادية في الجزائر وانعكاساتها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
194	المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري.....
194	1. الوضع الاقتصادي للجزائر قبل القيام بالإصلاحات (1962-1988).....
196	2. الوضع الاقتصادي للجزائر في ظل الإصلاحات المدعمة (1989 - نهاية التسعينيات).....
201	3. الوضع الاقتصادي للجزائر في مطلع الألفية الثالثة.....
203	4. الاقتصاد الجزائري والاعتماد الشبه كلي على قطاع المحروقات.....
205	المطلب الثاني: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.....
205	1. تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الاقتصاد الموجه.....
206	2. تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الاقتصاد الحر.....
211	المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....

214	المبحث الثاني: الجهود المبذولة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
214	المطلب الأول: هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
214	1. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
215	2. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.....
217	3. الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
218	4. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.....
220	5. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.....
221	6. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.....
221	7. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
222	المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
222	1. البنوك التجارية.....
223	2. التمويل برأس مال المخاطر
223	3. التمويل التاجيري.....
224	المطلب الثالث: برامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....
224	1. تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
231	2. ترقية المناولة والشاركة.....
232	3. حاضنات ومشاتل المؤسسات.....
234	4. التعاون الدولي.....
237	المبحث الثالث: الأثر التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
237	المطلب الأول: التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها في الجزائر.....
237	1. تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
239	2. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
243	المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مؤشرات الاقتصاد الكلي.....
243	1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل.....
245	2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام
247	3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة.....
249	4. المساهمة في المبادلات الخارجية.....
250	المطلب الثالث: مساهمة هيئات الدعم في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
250	1. حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.....
252	2. حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.....
254	3. حصيلة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.....
256	4. حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.....
257	5. نشاطات صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....

259	6. حصيلة صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
261	المبحث الرابع: الدروس المستفادة من التجارب الرائدة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية
261	المطلب الأول: الدروس المستفادة من التجارب الرائدة.....
261	1. الدول المتقدمة.....
264	2. الدول الناشئة
266	3. الدول النامية.....
268	المطلب الثاني: الإستراتيجية المقترحة للاستفادة من التجارب الرائدة في الجزائر.....
276	خلاصة الفصل.....
277	الخاتمة.....
283	قائمة المراجع.....

المقدمة

1. مدخل الدراسة

شغل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو والتشغيل حيزا كبيرا في أدبيات التنمية، إذ بالرغم من أنه لا توجد نظرية متكاملة وقائمة بذاتها تخص هذه المؤسسات إلا أنه منذ ظهور الاقتصاديين الكلاسيكيين، كان هناك تركيز على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد وتأثير المناخ الذي تعمل فيه على أدائها، كما برر بعض الاقتصاديين منذ عشرينيات القرن الماضي وجود المؤسسة الصغيرة في حالة السلع ذات الطلب المنخفض وذات الطابع الشخصي كالصناعات الحرفية واليدوية، وبالتالي حجم المنشأة تفرضه طبيعة السلعة أو النطاق الجغرافي بالنسبة للخدمات التي تتطلب القرب من الزبون.

ومنذ السبعينيات من القرن الماضي تراجع عدد المؤسسات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الصدمة البترولية الأولى والتي تعتبر حقبة نهاية الفوردية (Fordism)، وهو نظام التصنيع المبني على كبرى الشركات وإنتاج سلع نمطية ومنخفضة التكلفة، إذ تزامنت الفترة مع الارتفاع الكبير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة والدول المتقدمة، ما وضع حد لهيمنة التيلورية (Taylorism) كوسيلة لتنظيم عملية الإنتاج بالأحجام الكبيرة، ومع ظهور بوادر العولمة واشتداد المنافسة الدولية تحتم على المؤسسات الكبرى اتخاذ أساليب أكثر مرونة في التنظيم من خلال التعاقد مع المؤسسات الصغرى، الأمر الذي عزز مساهمات المؤسسات الصغيرة في القيمة المضافة والعمالة والنمو.

في هذا السياق، نجد أن التاريخ الاقتصادي لهذا النوع من المؤسسات يقر بقدراتها العالية، أو بالأحرى مرونتها الكبيرة في التكيف مع مختلف المستجدات، مما جعل الكثير من البلدان سواء المتطورة كالبلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية أو البلدان الناشئة والنامية تراهن على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل امتصاص البطالة، تحقيق قيم مضافة، كما أنها تساعد في رفع الناتج الداخلي الخام، تنويع الصادرات، توفير السلع والخدمات، إسناد الصناعات الكبرى، تعبئة الادخار الخاص وتوجيهه نحو الاستثمار، تجسيد سياسة التوازن الجهوي، تعزيز التنمية المحلية، والاتجاه نحو تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، إذ تعتبر رافدا حقيقيا للتنمية، ذلك أنها تعد مهدا لصقل المهارات الفنية والإدارية والتسويقية ومركزا للإبداع والابتكار.

وأصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العقود الأخيرة تمثل طرحًا يحتل أولوية متقدمة على صعيد اقتصادات الدول، فقد حظيت باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك انطلاقًا من الدور الحيوي الذي تلعبه في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، ولكن هناك بعض المخاطر التي تواجه تلك المؤسسات وتحول دون تحقيقها للأهداف المرجوة منها. والجزائر كمثيلاتها من الدول الراغبة في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة تريد أن ترسم لنفسها إستراتيجية تنموية تمكنها من اللحاق بركب الدول الناشئة والدول الصناعية المتقدمة، إلا أن الجزائر تعاني من الأحادية في التصدير حيث يهيمن فيها النفط على أكثر من 97% من الحجم الإجمالي للصادرات، مما يجعل اقتصادها رهينًا للأسواق الخارجية وتقلبات السوق، وبالتالي إعاقة الحركة التنموية. فالاقتصاد الجزائري في المرحلة الراهنة يحتاج إلى إتباع إستراتيجيات واضحة وسياسات سليمة وأفكار ذكية للخروج من هذه الوضعية، لذا يجب إعادة بعث حركية الاقتصاد الوطني من خلال تسطير إستراتيجية فعالة.

توجد تجارب ايجابية لبعض الدول الرائدة في وضع إستراتيجيات تنموية تركز على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والجزائر تمتلك موارد حيوية لم تستغل بالشكل الأمثل لتطوير مؤسساتها، لذلك لا بد من وجود آلية ما تؤدي إلى الاستخدام الأمثل لهذه الموارد، وذلك قد يكون بالتطرق لبعض هذه التجارب، بغية استخلاص الاستفادة من بعض جوانبها لتطوير هذا النوع من المؤسسات، بهدف تمكين الاقتصاد الوطني من مواجهة العولمة وتحقيق التطور والتأقلم مع المتغيرات العالمية في ظل اقتصاد متفتح.

2. إشكالية الدراسة

إن نجاح برامج وإستراتيجيات التنمية المرتكزة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من الدول، يدفع للبحث عن سبل تطوير مؤسسات هذا القطاع في الجزائر وتوسيع إسهامها في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، وهذا بالاستفادة من بعض التجارب الدولية الرائدة في تنميتها لهذه المؤسسات، بغية أن تأتي القرارات المستقبلية لصياغة إستراتيجية تنموية مرتكزة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متوافقة مع ما يتطلبه الواقع وما يقتضي تحقيقه من أهداف اقتصادية.

ومما سبق يمكن إبراز إشكالية الموضوع من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما هي أهم المقومات التي استندت عليها تجارب بعض الدول الرائدة لتطوير مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة في إطار إستراتيجية تنموية؟ وما هي استفادة الجزائر من هذه التجارب؟

والذي سيتم التدرج في الإجابة عليه من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

➤ فيما تتمثل أساليب وسياسات تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الدول المتقدمة والناشئة والنامية ؟

➤ هل يمكن أن يكون تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

➤ كيف يمكن أن تستفيد الجزائر من بعض التجارب الرائدة لتطوير مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة في ظل إستراتيجية تنموية ؟

3. فرضيات الدراسة

من أجل التعامل مع الإشكالية سابقة الذكر، وعلى أساس مبادئ البحث العلمي تم تصميم مجموعة من الفرضيات التي تمكن من الوصول إلى أهداف الدراسة:

➤ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأساس الذي يعتمد عليه قوة اقتصاد الدول الرائدة في هذا المجال.

➤ تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل الرهان الأنسب لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

➤ يمكن للجزائر الاستفادة من تجارب بعض الدول الرائدة لتطوير مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة بغية تحقيق أهدافها التنموية.

4. أهمية موضوع الدراسة ودوافع اختياره

شكل موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد المواضيع الحديثة التي حظيت مؤخرا بكثير من الاهتمام، ولعل هذا الاهتمام من شأنه إبراز الأهمية العلمية والتطبيقية لدراسة هذا الموضوع:

➤ **الأهمية العلمية:** تكمن في أن مسألة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة كبيرة في الأدبيات المهمة بشأن هذا الصنف من المؤسسات خاصة مع تزايد أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خطط التنمية الاقتصادية للدول المتقدمة والدول النامية على

حد السواء. فمع تزايد حدة المنافسة العالمية وانتشار العولمة الاقتصادية أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل البديل الأكثر عملية أمام الدول النامية كالجائر لتحقيق معدلات النمو المرجوة وتجاوز المعوقات الاقتصادية والتشوهات الهيكلية التي تطبع اقتصادها، بحيث أصبح من غير المتوقع إحداث إقلاع اقتصادي دون دعم وتحسين مكانة هذا الصنف من المؤسسات.

➤ **الأهمية التطبيقية:** تكمن في أنه من خلال هذه الدراسة تم عرض بعض التجارب الدولية الرائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوضيح كيفية الاستفادة منها لتنمية هذا القطاع الهام تنمية حقيقية وشاملة، مع دراسة إستراتيجية التنمية التي من شأنها خلق المناخ المناسب لنمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وترجع دوافع اختيار هذا الموضوع لأسباب موضوعية وأخرى شخصية وهي:

➤ **الأسباب الموضوعية:**

- التوجه العالمي نحو الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتبارها أساس التقدم والنمو المستدام؛
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم المحاور الإستراتيجية التي تعتمد عليها اقتصادات دول العالم؛
- إن الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر موضوع الساعة بالنسبة للجائر التي تعيش مرحلة التحولات الاقتصادية وانفتاح على الاستثمارات الأجنبية وتوجهها نحو اقتصاد السوق.

➤ **الأسباب الشخصية:** تضم

- ارتباط هذا الموضوع بنوع التخصص؛
- الرغبة في دراسة تجارب بعض الدول التي أصبحت رائدة اقتصاديا في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعله يمكننا استنباط بعض الدروس التي يمكن تجسيدها في اقتصادنا الوطني.

5. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- تحليل تطور الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل خطط التنمية الاقتصادية في بعض الدول الرائدة في هذا المجال، وذلك من أجل التعرف على مقومات نجاحها في تطوير هذه

المؤسسات، بهدف ترشيد السياسة الاستثمارية الحالية لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

- ✦ تحليل الأثر التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتحديد أوجه القصور.
- ✦ محاولة استخلاص أهم المحاور التي يمكن أن تمثل أرضية بناء سياسة اقتصادية تهدف إلى تطوير ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- ✦ توفير مرجع علمي يمثل لبنة إضافية في حقل البحث العلمي تضاف إلى جهود من سبقونا للبحث في هذا الميدان الهام، وحتى يكون نقطة انطلاق تفتح آفاق جديدة لدراسة المشكلة من جوانب أخرى.

6. حدود الدراسة

نظرا لتوسع موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وللإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، وتناولها بشكل جيد، تجدر الإشارة إلى تباين التعاريف المستخدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى داخل نفس الدولة أحيانا، لذا فإن التحليل الوارد في هذه الدراسة سوف يستند حسب الحالة وتوفر البيانات لكل دولة، وذلك في نطاق تعريفها حسب ما ورد أو اعتماد التعريف الوطني الرسمي المستخدم في كل دولة دون الخوض في اختلافات تلك التعريفات، وتتلور حدود البحث في ما يلي:

- دراسة المحيط الدولي بعرض تجارب بعض الدول الرائدة في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض الاستفادة من هذه التجارب لتطوير هذه المؤسسات في الجزائر.
- دراسة المحيط الداخلي للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والمتمثل في معرفة واقع التجربة الجزائرية في ميدان إنشاء وتطوير هذه المؤسسات ومدى نجاحها في تحقيق أهداف التنمية ورفع معدلات النمو.

7. منهج الدراسة

تحقيقا لهدف البحث وفي ضوء طبيعته وأهميته ومفاهيمه وفرضياته، وحتى تتم الإجابة عن أسئلة البحث والإلمام بكل جوانبه، واختبار مدى صحة الفرضيات المذكورة سابقا في ضوء ما يتوفر من بيانات نعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتغطية الجانب النظري. ولربط الجانب النظري بالواقع العملي وتحقيقا لفائدة أكبر تم تدعيم الجانب النظري بجانب تطبيقي بالاعتماد

على منهج دراسة الحالة لدراسة تجارب بعض البلدان الرائدة في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستخلاص أهم مقومات نجاحهم ودراسة واقع هذه المؤسسات في الجزائر ومكانتها في إستراتيجية التنمية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا مع استعراض الإحصائيات وتطور المؤشرات، وهذا بغية استخلاص بعض الدروس المستفادة من التجارب الرائدة التي يمكن تجسيدها لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادنا الوطني.

8. الدراسات السابقة

بعد المسح المكتبي للتعرف على الجوانب التي مستها الدراسات السابقة في موضوع هذه الدراسة مكن من حصرها في جانبين، الأول تعلق بالدراسات التي بينت دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، والجانب الثاني وهو الجانب التمويلي لهذه المؤسسات، مما يعطي أكثر أهمية لدراستنا تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل إستراتيجيات التنمية وتعزيزها بدراسة لتجارب بعض الدول الرائدة للاستفادة منها لتنمية هذا القطاع الهام تنمية حقيقية وشاملة في الجزائر، وفي ما يلي عينة من الدراسات السابقة المتصلة والمتعلقة بموضوع الدراسة.

أولاً: دراسة بربيش السعيد (2004) بعنوان:

"تقييم تجربة الاقتصاد الموجه والإصلاحات الاقتصادية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية(واقع وآفاق): حالة الجزائر".

هدفت الدراسة إلى الوقوف على النتائج المحققة خلال المراحل الأولى من البناء الاقتصادي والعوائق التي واجهتها، كما ركزت على مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري وإسهاماتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقييم مدى نجاح الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر وانعكاساتها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

وتوصلت الدراسة إلى أن التنظيم السابق للاقتصاد الوطني لم يترك مكانة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة واهتم بالاستثمار في المؤسسات الصناعية الكبرى بغية توفير أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل وزيادة القيمة المضافة وتحقيق مردودية اقتصادية عالية، إلا أن هذه السياسة لم تحقق أهدافها.

وتقترح الدراسة مجموعة من الحلول الكفيلة بالتخفيف من حدة المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها اقتراحات خاصة بتطوير هذه المؤسسات وبعض الحلول لمشكلة

التمويل واقتراحات متعلقة بالتسهيلات الضريبية الجمركية وتدعيم وتشجيع مخابر البحوث على مستوى الجامعات والمعاهد.

ثانيا: دراسة فوزي عبد الرزاق (2006) بعنوان:

"إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في ظل التحولات الراهنة".

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مكانة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري، كما بينت الأهداف المسطرة من طرف الدولة اتجاه هذه المؤسسات بغية ترقية وتطوير الاستثمار بها.

وتوصلت الدراسة إلى أن خيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو السبيل الأمثل الذي يمكن من إخراج الاقتصاد الجزائري من اعتماده على مصدر واحد للدخل "النفط" إلى اقتصاد مبني على مصادر متعددة، الأمر الذي يساهم في توفير مناصب شغل وزيادة في معدلات النمو والمساهمة الفعالة في رفع الكفاءة الإنتاجية. وتقتصر الدراسة أنه يجب على السلطات العمومية رفع القيود والعراقيل التي تعرقل السير الحسن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على تطوير مهنتها الأساسية ضمن الخطة التنموية، مما سيولد تكاملا وطنيا أكثر قوة تنافسية ويجعلها تفرض وجودها على المستوى الدولي وتقدم حلولاً لكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثا: دراسة صالحى عبد القادر (2008) بعنوان:

"تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: واقع وأفاق"

تبحث الدراسة في مدى تجاوب المنظومة البنكية والمالية مع متطلبات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك من خلال إبراز أهمية تطوير كفاءة النظام البنكي الجزائري كمحدد أساسي لتنمية هذه المؤسسات، وتوضيح دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي وفي الجزائر، بالإضافة إلى تقييم الإصلاحات البنكية وأثرها على أداء النظام البنكي الجزائري، وكذا تحديد أثر البرامج والسياسات المعتمدة وبشكل خاص في الجانب التمويلي على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

وأظهرت الدراسة محدودية نجاعة النظام المصرفي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع محدودية البدائل التمويلية المتاحة أمام هذه المؤسسات، ولذلك تم اقتراح الإسراع في تأهيل المنظومة المصرفية والاستفادة من التجارب الدولية فيما يخص تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رابعاً: دراسة Sultana Bouzadi-Daoud (2008) بعنوان:

"Développement des petites et moyennes entreprises et leur intégration aux échanges extérieurs : cas de l'Algérie"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الخيار الاستراتيجي لتشجيع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كخيار لتنويع مصادر النمو والتصدير خارج المحروقات والابتعاد عن الاعتماد على النفط والغاز. وتم توضيح الاعتماد المفرط على عائدات المحروقات في الاقتصاد الجزائري، كما تم تسليط الضوء على نظرية المرض الهولندي لمثل هذا الاقتصاد.

وبعد تحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشكيلته ضمن الإستراتيجيات القائمة توصلت الدراسة إلى أنه لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأقلمها في السياق الحالي الذي يتسم بالعولمة والمبادلات الخارجية، يجب الاستفادة من التجارب الأخرى الناجحة من أجل تخفيف نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة للسياسات الحالية الداعمة لهذه المؤسسات في الجزائر.

خامساً: دراسة Khadidja Benmessaoud (2009) بعنوان:

"La privatisation : opportunité pour le développement des PME"

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر الخصخصة على ديناميكية القطاع الخاص في الجزائر وتسليط الضوء على الدور الأساسي للأعمال التجارية الصغيرة في التنمية الاقتصادية وخاصة مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناجمة عن الخصخصة.

وفي الدراسة تم التركيز على الخصخصة باعتبارها أحد الإصلاحات الواعدة لتنمية القطاع الخاص، من خلال بعض النماذج التي تسمح بتنمية نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تم تحليل سلوك هذه المؤسسات الناتجة عن الخصخصة في البيئة الوطنية، وتم عرض التحديات المختلفة التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام وبعد الخصخصة على وجه الخصوص.

وتوصلت الدراسة إلى الحاجة إلى الحصول على مكان في سوق تنافسية وقدرة على المنافسة من أجل استمرارية ونجاح المؤسسات الناتجة عن الخصخصة، ولذلك يجب على الدولة أن تلعب دورها التنظيمي في وضع الأطر القانونية والمالية لتهيئة محيط عمل هذه المؤسسات، كما تبين من الدراسة أن التحالف الاستراتيجي مع الشركات العالمية هو شرط بقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية التي تواجه العولمة.

سادسا: دراسة زرزار العياشي (2010) بعنوان:

"الإستراتيجية التنموية في الجزائر وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات الاقتصادية".

أوضحت الدراسة أنه في السياق الحالي للاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الوطني بصفة خاصة تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البديل الفعال لتحريك وتجديد الاستثمار والنمو وذلك لما تملكه من مزايا وخصائص ايجابية ترشحها للقيام بهذا الدور، بل أنها تشكل إحدى المقاربات الممكنة لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتحسين منجزاتها، وفي المرحلة الحالية فإن إعادة هيكلة القطاع العمومي تتأخر وتزيد تكلفتها.

تظهر الدراسة المكانة التي احتلتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأهمية المعطاة لها في إطار السياسة العامة، حيث عمد الساهرون على التنمية الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال على وضع الإطار القانوني والتنظيمي الذي تتحرك فيه هذه المؤسسات، ووضع السبل والإجراءات الكفيلة للنهوض به، إلا أن ما تحقق يبقى بعيدا عن الأهداف المنتظرة، فالارتفاع المتصاعد لنسبة الفشل خلال الفترات الأولى لإحداث هذه المؤسسات، وضعف مستوى التنافسية وقدرة إنتاجها، أصبح من السمات المميزة لهذا القطاع، أضحى معه تدخل الدولة ضرورة ملحة لإيجاد السبل الكفيلة لمعالجة سلبيات هذا الوضع التي تنعكس على الاقتصاد برمته.

سابعا: دراسة علي سماي (2010) بعنوان:

"دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"

تهدف الدراسة إلى إبراز دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لأنها إحدى الوسائل الفعالة والداعمة لهذه المؤسسات سواء في المناطق الحضرية أو الريفية، كما يساعد أسلوب الحاضنات التكنولوجية المؤسسات في التغلب على المشاكل التي تؤدي إلى فشلها أو عجزها عن تحقيق إمكانات التقدم، وقد تم في الدراسة عرض العديد من التجارب الناجحة في مجال الحاضنات التكنولوجية مثل التجربة الأمريكية والصينية والتجربة الفرنسية وأيضا التجربة السورية.

وتوصلت الدراسة إلى أنه حتى تتجح الدول النامية في سياستها التنموية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاعتماد على الحاضنات التكنولوجية عليها رفع مستوى النشاطات

التكنولوجية لفرملة عجلة الاستيراد المباشر للتكنولوجيا، وذلك بتطوير العلاقات بين الهيئات التكنولوجية وربطها بفعالية مع المؤسسات الوطنية.

ثامنا: دراسة رابح حميدة (2011) بعنوان:

"إستراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة- دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية".

هدفت هذه الدراسة إلى تكوين رؤية فكرية حول التجربة الصينية في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات ترقيتها، على اعتبار أنه ينظر لها كأفضل وسيلة للإنعاش الاقتصادي لما تتميز به من سهولة التكيف والمرونة التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية المستدامة بكل أبعادها، وكيف للجزائر الاستفادة من هذه التجربة والأخذ بإيجابياتها وآلياتها.

وقد ركزت هذه الدراسة على توضيح وإبراز الأهمية البالغة للدور التنموي الإيجابي والفعال الذي يمكن أن يلعبه هذا القطاع الحيوي في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال الوقوف عند التحول الكبير الذي عرفته تنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الصين والجزائر، وهذا تماشيا وأهداف إستراتيجيات ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة.

ومن خلال الدراسة تبين أن التجربة الصينية تؤكد على أن دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد حقق طفرة نوعية ملحوظة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وللاستفادة من هذه التجربة النوعية للصين في مجال ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة يجب الوعي بأن أهم الميزات التي تميزت بها هذه التجربة هو أنها سلكت منهج التدرج في تطبيق الإصلاحات، وهذا ما أعطاها حصانة ضد الفشل الذي أصاب غيرها من التجارب الأخرى، ولهذا تعتبر من أرقى التجارب في هذا المجال.

تاسعا: دراسة Abdenour Slaouti (2011) بعنوان:

"Quelles stratégies pour la création et le développement des PME innovantes en Algérie".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الإستراتيجيات الملائمة لتعزيز إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهذا لمواجهة التحديات الحقيقية المتعلقة بتنمية الاقتصاد ككل في السنوات

المقبلة. وباعتبار أن الهيكل الاقتصادي مكون بشكل رئيسي من مؤسسات غير قادرة على المنافسة وأغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قليلة الابتكار وعديمة الخبرة في الأسواق الدولية. وتوصلت الدراسة إلى أنه يجب أولا على مستوى المؤسسات ترسيخ ثقافة الابتكار في أذهان المسيرين، وتم على المستوى الوطني اقتراح نموذج استنادا على تحليل نظام دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكندية يلخص الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل السلطات العمومية على المستوى الوطني والمحلي لتعزيز روح المبادرة وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

عاشرا: دراسة Mimouni Yassine (2012) بعنوان:

"Le développement des PME et la bonne gouvernance : cas filiale trans-canal ouest SPA unité II Relizane".

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الحكم الراشد في نجاح التنمية طويلة الأجل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهذا بالنظر لخصوصيات هذه المؤسسات وقدرتها على تبني شروط الحكم الراشد لتحقيق أهدافها، وقد تم التدعيم بدراسة حالة « **La filiale trans-canal/ouest unité II** » بولاية غليزان والتي تعد من أهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعة الهيدروليكية.

وتوصلت الدراسة إلى أنه لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يجب تبني واحترام مبادئ الحكم الراشد، الإنصاف، المسؤولية، الشفافية والمساءلة، باعتبار أن هذه المبادئ شرط أساسي لنجاح هذا النوع من المؤسسات في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

9. هيكل الدراسة

تم الاعتماد في تحليل إشكالية الدراسة على خطة تتكون من مقدمة يتبعها ثلاثة فصول ثم الخاتمة والاقتراحات وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية، تطرق إلى المفاهيم العامة المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصائصها وأنواعها وأهم عوامل تطوير هذه المؤسسات مع التعرف على التنمية وأهم نظرياتها وإستراتيجياتها الاقتصادية.

أما الفصل الثاني فخصص لدراسة التجارب الدولية الرائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبعض الدول المتقدمة باستعراض التجربة الأمريكية، اليابانية والإيطالية، وتجارب من بعض الدول الناشئة كالهند، ماليزيا والصين، بالإضافة لتجربة مصر والمغرب من الدول النامية.

المقدمة

بعد دراسة التجارب الرائدة في الفصل الثاني تم في الفصل الثالث التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والجهود المبذولة لتنمية هذا القطاع، مع تحليل الأثر التنموي لهذه المؤسسات بدراسة تطور عددها، ومساهمتها في مؤشرات الاقتصاد الكلي، كما تم استخلاص الدروس المستفادة من التجارب الرائدة لتطوير هذا النوع من المؤسسات في الجزائر.

الفصل الأول
الإطار النظري للمؤسسات
الصغيرة والمتوسطة
وإستراتيجيات التنمية

تمهيد

يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى الدعائم الرئيسية المحققة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يتجلى ذلك من خلال قدرته على استيعاب شريحة عريضة من اليد العاملة مهما تباينت مؤهلاتها العلمية والفنية، بجانب دوره في تنشيط الروابط الأمامية والخلفية للصناعة وتوفير مختلف السلع والخدمات. وعلى الرغم من الإجماع والتوافق بين المنظرين ومقرري السياسات بشأن ما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية فائقة في عملية التنمية، إلا أنه لا يزال هناك إشكال يتعلق بإعطاء تعريف موحد ومناسب لتحديد معالمها وأشكالها، الأمر الذي ترتب عنه صعوبات كبيرة أمام المهتمين بهذا القطاع بشأن السياسة التي يتعين اختيارها من أجل تطوير وترقية هذه المؤسسات.

وإدراكا بأهمية هذا النوع من المؤسسات في تفعيل الأنشطة التنموية يتطلب ضرورة صياغة رؤية وإستراتيجيات تنموية جديدة متوجهة نحو الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وباعتبار أن التنمية مدخل ووسيلة ومنهج للتغيير الاقتصادي والاجتماعي والإداري الواعي المنظم، يجب اختيار إستراتيجية ملائمة وتخطيط مناسب إذا أريد لها أن تكون تنمية حقيقية، حيث الهدف العام لهذه الإستراتيجية إحداث التغيير الإيجابي الحقيقي في المجتمع.

وهذا الفصل يعرض تعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول وحسب بعض الهيئات الدولية، كما يتطرق لأبرز خصائص هذه المؤسسات ومختلف أنواعها، مع دراسة أهم عوامل تطويرها، إضافة إلى ذلك يتم التعرف على التنمية وأهم نظرياتها وإستراتيجياتها الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لازالت تتواصل المحاولات في كل دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء في وضع تعريف موحد وجامع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتكمن الصعوبة في الوصول إليه لامتياز هذا النوع من المؤسسات بمفهوم ديناميكي يتغير من بلد إلى آخر ومن فترة لأخرى ومن هيئة لأخرى، وهو ما أدى إلى الاستناد على مجموعة من المعايير المحددة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة التعرف على خصائصها وأنواعها، وكل هذه الجوانب تمثل موضوعات هذا المبحث كما يظهر في التحليل التالي.

المطلب الأول: تعريف بعض الهيئات الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرا لاختلاف مستويات النمو الاقتصادي ومستوى التقدم بين الدول، وتنوع الأنشطة الاقتصادية واختلاف فروعها يتضح جليا صعوبة وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذا نعرض أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لننتقل لإعطاء بعض التعاريف المعتمدة لها في بعض المنظمات والهيئات الدولية على أساس أنه لا يوجد تعريف متفق عليه عالميا.

1. معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها كالمؤسسات الكبيرة، يمكن أن نميز بين نوعين من المعايير وهما:

1.1. المعايير الكمية Les critères quantitatifs

اختلف الباحثون في أنحاء العالم على تحديد مفهوم واضح للمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، وذلك بسبب اختلاف مفهوم حجم المشروع، لذا اعتمدوا على جملة من المعايير والمؤشرات الكمية لقياس أحجامها ومحاولة تمييزها عن باقي المؤسسات ومن هذه المعايير نذكر: (1)

عدد العاملين، حجم المبيعات، قيمة الموجودات، القيمة المضافة، رقم الأعمال، الطاقة المستعملة، قيمة الإنتاج، رأس المال المستثمر والتركيب العضوي لرأس المال... الخ.

ورغم كثرة هذه المعايير الكمية نستعرض في ما يلي أهمها وأكثرها استخداما عند وضع تعريف

محدد:

(1) فايز جمعة صلاح النجار، عبد الستار محمد العلي، (2006): الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص62.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

1.1.1. معيار حجم العمالة "عدد العاملين": يعتبر أحد المعايير الكمية للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة فهو من أكثر المعايير شيوعاً في الاستخدام نظراً لسهولة قياسه، ولكن على الرغم من ذلك لا يوجد اتفاق عام حول عدد العاملين بالمؤسسات الصغيرة والذي يختلف من دولة إلى أخرى. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتأثر بالحالة الاقتصادية للدولة من حيث كونها نائية أو متقدمة، فالدول المتقدمة كاليابان وأمريكا وإنجلترا يتراوح الحد الأقصى لعدد العاملين في المؤسسات الصغيرة بين 200-500 عامل بينما يقل هذا العدد في الدول النامية كالهند ومصر إذ يتراوح بين 09 و10 عمال.⁽¹⁾

2.1.1. معيار رأس المال المستثمر: باستخدام هذا المعيار تُعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المؤسسات التي لا يتجاوز فيها رأس المال المستثمر حد أقصى معين يختلف باختلاف الدولة، ودرجة النمو الاقتصادي وغيرها، وعادة ما يقصد برأس المال المستثمر رأس المال الطويل الأجل المستعمل في تمويل الأصول الثابتة.⁽²⁾

3.1.1. معيار رقم الأعمال: يعتبر من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة وأهمية المؤسسات وتصنيفها من حيث الحجم، ويستخدم لقياس مستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية، ويرتبط هذا المعيار أكثر بالمؤسسات الصناعية.⁽³⁾

2.1. المعايير النوعية Les critères qualitatifs

نظراً لقصور المعايير الكمية وحدها عن وضع تعريف دقيق وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنه عادة ما يتم اللجوء إلى مجموعة من المعايير النوعية تتمثل أساساً في: نوع الملكية، الإستقلالية، محلية النشاط، الحصة السوقية.

1.2.1. الملكية: تصنف المؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا كانت تنسجم بالجمع بين الملكية والإدارة (مدير المشروع مالكة) أو على الأقل قلة عدد مالكي رأس المال في حال الملكية الجماعية، مع العلم أن معظم هذه المؤسسات تكون تابعة للقطاع الخاص.⁽⁴⁾

⁽¹⁾ فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، (2005): الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، مصر، ص 48.

⁽²⁾ العياشي زرزاز، (2008): دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة المنعقد يومي 11-12 نوفمبر 2008، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، ص 03.

⁽³⁾ عبد القادر صالح، (2008): تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار - عنابة، الجزائر، ص 7.

⁽⁴⁾ نبيل جواد، (2007): إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: بيروت، لبنان، ص 34.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

2.2.1. الإستقلالية: ونعني بها إستقلالية الإدارة والعمل، فقرارات المؤسسة تتخذ من طرف مديرها أو مالكيها دون أي تدخل من أطراف أو هيئات خارجية أخرى، وصاحب أو أصحاب المؤسسة يتحملون مسؤولياتهم كاملة اتجاه الغير.⁽¹⁾

3.2.1. محلية النشاط: ويقصد به النطاق المكاني الذي تمارس فيه المؤسسة نشاطها وخصوصا نشاط الإنتاج.⁽²⁾

4.2.1. الحصة السوقية: إن الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محدودة وذلك لعدة أسباب كصغر حجم المؤسسة، صغر حجم الإنتاج، ضآلة حجم رأس المال، محلية النشاط، لهذا لا يمكن أن تفرض هيمنتها وسيطرتها على الأسواق ولا تستطيع أن تفرض أي نوع من الاحتكار عكس المؤسسات الكبرى.⁽³⁾

وعلى الرغم من تعدد المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ظهرت مجموعة من التعاريف على المستوى الدولي، ركز فيها البعض على الجانب الوصفي (المعايير النوعية) فيما اعتمد البعض الآخر على الجانب الكمي من المعايير، ويكون التعريف أكثر دقة كلما اشتمل على مجموعة كبيرة من المعايير (المعايير النوعية والكمية).

2. تعريف المؤسسات حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية⁽⁴⁾ (UNIDO)

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها: "تلك المشروعات التي تضم الصناعات الريفية والحرفية واليدوية التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10-50 عاملاً"⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ نصر المنصور كاسر، شوقي ناجي جواد، (2000): إدارة المشروعات الصغيرة، دار حامد للنشر: عمان، الأردن، ص42.

⁽²⁾ أحمد بن قطاف، (2007): أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة المبدعة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، الجزائر، ص52.

⁽³⁾ رايح خوني، رقية حساني، (2008): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة والنشر: القاهرة، مصر، صص 6-7.

⁽⁴⁾ UNIDO :United Nations Industrial Development Organization

⁽⁵⁾ الشريف ربحان، لمياء هوام، (2012): دور الابتكار في تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الملتقى الدولي حول المقاولات والاحتواء المالي لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة المنعقد يومي 28-29 نوفمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص10.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

كما تعتمد لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للمشروعات الصغيرة في الدول النامية على معيار اليد العاملة "عدد العمال" في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁽¹⁾، كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم 01: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

عدد العمال		حجم المؤسسة
حد أقصى	حد أدنى	
19	15	المؤسسات الصغيرة
99	20	المؤسسات المتوسطة
–	100	المؤسسات الكبيرة

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

عمار شلابي، (2011): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان جديد للتنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار - عنابة، الجزائر، ص24.

3. تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بتاريخ 03 أفريل 1996 وضع الإتحاد الأوروبي تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي كان موضوع التوصية رقم CE/280/96 لجميع الدول الأعضاء، وقد ميز بين المؤسسات بالتركيز على معيار عدد العمال، الاستقلالية، رقم الأعمال والحصيلة السنوية، وبتاريخ 06 ماي 2003 اعتمد الإتحاد الأوروبي تعريف جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يركز بموجب التوصية رقم CE/361/2003، على معيار الحجم وبأنها "مؤسسات مستقلة تأخذ أي شكل قانوني، تمارس نشاطا اقتصاديا، تشغل على الأكثر 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها 50 مليون يورو أو مجموع ميزانيتها 43 مليون يورو"⁽²⁾، كما هو موضح في الجدول التالي:

⁽¹⁾ عمار شلابي، (2011): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان جديد للتنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار - عنابة، الجزائر، ص24.

⁽²⁾ Nadine Levratto, (2009) : Les PME définition, rôle économique et politiques publiques, 1^{re} édition, Groupe De Boeck : Bruxelles, Belgique, P22.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

جدول رقم 02: تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقاً للتوصية رقم

CE/361/2003

المؤسسة	حجم العمال	رقم الأعمال السنوي (€)	الحصيلة السنوية (€)	درجة الاستقلالية
المؤسسة المصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 02 مليون	أقل من 02 مليون	لا يمتلك رأسمالها أو حق التصويت بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات
المؤسسة الصغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 10 مليون	أقل من 10 مليون	
المؤسسة المتوسطة	من 50 إلى 249	أقل من 50 مليون	أقل من 43 مليون	

Source : Nadine Levratto, (2009) : Les PME définition, rôle économique et politiques publiques, 1^{re} édition, Groupe De Boeck: Bruxelles, Belgique, P22.

4. تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتمد البنك الدولي في تصنيفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ثلاث معايير هي: عدد العمال (مقياس كمي غير نقدي)، رقم الأعمال السنوي (مقياس كمي نقدي)، مجموع الأصول (معايير كمي نقدي)، حيث يعرف المؤسسات المصغرة بأنها تلك التي يعمل بها أقل من 10 عمال، والتي يعمل فيها بين 10 إلى 50 عاملاً بالمؤسسات الصغيرة، أما المؤسسات المتوسطة يعمل فيها بين 50 إلى 300 عامل، ويصنف البنك الدولي المؤسسات كما هو مبين في الجدول أسفله⁽¹⁾:

جدول رقم 03: أصناف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجموعة البنك الدولي

نوع المؤسسة	عدد العمال		حجم الاستثمار (\$)		الحصيلة السنوية (\$)	
	حد أدنى	حد أقصى	حد أدنى	حد أقصى	حد أدنى	حد أقصى
مؤسسة مصغرة	01	10	-	100000	-	100000
مؤسسة صغيرة	11	50	100000	3000000	100000	3000000
مؤسسة متوسطة	51	300	3000000	15000000	3000000	15000000

Source: Mohini Malhotra, Yanni Chen, Alberto Criscuolo, Qimiao Fan, Iva Ilieva Hamel and Yevgeniya Savchenko, (2006): Expanding access to finance : good practices and policies for micro, small and medium enterprises, World Bank, Washington DC, USA, P09.

⁽¹⁾ Mohini Malhotra, Yanni Chen, Alberto Criscuolo, Qimiao Fan, Iva Ilieva Hamel and Yevgeniya Savchenko, (2006): Expanding access to finance : good practices and policies for micro, small and medium enterprises, World Bank, Washington DC, USA, P09 .

5. تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في دراسة مع بداية التسعينيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول جنوب شرق آسيا، استخدم كل من "بروتش وهيمنز" التصنيف الآتي المعترف به بصورة عامة في هذه البلدان والذي يأخذ مؤشر العمالة كمعيار أساسي كما هو موضح في الجدول أسفله⁽¹⁾.

جدول رقم 04 : تصنيف بروتش وهيمنز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال

مؤسسة عائلية حرفية	من 1 إلى 9 عمال
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49 عامل
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 99 عامل
مؤسسة كبيرة	من 100 عامل فأكثر

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

سنبرهل جالن ، ترجمة صليب بطرس، (1998)، منشآت الأعمال الصغيرة: اتجاهات في الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، الدار الدولية للنشر والتوزيع: القاهرة، مصر، 1998، ص111.

المطلب الثاني: تعاريف بعض الدول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حسب قانون 1953 فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي "تلك المؤسسات التي يتم امتلاك إدارتها بطريقة مستقلة بحيث تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه"⁽²⁾، وهي تلك المؤسسات التي يعمل بها 500 عامل فأقل، وقد اعتمد القانون على معياري المبيعات وعدد العمال لتحديد تعريف أكثر تفصيلا، وقد حدد القانون هذه المؤسسات كما يلي:

- بالنسبة لقطاع الخدمات وتجارة التجزئة: المؤسسة صغيرة إذا كان رقم أعمالها محصورا بين 1-5 مليون دولار أمريكي.

- بالنسبة لقطاع تجار الجملة: المؤسسة الصغيرة هي تلك التي يكون رقم أعمالها محصورا بين 6-15 مليون دولار أمريكي.

⁽¹⁾ جالن سنبرهل، ترجمة صليب بطرس، (1998): منشآت الأعمال الصغيرة: اتجاهات في الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، الدار الدولية للنشر والتوزيع: القاهرة، مصر، ص111.

⁽²⁾ أحمد بوسهمين ، بلحاج فراحي، (2012): إستراتيجية العناقيد الصناعية كوسيلة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول المقاولة والاحتواء المالي لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة المنعقد يومي 28-29 نوفمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، ص4.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

- بالنسبة للقطاع الصناعي: فالمؤسسة الصغيرة هي تلك التي يكون عدد عمالها أقل من 250 عامل.

وللتوضيح أكثر ندرج الجدول الموالي الذي يصنف المؤسسات حسب أوجه النشاط:

جدول رقم 05: تعريف المؤسسات الصغيرة في أمريكا حسب أوجه النشاط

التعريف	مجال النشاط
إيرادات المبيعات السنوية أقل من مليوني دولار	تجار التجزئة
إيرادات المبيعات السنوية أقل من مليوني دولار	الخدمات
إيرادات المبيعات السنوية أقل من 8.5 مليون دولار	تجار الجملة
إيرادات السنوية أقل من 5 ملايين دولار (متوسط ثلاث سنوات المالية السابقة)	الإنشاءات
عدد العمال أقل من 250 عاملاً، ولكن يمكن أن يصل 1500 عامل في بعض الصناعات	التصنيع

المصدر: وفاء المبيرك، تركي الشمري، (2006): تأسيس المشروعات الصغيرة وإداراتها، الطبعة الأولى، لجنة التأليف والتعريب والنشر: جامعة الكويت، الكويت، ص150.

2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

حسب القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 1993 « Small and Medium Enterprise basic Law » ، الذي يعد دستوراً موجهاً للقضاء على جميع العقبات التي تواجه هذه المؤسسات، وتقليص الفجوة بينها وبين المؤسسات الكبيرة، الذي تم تعديله في 03 ديسمبر 1999 بحيث يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان على أنها تلك المؤسسات التي لا يتعدى عدد العمال بها 300 عامل، ورأس مالها لا يفوق 300 مليون ين ياباني⁽¹⁾، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 06: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

القطاع	عدد العاملين	رأس المال (مليون ين)
الصناعة والقطاعات الأخرى	300 عامل أو أقل	300 أو أقل
مبيعات الجملة	100 عامل أو أقل	100 أو أقل
مبيعات التجزئة	50 عامل أو أقل	50 أو أقل
الخدمات	100 عامل أو أقل	50 أو أقل

Source : Nadine Levratto, (2006) : La PME objet frontière: analyse en termes de cohérence entre l'organisation interne et le marché, Communication au colloque Les PME dans les sociétés contemporaines de 1880 à nos jours, 20 et 21 janvier 2006, Université de Paris 1 Panthéon/Sorbonne, France, P4.

⁽¹⁾ إبراهيم بن صالح القرناس، (2002): التجربة اليابانية في دعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، البرنامج التدريبي لمركز التعاون الياباني لمنطقة الشرق الأوسط، طوكيو أيام 21-25 جانفي 2002.

3. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند

تعتبر الهند أحد الدول ذات الأداء المتميز في المؤسسات الصغيرة، حيث لا تضع حدا بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكنها تعتمد نظاما للاستثمار الرأسمالي في المؤسسات الصغيرة. كانت الهند تعتمد في تعريفها لهذه المؤسسات على معيار رأس المال المستثمر وعدد العمال بحيث وضعت حد أقصى لا يتجاوز 50 عاملا مما أدى إلى عدم المساعدة في التخفيف من حده مشكلة البطالة، ومن ثمة قامت الحكومة سنة 1967 بقصر التعريف على رأس المال وحده،⁽¹⁾ وحسب التقرير السنوي 2011-2012 لوزارة المؤسسات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة في الهند تم تصنيف المؤسسات حسب رقم أعمالها كالتالي:⁽²⁾

➤ المؤسسات المصغرة: لا يتجاوز رقم أعمالها 2.5 مليون روبية.

➤ المؤسسات الصغيرة: رقم أعمالها لا يقل عن 2.5 مليون روبية ولا يفوق عن 50 مليون روبية.

➤ المؤسسات المتوسطة: رقم أعمالها لا يقل عن 50 مليون روبية ولا يفوق 100 مليون روبية.

4. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا

تعتمد ماليزيا في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيارين اثنين وهما عدد العاملين أو حجم المبيعات السنوية، وبالتالي مؤسسة يتم تصنيفها على أنها مؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا استوفت عدد محدد من العاملين أو حجم المبيعات السنوية كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 07: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا

القطاع حجم المؤسسة	التصنيع (بما في ذلك القائمة على الزراعة والصناعة المتصلة بالخدمات)	الزراعة الأولية والخدمات (بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصال)
مصغرة	عدد العمال أقل من 5 عمال أو حجم المبيعات أقل من 300.000 رينجت ماليزي	عدد العمال أقل من 5 عمال أو حجم المبيعات أقل من 300.000 رينجت ماليزي
صغيرة	عدد العمال ما بين 5 إلى أقل من 75 عامل أو حجم المبيعات ما بين 300.000 رينجت ماليزي وأقل من 15 مليون رينجت ماليزي	عدد العمال ما بين 5 إلى أقل من 30 عامل أو حجم المبيعات ما بين 300.00 رينجت ماليزي وأقل من 3 مليون رينجت ماليزي

(1) Ammar Sellami, (1985): Petite et moyenne industrie et développement économique, Entreprise national du livre : Alger, Algérie, P36.

(2) Ministry of Micro Small and Medium Enterprises (MSME) of India, Annual report (2011-2012), P16.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

متوسطة	عدد العمال ما بين 75 إلى 200 عامل أو حجم المبيعات ما بين 15 مليون رينجت ماليزي إلى 50 مليون رينجت ماليزي	عدد العمال ما بين 30 إلى 75 عامل أو حجم المبيعات ما بين 3 مليون رينجت ماليزي إلى 20 مليون رينجت ماليزي

Source: Department of Statistics, (2012/2013): SME annual report, Malaysia, P41.

5. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين

تم تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين وفق قانون ترقية المؤسسات الصادر عام 2003، إذ يحدد المبادئ التوجيهية لتصنيفها كما هو موضح في الجدول رقم 08 حيث توظف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2000 عامل كحد أقصى، مع تحقيق إيراد سنوي لا يتجاوز 300 مليون يوان كما يجب أن لا تفوق الأصول الكلية للمؤسسات 300 مليون يوان.

في عام 2011 عدلت وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإزالة معيار مجموع الأصول وتخفيض الحد الأعلى لعدد الموظفين وتغيير الحد الإجمالي للإيرادات، حيث في المؤسسات الصغيرة لا يفوق عدد العمال 300 عامل ويبلغ الحد الأقصى للإيرادات السنوية 20 مليون يوان، أما المؤسسات المتوسطة تشغل من 300 إلى 1000 عامل مع تحقيق إيراد سنوي يفوق 20 مليون يوان ولا يتجاوز 400 مليون يوان.

جدول رقم 08: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين

المعايير	2003		2011	
	الصغيرة	المتوسطة	الصغيرة	المتوسطة
عدد العمال	300>	2000-300	300>	1000-300
مجموع الأصول	40> مليون يوان	40-400 مليون يوان	-	-
مجموع الإيرادات السنوية	30> مليون يوان	300-30 مليون يوان	20> مليون يوان	400-20 مليون يوان

Source: International Finance Corporation, (2012): Study on the potential of sustainable energy financing for Small and Medium Enterprises in China, Final report, P01.

6. التعريف المعتمد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لم تدرج الجزائر تعريفا دقيقا في كتابتها الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فشأنها في ذلك شأن الدول الأخرى باعتبار أنه تتحكم فيها عدة مؤشرات، غير أن ذلك لا يعني أو ينفي وجود محاولات لوضع تعريف خاص بهذه المؤسسات، ولعل المحاولات التي تستحق الوقوف عندها، أول محاولة والتي ظهرت عند وضع التقرير الخاص ببرنامج التنمية (المخطط الرباعي 1974-1977) لوزارة الصناعة والطاقة الذي يعتبر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل وحدة إنتاجية تشغل

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

أقل من 500 عامل وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دينار جزائري، ويتطلب إنشاؤها أقل من 10 مليون دينار جزائري.⁽¹⁾

كما حاولت الوزارة المعنية بهذا القطاع سنة 1999 عن طريق لجنة وزارية مشتركة اقتراح تعريف جديد يعتمد على معياري عدد العمال ورقم الأعمال، إلا أنه لا يأخذ بمبدأ الاستقلالية ويتسم بعدم الوضوح⁽²⁾. لذا وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية تعريفا مفصلا رسميا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدركة أهميتها في دفع قاطرة التنمية حيث صدر القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق لـ 12 ديسمبر سنة 2001م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة⁽³⁾، لوضع حد للفراغ القانوني الحاصل، والجدل القائم حول هذا الموضوع، ولهذا ينبغي التذكير بأن الجزائر قد تبنت ميثاق بولوني في جوان 2000 وهو ميثاق يكرس التعريف الذي حدده الإتحاد الأوربي سنة 1996، والذي يعتمد على ثلاث معايير: عدد العمال، رقم الأعمال والاستقلالية.⁽⁴⁾

في المادة الرابعة من القانون رقم 01-18 جاء تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:

- تشغل من 01 إلى 250 شخصا؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دينار جزائري، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دج؛
- تستوفي معايير الاستقلالية.

وقد ورد في المادة الخامسة من القانون التوجيهي تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل مفصل، حيث تعرف المؤسسات المتوسطة بأنها تشغل من 50 إلى 250 شخصا ويكون رقم أعمالها

⁽¹⁾ شريف غياط، محمد بوقوم، (2009): حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- حالة الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية (العدد 06)، بسكرة، الجزائر، ص 47.

⁽²⁾ إسماعيل شعباني، (2003): ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم، الندوة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاديات المغاربية المنعقد أيام 25-28 ماي 2003، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 7.

⁽³⁾ القانون التوجيهي رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001، المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية (العدد 77)، الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001، الجزائر، ص ص 05-06.

⁽⁴⁾ Farida Merzouk, (2009) : PME et compétitivité en Algérie, la revue économie et management (N° 09), Tlemcen, Algérie, PP03-04.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

ما بين مائتي (200) مليون وملياري (2) دينار جزائري أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون دينار جزائري.

أما في المادة السادسة من نفس القانون فتعرف المؤسسات الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل من 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار جزائري، في حين المادة السابعة عرفت المؤسسات المصغرة بأنها تلك التي تشغل من عامل (01) إلى تسعة (09) عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين (20) مليون دينار جزائري أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دينار جزائري.

نلاحظ من خلال التعاريف الواردة في المواد 4-5-6-7 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتماده على عدد العمال أي المعيار العددي، وعلى رأس المال أي المعيار المالي، لإيجاد حدود فاصلة بين المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ويميزها عن باقي المؤسسات الأخرى، وهي أكثر المعايير شيوعا واستخداما، ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 09 : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري

المعيار		عدد العمال		رقم الأعمال		مجموع الحصيلة السنوية	
حجم المؤسسة	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى
مؤسسة مصغرة	01	09	01 مليون دج	20 مليون دج	01 مليون دج	10 مليون دج	10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	10	49	20 مليون دج	200 مليون دج	10 مليون دج	100 مليون دج	100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	50	250	200 مليون دج	2 مليار دج	100 مليون دج	500 مليون دج	500 مليون دج

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- القانون التوجيهي رقم 18-01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001، المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية (العدد 77)، الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001، الجزائر، ص ص 05-06.

وضع القانون التوجيهي حدود قصوى وحدود دنيا فيما يخص عدد العمال ورقم الأعمال والحصيلة السنوية، حيث أوجد الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة وهي تلك المتعلقة بآخر النشاط مقفل مدة اثنا عشرة شهرا، وأما فيما يخص الأشخاص المستخدمين فإن عددهم يشمل العمال الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة.

والمادة الثامنة من القانون التوجيهي توضح أنه إذا ابتعدت مؤسسة ما عند تاريخ قفل حصيلتها الحدود المذكورة سابقا فإن هذه الحالة لا تكسبها كما لا تفقدها صفة المؤسسة طبقا للمواد 5-6-7 من

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

القانون إلا إذا تكررت هذه الوضعية خلال سنتين ماليتين متتاليتين، يمكن وبصفة استثنائية مراجعة الحدود الفاصلة المتعلقة برقم الأعمال ومجموع الحصيلة السنوية حسب التغيرات المالية والاقتصادية ذات الأثر المباشر على سعر الصرف.

المطلب الثالث: خصائص وأنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات الكبيرة، والتي قد يكون لها انعكاس إيجابي أو سلبي على المؤسسة وفق اعتبارات رؤية الإدارة وإستراتيجياتها ومنهجها في التعامل مع محيطها، ويمكن إجمال هذه الخصائص كالآتي:

1.1. الخصائص المتعلقة بالعملاء والمستخدمين

1.1.1. الطابع الشخصي لخدمة العميل: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقلّة العاملين فيها وكذا محلية النشاط، وهذا يخلق نوع من الألفة والعلاقات الوطيدة مع العملاء، فصاحب المؤسسة عادة يعرف العملاء بأسمائهم ويعرف ظروفهم الخاصة، مما يخلق نوع من الخصوصية بين صاحب المؤسسة والعميل، وهذا ما لا يوجد في المؤسسات الكبيرة، ويؤدي هذا إلى تحديد رغبات المتعاملين واتجاهات تطورها لتقديم المنتج في جو ملائم.⁽¹⁾

2.1.1. المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق: سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدود نسبيا مما يسهل المعرفة الشخصية للعملاء أي من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية ثم تحليل ودراسة اتجاهات تطورها في المستقبل وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير في الرغبات والاحتياجات، هذا ما يجعلها أكثر قربا للسوق والمجتمع المحلي عموما.⁽²⁾

3.1.1. قوة العلاقات بالمجتمع: بالرغم من أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تملك جودة عالية أو ميزات تنافسية خصوصا عند بداية نشاطها إلا أنه لديها القدرة على الاستجابة للخصوصيات المحلية، فكلما كان حجم المؤسسة صغيرا كلما زادت الروابط التي تجمعها مع محيطها مما يخلق نوعا من التفضيل لمنتجات هذه المؤسسة عن غيرها.⁽³⁾

(1) رباح خوني، رقية حساني، المرجع سبق ذكره، ص ص 41-42.

(2) يوسف توفيق عبد الرحيم، (2002): إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، الطبعة الأولى، صفاء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 26.

(3) حليلة الحاج علي، (2009): إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية علوم التسيير، جامعة منتوري-قسنطينة، الجزائر، ص 18.

4.1.1. المنهج الشخصي للتعامل مع العمال: هناك ميزة خاصة تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجعلها تتفوق على المؤسسات الكبيرة، وهي العلاقات القوية التي تربط صاحب المؤسسة بالمستخدمين نظراً لقلّة عددهم وأسلوب وكيفية اختيارهم والتي تستند إلى اعتبارات شخصية بشكل كبير، مما يجعل العمال يؤدون عملهم بروح الفريق الواحد والولاء للمؤسسة، والمشاركة في حلّ مشاكلها حتى لو أدى ذلك إلى التنازل عن بعض مصالحهم كتأخر الأجور وزيادة ساعات العمل.⁽¹⁾

2.1. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بالملكية والإدارة والتنظيم

1.2.1. سهولة التأسيس: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بانخفاض رأس المال المطلوب للبدء بها وبالتالي صغر القروض اللازمة لذلك⁽²⁾، أي ضآلة التكاليف الرأسمالية اللازمة لتأسيس المشروع وملائمة هذه المشروعات لذوي الدخل المحدود كونها لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، مما يفتح المجال أمام تحقيق التشغيل الذاتي وترقية الاقتصاد العائلي لذا تفرض هذه المؤسسات نفسها عددياً في أنحاء متعددة من العالم.⁽³⁾

2.2.1. مرونة الإدارة: أي التكيف السريع والمرن للأحداث والمفاجئات في بيئة التنافس مما يجعل عملية التغيير نحو الأحسن تجري بطريقة أفضل وأسرع⁽⁴⁾، حيث تتميز بأن لها القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الاستثمار أي التحول إلى إنتاج سلع أو خدمات أخرى تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته.⁽⁵⁾

3.2.1. الاستقلالية في الإدارة: أي لا يوجد انفصال بين الملكية والإدارة، بمعنى أنه تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، وهو ما يكسبها المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات والتكيف مع الأوضاع المحلية أو الدولية، كما يمنحها صفة الاستقلالية في الإدارة وذلك على نقيض المؤسسات الكبيرة.⁽⁶⁾

⁽¹⁾ يوسف توفيق عبد الرحيم، المرجع سبق ذكره، ص 27.

⁽²⁾ مروة أحمد، نسيم برهم، (2008): الريادة وإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات: القاهرة، مصر، ص 96.

⁽³⁾ مبارك بوعشة وآخرون، (2009): قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 121.

⁽⁴⁾ طاهر محسن منصور الغالبي، (2009): إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، دار وائل للنشر: عمان، الأردن، ص 27.

⁽⁵⁾ محمد هيكمل، (2003): مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية: القاهرة، مصر، ص 21.

⁽⁶⁾ هالة محمد لبيب عنبه، (2004): إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية-بحوث ودراسات: القاهرة، مصر، ص 22.

4.2.1. بساطة الهيكل التنظيمي: والتي تعتبر نقطة ضعف من وجهة نظر بعض الباحثين، إلا أنه يمكن اعتبارها نقطة إيجابية من جانب آخر خاصة في اكتساب موقع تنافسي فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تعتمد على كثافة التنظيم المتسم بالنمط البيروقراطي الذي يتطلب مستويات تنظيمية متعددة، مثلما هو الحال في المؤسسات الكبرى، فصغر حجمها يسمح للعمال الموجودين في قاعدة التنظيم بالاقتراب من مركز القرار مما يزيد في تحفيزهم.⁽¹⁾

5.2.1. القدرة الكبيرة على الابتكار والتجديد: حيث تحتاج المنافسة الشرسة في اقتصاد السوق وخاصة مع الشركات الكبرى والشركات متعددة الجنسيات وفروعها في الأسواق المحلية إلى ضرورة قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في التجديد والابتكار وتمييز المنتجات.⁽²⁾

3.1. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة برأس المال والتمويل والانتشار الجغرافي

1.3.1. الضالة النسبية لرأس المال وسهولة التمويل: صغر حجم رأس المال وضآلته النسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسهل الحصول على التمويل اللازم من طرف المالكين سواء في شكله العيني أو النقدي وهذا يقلل من الضغوط المالية للبنوك والمؤسسات التمويلية الأخرى.

2.3.1. محدودية الانتشار الجغرافي: تكون معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محلية أو جهوية النشاط وهذا ما يؤدي لتثمين الموارد المحلية واستغلالها الاستغلال الأمثل والقضاء على مشكلة البطالة وتوفير المنتجات والخدمات للأفراد محليا.⁽³⁾

بالرغم من الخصائص الإيجابية المميزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجالات الاقتصادية والإدارية والفنية، إلا أنها تعاني من بعض الخصائص السلبية التي تعوقها عن القيام بدورها المحوري والأساسي في التنمية الاقتصادية بالشكل المطلوب، ومن أهم هذه الخصائص نذكر:

➔ **ارتباط الملكية بالإدارة** مما يجعل هذا النوع من المؤسسات عرضة للمخاطر الناجمة عن عدم دقة وفعالية القرارات المتخذة نظرا لتأثرها بشخصية مالكيها والذي عادة ما يكون غير مؤهل في مجال الإدارة⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ ناصر دادى عدون، عبد الرحمن بابنات، (2008): التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدية العامة: الجزائر، ص94.

⁽²⁾ فريد النجار، (2006): الصناعات والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، مدخل رواد الأعمال، الدار الجامعية للنشر: الإسكندرية، مصر، ص259.

⁽³⁾ رايح خوني، رقية حساني، المرجع سبق ذكره، ص45.

⁽⁴⁾ عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، (2002): إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع: القاهرة، مصر، ص22.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

➤ ارتفاع درجة المخاطرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا لانخفاض مصادر التمويل وضعف قدرتها التفاوضية أمام المؤسسات المالية، وصعوبة توفير ضمانات كافية للبنوك خاصة في المراحل الأولى من تأسيس المشروع مما يؤدي إلى قلة البدائل المتاحة واعتمادها على التمويل الذاتي هذا من جهة، ومن جهة أخرى التخصص في الإنتاج يجعلها أكثر عرضة لمخاطر الإفلاس بسبب التذبذبات في المبيعات.⁽¹⁾

➤ انخفاض وفورات الحجم وأهمية الاستفادة من وفورات التجمع: تنخفض وفورات الحجم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة لانخفاض الطاقات الإنتاجية لحجم الإنتاج، ويتطلب تعويض هذا الانخفاض باستفادة هذه المؤسسات من نوع آخر من الوفورات وهو وفورات التجمع والذي يقصد به تلك الناجمة عن وجود مختلف المقومات الرئيسية للإنتاج الصناعي الحديث في منطقة معينة، لذا فإنه يكون من الأفضل دائما إقامة المنشآت الصناعية الصغيرة في مناطق تجمعات صناعية، بحيث تكون بالقرب من مصادر العمالة والطلب بحيث يتاح لها إمكانية الاستفادة من مقومات بيئة صناعية قائمة ومزدهرة.

➤ عدم إقبال رأس المال الأجنبي على الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرجع ضعف مشاركة رأس المال الأجنبي لهذه المؤسسات إلى أسباب عديدة والتي من بينها عدم النضج التنظيمي والقانوني والمؤسسي لها، وارتفاع درجة المخاطرة نظرا لصغر حجم ورأس المال والطبيعة العائلية لهذه المؤسسات.⁽²⁾

يلاحظ مما تقدم أن خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها ما هو سلبي ومنها ما هو إيجابي، غير أن الجوانب السلبية في هذه المؤسسات لا ترجع إليها مباشرة بقدر ما هي مرتبطة بالمشكلات والمعوقات التي تواجهها.

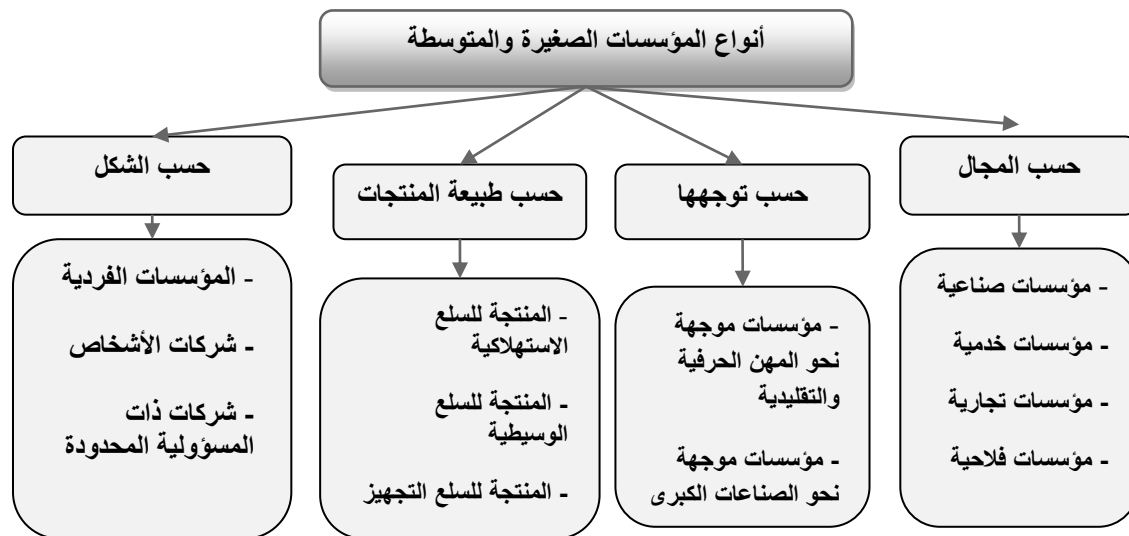
2. أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتم تحديد أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة عدة عوامل أي باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها ويكون ذلك على أساس طبيعة توجه هذه المؤسسات وحسب أسلوب تنظيم العمل، الشكل القانوني، وطبيعة النشاط، ونلخصها في الشكل الموالي:

(1) هالة محمد لبيب عنبه، المرجع سبق ذكره، ص 23

(2) عبد المطلب عبد الحميد، (2009): اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر، ص 42.

شكل رقم 01: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: من إعداد الباحثة

1.2. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها

يمكن تجزئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها إلى ما يلي:

1.1.2. المؤسسات الصغيرة الموجهة نحو المهن الحرفية والتقليدية: وهي المؤسسات التي يتميز فيها الإنتاج بالطابع التقليدي والمجهود الفردي والمهارات المكتسبة، وتستخدم معدات وأدوات بسيطة وعدد محدود من العمال.⁽¹⁾

2.1.2. المؤسسات الصغيرة الموجهة نحو الصناعات الكبرى: تتميز بأخذها بفنون الإنتاج الحديث سواء من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت، أو من ناحية تنظيم العمل، أو من ناحية المنتجات التي يتم تصنيعها بطريقة منظمة ومنتظمة، والمؤسسة التي تنتمي إلى هذا القطاع تكون عادة على شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة فرعية تقوم بالوظيفة التكميلية للمنتج الوارد من المؤسسة الكبرى ويوجه مباشرة للمستهلك النهائي، أو تأخذ شكل الترابط الهيكلي والخلقي بين مؤسسة كبيرة ومؤسسة أخرى مقابلة تتميز بحجمها الصغير أو المتوسط حيث تقوم هذه الأخيرة بتلبية متطلبات وحاجيات المؤسسة الكبيرة فمخرجاتها تعتبر مدخلات بالنسبة للمؤسسات الكبيرة.⁽²⁾

⁽¹⁾ أحمد حجاوي، (2011): إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر، ص 13.

⁽²⁾ محمد هيك، المرجع سبق ذكره، ص 19.

2.2. تصنيف المؤسسات حسب طبيعة المنتجات

وتصنف على أساس هذا المعيار إلى ثلاثة أقسام:

1.2.2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الاستهلاكية: يتمثل نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا التصنيف في إنتاج السلع الاستهلاكية مثل المنتجات الغذائية والملابس والنسيج وغير ذلك من السلع الاستهلاكية، وتعتمد فيها المؤسسات على استعمال تقنيات إنتاج بسيطة وكثيفة الاستخدام لليد العاملة⁽¹⁾.

2.2.2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الوسيطة: تمثل كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تدخل ضمن الصناعات الميكانيكية والكهربائية، الصناعة الكيميائية والبلاستيكية، صناعة مواد البناء، المحاجر والمناجم.⁽²⁾

3.2.2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة لسلع التجهيز: يتطلب صناعة سلع التجهيز تكنولوجيا مركبة، يد عاملة مؤهلة، ورأس مال أكبر مقارنة بالصناعات السابقة، وهذا ما يجعل مجال تدخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضيق، بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط، كإنتاج وتركيب بعض المعدات والأدوات البسيطة، وذلك خاصة في البلدان الصناعية.

أما في البلدان النامية تتكفل هذه المؤسسات بتصليح وتركيب الآلات والمعدات خاصة وسائل التنقل (السيارات، العربات والمعدات والأدوات الفلاحية وغيرها) فهي تمارس عملية تركيبية أو تجميعية انطلاقا من استيراد أجزاء للمنتج النهائي (قطع غيار) وإنتاج بعضها، ثم القيام بعملية التجميع للحصول على المنتج النهائي.⁽³⁾

3.2. تصنيف المؤسسات حسب طبيعة نشاطها

يمكن تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث المجال التي تنشط فيه إلى أربعة أقسام

وهي:

⁽¹⁾ Ammar Sellami, Op.cit, PP 43-48

⁽²⁾ سليمة غدير أحمد، (2007): تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة تقييمية لبرنامج ميد-، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، ص 12.

⁽³⁾ يوسف قريشي، (2005): سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 30.

1.3.2. المؤسسات الصناعية: تعتبر المؤسسة صغيرة أو متوسطة صناعية إذا كانت أعمالها الرئيسية هي استلام المواد بحالة معينة وإدخال تعديلات صناعية عليها، وتوزيعها بشكلها الجديد، وتشمل مصنعي المنتجات الزراعية والحرفية ومصانع التعبئة وما شابه ذلك من مشاريع.⁽¹⁾

2.3.2. المؤسسات الخدمية: يعتبر قطاع الخدمات هو القطاع الجذاب لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي تزيد فيه فرص إنشاء هذه المشروعات بسرعة مذهلة، والأمثلة على ذلك الفنادق، محلات التنظيف، المطاعم، المشروعات السياحية... الخ حيث لا تحتاج هذه المشروعات إلى استثمارات ضخمة إذا ما قورنت مثلاً بمشروعات القطاع الصناعي.⁽²⁾

3.3.2. المؤسسات التجارية: هي من أكثر النشاطات انتشاراً في الوقت الحالي والتي أساسها شراء وبيع وتوزيع سلعة ما أو عدة سلع مختلفة، من أجل إعادة استثمار الربح كما تشمل الوسطاء في قنوات التوزيع باعتبارهم حلقة وصل بين المنتج والمستهلك، وأهم أشكال الوسطاء هم تجار البيع بالتجزئة وتجار البيع بالجملة.⁽³⁾

4.3.2. المؤسسات الفلاحية: وهي المؤسسات التي تمارس الأنشطة الإنتاجية الزراعية فتقوم بعمليات الإنتاج الزراعي سواء كان إنتاج حيواني أو نباتي.⁽⁴⁾

كان هذا النشاط محل اهتمام العديد من الاقتصاديين في أوائل ظهور الفكر الاقتصادي وعلى رأسهم فرانسوا كيزني "F.Quesnay" الذي وضع جدول اقتصادي يُظهر العلاقات الاجتماعية بين مختلف الأعوان الاقتصاديين من أجل إنتاج الثروة وكيفية توزيعها بين الطبقات الاجتماعية، حيث قسم المجتمع إلى طبقة الفلاحين الذين يقومون باستغلال الأرض وطبقة الملاك والطبقة العقيمة المتمثلة في الصناعيين والتجار.⁽⁵⁾

4.2. تصنيف المؤسسات حسب شكلها القانوني

1.4.2. المؤسسات الفردية: وهي تلك المؤسسات التي تُملك وتُمول وتُسير من قبل شخص واحد، هو المسؤول الوحيد عن نتائج نشاطها من ربح وخسارة⁽⁶⁾، حيث تنشأ من قيام شخص بجميع عوامل

⁽¹⁾ كليفورد بومباك، ترجمة رائد السمرة، (1989): أسس إدارة الأعمال التجارية، مركز الكتاب الأردني: عمان، الأردن، ص 6-7.

⁽²⁾ عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، المرجع سبق ذكره، ص 28.

⁽³⁾ يوسف توفيق عبد الرحيم، المرجع سبق ذكره، ص 21-22.

⁽⁴⁾ رايح خوني، رقية حساني، المرجع سبق ذكره، ص 14.

⁽⁵⁾ Mohamed Dwidar, (1978) : Les schémas de reproduction et la méthodologie de la planification socialiste, 2ème édition, S.N.E.D: Alger, Algérie, PP41-62.

⁽⁶⁾ ماجدة العطية، (2006): إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الثانية، دار الميسرة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 1.

الإنتاج ثم تقديم رأس المال لهذه المؤسسة إضافة إلى عمل الإدارة والتنظيم، وفي هذا الصنف تختلف الشخصية القانونية بشخصية صاحب رأس المال.⁽¹⁾ كما تمتاز المؤسسات الفردية بجملة من الخصائص كسرعة وبساطة بدء العمل لسهولة الإجراءات القانونية، إلا أنه يعرف هذا النوع من المؤسسات عدة نقائص كالمسؤولية المطلقة عن الديون، فالمالك كشخص يتحمل كامل ديون المؤسسة، وصعوبة التوسع حيث أن عملية التوسع تخضع لإمكانات مالية للمالك بعد نشأتها مما يخلق مشاكل وأزمات مالية تعرقل نشاطها.⁽²⁾

2.4.2. شركات الأشخاص Les sociétés des personnes: ويمكن اعتبار هذه الشركات بأنها إعادة إنتاج لعدد من المؤسسات الفردية حيث تسمح بتجميع رؤوس الأموال وبالتالي احتلال أكبر مجال للنشاط الاقتصادي، وهي مؤسسات يتوزع فيها التنظيم أو التسيير ورأس المال على أكثر من شخص ولقيام هذه المؤسسات يجب توفر بعض الشروط مثل: الرضا بين الشركاء وحصة كل شريك في رأس المال، كما يشترط وجود محل أو موضوع لنشاط الشركة، وتنقسم بدورها إلى:⁽³⁾

➤ **شركات التضامن (SNC) Les sociétés en nom collectif:** تقوم من خلال عقد بين شخصين أو أكثر يتحملون فيما بينهم مسؤولية تضامنية وغير محدودة عن النشاطات والأعمال التي تمارس داخل حدود المؤسسة، والإدارة التضامنية تعني المشاركة في الأعمال والنشاطات مع التزام الشركاء بالوفاء بمختلف الالتزامات المادية المترتبة على شركتهم، حيث يلتزم جميع أعضائها بديون الشركة على جميع أموالهم بالتضامن ومن غير قيد أو حد.

➤ **شركة التوصية البسيطة Les sociétés en commandité simple:** وهي شركة أشخاص كشركة التضامن إلا أن الملكية فيها تنقسم إلى فئتين فئة الشركاء المتضامنين كما ورد شرحهم في شركة التضامن، وفئة الشركاء الموصين الذين يساهمون بقسط من رأسمال الشركة، تنحصر المسؤولية المالية للشركاء الموصين في قيمة حصتهم في رأسمال الشركة.

➤ **شركات المحاصة:** تعتمد في إنشائها على اتفاق كتابي أو شفوي من الشركاء للقيام بنشاط اقتصادي خلال فترة زمنية محدودة، لتحقيق ربح معين يتم تقاسمه فيما بين الشركاء حسب اتفاقهم

⁽¹⁾ ناصر بوعزيز، (2010): الشراكة الأوروبية ومتوسطة وتأهيل المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار - عنابة، الجزائر، ص 84.

⁽²⁾ سعاد نانف برونوطي، (2005): إدارة الأعمال الصغيرة - أبعاد الريادة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر: عمان، الأردن، ص 121-122.

⁽³⁾ ناصر دادي عدون، (1998): اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، دار المحمدية: الجزائر، ص 55-56.

ومع نهاية النشاط الاقتصادي الذي أقيمت لأجله تنتهي شركة المحاصة ومن أمثلتها: اتفاق بين شخص وآخر على أن يقوم أحدهما بشراء بضاعة وبيعها وتقسيم الربح بينهما.

3.4.2. شركات ذات المسؤولية المحدودة: ظهر هذا النوع في أواخر القرن التاسع عشر، وقد اختلف في تصنيف هذا النوع من الشركات، فمنهم من يصنفهم ضمن شركات الأشخاص ومنهم من يصنفهم ضمن شركات المساهمة أو الأموال.

وتعرف الشركات ذات المسؤولية المحدودة على أنها شركة تجارية تتحدد مسؤولية كل شريك فيها بمقدار حصته في رأس المال ويمكن أن يكون لها عنوان ويخضع انتقال الحصص فيها للقيود القانونية والاتفاقية الواردة في عقد الشركة، ولا تنشأ لها الشخصية الاعتبارية بمجرد العقد بل تحتاج إلى إجراءات أخرى.

وتكمن أهمية الشركات ذات المسؤولية المحدودة في احتوائها على مزايا شركات الأشخاص من ناحية كقلة عدد الشركاء وعدم جواز تبادل الحصص بدون قيود، وعلى مزايا شركات المساهمة من ناحية أخرى كتحديد المسؤولية على قيمة الحصص المكتسبة.

4.4.2. شركات الأموال: وهي شركات تتكون من مجموعة أشخاص يقدمون حصصا في رأسمالها على شكل أسهم وتكون هذه الأخيرة متساوية وقابلة للتداول يشترطها المساهمون عند التأسيس أو عن طريق الاكتتاب العام، والمساهم أو الشريك لا يتحمل الخسارة إلا بمقدار قيمة الأسهم التي يشارك بها. وتتصف هذه المؤسسات بجملة من المزايا أهمها: (1)

- مسؤولية المساهمين محدودة بقيمة أسهمهم وسنداتهم؛
- إمكانية الحصول على قروض بشكل أسهل وأسرع؛
- إمكانية استخدام ذوي المهارات والكفاءات العالية.

أما مساوئ هذا النوع من المؤسسات فيمكن حصرها في النقاط التالية:

- المشاكل الإدارية الناجمة عن تعدد الرقابة بسبب كثرة المساهمين؛
- الخضوع إلى رقابة حكومية شديدة؛
- غياب حافز الملكية ينتج عنه عدم الاهتمام بشؤون الشركة.

يمكن أن تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شكل الشركات ذات المسؤولية المحدودة أو شركات التضامن باعتبارها الأشكال الأفضل ملائمة لها من بين أشكال الشركات نظرا لمسؤولية

(1) عمر صخري، (2003): اقتصاد مؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص28.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

الشركاء، وميزة هذه المؤسسات أنها تتكون في شكل مؤسسات عائلية بسيطة الهيكل التنظيمي، وتستعمل طرق تسيير غير معقدة وتنشط في مختلف الفروع والتخصصات الاقتصادية، زراعية، صناعية أو في قطاع الخدمات عدا بعض الأنشطة التي تستوجب أكبر عدد من العمال في المؤسسة مثل مؤسسات البترول، المركبات الكبيرة في صناعة الأسلحة والطائرات، وكذا الطاقات النووية، حيث تستدعي توفير رؤوس أموال ضخمة ومجهودات إدارية وتكنولوجيا حديثة مكلفة، وكلها تكون عادة شركات كبرى.

المبحث الثاني: عوامل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

باعتبار أن المؤسسات الصغيرة هي البذور والبراعم التي تقوم عليها الصناعات الكبيرة والعلاقة في المستقبل، ودعامة أمام البطالة والدرع الواقي أمام المنافسة في الأسواق العالمية فنجاحها ناتج عن قدرتها على المنافسة في الأسواق سواء المحلية منها أم العالمية، مما أدى إلى قيامها بالبحث عن طرق جديدة لاكتساب المزايا التنافسية التي تمكنها من البقاء في السوق، والتكيف مع سرعة التغير في بيئة الأعمال الحالية التي أوجدتها تقنية المعلومات والاتصال وإدارة المعرفة الحديثة.

المطلب الأول: مقومات تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم نفسها أمام حتمية الرفع من مستواها مقارنة بالمؤسسات المنافسة لها على الساحة العالمية ولا يتم هذا إلا بالعمل على تطوير وتعزيز قدراتها التنافسية وذلك من خلال العوامل الرئيسية التالية:

1. الجودة كعنصر فعال في تحقيق تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

على المؤسسات تطبيق نظام فعال للجودة والذي يعتبر من مناهج التسيير الحديثة الذي يهتم بالمنتج قبل، خلال وما بعد البيع:

1.1. تعريف الجودة

في المفهوم الشائع تعني الجودة التعبير عن القيمة العالية للشيء الموصوف إلا أنه لها العديد من المفاهيم العلمية المختصة ونذكر منها:

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

حسب Philipe Corsbay "الجودة هي التقاء المتطلبات" ⁽¹⁾ أما الجمعية الأمريكية لمراقبة الجودة فتعتبرها "أنها مجموعة الخصائص المتعلقة بالمنتج أو الخدمة، وتفعيلها يؤدي إلى إرضاء الحاجات المتوقعة أو المرغوبة". ⁽²⁾

أما جوران Joseph Juran عام 1993 يعرفها بأنها "ملاءمة السلع والخدمات لاستخدام العملاء ومطابقتها للمواصفات، التي تلبي احتياجاتهم وتوقعاتهم". ⁽³⁾ كما تعرف بأنها "قدرة المنتج أو الخدمة على إشباع أو تلبية حاجات الأفراد والمؤسسات" وهو يوافق تعريف جونسن Johnson للجودة بأنها "القدرة على تحقيق رغبات المستهلك بالشكل الذي يتطابق مع توقعاته ويحقق رضاه التام عن السلعة أو الخدمة التي تقدم إليه". ⁽⁴⁾

إن اعتماد نظام الجودة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يفرض عليها الانتقال من المفهوم التقليدي لها الذي يركز على جودة المنتج النهائي، إلى جودة العناصر والمدخلات المستخدمة لإنتاجه، لذا أخذت الجودة في ظل التحولات الشاملة بعدا استراتيجيا وتعتبر أساسا لمدخل إداري جديد يطلق عليه إدارة الجودة الشاملة والتي تعرف حسب جابلونسكي Joseph R Jablonski بأنها: "شكل تعاوني لأداء الأعمال باستخدام المواهب والقدرات لكل من العاملين والإدارة لتحسين الإنتاجية والجودة بشكل مستمر، من خلال فرق العمل" ⁽⁵⁾

ويمكن تحديد مدى جودة منتج أو خدمة ما تبعا لمجموعة من الأبعاد التي حددها David Garvin وحصرها في ثمانية، إلا أنه ليس بالضرورة أن يكون استعمال هذه الأبعاد من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شاملا لها جميعا، ولكن يكفي أن تنتقي ما يناسبها في استراتيجياتها التنافسية والسوق الذي تتواجد فيه، وأبعاد الجودة حسب Garvin هي: ⁽⁶⁾

➔ **مستوى الأداء:** يتحدد بالخصائص الوظيفية للمنتج؛

⁽¹⁾ James Teboul, (1990) : la dynamique qualité, les éditions d'organisation : Paris, France, P73.

⁽²⁾ Philip kotler, Bernard Dubois, (2000) : Marketing Management ,10ème édition, Public-union: Paris, France, P90.

⁽³⁾ نجم عبود نجم، (2007): مدخل إلى إدارة العمليات، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص405.

⁽⁴⁾ عاشور مزريق، محمد غربي، (2005): تسيير وضمان جودة منتجات المؤسسات الصناعية الجزائرية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا(العدد02)، الشلف، الجزائر، ص235.

⁽⁵⁾ Joseph R Jablonski, (1991): Implementing total quality management: an overview, First edition, Pfeiffer and company :California, USA, P04.

⁽⁶⁾ قاسم نايف علوان، (2005): إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات ايزو 9001، الطبعة الأولى، دار الثقافة: عمان، الأردن، ص20.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

- **المطابقة:** تعبر على جودة المنتج ومدى مطابقته للمواصفات المحددة سلفاً، ومن المفروض أن حدود التفاوت في المطابقة لا يجب أن تقل عن 97% عن ما هو محدد؛
- **المعولية:** وهي احتمال عمل منتج دون فشل خلال فترة محددة؛
- **الجمالية:** وتتعلق بالجوانب الذاتية للفرد وميولاته، وتعتمد خاصة في الصناعات الكمالية والملابس مثل التصميم، الذوق، المظهر الخارجي، الصوت وجوانب أخرى عدة؛
- **القدرة على الخدمة:** وهي خدمات الصيانة والإصلاحات اللازمة لإعادة المنتج للعمل بعد الأعطال؛
- **الدوام:** ويقصد به العمر الافتراضي للمنتج أي مدة صلاحيته التي كلما طالت كان جيداً والعكس صحيح؛
- **الخصائص الثانوية:** وهي العناصر التي تضيف قيمة للمعروض الأساسي، مثل نظام التكييف في السيارات، ومن الممكن أن تكون هذه الخصائص هي الأساس في الاختيار عندما تتشابه المنتجات لدى المستهلك؛
- **قدرة التحسس بالجودة:** وهي صورة المنتج عند المستهلك، وتكتسب من خلال الدعاية والإعلان.

2.1. أهمية الجودة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في ظل ازدياد حدة المنافسة والتوجه نحو العولمة وتزايد غزو الشركات الأجنبية للأسواق في مختلف أنحاء العالم نتيجة توفر عدد هائل من فرص الربحية المتاحة أمامها، أيقنت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدم إمكانية الاستمرار في السوق دون تبني إستراتيجية فعالة لجودة منتجاتها، خصوصاً بعد أن تبين أن الجودة من العوامل التي تؤثر وبقوة في تقرير حاضرها ومستقبلها، وذلك لما لها من دور فعال في تحقيق أعلى مستويات الإنتاجية والربحية وبدورها تخفض التكاليف وتعمل على زيادة الحصة السوقية، إضافة إلى مساهمتها في تعزيز الموقف التنافسي للمؤسسة في السوق، والأهمية هنا متعددة وتشمل جميع الأطراف من مؤسسة وعملاء وعاملين، ونوضحها كالاتي:

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

1.2.1. بالنسبة للمستهلك: تزايد اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لصغر حجمها وقربها من العملاء بتحديد حاجاتهم ورغباتهم والتعرف على اهتماماتهم وتوقعاتهم المستقبلية، والعمل على تلبيتها من أجل تحقيق رضاهم وكسب ولائهم، وهذا ما تحققه إدارة الجودة والتي تهدف إلى:⁽¹⁾

- كسب رضا العميل؛
- المحافظة على العملاء الحاليين؛
- جذب المزيد من العملاء؛
- تصميم منتجات تلبي احتياجات العملاء المتغيرة والجديدة؛
- حماية العميل كمستهلك بتوفير كافة المعلومات عن السلعة من حيث التركيب والصلاحية والمواصفات؛
- تقليل وقت انجاز الأعمال، لأن عدم الاهتمام ينتج عنه زيادة وقت الأداء وهو ما يؤدي إلى ازدياد شكاوى العملاء، الأمر الذي يجعلهم يفضلون التعامل مع مؤسسات أخرى، وهذا يعني اهتزاز المركز التنافسي للمؤسسة.

2.2.1. بالنسبة للمؤسسة: تظهر أهمية الجودة بالنسبة للمؤسسة في:

- تحسين الاتصال والتعاون داخل المنظمة؛
 - زيادة الابتكار والتحسين المستمر؛
 - تعزيز المركز التنافسي؛
 - ترسيخ ثقافة التجديد والايجابية في العمل؛
 - تقليل معدل دوران العمالة.
- 3.2.1. بالنسبة للعاملين:** تنعكس إدارة الجودة ايجابيا على العاملين، ومن بين فوائدها نجد:

- رفع معنويات العاملين وتخفيض شكاوهم؛
- خفض نسبة الحوادث الصناعية؛
- تحسين التعاون والاتصال؛

⁽¹⁾ قويدر عياش، (2006): إدارة الجودة الشاملة كأسلوب لتحقيق تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية المنعقد يومي 17 و18 أبريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 711.

➤ زيادة الابتكار والقدرة الإبداعية للعاملين في حل المشاكل.⁽¹⁾

3.1. طرق تحقيق تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الجودة

باعتبار أن الإدارة هي الوسيلة الأساسية لتحقيق المستوى المرغوب من الجودة، لذا يجب أن تمارس بإتقان، بمعنى أن تتم ممارسة العمل الإداري بمستوى الجودة المطلوب من قبل العميل، لذلك تمر عملية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في هذا النوع من المؤسسات بخمس مراحل.

بدءاً بالمرحلة الصفيرية وهي مرحلة الأعداد يتم فيها معرفة مدى حاجة المؤسسة لتطبيق إدارة الجودة لتتطلق بعدها المرحلة الأولى في التطبيق وهي مرحلة التخطيط وفيها تحديد الموارد اللازمة لتنفيذ الخطة والكيفية التي تتم بها، وبعدها مرحلة التقويم حيث تشمل مسحا شاملا لعملاء المؤسسة ومعرفة قنوات الأفراد بدرجة التحسين الحاصلة في المؤسسة، لنصل لمرحلة التنفيذ باختيار المدربين وتدريب العاملين على الوعي والإدراك بإدارة الجودة واستخدام أدواتها في حل المشكلات التي تواجههم لنصل أخيراً لمرحلة تبادل ونشر الخبرات.

ويمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقيق تنافسياتها من خلال الجودة بتحقيق المردودية اللازمة لاستمراريتها، إما بزيادة حصتها السوقية أو تحقيق معدلات تكلفة منخفضة، ويمكن أن نبين ذلك من خلال ثلاث طرق:⁽²⁾

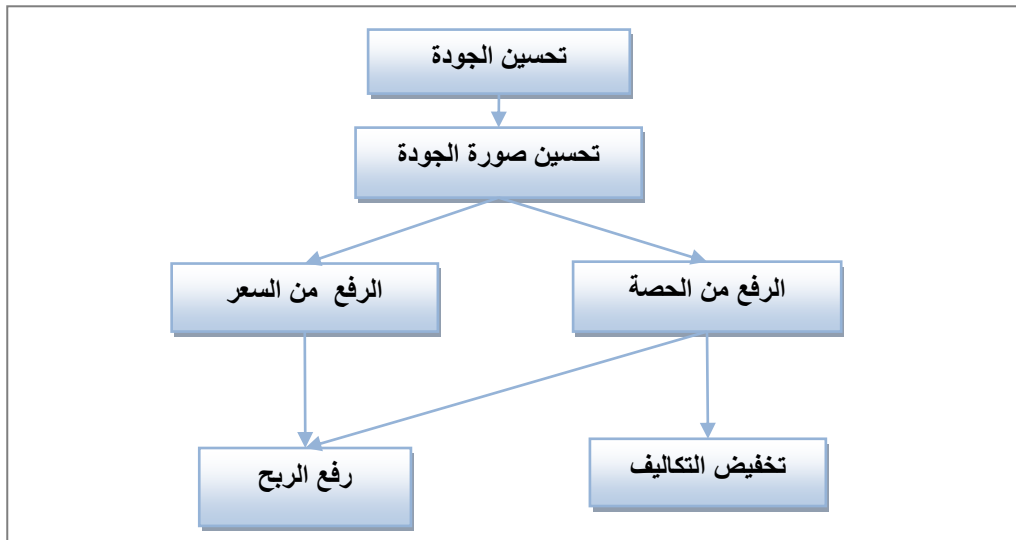
1.3.1. العلاقة بين الجودة والحصة السوقية: إن الحصول على حصة في السوق مرتبط بمستوى

معين من الجودة، وهذا ما يسمح بالبيع بسعر مرتفع ومن ثم رفع حصة المؤسسة في السوق، وبالتالي تحقيق مكاسب ربحية، كما هو مبين في الشكل رقم 02.

⁽¹⁾ صلاح الدين عبد الباقي، (2001): قضايا إدارية معاصرة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع: الإسكندرية، مصر، ص152.

⁽²⁾ عياش قويدر، المرجع سبق ذكره، ص718.

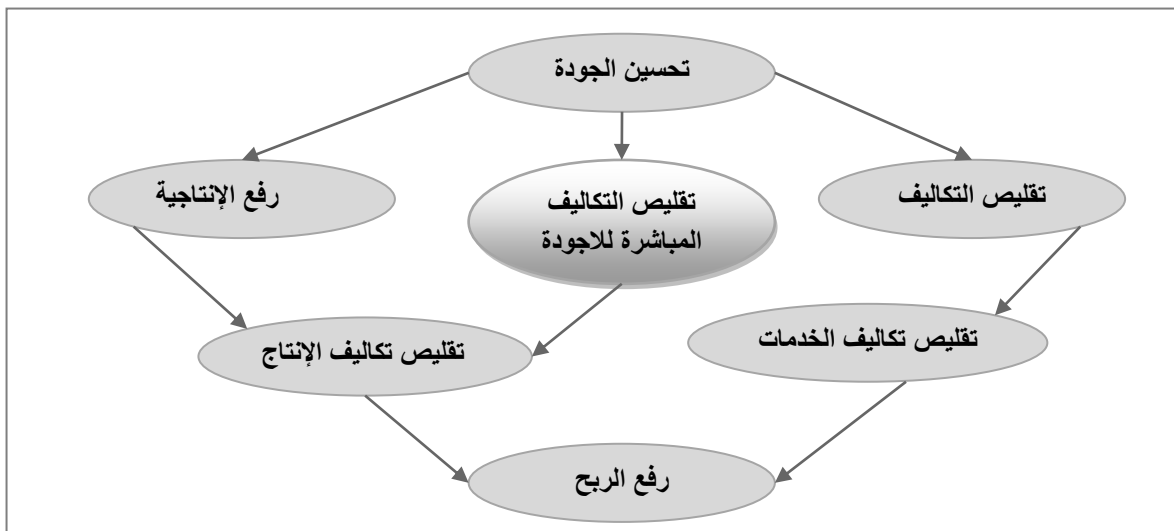
شكل رقم 02: العلاقة بين الجودة والحصة السوقية



Source: Jean Claude Tarondeau, (1998): Marketing, Stratégie industrielle, Edition Vuibert : Paris, France, P241.

2.3.1. العلاقة بين الجودة والتكلفة: على عكس ما كان يعتقد سابقا بأن الجودة العالية هي مرادف للتكاليف المرتفعة فأغلب الدراسات الحديثة تبين أن اللاجودة والرداءة هي التي تعطي تكاليف مرتفعة خاصة عند عدم الإقبال على المنتج الرديء في الأسواق، كما هو موضح في الشكل رقم 03.

شكل رقم 03: العلاقة بين الجودة والتكلفة



Source : Jean Claude Tarondeau, (1998) : Marketing, Stratégie industrielle, Edition Vuibert: Paris, France, P241.

3.3.1. العلاقة بين الجودة والربح: إن الحصول على حصة سوقية أو تخفيض التكاليف له أثر مباشر على ربحية المؤسسة، وهذا نتيجة جودة المنتجات، أي أن المؤسسات التي وجدت فيها الجودة العالية تصل إلى أعلى معدلات المردودية.⁽¹⁾

2. الإبداع والابتكار لتحقيق مزايا تنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من منطلق أن الإبداع والابتكار يمثل في إدارة الأعمال الحديثة إحدى المقومات الأساسية الفعالة لمواكبة وتيرة التنافس والتكيف ايجابيا مع التغيرات السريعة والمتلاحقة في بيئة الأعمال، أصبح لزاما أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاعتماد على كل من الإبداع والابتكار لتنميتها وتطويرها وتحقيق مزايا تنافسية تضمن بقائها واستدامتها لأجل طويل.

1.2. تعريف الإبداع والابتكار

تبين العديد من الدراسات والأبحاث الحديثة تعدد وتنوع التعاريف الخاصة بالإبداع والابتكار لدرجة تداخل المفهومين، فيستخدم الكثير من الاقتصاديين والباحثين مصطلحي الإبداع والابتكار على أساس أن لهما نفس المعنى أي يعتبرانها مترادفين يمثلان عملية تفكيرية مواكبة للتطورات التكنولوجية الحديثة، ولكن في غياب تعريف موحد ومهما تقاربت التعاريف من حيث المضمون إلا أن هناك اختلاف والعديد من المفكرين يبرزون أن هناك فرق بين المصطلحين نوضحها كما يلي:

➤ يعرف Richard Daft الإبداع على "أنه القدرة على جمع المعلومات بطرق تؤدي إلى أفكار جديدة".⁽²⁾

➤ وبالنسبة لـ Joseph V Anderson فالإبداع "هو عملية البحث أو استخدام ارتباطات غير مألوفة بين المواضيع، والناس، والأفكار".⁽³⁾

أما عن الابتكار فله عدة تعريف فحسب تعريف جوزيف شومبيتر Joseph A Schumpeter هو "النتيجة الناجمة عن إنشاء طريقة أو أسلوبا جديدا في الإنتاج، وكذا التغير في جميع مكونات المنتج أو كيفية تصميمه"⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ أحمد عازب الشيخ، العيد غربي، (2013): دعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفق مدخل إدارة الجودة الشاملة، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المنعقد يومي 05 و06 ماي 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، ص18.

⁽²⁾ سليم بطرس جلدة، زيد منير عيوي، (2006): إدارة الإبداع والابتكار، دار كنوز المعرفة : عمان، الأردن، ص19.

⁽³⁾ Joseph V Anderson, (1995): Mind mapping, A tool for creative thinking horizons, Industrial and commercial training, Business horizons (volume 36), P42.

⁽⁴⁾ شريف غياط، محمد بوقوم، المرجع سبق ذكره، ص55.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

➤ أما في تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية⁽¹⁾ (OCDE) الابتكار هو: "مجموع الخطوات العلمية والفنية والمالية اللازمة لنجاح تطوير وتسويق منتجات صناعية جديدة أو محسنة، أو إدخال طريقة جديدة في الخدمة الاجتماعية، وليس البحث والتطوير إلا خطوة واحدة من هذه الخطوات"⁽²⁾.

➤ أكد مايكل بورتر Michael Porter أن المؤسسة التي تمتلك ميزات تنافسية قائمة على الابتكار هي التي تدرجه ضمن وحداتها ونشاطاتها واستراتيجياتها، وذلك عن طريق إدخال تكنولوجيا جديدة والقيام بعمليات مبتكرة⁽³⁾.

فعند التمييز بين الابتكار والإبداع نجد أن كل من (Denis Garand & Camille Carrier) أشاروا إلى الفرق بين الابتكار والإبداع من خلال أن "الإبداع يتعلق باكتشاف فكرة جيدة مميزة، أما الابتكار فيتعلق بوضع هذه الفكرة موضع التنفيذ على شكل عملية، أو سلعة، أو خدمة تقدمها المنظمة لزيائنها، إذا كان الإبداع متعلق بالأشخاص فإن الابتكار يتعلق بالمنظمة وبأنشطتها الإنتاجية والتسويقية"⁽⁴⁾.

وهذا ما اقترحه Cumming بأن "الإبداع يأتي بأشياء جديدة تكن موجودة من قبل، في حين الابتكار هو الذي يعمل على قولبة أو تشكيل تلك الأشياء لتصبح ملموسة"⁽⁵⁾.

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح مدى التداخل والعلاقة مابين الإبداع والابتكار حيث كثير من الدراسات والأبحاث لم تميز بين مصطلحي الإبداع والابتكار وقد تم استخدامها كمصطلحين مترادفين، وهناك العديد من الاقتصاديين الذين ينظرون إلى المصطلحين بأوجه مختلفة على اعتبار أن الإبداع مرحلة تسبق مرحلة الابتكار، ويعتبرون أن الإبداع هو عملية توليد وإيجاد الأفكار الجديدة وغير مألوفة، أما الابتكار فهو العملية التي يكون فيها التركيز موجه نحو التطبيق العملي لما يأتي به الإبداع من أفكار وطرق وأساليب، بمعنى أن عملية الابتكار هي عملية تكميلية للإبداع.

⁽¹⁾ OCDE : Organisation de Coopération et de Développement Economique

⁽²⁾ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2002): قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في بلدان مختارة من منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك.

⁽³⁾ Joe Tidd, John Bessant et Keith Pavitt, (2006) : Management de l'innovation :intégration du changement technologique , commercial et organisationnel, De Boeck :Paris, France, P66.

⁽⁴⁾ Camille Carrier, Denis J Garand, (1996) : Le concept d'innovation : débats et ambiguïtés, Communication à la 5ème conférence internationale de management stratégique, 13-14-15 mai 1996, Lille, France, P3.

⁽⁵⁾ عاكف لطفي خصاونة، (2011): إدارة الإبداع والابتكار في منظمات الأعمال، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع: عمان، الأردن،

2.2. أثر الإبداع والابتكار على تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرا لاتسام بيئة الأعمال الحالية بعدم التأكد والتغيير، حيث القاعدة الوحيدة في النمو والتطور هي المنافسة وتتنوع إستراتيجياتها ومداخلها وأساليبها، ومع تزايد المؤسسات وتغير الأسواق وتطور التكنولوجيا، أصبح الإبداع والابتكار الدعامة الأساسية للمحافظة على الميزة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في ظل اقتصاد المعرفة، وتوصلت العديد من الدراسات إلى أن المؤسسات المبتكرة تملك القدرة على تحسين أدائها بالنفاد إلى أسواق جديدة وزيادة حصتها السوقية ورفع أرباحها كما يرجع الفرق بين المزايا التنافسية للمؤسسات إلى التفاوت القائم بينها في قدرتها على الابتكار.

توجد علاقة مباشرة بين القدرة على إنتاج المعرفة والابتكار والإبداع من جهة والابتكار والميزة التنافسية من جهة أخرى والتي عرفها بورتر M.Porter على أنها "تنشأ أساسا من القيمة التي تستطيع مؤسسة ما أن تخلقها لزبائنها بحيث يمكن أن تأخذ شكل أسعار أقل بالنسبة للأسعار المنافسين بمنافع مساوية، أو بتقديم منافع متفردة في المنتج تعوض بشكل واسع الزيادة السعرية المفروضة"⁽¹⁾، حيث ركز على القيمة التي تخلقها المؤسسة لعملائها والتي تأخذ صورتين إما في شكل أسعار أقل مقارنة مع المنافسين مع الحفاظ على نفس المنافع، أو في شكل منتج متميز، وهنا تكمن أهمية الإبداع والابتكار التي تكون على مستوى الإنتاج وتتعداه إلى مجالات أخرى كطرق وأساليب التسويق والتمويل.

وباعتبار أن الإبداع والابتكار أساس خلق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فله تأثير على مصادرها الداخلية والخارجية، ونوجزها في العناصر التالية:

1.2.2. أثر الإبداع والابتكار على المصادر الداخلية للميزة التنافسية: يؤثر الإبداع والابتكار على

المصادر الداخلية للميزة التنافسية وتتمثل في الموارد الملموسة كالمواد الأولية ومعدات الإنتاج والموارد المالية كما له تأثير على الموارد الغير ملموسة كالجودة والمعلومات والمهارات والكفاءات، ونوضحها كالتالي:⁽²⁾

(1) Michael Porter, (1999): L'avantage concurrentiel, comment devancer ses concurrents et maintenir son avance, Dunod : Paris, France, P08.

(2) فريد خميلي، (2012): أثر الإبداع على مصادر الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التنمية المستدامة- تجربة الاتحاد الأوروبي في مجال تشجيع PME على الإبداع، الملتقى الوطني الثاني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة المنعقد يومي 13 و14 نوفمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص 11.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

- أثر الإبداع والابتكار على المواد الأولية: إن قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتبني الإبداع والابتكار من شأنه أن يؤثر على المواد الأولية للإنتاج، وتختلف درجة التأثير حسب طبيعة الإبداع، وإذا كان على مستوى المنتج أو على مستوى طرق وعمليات الإنتاج، وفي بعض الأحيان يتحتم على المؤسسة البحث عن مواد أولية جديدة تتناسب مع المنتج الجديد والبحث عن موردين آخرين إذا لزم الأمر.
 - أثر الإبداع والابتكار على معدات الإنتاج: إن توجه المؤسسة نحو القيام بإبداعات وابتكارات جديدة يؤثر على معدات الإنتاج التي تمتلكها، لذلك عليها أن تكتسب معدات إنتاج جديدة تتماشى مع التحسينات الجديدة في المنتج أو في طرق الإنتاج.
 - أثر الإبداع والابتكار على الموارد المالية: إن القيام بأي إبداع أو ابتكار يتبعه زيادة الموارد المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء كان في المنتج أو في طرق الإنتاج فإن ذلك يحتم على المؤسسة ضمان مصادر تمويل مناسبة وفي الوقت المناسب من أجل ضمان نجاحه، ذلك لأن غياب رأس المال يترك الأفكار مجرد خيال.
 - أثر الإبداع والابتكار على المهارات والكفاءات: يتطلب الإبداع في المؤسسة توفر كفاءات بشرية عالية المهارة مع ضرورة توفير الإمكانيات اللازمة لها، ومن أجل إدارة جيدة للإبداع ينبغي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن لا تكتفي بالتسيير العادي للكفاءات بل تتعداه إلى ما يسمى بتسيير الابتكارية.⁽¹⁾
 - أثر الإبداع والابتكار على الجودة والمعلومات: إن تبني الإبداع والابتكار من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهدف من خلاله إلى تحسين الجودة أو تخفيض التكاليف، مع مراعاة تحقيق رضا زبائنها.⁽²⁾
- وعليه من أجل معرفة متطلبات السوق ورغبات المستهلكين، فالمؤسسة تحتاج لزيادة رصيدها من المعلومات وتحتاج لنظام معلومات فعال لأنها تعمل في بيئة شديدة التغير، ولا يتوقف الأمر على الحصول على المعلومات بل ضرورة الاستغلال الأمثل والذكي لها، لذا تتطلب ضرورة تطبيق اليقظة الإستراتيجية بشكل كامل وبفعالية فهي عملية استعلامية تجعل المؤسسة على استماع وتنبؤ مسبق بما

⁽¹⁾ سهيلة عباس، (2004): القيادة الابتكارية والأداء المتميز، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر: الأردن، عمان، ص ص 144-145.

⁽²⁾ عمار عمري، سعيدة بوسعدة، (2004): الإبداع التكنولوجي في الجزائر واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (العدد 03)، سطيف، الجزائر، ص 51.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

يحدث في محيطها، ويدرج M.Cartier الإبداع كهدف لليقظة في تعريفه لها على أنها "عملية مستمرة ومنظمة لإدارة المعلومات الإستراتيجية والهدف النهائي لها هو الإبداع، تحويل الأفكار إلى معارف، إجراءات ومنتجات، وكذلك خلق مزايا تنافسية تسمح له بالتكيف مع التحولات التي تحدث في محيطها".⁽¹⁾

ولليقظة أنواع عديدة وهي اليقظة التكنولوجية، اليقظة التجارية، اليقظة البيئية، اليقظة التنافسية، وعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تسعى لتبني وتطبيق على الأقل يقظة تكنولوجية فعالة، وكذلك حد أدنى من اليقظة التنافسية، لتساعدها على تنمية الميزة التنافسية لها.

2.2.2. أثر الإبداع والابتكار على المصادر الخارجية للميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

➤ **الإبداع والابتكار وإستراتيجية خفض التكاليف:** إن توجه المؤسسة نحو تبني الإبداع والابتكار من شأنه المحافظة على ميزة التكلفة الأدنى في السوق، وذلك عن طريق التحسينات المستمرة والمتواصلة، بحيث لا يحدث تغييرات كبيرة لكنها ذات آثار متراكمة على المدى الطويل، خاصة في تسير الإنتاج، نظام التموين والتسويق مما يقلل التكاليف ويكسب المؤسسة ميزة على منافسيها.⁽²⁾

والمؤسسات التي تطبق الإبداع التكنولوجي في طرق الإنتاج، تتحمل تكلفة أقل من تلك المؤسسات التي تنتج منتجات جديدة، مما يمكنها من تخفيض تكاليف الإنتاج وتحقيق أرباح إضافية عند تصريف المنتجات، ويمكن أن يؤدي الإبداع لتسريع وقت العمليات بحيث يكون هناك معالجة لكمية كبيرة من المدخلات في فترة زمنية قصيرة وهذا ما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج.

➤ **الإبداع والابتكار وإستراتيجية التميز:** يؤثر الإبداع والابتكار في العملية الإنتاجية في تحسين جودة وقيمة المنتج، أو طرح منتجات جديدة لأول مرة في السوق، وتظهر العلاقة بين إستراتيجية الإبداع والابتكار وإستراتيجية التميز في حالة عجز المنافسين على إتباع إستراتيجية الإبداع التي

⁽¹⁾ مراد مرمي، (2010): أهمية نظم المعلومات الإدارية كأداة للتحليل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، رسالة ماجستير

غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر، ص 130.

⁽²⁾ Michel Marchesny, (2004): Management stratégique, Les éditions de l'ADREG :Paris, France, P124.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

تعتمد المؤسسة، وهذا يعني تمتعها بمهارات وقدرات تكنولوجية وجوانب كفاءة لا يمكن للمنافسين تقليدها بسهولة.⁽¹⁾

➤ **الإبداع والابتكار وإستراتيجية التركيز:** يوفر الإبداع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة التركيز على شريحة معينة أي تركيز جهودها لكسب ميزة تنافسية من خلال إتباع حاجات خاصة لمجموعة معينة من المستهلكين، أي خدمة نسبة محدودة من السوق الكلي وليس السوق ككل وذلك على أساس التكلفة الأقل وبالتالي تصبح في منافسة مع رائد التكلفة، أو التركيز على التمييز حيث يصبح أمامها كل وسائل التمييز في المنتج.⁽²⁾

وبعد التعرف على تأثير الإبداع على المصادر الداخلية والخارجية في تنمية الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتبين أنه مهما كانت إستراتيجية التنافس التي تنتهجها، إلا أن من شأن الإبداع أو الابتكار أن يساهم في تنمية ميزتها التنافسية، مع مراعاة ظروف السوق ورغبات المستهلكين فبالنسبة للمؤسسات التي تتبنى إستراتيجية تدنئة التكاليف ينبغي لها التوجه نحو الإبداع في أساليب وطرق الإنتاج، أما التي تتبنى إستراتيجية التمييز كمصدر لميزاتها التنافسية فالأفضل لتنمية ميزاتها توجيهها نحو الإبداع في المنتجات، بإمكان الإبداع أن يحل صناعة محل صناعة أخرى أو منتج محل منتج آخر فيمكن من خلاله تحقيق مزايا تنافسية مستدامة من الأرباح التي تنتج من الاستثمار الكبير في البحث والتطوير.

3. دور التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3.1. تعريف التسيير الاستراتيجي

إن تمايز المداخل الفكرية المعتمدة لدراسة وتحليل التسيير الاستراتيجي واختلاف أهداف الكتاب والباحثين في استخدامه أدى إلى اختلاف التعاريف المقدمة له، وفي ما يلي نذكر بعض منها:

⁽¹⁾ نعيمة بارك، عبد القادر براينيس، (2010): متطلبات الإبداع والابتكار لتحقيق ميزة تنافسية لمنظمات الأعمال الصناعية بالإشارة إلى المؤسسات الجزائرية، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية المنعقد يومي 09 و 10 نوفمبر 2010، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص10.

⁽²⁾ عبد الوهاب بن بركة، زينب بن تركي، (2010): مساهمة الإبداع التكنولوجي في تدعيم المركز التنافسي للمنظمة، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة المنعقد 12 و 13 ماي 2010، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، ص13.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

التسيير الاستراتيجي هو رسم للاتجاه المستقبلي للمؤسسة، وبيان غايتها على المدى البعيد واختيار النمط الإستراتيجي المناسب لتحقيق ذلك، ثم تنفيذ الإستراتيجية ومتابعتها وتقييمها، على ضوء مختلف متغيرات المحيط.⁽¹⁾

وحسب ويلين Weelen وأنجر Hunger "التسيير الاستراتيجي هو مجموعة القرارات والتصرفات الإدارية التي تحدد أداء المؤسسة للأمد البعيد".⁽²⁾

والتسيير الاستراتيجي هو عملية تكيف المؤسسة مع محيطها، من خلال العمل على رفع قيمة منتجاتها وخدماتها، بما يضمن تحقيق أهدافها واستمراريتها على المدى البعيد⁽³⁾، وبمنظرة شمولية هناك من يرى أن التسيير الإستراتيجي هو "نمط للتفكير يبحث عن ربط الأفعال العملية بالتوجهات الإستراتيجية وإدماج تنفيذ العملية ضمن الرؤى الكبرى للمؤسسة"⁽⁴⁾.

وبناء على ما تقدم يمكن القول بأن التسيير الاستراتيجي هو توجه إداري حديث في تطبيق المدخل الإستراتيجي في تسيير المؤسسة، فهو مجموع القرارات والتصرفات التي يترتب عليها صياغة إستراتيجية واضحة لتحقيق أهداف المؤسسة، حيث تساعد لإحداث الموائمة والتكيف مع المحيط التي تنشط فيه.

2.3. خصوصيات التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتجه عدة دراسات نظرية لاعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تخضع بشكل مستمر وحتمي لشروط المحيط، فليس لها خيارات أخرى إلا بإتباع تغيرات المحيط فحسب Sylvie Sammut "فإنه ليس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفس العلاقات مع المحيط مثل المؤسسات الكبيرة، فمنها من يسعى لشق طريق ما أما الآخر فيرفضه"⁽⁵⁾، والشكل الموالي يوضح القيود التنظيمية والإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

(1) جمال الدين محمد المرسى وآخرون، (2002): التفكير الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية (منهج تطبيقي)، الدار الجامعية: الإسكندرية ، مصر، ص21.

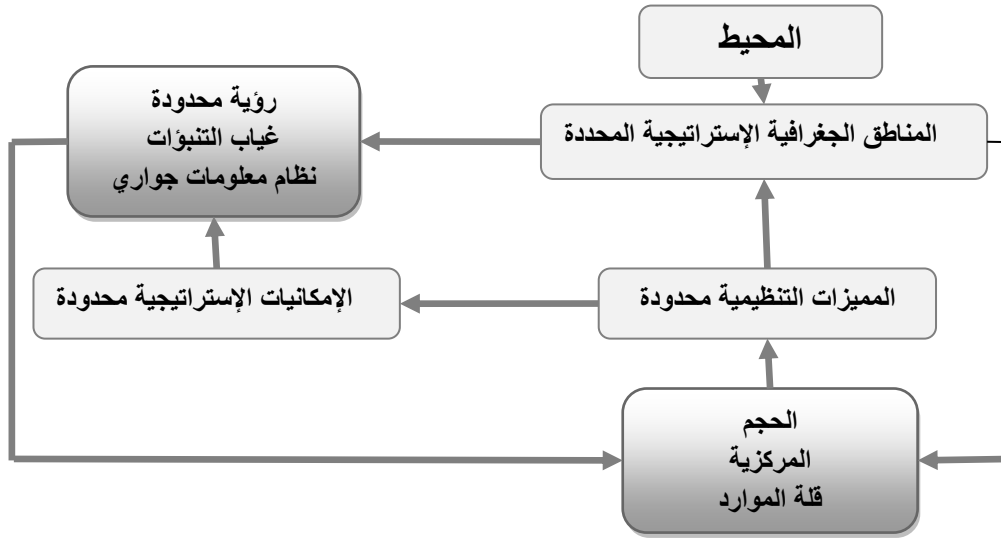
(2) مؤيد سعيد سالم، (2005): أساسيات الإدارة الإستراتيجية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص17.

(3) حسين حريم، (2003): إدارة المنظمات (منظور كلي)، الطبعة الأولى، دار حامد: عمان، الأردن، ص86.

(4) Henri Spitezki, (1995): La Stratégie d'entreprise, compétitivité et mobilité, Economica: Paris, France, P51.

(5) Sylvie Sammut, (1995): Contribution à la compréhension du processus de démarrage en petite entreprise, Thèse nouveau régime en sciences de gestion, Université Montpellier 1, France, P464.

شكل رقم 04: القيود التنظيمية والإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة



Source : Gueguen Gaël, (2001) : Environnement et management stratégique des PME le cas du secteur internet, Thèse doctorat, Université Montpellier 1, France, P93.

العديد من الباحثين يؤكدون على أن التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتصف بالخصوصية والتي يلخصها كل من Julien et Marchesnay (1991) في صغر حجمها، مركزية وخصوصية التسيير، نظام معلومات داخلي بسيط وضعيف التشكيل، ويظهر ضعف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في انخفاض درجة الحرية الإستراتيجية المرتبطة بالتأثير الحاسم للشروط الخاصة بالمحيط التقني الاقتصادي ويكون هذا الضعف بدلالة التعقد، الاضطراب والديناميكية، وبالرغم من ذلك إلا أنها يمكن أن تمتلك درجة عالية من المرونة تظهر كحل لوضع غير ملائم تمكنها من التحكم في قيود المحيط الذي تنشط فيه⁽¹⁾.

وفق الشكل السابق نجد أن الخصائص التنظيمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤثر على خصائصها الإستراتيجية مما يقودها لتخفيض مجالها التنافسي والتركيز على الأنشطة التي تكون متخصصة المهنة فيها، وبالرغم من ذلك فهي تبحث عن فرص تسمح لها بتبني سلوك إستراتيجي أكثر بساطة من الذي تنتهجه المؤسسات الكبيرة⁽²⁾.

⁽¹⁾ Michel Marchesnay, (1991) : La PMEM : une gestion spécifique ?, Economie rurale, (N°206), PP11-17.

⁽²⁾ Gueguen Gaël, (2001) : Environnement et management stratégique des PME le cas du secteur internet, Thèse doctorat sciences de gestion, Université Montpellier 1, France, P93.

3.3. التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يركز التسيير الإستراتيجي على الموارد الاجتماعية المعرفية الإنسانية والتنظيمية في محفظة نشاطات المؤسسة لذا يعتبر أن تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترتبط بنوعية مديريها وميزاته في الفهم ودقة التقدير والتوقع، والتوافق على تحقيق أهداف وغايات المؤسسة مما يسمح بتكوين ذكاء في مواجهة المشاكل.⁽¹⁾

ونورد فيما يلي بعض الجوانب التي تظهر أهمية ممارسة التسيير الإستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.3.3. التخطيط الإستراتيجي: من بين العديد من التعاريف نذكر أن التخطيط الإستراتيجي هو "بناء خطط طويلة وشاملة لمختلف مجالات الاهتمام الخاصة بالمؤسسة لاستثمار الفرص المتاحة في المحيط التنافسي والتعامل مع التهديدات، وكذا استغلال الموارد والإمكانات أي نقاط القوة، وتجنب نقاط الضعف".⁽²⁾

كما يُعرف التخطيط الاستراتيجي على أنه "عملية تشير إلى سيورة وقيادة مراحل اتخاذ القرارات الإستراتيجية بتوضيح الأقطاب الثلاثة وهي الإدارة، الموارد والمحيط من أجل تسلسل وتوضيح قيم وأهداف المؤسسة والمسيرين، تهديدات وفرص المحيط، نقاط قوة وضعف المؤسسة، إستراتيجيات وخطط العمل".⁽³⁾

من خلال ما سبق فإن التخطيط الاستراتيجي هو عملية تسييرية ديناميكية مستمرة، مجزأة إلى مراحل مرتبطة ومتكاملة ومتتالية تتفاعل للخروج بإستراتيجية مناسبة للمؤسسة تتلاءم مع متغيرات محيطها، ولقد أكدت أغلب نتائج الدراسات التجريبية المتعلقة بالتخطيط الإستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأن هناك علاقة ايجابية بينه وبين أداء هذه المؤسسات.

تحدد عملية التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجوانب النفسية أكثر خاصة لشخص المسير انطلاقا من ترتيب معايير النمو، الاستمرارية، والاستقلالية، ويرتبط التخطيط الإستراتيجي في هذا النوع من المؤسسات أساسا بالرؤية الإستراتيجية الحالية أو المستقبلية، والنية

⁽¹⁾ الحاج مداح عرابي، (2006): التسيير الاستراتيجي وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملحق الدولي الأول حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية المنعقد يومي 17 - 18 أبريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 1065.

⁽²⁾ علي السلمي، (2001): إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية، دار الغريب للنشر والتوزيع: القاهرة، مصر، ص 87.

⁽³⁾ Philippe Migani, (1993) : Les systèmes de management, Organisation Université : Paris, France, P25.

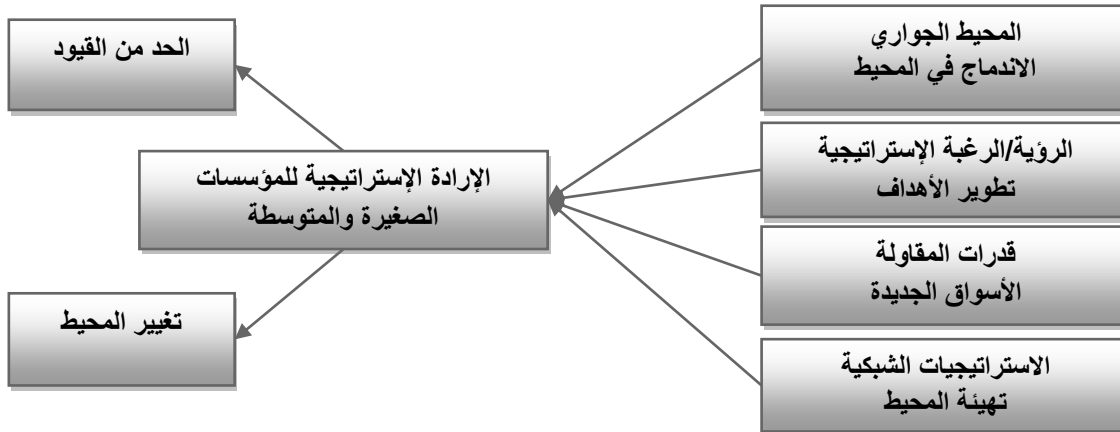
الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

الإستراتيجية المتمثلة في مجموعة مهام رهن الانتظار تمكن المسيرين من توظيف رسائلهم وتحقيق أهدافهم الإستراتيجية.⁽¹⁾

2.3.3. الإرادة الإستراتيجية: حتى تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على الإرادة الإستراتيجية عليها أولاً أن تتجح في تسيير اندماجها مع المحيط الذي تعمل فيه، كما عليها العمل على تطوير سلوكات المقاولات المبدعة التي تسمح بالبحث عن أسواق جديدة كما هو موضح في الشكل رقم 05.

وللتخلص من القيود التي يفرضها المحيط على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب صياغة إستراتيجية واضحة تركز على الرؤية الإستراتيجية والتي هي مصدر الإرادة، والتي تعتبر بديل للتخطيط الشكلي الذي يتميز بالنقل والجمود ويمكن تعريفها على أنها تلك التصورات الذهنية عن المستقبل.⁽²⁾

شكل رقم 05: العوامل المفسرة للإرادة الإستراتيجية



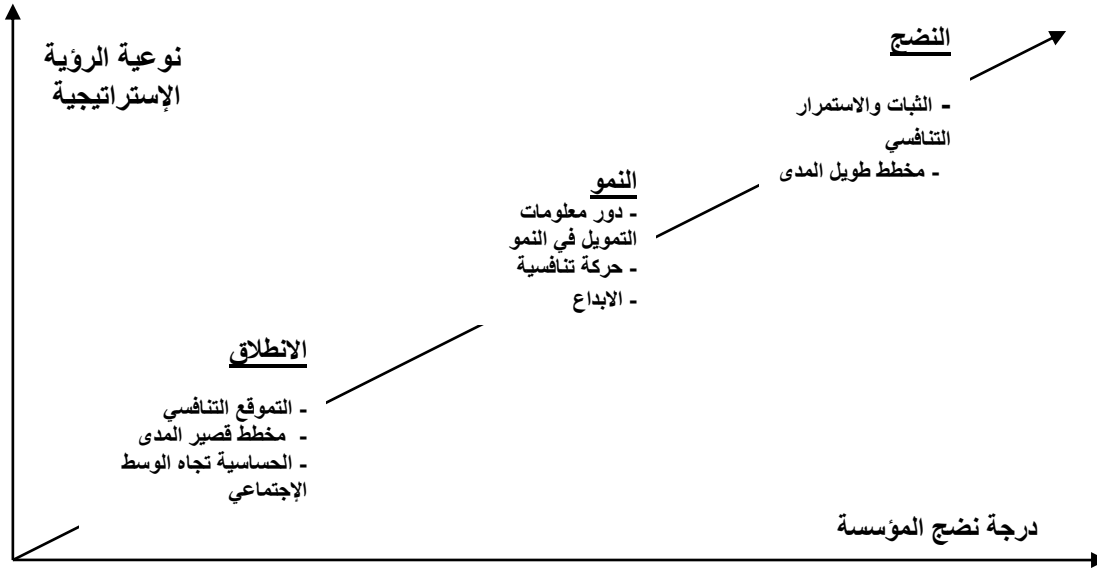
Source: Gueguen Gaël, (2001) : Environnement et management stratégique des PME le cas du secteur internet, Thèse doctorat sciences de gestion, Université Montpellier 1, France, P133.

بالإضافة لذلك تخدم الرؤية الإستراتيجية للمقاولين الفهم الجماعي للأهداف الإستراتيجية المصاغة، فهي تشترك مع رسالة المؤسسة لإنشاء محددات أكثر دلالة لتوجيه وتطوير المؤسسات الصغيرة، في ظل عدة أبعاد كالدخول للأسواق العالمية، البقاء والاستمرار، التجديد والإبداع، النمو والتطور خلال كل مراحل دورة حياتها كما يبينه الشكل التالي.

⁽¹⁾ احميدة مالكية، (2009): محاولة تقييم أدوات التحليل الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، ص 50.

⁽²⁾ Gueguen Gaël, Op.cit, P133.

شكل رقم 06: الرؤية الإستراتيجية للمقاولين



Source : Boualem Aliouat , (2004): Incitations stratégiques et financiers de la PME-PMI (les étapes clés d'une Start up-une analyse franco-canadienne), Revue des sciences économiques et de gestion (N°03), Université de Sétif, Algérie, P42.

3.3.3. الخيارات الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وفقا لدورة حياة المؤسسة فإن

إستراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون كما يلي:⁽¹⁾

- في مرحلة الانطلاق المؤسسات تتبع إستراتيجية التمييز (تمييز المنتجات)، والإستراتيجية المختلطة؛
- في مرحلة النمو المؤسسات تتبع إستراتيجية الإبداع؛
- المؤسسات في مرحلة النضج تتبع إستراتيجية التمييز والإستراتيجية المختلطة؛
- المؤسسات التي تكون في مرحلة الزوال تتبع الإستراتيجية المختلطة.

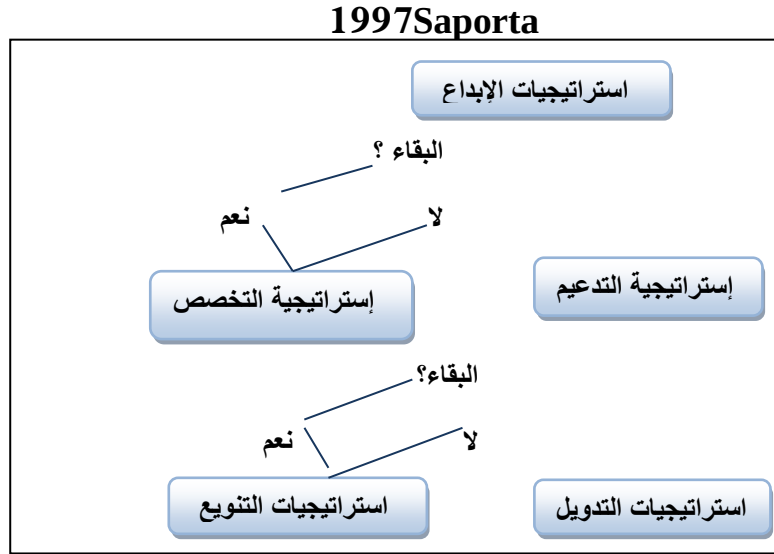
أما Saporta فقد قام بتصنيف الخيارات الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتابعيا، كما تظهر في الشكل البياني رقم 07، وهنا يفرض المحيط على المؤسسة اتخاذ المناورات الإستراتيجية حسب تغيراته، وتكون الانطلاقة بإستراتيجية الإبداع كمحاولة لتجنب التنافس والبحث عن ميدان آخر أكثر أمانا بالنسبة لها، وإذا لم تضمن هذه الإستراتيجية بقاء المؤسسة فإنها تتجه لإستراتيجيات تسيير التبعية أو التخصص لتجنب المواجهة المباشرة مع المؤسسات الكبيرة، وإذ لم تكفي هذه الخيارات يكون خيار التنويع بما فيها إستراتيجيات التدويل التي يفرضها المحيط.⁽²⁾

⁽¹⁾ Boualem Aliouat , (2004) : Incitations stratégiques et financiers de la PME-PMI (les étapes clés d'une START up-une analyse franco-canadienne), Revue des sciences économiques et de gestion (N°03), Université de Sétif, Algérie, P37.

⁽²⁾ مداح عرابي الحاج، المرجع سبق ذكره، ص1070.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

شكل رقم 07: التصنيف التتابعي للخيارات الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند



Source: Sylvain Biarreau, Stéphan Bourcieu et Melchior Salgado, (2003): Conséquences du volontarisme stratégique sur le développement international des PME, colloque l'entrepreneur en action : contextes et pratiques, 23 et 24 octobre 2003, Agadir, Maroc, P21.

المطلب الثاني: الذكاء الاقتصادي كآلية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات جمة في مواكبة المستجدات والتطورات من جراء فيض المعلومات، وتعدد مصادرها، وسرعة تقادمها، الأمر الذي يجعلها في حاجة ماسة إلى ممارسة الذكاء الاقتصادي بغية التقرب من بيئتها الاقتصادية ومعرفة كل ما يحيط بها، ويكون ذلك من خلال الحصول على المعلومات المفيدة والقابلة للاستثمار، وتحليلها، ونشرها داخل الوحدة الاقتصادية لمساعدة متخذ القرار على صياغة القرارات الإستراتيجية.

1. تعريف الذكاء الاقتصادي

برز مفهوم الذكاء الاقتصادي في منتصف ستينيات القرن العشرين، وتفضل الأدبيات الانجليزية استخدام اصطلاح ذكاء الأعمال Business Intelligence، والذكاء التنافسي أو الإستراتيجي Compétitive or Strategic Intelligence، ويعد الأخير جزءاً من مفهوم ذكاء الأعمال. أما الأدبيات الأمريكية فتفضل استخدام اصطلاح الذكاء التسويقي Marketing Intelligence، والذكاء الاقتصادي Intelligence Economic، ويعد هارولد ولنسكي H. Wilensky من أوائل الباحثين

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

الذين عرفوا الذكاء الاقتصادي سنة 1967 بأنه: "نشاط إنتاج المعرفة الذي يخدم الأهداف الاقتصادية والإستراتيجية للمنظمة، والتي يتم إنتاجها وتخزينها في إطار قانوني، ومن مصادر مفتوحة".⁽¹⁾

ولقد عرف Henri Martre الذكاء الاقتصادي على أنه "مجموعة من الإجراءات القانونية والمنسقة التي تسمح بالبحث عن المعلومة المفيدة، ومعالجتها وتوزيعها بغرض استغلالها من قبل الأعوان الاقتصاديين، إلا أن هذا لا يتحقق إلا من جراء وضع ضمانات لحماية مكونات وتراث منظمة الأعمال في ظل أفضل الظروف سواء من ناحية الزمن أو التكاليف".⁽²⁾

ونظرا لضرورة اعتماد مدير المنظمة لإستراتيجية تطوير منتج جديد، الاستثمار في سوق جديد، تحسين المردودية، معرفة منافسيه، أخذ القرار الصائب في الوقت المناسب... الخ، فإن الأمر يتطلب فهم المحيط الذي يتسع ويتعد باستمرار، ففي هذا الإطار تعتبر المعلومة مادة أولية أساسية للإدارة الجيدة للمنظمة.

فالذكاء الاقتصادي إذن يعمل على إيجاد المعلومة المفيدة بأفضل تكلفة، يحللها ويضعها تحت تصرف المقررين في المنظمة في الوقت المناسب، وبالتالي فهو عامل أساسي للمنافسة.

ومن بين أحدث التعاريف التي أدلى بها Dupré Jérôme أن "الذكاء الاقتصادي هو مفهوم جديد يشمل جميع القضايا المتعلقة بأمن المعلومات، والذي يتضمن خاصة الحماية والإدارة الإستراتيجية لصنع القرار أو التأثير على إجراءات الربح بالمؤسسات أو الدول".⁽³⁾

ويتوسع إليان جوليت Alain Juillet (المسؤول الأعلى للذكاء الاقتصادي في فرنسا سنة 2005) في تعريفه للذكاء الاقتصادي بأنه "يشتمل على السيطرة وحماية المعلومات الإستراتيجية لجميع الفاعلين الاقتصاديين بغية تحقيق المنافسة في الميدان الصناعي (أو الاقتصادي)، والأمن الاقتصادي، وأمن الوحدات الاقتصادية، وتعزيز سياسة التأثير".⁽⁴⁾

(1) مراد علة، (2012): الفكر الإستراتيجي والذكاء الاقتصادي: مقارنة مفاهيمية، الملتقى الدولي السادس حول الذكاء الاقتصادي والتنافسية المستدامة في منظمات الأعمال الحديثة المنعقد يومي 06-07 نوفمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص11.

(2) Henri Martre, (1994): Intelligence économique et stratégie des entreprises, La documentation française: Paris, France, P11.

(3) Jérôme Dupré, (2002): Renseignements et entreprises, intelligence économique, espionnage industriel et sécurité juridique, La vauzelle : Paris, France, P10.

(4) يوسف بومدين، (2012): الذكاء الاقتصادي ودوره في تقوية الميزات التنافسية لمنظمات الأعمال وفي خدمة التنمية الاقتصادية والإصلاح الإداري، الملتقى الدولي السادس حول الذكاء الاقتصادي والتنافسية المستدامة في منظمات الأعمال الحديثة المنعقد يومي 06-07 نوفمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص6.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

وثمة تداخل بين مفهومي الذكاء الاقتصادي واليقظة الاقتصادية، حيث أن الخط الفاصل بينهما لا يزال غير واضح، ويوجد مدخلان في تحديد طبيعة العلاقة بينهما، يعد المدخل الأول اليقظة الاقتصادية مرحلة من مراحل الذكاء الاقتصادي، وهي تهتم في مضمونها برصد محيط الوحدة الاقتصادية، بقصد معرفة المستجدات في القطاع الذي تشغله، وتنتهي بعملية جمع المعلومات، وتحليلها، ونشرها، أما الذكاء الاقتصادي فهو أشمل من اليقظة الاقتصادية، إذ يضم ما تقوم به الأخيرة، فضلاً عن القيام بترجمة المعلومات وعدّها معالماً، تجري في ضوءها المناورات التعبوية واتخاذ القرارات الإستراتيجية بما يخدم أهداف الوحدة الاقتصادية. أما المدخل الثاني فهو عكس الأول يرى أن الذكاء الاقتصادي هو سيرورة التأثير (الفعل)، وأن اليقظة الاقتصادية هي سيرورة رد الفعل.⁽¹⁾

2. مراحل الذكاء الاقتصادي

إن أول مرحلة لنشاط الذكاء الاقتصادي هي تحديد الحاجة للمعلومة، وبعدها حيازة المعلومة كمرحلة ثانية، ثم معالجتها، بثها، واستعمالها، كما يلي:

1.2. المرحلة الأولى: تحديد الحاجة للمعلومة

وهو أمر ليس صعب في أغلب الحالات، فلا تحتاج هذه العملية إلى استخدام وسائل تقنية متطورة، وإنما يكفي من المختص في الذكاء الاقتصادي أن يطلب بمهارة المعلومات التي ترغب الوحدة الاقتصادية في الحصول عليها وهو ما يتطلب معرفة جيدة بتنظيم المؤسسة، تحديد أهدافها ورؤيتها الإستراتيجية، ويتطلب أيضاً تحديد احتياجات العمل الحالية والمستقبلية ومتطلباته التي ينبغي إضافتها أو تعديلها أو حذفها.⁽²⁾

2.2. المرحلة الثانية: جمع المعلومة

بمجرد تحديد الحاجة للمعلومة، يتم اختيار أشكال للبحث عن هذه المعلومة، ويتم جمع المعلومات بإتباع الخطوات الآتية:

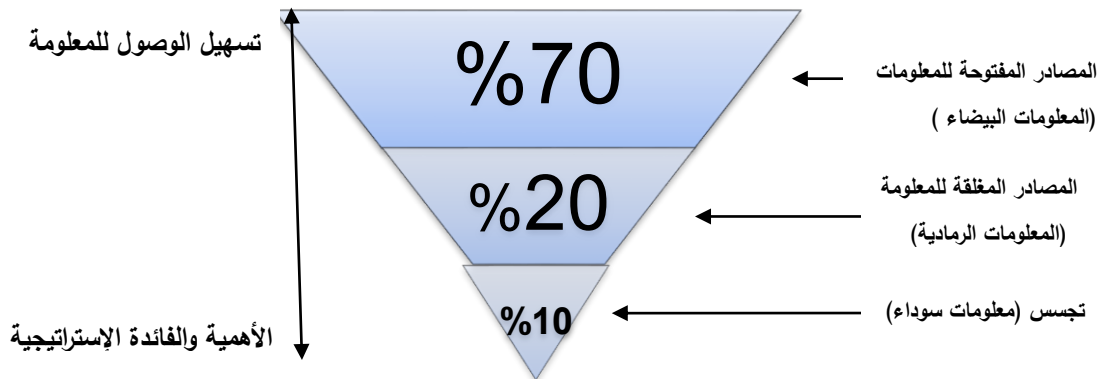
- تحديد عناصر البيئة المستهدفة بالمراقبة ونوعية المعلومات المطلوبة ووفق الأهداف والحاجة المتوخاة من المعلومات؛
- وضع خطة تفصيلية للذكاء الاقتصادي تتضمن الوسائل، والتقنيات، وتوزيع المهام، وخطة العمل، وميزانيته؛

(1) Masson Hélène, (2001): Les fondements politiques de l'intelligence économique, thèse de doctorat, Université Paris Sud XI, France, P61.

(2) حمادي سمير (2007): ذكاء الأعمال أسس ومفاهيم، مجلة نظم المعلومات (العدد 19)، سوريا، ص5.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

- القيام بعملية جرد المصادر المشروعة التي يمكن الحصول منها على المعلومات المستهدفة؛
 - جمع كل ما يمكن من معلومات عن العناصر المستهدفة من المصادر المعنية تبعا للخطة⁽¹⁾.
- وفيما يلي نذكر أهم مصادر المعلومة:
- **مصادر رسمية:** إن أهم هذه مصادر هي الصحافة، الكتب، وسائل الإعلام، بنوك المعطيات والأقراص المضغوطة، مصادر معلومات الرسمية.
 - **مصادر غير رسمية:** إن أهم ما يميز هذه المصادر أن المعلومات التي تقدمها تتطلب مجهود شخصي من الفرد الذي يريد جمع المعلومة، حيث يجب أن يبقى على اتصال وأن ينتقل حتى يحصل على ذلك، وتتنوع هذه المصادر ومن بينها نجد المنافسين في حد ذاتهم، الموردين، مهمات وأسفار الدراسة، المعارض، الطلبة المتمرنين والمصادر الداخلية للمؤسسة⁽²⁾.
- والشكل الموالي يبين لنا مختلف مصادر المعلومات التي تحصل عليها المؤسسة:
- شكل رقم 08: مختلف مصادر المعلومات التي تحصل عليها المؤسسة**



المصدر: حمدان محمد، (2013): أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (العدد 02)، ورقلة، الجزائر، ص 17.

المصادر المفتوحة للمعلومات تتمثل في المنشورات الإحصائية الرسمية والصحف والبرامج الإذاعية والمنشورات التجارية، أما المصادر المغلقة للمعلومات فتتمثل التقارير والبرقيات من السفارات والقنصليات... والمعلومات السوداء (السرية) والتي يتم الحصول عليها من دون موافقة من حكومات أجنبية عن طريق الأقمار الصناعية أو من قبل الرعايا الأجانب، وتتم معالجة هذه المعلومات في

⁽¹⁾ عبد الفتاح بوخمخم، سهيلة بومعزة، (2010): دراسة تحليلية لتطبيق البقطة في مؤسسة الهاتف النقال موبيليس الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي السنوي العاشر حول الريادية في مجتمع المعرفة المنعقد للمدة 26-29/4/2010، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، ص 7.

⁽²⁾ وهيبه سراج، (2012): مثلث الذكاء التنافسي، التحالف الاستراتيجي، الميزة التنافسية، الملتقى الدولي السادس حول الذكاء الاقتصادي والتنافسية المستدامة في منظمات الأعمال الحديثة المنعقد يومي 06-07 نوفمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 4.

إطار نشاطات الذكاء الاقتصادي بحيث لا تطرح أي إشكال قانوني خاص وهذا في إطار حرية استعمال المعلومة.⁽¹⁾

3.2. المرحلة الثالثة: معالجة المعلومة

إن معالجة المعلومة هي أساس الذكاء الاقتصادي، فهذا الإجراء يعتمد أساسا على قيمة المعلومة بالنسبة للمستعمل، وتعني المعالجة تجميع كل المعطيات المحصل عليها من أجل تحليلها بشكل متجانس، وتعتبر ترجمة المعلومة خطوة أساسية لإجراء المعالجة، فهي تعطي صورة تحليلية، غنية لكل المعلومات التي تكون مختفية دائما في سطور الوثائق.

إن ما يواجه أفراد المنظمة اليوم ليس نقص المعلومة وإنما كثرتها لذلك يجب معالجة المعلومة، وهو ما يتطلب العمليات التالية:⁽²⁾

- تقييم المعلومات، فرز المفيد منها وترتيبها، وتحويلها إلى شكل مناسب؛
- تحليل المعلومات عبر تفسير دلالاتها الحالية، والتنبؤ بآثارها المستقبلية؛
- توحيد ما تم التوصل إليه من تحليلات بقصد الحصول على نتائج دقيقة، ذات مصداقية.

4.2. المرحلة الرابعة: نشر المعلومة من أجل اتخاذ القرار

إن الخطوة الموالية للخطوات الثلاثة السابقة هي إعطاء قيمة لهذه المعلومة ببثها داخل المنظمة حتى تساهم في خلق قيمة مضافة، وإيصالها إلى متخذ القرار في الوقت المناسب، حيث أن عملية تحديد الحاجة للمعلومات، وجمعها، وتحليلها، ونشرها، تمثل أهم مكونات معادلة قيمة المعلومات، ويمكن صوغها على النحو الآتي:⁽³⁾

قيمة المعلومة = تحليل جيد للاحتياجات × صحة ونوعية المصادر × نوعية التحليل × النشر
والتغذية الراجعة × الحماية

➤ فإذا لم نفهم ما هي احتياجات طالب المعلومة، فإننا نكون قد أضعنا أهم عنصر في الذكاء الاقتصادي؛

⁽¹⁾ حمدان محمد، (2013): أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (العدد 02)، ورقلة، الجزائر، ص 17.

⁽²⁾ بوخمخ عبد الفتاح، بومعزة سهيلة، المرجع سبق ذكره، ص 7.

⁽³⁾ مفيدة نادي، (2012): الذكاء الاقتصادي بين المفهوم والواقع- نماذج بعض الدول، الملتقى الدولي السادس حول الذكاء الاقتصادي والتنافسية المستدامة في منظمات الأعمال الحديثة المنعقد يومي 06-07 نوفمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 8.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

➤ إن لم يكن لدينا مصدر موثوق، فلا داعي للمواصلة، فالمصادر رديئة النوعية تؤدي إلى تشوش في المعلومات، وهو ما يعقد عمل التحليل، أما إذا كانت المصادر موثوقة فهي تسهل أكثر عمل التحليل؛

➤ التحليل يجعل المعلومة التي نحتاجها قابلة للاستعمال؛

➤ المعلومة التي لا يتم بثها وإعلانها لا تفيد في شيء، والتغذية الراجعة Feed-back تبين لنا ما إذا كانت المعلومة قد أدت إلى تلبية رغبة المستعمل أم لا؛

➤ يجب الاحتفاظ ببعض المعلومات السرية والإستراتيجية وحمايتها.⁽¹⁾

3. الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3.1. مساهمة الذكاء الاقتصادي في توليد الأفكار الريادية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أصبحت المقاولتية موضع اهتمام مختلف دول العالم، نظرا لدورها الفعال في رفع مستوى تطور الأمم ورفاهيتها، وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر المؤسسات تعدادا في مختلف الاقتصادات، لذلك تمثل نواة المقاولتية ومركز للتدريب وصقل المهارات.

تعتبر المقاولتية من أندر الخصائص المتوفرة في العنصر البشري، إلى جانب بعض الخصائص الأخرى كالرغبة في الإبداع، روح المبادرة والابتكار، المسائلة واتخاذ القرارات الحاسمة، إلا أن استخدام الذكاء الاقتصادي يساعد على تحقيق العديد من خصائص الشخصية المقاولية نبينها في ما يأتي:

➤ **اتخاذ القرار:** غالبا ما تتميز الشخصية الريادية بالحماسية وهي عبارة عن مجموعة معقدة من الأنشطة والسلوكيات التي يمكن ملاحظتها على الأشخاص الذين يرغبون في تحقيق هدف معين، وهناك العديد من الدراسات التي بينت الأثر الإيجابي للذكاء الاقتصادي على توفير المناخ المناسب لاتخاذ القرارات، إذ بين في هذا الإطار Serge Amabile أن الأثر الإيجابي يتحقق من خلال استناد الذكاء الاقتصادي على منهج مقبول على نطاق واسع، كونه يتضمن عدة مراحل هي نفسها المراحل التي تتضمنها عملية اتخاذ القرار، كتحديد الاحتياجات، البحث وانتقاء المعلومات، المعالجة، التحليل والاستخلاص، ومن هنا نلاحظ أن هناك ارتباط وثيق بين اتخاذ القرار ومفهوم الذكاء الاقتصادي، فلا

⁽¹⁾ وهيبية سراج، المرجع سبق ذكره، ص 6.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

يمكن تصور قرار من شخصية مقاولية يفتقر إلى البحث الدقيق عن المعلومات وتكييفها لخدمة أهداف المؤسسة.⁽¹⁾

➤ **القدرة على إقناع المحيط الداخلي للمؤسسة:** فالمقاول لديه القدرة على توجيه المجموعة العاملة معه من عمال ومسيرين، لخدمة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وذلك بواسطة أفكاره، سلوكه والتزاماته تجاههم، وتتأتى هذه القدرة بالدرجة الأولى من خلال ممارسته لوظيفة التأثير التي تعتبر من وظائف الذكاء الاقتصادي والتي تهدف إلى تغيير المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة.

➤ **ترجمة الأهداف إلى إجراءات:** تتميز الشخصية المقاولية بالتحديد الدقيق للأهداف الأساسية والثانوية، ثم ترجمتها إلى إجراءات عملية، عن طريق الاتصال الفعال بالمجموعة، مما يساعد على خلق التماسق والوحدة في تجسيد أفكار المقاول، كما يساعد الاتصال من هذا النوع على التماس فرص النجاح لدى الأطراف العاملة تحت سلطة المقاول.

➤ **التحفيز:** لعل أهم خاصية من خصائص الشخصية المقاولية هي التحفيز والتي ينظر إليها من جانبين حيث يعبر الجانب الأول عن محفزات المقاول (كالربحية، تحقيق الذات، اكتساب مهارة) أما الجانب الثاني من التحفيز فيبرز من خلال قدرة المقاول على تحريك المجموعة للعمل على تحقيق أهدافه المقاولتية، كرفع أجور العمال، نشر طرق الترقية، تحسيس العمال والمسيرين بالثقة والأمان.

2.3. دور الذكاء في حماية المعلومة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.2.3. **المبادرة والحماية كمحورين للذكاء الاقتصادي:** بالرغم من أن المبادرة تعد من أولويات معظم الأعمال المتعلقة بالذكاء الاقتصادي أي الحصول على المعلومات النافعة للمؤسسة واستغلالها، إلا أن الجانب الدفاعي للذكاء لا يمكن تجاهله، يعرف الذكاء الاقتصادي على أنه مجموع النشاطات المتناسقة للبحث والتحليل ثم الاستغلال للمعلومة النافعة للمتعاملين الاقتصاديين، هذه النشاطات المختلفة تتم بكل التدابير القانونية مع توفير جميع ضمانات الحماية اللازمة للحفاظ على الإرث المعلوماتي للمؤسسة في ظل أفضل شروط النوعية والآجال والتكلفة.

إن المعلومة النافعة هي التي تحتاجها مختلف مستويات القرار في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بهدف وضع الإستراتيجيات والخطط اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة من طرف المؤسسة، هذه الأهداف التي بإمكانها تحسين وضعية المؤسسة في محيطها التنافسي، حيث أن نشاطات الذكاء

⁽¹⁾ Serge Amabile, Soulaïmane Laghzaoui et Stéphane Boudrandi, (2011) : Pratique de veille stratégique par les PME exportatrices, Revue Management & Avenir (N°44), P139.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

الاقتصادي تتم بطريقة قانونية وتحمل كل ضمانات الحماية الضرورية للحفاظ على إرث المؤسسة ويكون الاهتمام بهذا الإرث المعلوماتي مدعوما بتدابير هجومية للذكاء الاقتصادي يتخذها القائمين على المؤسسة، مما يؤدي إلى ظهور بعض المخاطر الناتجة عن انحرافات المؤسسة نفسها لأن "السباقات التنافسية" غالبا ما تؤدي إلى نشوء منطقة سوداء تُصعب التحكم في الانتقال من الشرعية إلى اللاشرعية.

2.2.3. الوسائل القانونية لحماية المعلومة في المؤسسة: في هذا الإطار يمكن تقسيم وسائل حماية المعلومات إلى نوعين وسائل تساعد المؤسسة مع مرور الزمن على عدم نسيان إرثها المعلوماتي، وهذه العملية تعرف بـ "رسملة المعارف"، ووسائل تساعد على حماية المؤسسة من الهجمات الخارجية وتنقسم بدورها إلى:

➔ **الحماية عن طريق الملكية الاقتصادية:** يجب التمييز أولا بين حقوق الملكية الصناعية والمتمثلة في براءة الاختراع، علامات الصنع، العلامات تجارية والخدمية، رسومات، نماذج، حيث تتمثل الفائدة الأساسية منها على أنها تعبر عن حقوق ملكية حقيقية معترف بها وتتميز بحماية على المستوى الدولي، مما يسمح للمؤسسة بالمطالبة بها عن طريق القانون في حالة القرصنة أو التزوير.

إلا أن كل عناصر الإرث المعلوماتي للمؤسسة ترتبط بالحماية عن طريق الملكية بسبب طبيعتها أو بسبب عدم قبول المؤسسة الخضوع لصعوبة الإجراءات والإعلانات المرتبطة بالحصول على حقوق الملكية الصناعية، وبالتالي نجد أن الأفكار البسيطة التي ليس بإمكانها تقديم نتيجة صناعية أو أنها لا تقدم جديد أو أي نشاط ابتكاري كاف تبتعد بصفة طبيعية من الحماية عن طريق براءة الاختراع.

➔ **الحماية عن طريق حقوق التأليف:** عندما يتعلق الأمر بمؤسسة ترغب في حماية بعض العناصر المجردة التي تعد كأحد عناصر الحماية الصناعية أو التي يجب أن تبقى سرية يمكن إيجاد بعض التدابير القانونية الخاصة بذلك، أي اللجوء إلى الحماية عن طريق الملكية الأدبية والفنية (حقوق التأليف).

فإن حق التأليف يعرف بدوره حدودا فيما يخص نوعية الموضوع الفكري الذي بإمكانه الاستفادة من حمايته، غير أن المقصود بالحماية هو بناء الفكرة في حد ذاتها، كما يجتمع رجال القانون على أن مضمون الفكرة يجب أن يكون أصليا بمعنى أن يحمل نوعا من إشارة الدعم الفكري بالإضافة إلى شخصية صاحبها.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

➔ **الحماية بالسرية (التكتم):** يمكن اعتبار هذا الأسلوب من أبسط الأساليب لحماية المعلومات ويمكن في الحفاظ على السرية بالتكتم، ويتضمن سرية المصنع والحماية غير المباشرة وهي عبارة عن عملية الربط بين سرية الصنع ومختلف التدابير القانونية الخاصة الأخرى على سبيل المثال "سرية المراسلات، السرية المهنية، قمع الغش الإلكتروني...الخ، وأيضا إجراءات المنافسة غير الشرعية بمجرد استنفاد كل المصادر القانونية والخاصة بالملكية الفكرية أو القوانين الجنائية فالمؤسسة التي ترغب في ضمان الحماية القانونية لإرثها المعلوماتي تلجأ عموما إلى استعمال مفهوم الحماية بإجراء قضائي قانوني ينحصر في المسؤولية المدنية.

من خلال اللحة الشاملة المتعلقة بالوسائل القانونية المتاحة لضمان حماية الإرث المعلوماتي للمؤسسة يتبين بأن هذه الحماية ليست بمنأى عن أي اعتداء أو خرق، وفي هذه الحالة يصبح من الصعب التحكم في الصيغ القانونية المعمول بها إذا كان أي عنصر لا يتمتع بالحماية الصناعية، وعليه يجب على الدولة والمشرع التدخل من خلال تقوية الترسنة القانونية لحماية المؤسسة الاقتصادية من أي إخلال يخص إرثها المعلوماتي وبالأخص العمل على تغيير وجهة الذكاء الاقتصادي أي تأسيس جوسسة خاصة، هذه العملية محبذة من المختصين في الذكاء الاقتصادي.⁽¹⁾

3.3. محددات استخدام الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمثل المعلومات تحديا استراتيجيا لمختلف المؤسسات لأنه بفضلها تتمكن من تحديد مختلف الفرص والتهديدات، كما تمكنها من تطوير شبكة تكيف المؤسسة مع المحيط الذي تعمل فيه، ويمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تحقق معظم مراحل الذكاء الاقتصادي كونها تمثل أرضية جيدة لممارسته، في ما عدا مرحلة الابتكار، وذلك لكثرة النفقات التي تتحملها المؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة، وهو ما قد يؤدي إلى توقفها عن نشاطها، وفي هذا الإطار بينت دراسة لـ Jean Lachman أن معدل العجز لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المراحل الأولى من حياتها يمثل نسبة 50%،⁽²⁾ ويرجع ذلك إلى ارتفاع درجة الخطر لدى هذا النوع من المؤسسات، حيث يمثل دالة موجبة في تطور المؤسسة أي أنه يزداد حسب كل مرحلة من مراحل دورة حياة المؤسسة على الرغم من

(1) جمال الدين سحنون، فاضل عبد القادر، (2006): الذكاء الاقتصادي وأمن المؤسسة، الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية المنعقد يومي 17 و18 أبريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص1218.

(2) Jean Lachman, (1996) : Financer l'innovation des PME, Economica :Paris, France, P19.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

خصوصية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تجاه نظام المعلومات، إلا أنها تتميز بسهولة تطبيق عوامل الذكاء الاقتصادي، هذه الأخيرة حصرها Ghilhon A في النقاط التالية:⁽¹⁾

➤ **الثقافة التنظيمية الجيدة:** تركز مختلف القرارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقرب من المسير، وهو ما يستجيب إلى تسهيل الوظيفة الاستعلامية، لأن القرارات والمعلومات تمر عبر المسير نظرا لضعف العلاقات السلمية في اتخاذ القرار، لأن المسير في غالب الأحيان يكون مالكا للمؤسسة، وفي هذه الحالة بدلا من أن يكون الحجم عائقا يصبح يؤدي دورا هاما في تركيز مجال البحث عن المعلومات.

➤ **السلوك الجيد للتغيير:** في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هناك تداخل كبير في المهام والأنشطة، ناتج بالدرجة الأولى عن ميزتها في عدم اختصاص مستخدميها خاصة المؤسسات التي تعتمد على كثافة اليد العاملة بدلا من كثافة رأس المال، وهو ما يرفع من مرونتها، هذه الأخيرة تساعد على سرعة التأقلم مع الاختلالات الاقتصادية والتغيرات التي يفرضها المحيط، وتظهر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة أكثر مرونة من المؤسسات الكبيرة.

➤ **سهولة جمع العمال والمستخدمين:** تتميز المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على وضع رؤية جديدة ثم تعبئة كل المجهودات من أجل تأطير وتجسيد تلك الرؤية، إذ أن وظيفة المسير لا تقتصر على تشكيل الفكرة، بل تمتد إلى إيصالها للغير ومن ثم إلى تطبيقها، أي أن قدرة المؤسسة تكون محدودة بالأفكار التي يمكن لها إيصالها للمحيط الداخلي والخارجي، حيث يتم الاستفادة من الذكاء الاقتصادي كفن للتأثير في الغير، عبر صناعة الأفكار ثم تجسيدها على أرض الواقع، أي ترجمة الأهداف إلى إجراءات⁽²⁾.

إن الحجم وقطاع النشاط والانضمام إلى المجموعة، ليست من محددات استخدام الذكاء الاقتصادي في المؤسسة، مما يؤكد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتأثر بحجمها عند البحث عن المعلومات واستخدامها في التأثير على محيطها، وهذا ما يبرز توفرها على أرضية جيدة لممارسة الذكاء الاقتصادي، تمكنها من الاعتماد عليه بدرجة كبيرة في إثراء إستراتيجيتها التنافسية.

⁽¹⁾Véronique Coggia, (2009) : Intelligence économique et prise de décision dans les PME, Harmattan : Paris, France, PP30-31.

⁽²⁾Brahim Allali, (2005) : Vision des dirigeants et internationalisation des PME , Publibook Université : Paris, France, P87.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

المطلب الثالث: أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد أدى ظهور مجتمع المعلومات وبناء اقتصاد جديد يعتمد على المعارف إلى تعميم استخدام التقنيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف المجالات، وخاصة في مجال تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض تطويرها وتحديثها، ولن تستطيع هذه المؤسسات أن تحتل مكانة متميزة في بيئة الأعمال التنافسية العالمية إلا بمواكبة أحدث التطورات والتغيرات التي تطرأ على الساحة العالمية.

1. تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصال⁽¹⁾ (TIC)

تمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصال أحد أهم سمات اقتصاد المعرفة أو ما يسمى الاقتصاد الرقمي، فهي تضم كافة المعدات والبرمجيات والخدمات الإعلامية وشبكات الاتصال، كما يلي:

حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصال هي "نموذج تقني اقتصادي جديد، يؤثر على تسيير ومراقبة أنظمة الإنتاج والخدمات في الاقتصاد، يعتمد على مجموعة مترابطة من الاكتشافات المعقدة في ميدان الحاسبات، الإلكترونيك، هندسة البرمجيات، نظم المراقبة، الاتصالات البعيدة، مما يسمح بتخفيض تكاليف التخزين، المعالجة، تبادل وتوزيع المعلومات بشكل كبير جدا"⁽²⁾.

ويمكن تعريفها على أنها "مختلف أنواع الاكتشافات والمنتجات والاختراعات التي تأثرت بظهور تكنولوجيا الحواسيب والاتصالات الحديثة والتي تتعامل مع شتى أنواع المعلومات من حيث جمعها، تحليلها، تنظيمها، تخزينها واسترجاعها في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة والمتاحة"⁽³⁾.

أما Jane & kenneth Laudon فيعرفان تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ظل المتغيرات الجديدة والعالم الرقمي على أنها أداة من أدوات التسيير المستخدمة والتي تتكون من خمسة مكونات وهي:⁽⁴⁾

⁽¹⁾ TIC : Technologies de l'Information et de la Communication

⁽²⁾ عفاف خويلد، (2009): فعالية النشاط الترويجي في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصال، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، ص46.

⁽³⁾ جمال لعمارة ، مالك علاوي، (2007): أثر استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال على تسيير الموارد البشرية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول اثر الانكسار الرقمي شمال جنوب على تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنعقد يومي 29 و 28 أفريل 2007، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص2.

⁽⁴⁾ Kenneth laudon, Jane Price Laudon, (2006): Management information systems: Managing the digital firm, Prentice Hall, Ninth edition, USA, P65.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

- العتاد المعلوماتي: يتمثل في المعدات الفيزيائية للمعالجة؛
 - البرمجيات؛
 - تكنولوجيا التخزين: تتمثل في الحوامل الفيزيائية لتخزين المعلومات (الأقراص الصلبة والضوئية، برمجيات تنظيم المعلومات على الحوامل الفيزيائية)؛
 - تكنولوجيا الاتصال: تتكون من معدات ووسائط فيزيائية وبرمجيات تربط مختلف لواحق العتاد وتعمل على نقل المعطيات من مكان إلى آخر؛
 - الشبكات: تربط بين الحواسيب لتبادل المعطيات أو الموارد.
- بناء على ما سبق فإن النظام الرقمي الذي ربط شبكات الاتصال مع شبكات المعلومات، قد جمع بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصال بحيث لا يمكن الفصل بينهما، ويمكن إضافة كلمة "حديثه" لتكنولوجيات المعلومات والاتصال لتصبح تكنولوجيات المعلومات والاتصال الحديثة⁽¹⁾ (NTIC) إلا أنها نسبية، لأنها تتوقف على مدى تطور المجتمع وعلى المدى الزمني فما هو حديث في زمن معين قديم في آخر.

2. خصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصال

- تتميز تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالعديد من الخصائص، ومن أهمها نذكر:
- **التفاعلية:** وتطلق هذه السمة على الدرجة التي يكون فيها للمشاركين في عملية الاتصال تأثير على أدوار الآخرين واستطاعتهم تبادلها، ويمكن أن يكون المستعمل لهذه التكنولوجيا مستقبل ومرسل في نفس الوقت، وهذا ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة.
 - **اللاتزامنية:** فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت، أي إمكانية استقبال الرسالة في أي وقت يناسب المستخدم.⁽²⁾
 - **تقليص الوقت والمكان:** فالتكنولوجيا تسمح بالنقل اللحظي للمعلومات والمعطيات، كما تتيح وسائل التخزين التي تستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول إليها بيسر وسهولة.
 - **الذكاء الاصطناعي:** هو تطوير المعرفة وتقوية فرص تكوين وتأهيل المستخدمين من أجل الشمولية والتحكم في عملية الإنتاج، ويعتبر من أهم ما يميز تكنولوجيا المعلومات.
 - **الشيوع والانتشار:** وهو قابلية هذه الشبكة للتوسع لتشمل مساحات غير محدودة من العالم بحيث تكتسب قوتها من هذا الانتشار المنهجي لنمطها المرن، فبذلك تأخذ المعلومات في المحيط الذي تنشط

⁽¹⁾ NTIC: Nouvelles Technologies de l'Information et de la Communication .

⁽²⁾ محي محمد سعيد، (1999): ظاهرة العولمة ، الأوهام والحقائق، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية: الإسكندرية، مصر، ص32.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

فيه هذه التكنولوجيات مسارات مختلفة ومعقدة لتنتشر عبر مختلف مناطق العالم، بتخطي عائق المكان والانتقال عبر الحدود الدولية.

➤ **قابلية التوصيل والتحويل:** وتعني إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية المتنوعة الصنع، بغض النظر عن الشركة أو البلد الذي تم فيه الصنع، وتكمن قابلية التحويل في إمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى آخر، وتحويل الرسائل المسموعة إلى رسائل مطبوعة أو مقروءة.

➤ **اقتسام المهام الفكرية مع الآلة:** وذلك نتيجة حدوث التفاعل والحوار بين الباحث والنظام.

➤ **الاجماهيرية (الرسائل الإعلامية الشخصية):** تعني أن رسائل الاتصال قد توجه إلى مجموعة من الأفراد أو قد توجه إلى فرد بعينه، وهذا يعني إمكانية التحكم فيها حيث تصل مباشرة من المنتج إلى المستهلك وتسمح بالجمع بين الأنواع المختلفة من الاتصالات.

3. تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.3. آثار تكنولوجيا المعلومات والاتصال على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن عملية التميز في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لن تتحقق بالتركيز على أمر واحد وأداءه بصورة أفضل بل السعي إلى الارتقاء بمستوى الأداء والمحافظة على هذا المستوى بالالتزام بالتطوير والتحسين المستمر، فالأداء المتميز لهذه المؤسسات هو رهينة توافر المهارات والقدرات واستخدام التكنولوجيات والتقنيات الحديثة.

ونظرا لما تمتاز به التكنولوجيات الحديثة من سرعة في الإنجاز ودقة ومرونة جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختلاف نشاطها تعتمد كمدخل من مدخلاتها، إلا أنها تساهم في تغيير جذري لأنماط العمل والتنظيم والاتصال، ومن أهم الآثار المترتبة عن تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصال في هذه المؤسسات نذكر:⁽¹⁾

- خفض تكاليف الإنتاج وإزالة أثر الميزة التنافسية الناجمة عن اقتصاديات الحجم؛
- جعل الاتصال أكثر سرعة وكفاءة وأقل كلفة بين المؤسسات ومحيطها؛
- إتاحة المعلومات الدقيقة للمؤسسات الصغيرة مما يسمح باتخاذ القرارات الصائبة؛
- توفير سبل فعالة لتسيير الموارد البشرية المتوفرة لدى المؤسسات؛

⁽¹⁾ محمد دريوش دحماني، ناصر عبد القادر، (2006): التقنيات الحديثة كمدخل للأداء المتميز بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي الأول حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية المنعقد يومي 17-18 أبريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 731-732.

- تعزيز دور المراقبة سواء تعلق الأمر بالإنتاج، التوزيع أو غير ذلك؛
 - الاقتصاد في الوقت والجهد والموارد؛
 - زيادة كفاءة استغلال المخزون؛
 - دفع القرارات التنافسية للمؤسسة وذلك باستخدام المرونات الخاصة بها؛
 - زيادة الثروة المعرفية وإعطاء فكرة واضحة حول مستجدات الوضع الخارجي؛
 - إقامة علاقات جديدة مع شركاء المؤسسة، وبناء اتصالات مستمرة بالأسواق؛
 - المساعدة على لامركزية القرارات وانتهاج السبل الأنجع للتسيير؛
 - تسمح تكنولوجيات المعلومات والاتصال الحديثة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاتصال المباشر مع المستهلك النهائي، مما يساعد على بناء ثقة دائمة مع الزبائن.
- تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحفاظ على مكانتها في خريطة الاقتصاد العالمي، إلا أن هذا لا يتحقق إلا بتقديم الأفضل والجديد وذو النوعية والجودة العالية، وهذا ما يستدعي تبني هذا النوع من المؤسسات لتكنولوجيات المعلومات والاتصال باعتبارها الوسيلة الأنجع للتنافس من أجل البقاء في ظل العولمة الاقتصادية بالحصول على أفضل المعلومات وأدقها. والإنتاجية تتطلب إدراج الأشكال اللامادية للقيمة المرتبطة بخصوصيات المستهلك الذي يحدد الجودة والنوعية، طبيعة الخدمات، السرعة وغيرها، لذا فالاستثمار في هذه التكنولوجيات يهدف أكثر فأكثر إلى تنمية هذه الجوانب.

2.3. أسباب عزوف بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن امتلاكها لتكنولوجيا المعلومات والاتصال

توجد العديد من الأسباب التي تبرر عزوف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم توجيهها لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال بكثافة، حيث تختلف هذه الأسباب من قطاع لآخر ومن دولة لأخرى، ونذكر بعض منها في ما يلي:⁽¹⁾

1.2.3. عدم توفر الكفاءات: تعاني العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نقص في الموارد البشرية المؤهلة وتلك التي تمتلك قدرات ومؤهلات علمية في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وفي التجارة الالكترونية، فبالرغم من الآثار الايجابية المترتبة على استخدام التقنيات الحديثة خاصة لضمان

⁽¹⁾ شوقي شادلي، (2010): أثر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في درجة تبنيها لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، مجلة الباحث(العدد 07)، ورقلة، الجزائر، ص ص263-264.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

انطلاق فعال للمؤسسات في الاقتصاد الرقمي، إلا أن الاستثمار في المعرفة والأشخاص المؤهلين والإطارات يتطلب تكاليف للتكوين ووضع الاستراتيجيات والتي يراها صاحب المؤسسة أعباء لا يمكن تحملها.

2.2.3. تكلفة تطوير وصيانة النظام المعلوماتي للمؤسسة: نظرا لافتقار هذا النوع من المؤسسات خاصة الصغيرة منها للموارد المالية، فإنها تعزف عن تبني الحلول المتطورة واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال الحديثة نتيجة التخوف من أن تكلفة هاته التكنولوجيات تتجاوز الأرباح المنجرة عنها.

3.2.3. قدم البنى التحتية للاتصالات للدول وعدم تماشيها مع التطورات الحاصلة: إن درجة تطور البنية التحتية للاتصالات للدول تلعب دورا مهما في درجة توجه المؤسسات للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث ينعكس قدم البنية التحتية للاتصالات سلبا على جودة وفعالية التكنولوجيات الحديثة خاصة الانترنت، حيث تكثر الأعطاب وانقطاع الاتصالات، مما يؤدي حتما إلى عزوف المؤسسات عن استخدام هذه التكنولوجيات.

4.2.3. عدم التوافق مع نشاط المؤسسة: من أسباب عدم تبني بعض المؤسسات لاستخدامها تكنولوجيات المعلومات والاتصال وخصوصا التجارة الالكترونية هو عدم توافق هذه التكنولوجيات مع نشاطها، فتجد أنها ليست مجبرة على وضع حلول معلوماتية متقدمة جدا، مثال على ذلك نجد المؤسسات التي تنشط في قطاع البناء.⁽¹⁾

بالنظر لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف أنواعها ومميزتها وبالارتكاز على مقومات تطوير تساعد على التأقلم مع البيئة الحالية، إلا أنها تحتاج توفر بيئة أعمال إيجابية داعمة، لذا تضطلع الحكومات بدور أساسي في توفير بيئة جيدة من أجل تنمية النشاط الاقتصادي، وهذا لا يتحقق إلا بتبني استراتيجيات وسياسات تنموية، وذلك بالاستناد إلى فهم واقعي ودقيق لهذا النوع من المؤسسات وإمكانياتها وللقيود التي تهدد نموها وبقائها.

⁽¹⁾ OCDE, (2004) : Les TIC, Le Commerce électronique et Les PME, 2ème Conférence de l'OCDE des ministres en charge des petites et moyennes entreprises, Promouvoir l'entrepreneuriat et les PME Innovantes dans une économie mondiale : Vers une mondialisation plus responsable et mieux partagée, 3-5 juin 2004, Istanbul, Turquie, P23.

المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول التنمية

يقتضي الولوج إلى عصر جديد رؤية جديدة وإطارا قادرا على الاستجابة، ولا بد أن تكون إستراتيجية التنمية التي تدعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نبراسا نهدي به ومعيارا تشغيليا على الصعيد العالمي، ومن شأن إطار عمل من هذا القبيل أن يتسع لنطاق كامل من الأفراد واحتياجاتهم، وهذا ما يقدم نموذجا لنهج يعزز بعضها بعضا لمواجهة التحديات العالمية، فإن التنمية هي السبيل إلى المستقبل.

المطلب الأول: مفهوم التنمية

إن الدول باختلاف قوتها ودرجة تقدمها تهدف إلى تخفيف نسب الفقر والسعي إلى تحسين الظروف المعيشية، لذا فإن مفهوم التنمية وأهدافها ومؤشراتها شهدت تحولات بالغة يمكن تلخيصها في التطورات التالية.

1. تعريف التنمية

لا شك أن جميع دول العالم كانت تعاني من التأخر والتخلف حتى جاءت الثورة الصناعية الأولى فأحدثت تغييرات جذرية في قطاعات الإنتاج المختلفة، واتسع نطاقها في العديد من دول أوروبا الغربية في القرن التاسع عشر، وتلتها ثورات أخرى أحدثت تغييرات اقتصادية واجتماعية وسياسية شملت العديد من الدول غربا وشرقا فزاد كم الإنتاج وزادت جودته مما أدى إلى زيادة الدخول الحقيقية وارتفاع مستوى المعيشة والرفاهية.

وتُعرف التنمية حسب ما أقرته الأمم المتحدة في عام 1986 فيما سمي إعلان الحق في التنمية بأنها "عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، وتهدف إلى تحقيق التحسين المتواصل لرفاهية جميع أفراد المجتمع"⁽¹⁾. أما المفهوم الذي تبنته الأمم المتحدة في إعلان الألفية الثالثة 2000، يعتمد على تحقيق ثمانية أهداف إجمالية، من ضمنها الحد من الفقر، ضمان الاستدامة البيئية وتطوير شراكة دولية من أجل التنمية، حيث لا يتم تحقيق هذه الأهداف إلا من خلال تنمية شاملة مستدامة تضم جميع مجالات الأنشطة الاقتصادية.⁽²⁾

وعند ذكر التخلف والتنمية تُثار قضية التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فكلاهما يشير إلى زيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، فالعديد من الباحثين

⁽¹⁾ علي جدوع الشرفات، (2010): التنمية الاقتصادية في العالم العربي، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان: عمان، الأردن، ص3.

⁽²⁾ أحمد الكواز، (2011): لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنمويا، المعهد العربي للتخطيط، (العدد44)، الكويت، ص7.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

يستخدمهما كمرادفين باعتبار أن كلاهما يعني التغيير إلى الأحسن،⁽¹⁾ إلا أن الرأي الأعم والأصوب هو أن هناك فوارق أساسية بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية أي هناك اختلاف واضح بين المصطلحين نوضحه في ما يلي:

يشير النمو الاقتصادي إلى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغييرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بينما تعني التنمية الاقتصادية حصول تغييرات هيكلية مهمة وواسعة في مختلف المجالات والتشريعات والأنظمة تصحبها زيادة في الناتج القومي الإجمالي.⁽²⁾

فحسب رأي السيدة هيكس Mrs Hicks فهي تؤكد بأن التنمية تشير إلى البلدان النامية والنمو يشير إلى البلدان المتقدمة، أما Schumpeter يفرق بينهما من جانب آخر حيث يعتبر أن التنمية هي تغيير غير مستمر وفجائي في الحالة المستقرة، في حين يعتبر النمو تغيير تدريجي ومستقر في الأمد الطويل.⁽³⁾

ويعرف النمو الاقتصادي على أنه "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي".⁽⁴⁾ أما التنمية الاقتصادية فهي "تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل".⁽⁵⁾ وحسب جون مينارد كينز التنمية الاقتصادية هي "زيادة حجم التوظيف وامتصاص مزيد من العاطلين عن العمل، مما يؤدي إلى زيادة إنفاق هؤلاء العمال على الاستهلاك، وبالتالي تشجيع المشروعات على زيادة استثماراتها في المجتمع مما يزيد من الدخل القومي".⁽⁶⁾

(1) محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، (2003): التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد كلية التجارة: جامعة الإسكندرية، مصر، ص 71.

(2) مدحت القريشي، (2007): التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر: عمان، الأردن، ص 124-125.

(3) Kumar.N, Mittal.R, (2002): Economic development and Planning, First edition, Anmol publications: New-Delhi, India, PP 3- 4.

(4) محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، المرجع سبق ذكره، ص 71.

(5) معروف هوشيار، (2005): دراسات في التنمية الاقتصادية (إستراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، الطبعة الأولى، جامعة البلقاء التطبيقية، دار الصفاء للنشر: عمان، الأردن، ص 11.

(6) علي محي الدين القره داغي، (2012): إستراتيجية التنمية الشاملة والسياسات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار البشائر الإسلامية: بيروت، لبنان، ص 26.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

وتُعرف التنمية الاقتصادية بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة كسياسة اقتصادية طويلة الأجل، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع.⁽¹⁾

ومن هنا يتضح جليا أن التنمية الاقتصادية هي العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، مما يقتضي إحداث تغيرات جذرية وجوهرية في الهيكل الاقتصادي.

وظهرت خلال العقود الأخيرة عدة تطورات بخصوص مفهوم التنمية، فقد ظهرت مفاهيم جديدة كمفهوم التنمية البشرية والتنمية المستدامة والتنمية المستقلة والشاملة، نوجزها في ما يلي:

➤ **التنمية البشرية:** وفقا للتعريف الصادر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1990 تعرف التنمية البشرية على أنها "عملية توسيع نطاق الخيارات أمام الأفراد"، وهو ما يوضح أنها لا تقتصر على خيارا واحدا كزيادة الدخل بل تشمل مجموعة كبيرة من الخيارات كمستوى معيشي لائق والتمتع بالرعاية الصحية والتغذية الملائمة، ومستوى لائق من التعليم وفرص العمل التي تضمن تحقيق الدخل المناسب.⁽²⁾

➤ **التنمية المستدامة:** لم يعد مفهوم التنمية يقتصر على النمو الاقتصادي بل تعداه بإضافة البعد الزمني لها من منطلق وجوب توفر عدالة في استفادة الأجيال القادمة من عوائد التنمية، تحت مفهوم التنمية المستدامة، وتعود جذور هذا المصطلح إلى سنوات السبعينيات للقرن الفارط بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة في ستوكهولم بين 5-16 جويلية سنة 1972، حضره 112 دولة، من بينها 14 دولة عربية إضافة إلى عدد كبير من المنظمات الحكومية الدولية،⁽³⁾ الذي أوصى بالأخذ في الحسبان الاعتبارات البيئية في التنمية، والذي يهدف أساسا إلى تسيير راشد للموروث الطبيعي وحماية الموارد على المدى الطويل وضمان نمو مستدام.

كما عرفت لجنة Brundtland بأنها "تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة"،⁽⁴⁾ فهي "مجموعة من السياسات والأنشطة الموجهة نحو المستقبل".⁽⁵⁾

(1) كامل البكري، (1986): التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية: بيروت، لبنان، ص63.

(2) محمد عبد العزيز عجمية، ناصف إيمان عطية، المرجع سبق ذكره، ص121.

(3) Alexandre kiss, Jean- Didier Sicault, (1972) : La conférence des Nations Unies sur l'environnement, 5-16 juin 1972, Stockholm, Suède, P607.

(4) Gélénier Octave, Simon F, Billard J et Muller J, (2005) : Développement durable : pour une entreprise compétitive et responsable, 3ème édition, ESF: Paris, France, P21.

(5) الياس بومعراف، عمار عماري (2010): من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر، مجلة الباحث (العدد 07)، ورقلة، الجزائر، ص2.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

ويعرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة على أنها: "الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل".⁽¹⁾

وفي تعريف قمة ريو "هي العيش ضمن نطاق القيود المحدود للأرض والإيفاء بالاحتياجات دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة للإيفاء باحتياجاتها وتكامل البيئة والتنمية"⁽²⁾، ولا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يشكل الانتقال إلى التنمية المستدامة أي نقص للالتزام بالقضاء على الفقر، وهذا ما شدد عليه قرار الجمعية العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 2012 بأن "القضاء على الفقر شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة".⁽³⁾

ومهما تعددت مفاهيم التنمية المستدامة، فإن مضمونها واحد، فهي التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي، إذا نظرنا إليها من الجانب الاقتصادي فهي تعني ترشيد استغلال واستهلاك الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، بالإضافة إلى استخدام تلك الموارد من أجل تحسين المعيشة لجميع شعوب العالم. أما من الجانب الاجتماعي فهي تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني، وتوفير ضروريات الحياة من خدمات صحية وتعليمية، وأما من الجانب البيئي فالتنمية المستدامة تؤكد على ضرورة حماية البيئة وذلك عن طريق حماية الموارد الطبيعية واستخدامها بشكل أمثل.

➤ **التنمية المستقلة:** برز مفهوم التنمية المستقلة كرد فعل على محاولات البلدان الرأسمالية المتقدمة بفرض سيطرتها على البلدان النامية، وكنتيجة التفكير في إيجاد إستراتيجية بديلة للتنمية أساسها الاعتماد على الذات، ومن أهم روادها Paul Baran الذي يدعو لتحقيقها في كتابه الشهير الاقتصاد السياسي للتنمية، إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي واستغلاله الاستغلال الأمثل، ويتفق أغلب الاقتصاديين على ربطها بالتطور الرأسمالي. حيث تتمثل التنمية المستقلة في اعتماد المجتمع

⁽¹⁾ عبد القادر بودي، زهرة بن سفيان، (2012): المسؤولية الاجتماعية للمقاول ومؤسسته الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية المنعقد بتاريخ 14-15 فيفري 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، ص 3.

⁽²⁾ أفريدة بوغازي، إيمان أسيا خنشول، (2008) : تطبيق نظام الإدارة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة المنعقد يومي 11-12 نوفمبر 2008، جامعة 20 أوت 55، سكيكدة، الجزائر، ص 2.

⁽³⁾ Report of the United Nations conference on sustainable development, Rio de janeiro, 20-22 june 2012, Brazil, P10.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

على نفسه وتطوير قدرات أفراد مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية والمعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها.

من أهم الشروط اللازمة لتحقيق التنمية المستقلة التوجه نحو الداخل في إستراتيجية التنمية وتوسيع السوق المحلية من خلال إشباع الحاجات الأساسية، وتخفيف أثر العوامل الخارجية على الاقتصاد الوطني، وتكمن الصعوبة الكبرى في ضرورة استخدام تكنولوجيا ذات كفاءة اقتصادية ترتبط بطبيعة الموارد المتوفرة حيث لا يمكن استيرادها من الخارج بل يتعين على البلدان أن تخلقها.⁽¹⁾

➤ **التنمية الشاملة:** عرفت بأنها عملية تغيير شامل ومتكامل اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، أي تغيير حضاري شامل لمختلف الجوانب لتحقيق نمو سريع ومستمر في الاقتصاد وتحسين ظروف ومستوى حياة الإنسان، وهذا من خلال بناء آلية اقتصادية ذاتية تضمن زيادة حقيقة في الناتج الإجمالي، ورفع مستوى دخل الفرد الحقيقي مع مراعاة توزيع عادل لهذا الناتج على جميع أفراد المجتمع المساهمين في تحقيقه.⁽²⁾

2. أهداف التنمية

نظرا للتباين الكبير في الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين بلدان العالم، يكون من الصعب أن نحدد وبشكل معياري أهداف يمكن تعميمها على جميع الدول، إلا أن هناك بعض الأهداف المشتركة التي يمكن التركيز عليها والسعي لتحقيقها. ومن خلال إعلان الألفية الثالثة في أيلول 2000 الذي تبنته الأمم المتحدة تم تحديد ثمانية أهداف للتنمية الاقتصادية،⁽³⁾ وعلى الرغم من تعدد سياسات التنمية واختلافها باختلاف البلدان، نذكر بعض من أهداف التنمية في ما يلي:

- توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية؛
- الابتعاد عن السياسات الاقتصادية المالية منها والنقدية التي قد تؤدي إلى حالات اقتصادية غير مرغوبة كالركود الاقتصادي والتضخم؛
- تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية والحد من اللامساواة في توزيع الدخل؛

(1) مدحت القرشي، المرجع سبق ذكره، ص 129-130.

(2) صالح صالحي، (2006): المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر: القاهرة، مصر، ص 90.

(3) الأهداف الثمانية للأمم المتحدة الألفية الثالثة للتنمية (حسب ما جاء في التقرير الدولي حول التنمية للبنك الدولي 2003):

1. القضاء على الفقر المدقع والجوع، 2. تحقيق التعليم الابتدائي العام، 3. تعزيز المساواة بين الجنسين - 4. خفض وفيات الأطفال، 5. تحسين صحة الأم، 6. مكافحة الأمراض (الايذر والملاريا... الخ)، 7. ضمان الاستدامة البيئية، 8. تطوير شراكة عالمية للتنمية.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

- التوسع في برامج التدريب في الأنشطة الاقتصادية لتحقيق قدر من المهارة لدى المتدربين في هذه الأنشطة مما يؤهلهم للمساهمة الفعالة في برامج التنمية الاقتصادية؛
 - حصر إمكانيات التنمية الاقتصادية والعوائد المتوقعة من استخدامها؛
 - تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد وذلك بتوظيف كافة عناصر الإنتاج؛
 - السعي لتوفير الأساليب الفعالة وإتباعها في تسريع أنشطة الاقتصاد وصولاً لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة؛
 - تحقيق الأهداف الاقتصادية القومية المتمثلة في زيادة الدخل القومي، ورفع مستوى معيشة المواطنين، والعدالة في توزيع الدخل.
- حسب تقرير الأمم المتحدة للتنمية لسنة 2013 "حياة كريمة للجميع: التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015" الذي يقدم تقييم لما أحرز من تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، حيث قد أحرزت تقدماً ملحوظاً ونجحت هذه الأهداف في إدماج الأفراد في صلب خطة التنمية بالرغم من التباين الشديد بين البلدان والمناطق وفي داخلها، وبغرض التعجيل في تحقيق الأهداف تم تحديد العناصر الرئيسية للرؤية الآخذة في الظهور بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015 بحيث تشمل ما يلي:⁽¹⁾
- الطابع العالمي من أجل تعبئة جميع البلدان المتقدمة والنامية وشمول الجميع؛
 - التنمية المستدامة من أجل معالجة التحديات المترابطة التي تواجه العالم، بما في ذلك التركيز بشكل واضح على إنهاء الفقر المدقع بجميع أشكاله؛
 - التحولات الاقتصادية الشاملة للجميع التي تكفل وظائف كريمة، مدعومة بالتكنولوجيا المستدامة، من أجل التحول نحو أنماط مستدامة من الاستهلاك والإنتاج؛
 - السلام والحوكمة، كإثنين من نواتج التنمية وعناصرها التمكينية؛
 - إقامة شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية، تقرر بمبدأ المسؤوليات المشتركة.

⁽¹⁾ تقرير الأمم المتحدة، (2013): حياة كريمة للجميع- التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، 26 جويلية 2013، ص19.

3. أبعاد التنمية

1.3.1. البعد الاقتصادي

باعتبار أن التنمية هي نقبض التخلف، وبالتالي فهي تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة، فإن المفهوم الاقتصادي أو المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال، الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية، وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي، وتكوين السوق الداخلية، وهذا ما يعرف بجوهر التنمية.⁽¹⁾

2.3.2. البعد البيئي

ينطلق من فكرة أساسية وهي الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية من الاستنزاف البيئي الغير رشيد الذي يتعارض مع تحقيق التنمية، لذا ينبغي أن تنص جميع السياسات والاستراتيجيات التنموية على احترام مقومات البيئة والعمل على تلبية الاحتياجات الضرورية للجيل الحالي دون المساس بحق الجيل القادم.⁽²⁾

3.3.3. البعد البشري

لا شك أن الجانب الاقتصادي للتنمية ذو صلة وثيقة بجوانب الحياة الأخرى في المجتمع وهي الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية، لذا البعد البشري للتنمية يتمثل في تغيير الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية وتقليل الفوارق في الدخل واجتثاث الفقر المطلق. وأصبح هدف التنمية إشباع الحاجات الأساسية، وبهذا تغيرت فلسفة التنمية من كونها مستندة إلى النمو للفهم المستند إلى الحاجات الإنسانية وبذلك تصبح التنمية هي تنمية الإنسان.⁽³⁾

4.3.4. البعد الدولي

ترتبط التنمية بطبيعة النظام الاقتصادي العالمي والعلاقات والتكتلات التي قادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي وظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كما نشأت

⁽¹⁾ فؤاد مرسي، (1982): التخلف والتنمية، دار الوحدة: بيروت، لبنان، ص 89.

⁽²⁾ ريدة ديب، سليمان مهنا، (2009): التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس وعشرون (العدد 01)، دمشق، سوريا، ص 490.

⁽³⁾ محمد بوقوم، (2010): نحو تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تفعيل دور التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار - عنابة، الجزائر، ص 8.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

منظمات عديدة مثل الغات (1)(GATT)، ومنظمة الأونكتاد (2)(UNCTAD)، حيث تهدف هذه الهيئات والمنظمات إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤاً، ودعم أشكال التعاون الاقتصادي الإقليمي بين الدول. (3)

ومما سبق نستخلص أن التنمية الاقتصادية هي عملية نقل الاقتصاد القومي من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وهذا ما يقتضي تغيراً جذرياً وجوهرياً في أساليب الإنتاج المستخدمة.

4. مستلزمات التنمية

تتمثل في عوامل الإنتاج التي نستعرضها بإيجاز في ما يلي:

1.4. تراكم رأس المال

تتطلب هذه العملية توفر حجم مناسب من الادخارات الحقيقية التي تستخدم لأغراض الاستثمار بدلاً من الاستهلاك، وتم تقدير الحاجة لتكوين رأس المال على أساس تقدير معدل نمو السكان وتحديد معدل النمو في الدخل القومي المستهدف وكذلك تقدير نسبة رأس المال إلى الإنتاج. ويمكن التمييز بين نوعين من رأس المال:

1.1.4 رأس المال المالي: والذي يمثل الأموال السائلة التي توجه لشراء الأسهم والسندات أو تقرر إلى البنوك للاستخدام في الأعمال.

2.1.4 رأس المال الحقيقي أو المادي: والذي يتكون مثلاً من المصانع والمعدات ومخزونات المواد الخام ويقسم إلى ثلاثة أنواع، رأس المال الثابت الذي يتمثل في المصانع والآلات والمستودعات والمباني المستخدمة في الإنتاج الصناعي، أما رأس المال المتداول يتمثل في المواد الخام والسلع قيد الإنتاج والسلع النهائية والأصول الجارية، وهناك نوع آخر من رأس المال يسمى رأس المال الفوقي الاجتماعي ويتمثل في الأصول الثابتة المملوكة للمجتمع ككل كالمدارس والطرق والجسور أي ما يعرف بالبنية التحتية. (4)

وقد أجمع الاقتصاديون بمختلف مدارسهم الفكرية على أهمية دور تراكم رأس المال في تحقيق التنمية الاقتصادية، فهو الوسيلة الرئيسية للتقدم في المعرفة والتي بدورها تعتبر محدداً رئيسياً لزيادة الإنتاجية.

(1) GATT : General Agreement on Tariffs and Trade

(2) UNCTAD : United Nations Conference on Trade and Development

(3) مدحت القرشي، المرجع سبق ذكره، ص 133.

(4) المرجع نفسه، ص 134 - 136.

2.4. الموارد البشرية

تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد القابلة للاستخدام في إنتاج السلع والخدمات، ويعد للموارد البشرية دورا هاما جدا في عملية التنمية باعتبار أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها، فهي تعمل على تراكم رأس المال وتستغل الموارد الطبيعية وتتبنى السياسات الاقتصادية، وتعمل باتجاه تحقيق التنمية القومية، ولهذا فإن عملية تخطيط التنمية ينبغي أن تتضمن تخطيطا للموارد البشرية بهدف تحقيق وضمان استمرار التوازن بين عرض العمل والطلب عليه.⁽¹⁾

3.4. الموارد الطبيعية

وهي تلك العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية، فهي توفر قاعدة للتنمية الصناعية بإنتاج مواد خام عن طريق استخراج المعادن وتصديرها وبذلك توفر للبلد العملات الأجنبية لاستيراد السلع الضرورية للتنمية، كما تمكن البلد أيضا من أن ينتج مواد خام ويصنعها ويحولها إلى سلع نهائية.

للموارد الطبيعية دور أساسي في عملية التنمية خاصة في المرحلة الأولية إذا تم استغلالها بشكل مناسب، وكلما ازدادت الموارد الطبيعية في البلد وتم استغلالها بالشكل الأمثل كلما كان ذلك حافزا وعاملا مساعدا على النمو والتطور، إلا أنها لا تعتبر قيда على تحقيق التنمية، والدليل على ذلك هو تقدم اليابان اقتصاديا وكذلك بعض البلدان الأخرى دون توفر الموارد الطبيعية.⁽²⁾

4.4. التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي

تعرف التكنولوجيا بأنها الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بهدف التوصل إلى أساليب جديدة تكون أجدى للمجتمع، فهي إحدى مستلزمات الإنتاج وتلعب دورا حاسما في نمو الإنتاج و تقدم البلد اقتصاديا.

إن التقدم التكنولوجي يحدث تغير في المعرفة الخاصة بالإنتاج، وتغير في المنتج أو ظهور منتج جديد، في حين تتطلب التنمية الاقتصادية زيادة مستمرة في مقدار السلع والخدمات المنتجة، وعليه فإن تحقيقها يتطلب حصول تقدم وتغير تكنولوجي من أجل توسيع الطاقات الإنتاجية. ويتعين

⁽¹⁾ آمال يوب، كريمة سلطان، (2008): المؤشرات البيئية في قياس التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة المنعقد يومي 11 و12 نوفمبر 2008، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، ص7.

⁽²⁾ Michael Todaro, (2000): Economic development, Seventh edition, Addison-Wesley, P118-119.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

على الدولة أن تخلق البيئة الملائمة للتنمية وذلك من خلال تهيئة شبكة متكاملة من النظم والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعمل على تعزيز القدرات التكنولوجية التي تساهم في التنمية.⁽¹⁾

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية

يقاس الوضع القائم للتنمية في أي دولة بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى نجاحها في تحقيق التطور الاقتصادي. ومن شأن هذه المؤشرات إعطاء صورة واضحة تساهم في تقييم مدى تقدم الدول في مجال تحقيق التنمية بشكل فعلي، وذلك من خلال معايير كمية يمكن حسابها ومتابعة تغيراتها وتوجهاتها، وهذا ما يُبنى عنه عدة استراتيجيات وقرارات اقتصادية واجتماعية، بيئية وسياسية.

1. تعريف المؤشر

يُعرف المؤشر على أنه "أداة تصف بصورة كمية وموجزة وضع أو حالة معينة"⁽²⁾ كما نجد أنه يعرف بكونه عبارة عن "مقياس يلخص معلومة تعبر عن ظاهرة أو مشكلة معينة، ويجب على أسئلة محددة يستفسر عنها صانع القرار".⁽³⁾

فالمؤشر عبارة عن متغير كمي يجسد قيمة معينة تعكس ظاهرة أو قضية ما، ويتم قياسه عن طريق أسلوب معين للحصول على أرقام ونتائج وثوابت تبين طبيعة الظاهرة وتسهل في إيجاد الحلول واتخاذ القرارات، إلا أنه لا بد أن يتوفر المؤشر على بعض الخصائص التي تزيد من درجة مصداقيته وشفافيته ونذكر منها:⁽⁴⁾

- الدقة بمعنى أن يقيس المؤشر بالفعل ما يريد منه قياسه؛
- الوضوح أي أن يكون واضحاً ويعكس شيئاً أساسياً وجوهرياً يمكن للمجتمع فهمه بشكل بسيط ومقبول؛
- القدرة على التنبؤ به أو توقعه واستجابته للتغيرات في الحالة المعنية بالقياس؛

⁽¹⁾ فليح حسن خلف، (2006): التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتاب الحديث: عمان، الأردن، ص197.

⁽²⁾ حرفوش سهام، صحراوي إيمان وبوباية ذهبية ريمة، (2008): الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة المنعقد يومي 07 و08 أفريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص10.

⁽³⁾ Paul de Backer, (2005): Les indicateurs financiers du développement durable, Edition d'organisation: Paris, France, P62.

⁽⁴⁾ حرفوش سهام، صحراوي إيمان وبوباية ذهبية ريمة، المرجع سبق ذكره، ص10.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

➤ السهولة النسبية في جمع البيانات واستخدامها، وإمكانية قياسه وتطبيقه في المجال العلمي.

وتتم عملية إعداد المؤشر بثلاث مراحل نلخصها كما يلي:

المرحلة الأولى: وتشمل الخطوات التالية:

➤ تحديد الجهات ذات العلاقة بعملية التنمية بشقيها الحكومي والخاص؛

➤ تحديد دور كل الجهات في عملية التنمية والأهداف التي تسعى لتحقيقها في ظل الأولويات الوطنية؛

➤ وضع آلية لتحقيق التنسيق والتكامل بين أدوار هذه الجهات؛

➤ تحديد المؤشرات التي تستخدمها هذه الجهات في تقييم إنجازاتها.

المرحلة الثانية: ويتم فيها ما يلي:

➤ تحديد المؤشرات المستخدمة في الدولة وتبيان مدى انسجام هذه المؤشرات مع التي وضعتها الأمم المتحدة؛

➤ تحديد الجهات التي تستخدم هذه المؤشرات؛

➤ تحديد الأهداف التي من أجلها تستخدم هذه المؤشرات.

المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة يجب اختيار المؤشرات التي تعكس بين الأولوية الوطنية وإستراتيجية التنمية في الدولة، وذلك من خلال المؤشرات المستخدمة والتي أعدتها الأمم المتحدة مع ضرورة التأكيد على مدى توفر البيانات لهذه المؤشرات وإمكانية الحصول عليها بسهولة، مدى واقعية هذه البيانات وطريقة إنتاجها (من خلال التقارير المطبوعة، والالكترونية...⁽¹⁾).

لقد تطورت مؤشرات قياس التنمية بتطور مفهومها تقريبا، فبعد ما كانت مجرد قياسات اقتصادية أصبحت في ظل المنهج التنموي الجديد شاملة لجميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية، وفي ما يلي نوجز المؤشرات التالية.

(1) عثمان محمد غنيم، ماجد أحمد أبو زنت، (2007): التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص255.

2. المؤشرات الاقتصادية

تبرز هذه المؤشرات الحالة الاقتصادية لبلد ما خلال فترة زمنية معينة، وتعتبر على درجة كبيرة من الأهمية للوقوف على اتجاهات التنمية والحكم على مدى نجاح التخطيط الاقتصادي لتحقيق الأهداف التنموية في بلد ما، ويتم اللجوء لهذه المؤشرات بهدف المقارنة بين مدى تقدم اقتصاد دولة أو مجموعة من الدول مقارنة باقتصاد دول أخرى، ومن بين هذه المؤشرات نجد:

1.2. الأداء الاقتصادي: ويمكن قياسه من خلال الدخل الوطني للفرد، ونسبة الاستثمار في معدل الدخل الوطني.

1.1.2. الناتج المحلي الإجمالي: وهو أحد أهم المقاييس المستعملة والذي يقيس التنمية من خلال نتائجها الفعلية المتمثلة في تيار السلع والخدمات، ويعد هذا المؤشر دلالة عن الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما، ويمكن القول أن هذه الزيادة هي في الواقع النمو الاقتصادي كمؤشر للتنمية الاقتصادية يمكن الاستدلال عليه من خلال الناتج المحلي الإجمالي، وكلما ارتفع هذا المؤشر كلما دل على تقدم اقتصاد الدولة.

2.1.2. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يحسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية على عدد السكان، وكلما ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كلما دل على نمو الاقتصاد بشكل أفضل.⁽¹⁾

2.2. نسبة تغطية الصادرات للواردات

تقيس مدى قدرة الصادرات على الوفاء باحتياجات الدولة من الواردات حتى لا تضطر الدول للاستدانة، حيث يعكس هذا المؤشر مدى تمكن الدول من الاعتماد على مواردها المالية المحلية في إستيراد متطلبات عملية التنمية.

3.2. الحالة المالية

ويتم قياسه عن طريق قيمة الدين الخارجي الإجمالي مقابل الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج الوطني الإجمالي.⁽²⁾

⁽¹⁾ علي جدوع الشرفات، المرجع سبق ذكره، ص122.

⁽²⁾ نادية شطاب، جزيرة معيزي، (2007): أزمة الديون الخارجية وعلاقتها بإستراتيجيات التنمية- تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، مجلة الاقتصاد المعاصر (العدد 02)، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، ص55.

4.2. تنويع الصادرات

يعكس قدرة الدولة على تنويع صادراتها باعتبار أنه الحل الأمثل لسيرورة عملية التنمية، وبقيس الاعتماد على تصدير سلعة واحدة من خلال قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات.

5.2. أنماط الاستهلاك والإنتاج

يقيس هذا المؤشر الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، وكثافة استخدامها بالإضافة إلى استهلاك المادة أي مدى استخدام الموارد الطبيعية الخام في الإنتاج.

3. المؤشرات الاجتماعية

ظهرت المؤشرات الاجتماعية لمعالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها، وللتعبير عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية الاقتصادية من خلال توسيع التحليلات الإحصائية الاقتصادية لتضم طيفا واسعا من القضايا الاجتماعية كتخطيط التنمية وتقييم التقدم في تحقيق أهدافها ودراسة البدائل للسياسات المتبعة من أجل اختيار أكثرها ملائمة، ومن المقاييس المختارة للاهتمام الاجتماعي العميق للأفراد والأسر مثل تلبية الحاجات الأساسية وتوفير النمو والرفاهية نذكر ما يلي:

جدول رقم 10: المؤشرات الاجتماعية للتنمية

المؤشر الكلي (المركب)	المؤشرات الجزئية (البسيطة)	طريقة القياس
مؤشر المساواة الاجتماعية	مؤشر الفقر	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر
	مؤشر البطالة	نسبة السكان العاطلين عن العمل وهم في سن العمل
	مؤشر المساواة في النوع الاجتماعي	معدل أجر المرأة بالنسبة لمعدل أجر الرجل
	معامل جيني لتوزيع الدخل	العدالة في توزيع الدخل
مؤشر الصحة العامة	مؤشر حالة التغذية	الحالات الصحية للأطفال
	مؤشر الوفاة	معدل وفيات الأطفال تحت 5 سنوات
	مؤشر الإصحاح	نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية
	مؤشر الرعاية الصحية	نسبة السكان القادرين على الوصول للمرافق الصحية
مؤشر التعليم	مؤشر مستوى التعليم	نسبة الأطفال الذين يصلون للصف الخامس ابتدائي
	مؤشر محو الأمية	نسبة الكبار المتعلمين في المجتمع
مؤشر السكن	مؤشر السكن	نصيب الفرد من مساحة البيت: الفرد/م ²
مؤشر الأمن الاجتماعي	مؤشر الأمن الاجتماعي	عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف نسمة
مؤشر النمو السكاني	مؤشر النمو السكاني	معدل النمو السكاني/السنة

المصدر: محمد الناصر مشري، (2011): دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر، ص 70-71.

4. المؤشرات البيئية

يتم من خلال هذه المؤشرات قياس مدى تأثير النمو الاقتصادي على الموارد الطبيعية وعلى البيئة من كل جوانبها، ويأخذ مؤشر الاستدامة البيئية بعين الاعتبار الإنجازات البيئية للدول والبنية المؤسسية، بالإضافة إلى القدرة الاقتصادية، حيث أن إنجاز التنمية البيئية المستدامة يرتكز على ما تملكه هذه الدول من قدرات اقتصادية تتيح لها تحقيق هذه التنمية، ومن بين هذه المؤشرات البيئية نذكر ما يلي: (1)

1.4. الغلاف الجوي

هناك العديد من القضايا البيئية التي تتدرج ضمن إطار الغلاف الجوي وتغيراته منها التغير المناخي ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، ترقق طبقة الأوزون الذي يتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون، بالإضافة لنوعية الهواء التي يتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الجو المحيط بالمناطق الحضرية.

2.4. الأراضي

طريقة استخدامها هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة، لذا يجب المحافظة عليها وعدم استنزافها وحمايتها، ومن أهم المؤشرات المتعلقة باستخداماتها الزراعة والتي يتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية ودرجة استخدام المبيدات الزراعية، أما التصحر يتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.

3.4. حاجز المياه: حيث يقيس نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة والمتاحة.

5. المؤشرات المؤسسية

عبارة عن معطيات رقمية تصف مدى تطور الجانب المؤسسي في تطبيق وتطوير الإدارة حيث تعكس طبيعة ونوعية المؤسسات المتواجدة في الدول، باعتبارها من أهم روافد التنمية، ويمكن إيجاز أهم المؤشرات المؤسسية فيما يلي: (2)

1.5. البحث والتطوير

ويتم قياسه من خلال معرفة نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي.

(1) محمد الناصر مشري، (2011): دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر، ص 70-71.

(2) محمد بوقوم، المرجع سبق ذكره، ص 13.

2.5. مؤشر التمثيل والمساءلة

يقيس هذا المؤشر مدى انفتاح المؤسسات سياسيا، ومستوى حرية الصحافة والشفافية، فهو بذلك يعكس حق المستفيدين من الخدمات التي تقدمها الحكومة أو القطاع الخاص في المساءلة ومحاسبة متخذي القرارات عن نتائج قراراتهم.

3.5. مؤشر الحرية

ويعبر عن مدى التمتع بالحريات المدنية والسياسية في مختلف دول العالم، ويصدر عن منظمة بيت الحرية الأمريكية التي تأسست عام 1996.

4.5. مؤشر الاستقرار السياسي

يعبر هذا المؤشر عن طبيعة المناخ السياسي السائد ومدى الشعور بالاستقرار ومدى إمكانية إسقاط الحكومات بوسائل غير دستورية.

المطلب الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية

برزت العديد من النظريات التي حاولت بحث وتفسير الظواهر المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، من حيث الأسباب والمعوقات والمفاهيم المتعلقة بهذه الظواهر وصولا إلى بناء هيكل معرفي يمكن الاعتماد عليه في النهوض بالمجتمعات التي تعاني من عدم وجود التنمية، مع العلم أن هناك بعض النظريات تبحث موضوعي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية معا.

1. نظريات المراحل الخطية

صاغ أولى هذه النظريات الاقتصادي الأمريكي W W Rostow التي نشرها في مؤلفه الشهير "مراحل النمو الاقتصادي"، والذي يقدم تفسيراً للمسار الذي تسلكه الاقتصادات المعاصرة بناء على تعميم الحقائق التاريخية باختيار المقاربة التاريخية لعملية التنمية الاقتصادية. وجوهر أطروحة روستو ينص على أن التنمية الاقتصادية تتضمن خمس مراحل متعاقبة لا بد لأي دولة إلا وأن تمر بها خلال تنميتها الاقتصادية، وهي مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الانطلاق، مرحلة الانطلاق والإقلاع، مرحلة النضج، مرحلة الاستهلاك الوفير⁽¹⁾، وفي ما يلي شرح موجز لكل مرحلة من هذه المراحل:

⁽¹⁾ Rostow .W.W, (1963) : Les étapes de la croissance économique, édition du seuil : Paris, France, P13.

1.1. مرحلة المجتمع التقليدي

وهي مرحلة تصف المجتمعات القديمة ذات الطبيعة الهرمية والتي تمتاز بانخفاض مستوى الدخل الفردي، ومحدودية الإنتاجية والتعليم وعدم القدرة على تطبيق التكنولوجيا، وحوالي ثلاثة أرباع قوة العمل تشتغل في الزراعة لكون الإنتاج هو فقط لأغراض الاستهلاك المنزلي وليس للتسويق.

2.1. مرحلة ما قبل الانطلاق

تعتبر مرحلة انتقالية تسبق مرحلة الانطلاق وتتطلب تأمين مستوى معين من الاستثمار على الأقل حوالي 10% من الدخل القومي لإحداث التنمية المطلوبة، وتعمل على توفير المناخ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الملائم لتحضير وتحفيز المجتمع لمرحلة الانطلاق.⁽¹⁾

3.1. مرحلة الانطلاق والإقلاع

تعتبر هذه المرحلة هي المنبع العظيم للتقدم في المجتمع وتعد المرحلة المعززة للاستثمار والتي تكون قصيرة نسبياً، تمثل السيطرة والقضاء على المعوقات المؤسسية والعادات الرجعية التي تحد من التقدم والتنمية الاقتصادية. كما يتم تطوير الصناعات التصديرية لتسهيل استيراد رأس المال، مما يؤدي لظهور مؤسسات اجتماعية وثقافية جديدة في المجتمع، ومن أهم الشروط اللازمة لمرحلة الانطلاق نذكر: ⁽²⁾

- ارتفاع الاستثمار الصافي من نحو 5% إلى ما لا يقل عن 10% من الدخل القومي؛
- تطوير بعض القطاعات الرائدة، بمعنى ضرورة تطوير قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعية الرئيسية بمعدل نمو مرتفع، وينظر روستو لهذا الشرط باعتباره ضروري لمرحلة الانطلاق والعمود الفقري في عملية النمو؛
- الإطار الثقافي واستغلال التوسع، أي وجود قوة دفع سياسية واجتماعية ومؤسسية قادرة على استغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة.

4.1. مرحلة النضج

تمتاز هذه المرحلة بزيادة القدرات التقنية للاقتصاد الوطني، حيث يستخدم فيها المجتمع التكنولوجيات الحديثة باستغلال موارده الاقتصادية، وتحل القطاعات القائمة الجديدة محل القطاعات

⁽¹⁾ مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 111.

⁽²⁾ نخبة من الخبراء الاقتصاديين، (2013): دراسات حول الأنظمة الاقتصادية العالمية، دار التعليم الجامعي: الإسكندرية، مصر، ص 12.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

القديمة. يتحقق في هذه المرحلة النمو الاقتصادي المنشود للمجتمع بسبب التغيرات الهيكلية في القطاع الاقتصادي والتي يرافقها حتما تغيرات في القطاعات المجتمعية الأخرى كالقطاع الاجتماعي والثقافي.

5.1. مرحلة الاستهلاك الوفير

وهي المرحلة الأخيرة من مراحل التنمية الخطية حين تنمو القطاعات المنتجة للسلع الاستهلاكية وتتجه نحو تحسين نوعية الحياة من خلال تحقيق الرفاهية الاجتماعية، الحفاظ على البيئة، ارتفاع متوسط الدخل الفردي وزيادة نسبة سكان المناطق الحضرية.⁽¹⁾

وقد ظهرت نظرية أخرى تتدرج تحت نظرية مراحل التنمية الخطية وهي نموذج هارود-دومار الذي تم وضعه من قبل الأمريكي ايفزي دومار والبريطاني روي هارود حيث يبين النموذج كيفية زيادة معدل النمو، وتحصل هذه الزيادة إما عن طريق تخفيض معامل (رأس المال / الدخل)، وإما بزيادة الاستثمار (نسبة الادخار إلى الدخل) وبالتالي فإن النموذج يأخذ بعين الاعتبار كل من العرض والطلب.⁽²⁾

وركز النموذج على توضيح أهمية ودور الادخار في زيادة الاستثمار، حيث بين أنه يجب على كل دولة ادخار نسبة معينة من الناتج القومي الإجمالي لتعويض رأس المال الثابت أي تعويض قيمة الاهتلاك السنوي من الآلات والمعدات وغيرها من الأصول، وهذا للمحافظة على زيادة نسبة الاستثمارات بنسبة أعلى من الاهتلاك وهذا لتحقيق مستوى متقدم من التنمية.

هناك العديد من الاقتصاديين الذين قدموا انتقادات للنظرية باعتبار أن نموذج روستو مبني على أفكار غربية والتي لا يمكن تطبيقها على الدول النامية، ولا يمكن الاعتماد عليه في التقدير والتنبؤ ومميزته الوحيدة هي إظهاره لأهمية الحاجة للاستثمار، في حين انتقد نموذج هارود-دومار على صعوبة وجود فروضه على الواقع العملي كافتراضه أن الادخار نسبة ثابتة من الدخل، وقد أغفل على أن الادخار يعتمد على عوامل أخرى غير الدخل، فدوافع تفضيل الادخار عن السيولة النقدية يختلف في القطاع العائلي عنه في القطاع الحكومي، أو قطاع الأعمال.⁽³⁾

⁽¹⁾ علي جدوع الشرفات، المرجع سبق ذكره، ص ص 27-29.

⁽²⁾ صدر الدين صوالي، (2006): النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 36.

⁽³⁾ عبد القادر بابا، (2004): سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 22.

2. نظريات التغيير الهيكلي

تركز نماذج هذه النظرية على التغييرات الهيكلية الاقتصادية أي كيفية تحول الاقتصادات النامية من التخلف والنشاط الزراعي الذي يعتمد على الكفاف إلى اقتصادات متطورة تعتمد بالدرجة الأولى على الصناعات المتنوعة والخدمات، ومن أشهر النماذج ضمن هذا الاتجاه نجد نموذج آرثر لويس ونموذج هوليس تشينري.

1.2. نموذج آرثر لويس

يعرف بنموذج الاقتصادات الثنائية فهو يشتمل على قطاعين للإنتاج، قطاع حديث يتوافر على دالة الإنتاج وقطاع تقليدي يعتمد الإنتاج فيه على عنصر العمل والموارد الطبيعية الذي يكون في الأغلب القطاع الزراعي، حيث يتصف بوجود وفرة في عنصر العمل تجعل الإنتاجية الحدية لهذا العنصر تقارب الصفر، مما يساعد على انتقال العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث حتى يبلغ الاقتصاد مرحلة التحول الهيكلي.⁽¹⁾

يركز لويس من خلال نموذجيه على تحول العمالة من القطاع التقليدي المتسم بالإنتاجية الصفرية للعمل إلى القطاع الصناعي المرتفع الإنتاجية والأجور، أين يتم جذب العمالة للقطاع الصناعي الحديث بسبب الأجور المرتفعة نسبيا في هذا القطاع التي ستؤدي إلى زيادة في الدخل والنتاج، وبالتالي زيادة معدل النمو للاقتصاد ككل والنتيجة هي حدوث التنمية من خلال التغيير الهيكلي في الاقتصاد.

2.2. نموذج هوليس تشينري

قام الاقتصادي Hollis Chenery بتحليل أنماط التنمية لعدد كبير من اقتصادات الدول النامية خلال الفترة 1950-1973، ومن أبرز الخصائص التي رصدها وجود علاقة مباشرة بين معدلات المداخل الفردية وبين التغييرات الهيكلية في الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول، حيث أن عملية التنمية هي تحول في هيكل الإنتاج يصاحبه حالة ارتفاع في معدل الدخل الفردي، فهناك تحول من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي، حيث يرتفع نصيب الناتج الصناعي في الناتج القومي الإجمالي مقابل انخفاض نصيب الناتج الزراعي في الناتج القومي الإجمالي.⁽²⁾

⁽¹⁾ Lewis.w Arthur, (1954): Economic development with unlimited supplies of labor, Manchester school, Volume 22(N°2), P P139-140.

⁽²⁾ سعدي يحي، (2007): تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري - قسنطينة، الجزائر، ص ص31-32.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

وقد استخلص تشينري ثلاث مراحل يمكن تمييزها من حيث التغيرات الهيكلية في الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بمستوى التنمية الاقتصادية نوجزها كما يلي:

مرحلة التنمية الاقتصادية الأولى وعند هذا المستوى تتساوى الأهمية النسبية للقطاعين الزراعي والصناعي، وفيها يكون اعتماد الاقتصاد بالدرجة الأولى على القطاع الزراعي كمصدر للدخل والتنمية. المرحلة الثانية هي تلك المسماة بمرحلة القفزة الاقتصادية وهي عبارة عن مرحلة انتقالية يتزايد فيها الاعتماد على القطاع الصناعي وقطاع الخدمات على حساب القطاع الزراعي.

وبعد ذلك تبدأ المرحلة الثالثة وهي مرحلة النضج والتي تعتمد بالدرجة الأولى على القطاع الصناعي في إحداث التنمية.⁽¹⁾

3. نظريات التبعية الدولية

نتيجة الانفتاح بين نظريتي مراحل النمو والتغيير الهيكلي، حظيت هذه النظرية بتأييد كبير خلال سبعينيات القرن العشرين بين مفكري العالم الثالث، حيث شُخصت عوائق التنمية الاقتصادية لأسباب خارجية وليست داخلية، وتعتمد هذه النظرية بالأساس على أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية سواء المحلية أو الدولية فضلاً عن وقوعها في تبعية الدول الغنية وسيطرتها، وهذه النظريات تشمل ثلاثة تيارات فكرية لثورة التبعية الدولية:

1.3. نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة

الذي يعزو استمرارية التخلف في العالم الثالث إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي الدولي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدول الفقيرة والدول الغنية، لذا فالمحاولات المتقدمة من جانب الدول الفقيرة لأن تكون مستقلة ومعمدة على ذاتها تصبح صعبة أو مستحيلة في ظل وجود تلك السيطرة من الدول المتقدمة، فالتخلف هنا ظاهرة خارجية مسؤولة عنه الدول المتقدمة لتعمدها إجبار الدول النامية على الدوران في فلكها والتبعية الكاملة لها، عكس النظريات التي تؤكد على القيود الداخلية مثل عدم كفاية الادخار والاستثمار أو نقص التعليم والمهارات.⁽²⁾

⁽¹⁾ علي جدوع الشرفات، المرجع سبق ذكره، ص31

⁽²⁾ فارس رشيد البياتي، (2008): التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، الدنمارك، ص89.

2.3. نموذج المثل الكاذب

ويقوم هذا النموذج على إعطاء الدول النامية نصائح مغلوطة وغير مناسبة، وذلك نتيجة التحيز العرقي للخبراء من الدول المتقدمة المشتغلين بالوكالات والمنظمات الدولية، إذ يقدم هؤلاء الخبراء هياكل اقتصادية رائعة، ونماذج اقتصاد قياسي معقدة في التنمية غالباً ما تقود إلى سياسات غير سليمة وغير مناسبة.⁽¹⁾

3.3. فرضية التنمية الثنائية

ويفترض هنا تركيز الثروة في أيدي قلة داخل مساحة كبيرة من الفقراء، وهو نموذج يعتمد في تفسيره للتنمية على تعايش مجموعات ثنائية من الظروف تشكل ظاهرة اقتصادية ثنائية في آن واحد وبنفس المكان كوجود ظروف إنتاجية متقدمة وأخرى تقليدية، مثل وجود غالبية عظمى من السكان يعانون من الأمية وفي المقابل نسبة بسيطة منهم ذات مستوى تعليمي عال، ونتيجة هذه الثنائية الاقتصادية وجود قطاعين اثنين في البلد الواحد أحدهما متخلف والآخر متقدم، والتعايش بينهما ليس مرحلياً بل هو لأسباب تتعلق بالهياكل والبنى الأساسية للقطاعات الاقتصادية المختلفة في الدول.⁽²⁾ وهكذا فإن نظرية التبعية تؤكد على أن كل من التنمية والتخلف هيكلان جزئيان من نظام عالمي واحد وهذا النظام تميز بوجود نوعين من القوى مهيمنة ومسيطر عليها، مما يفقد الدول النامية القدرة الذاتية على النمو والتغيير.⁽³⁾

4. النظرية الكلاسيكية الجديدة

سادت هذه النظرية في أوائل ثمانينيات القرن الماضي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وكندا وغيرهم من الدول، ومن أشهر كتاب هذه النظرية هاري جونسون، وميلتون فريدمان، وما ساعد على انتشار هذه النظرية بشكل واسع أن عدد كبير من أنصارها ومؤيديها هم في الواقع من المسيطرين على أكبر مؤسستين اقتصاديتين في العالم لهما علاقة مباشرة وغير مباشرة بالتنمية الاقتصادية وهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.⁽⁴⁾

(1) ميشال تودارو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، (2006): التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر: الرياض، المملكة العربية السعودية، ص143.

(2) فارس البياتي، المرجع سبق ذكره، ص89.

(3) عبد الزهرة فيصل يونس، (2002): مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر: الإسكندرية، مصر، ص115.

(4) ميشال تودارو، المرجع سبق ذكره، ص149.

ترى هذه النظرية بأن حالة التخلف الاقتصادي تنتج عن سوء تخصيص الموارد بسبب السياسات السعرية الخاطئة والتدخل المفرط في النشاط الاقتصادي من جانب حكومات دول العالم الثالث، وأن هذا التدخل حسب هذه النظرية ومؤيديها هو السبب الحقيقي في بطء عمليات التنمية الاقتصادية في الدولة المتخلفة، وليس نتيجة التصرفات التي تقوم بها دول العالم المتقدم والوكالات الدولية التي تسيطر عليها، وهنا يظهر وجه الاختلاف حول أسباب التخلف للدول النامية مع ما يدعيه أنصار نظرية التبعية.⁽¹⁾

5. النظرية الحديثة للنمو

تطورت هذه النظرية بشكل رئيسي بسبب فشل النظرية الكلاسيكية الجديدة، فهي تعتبر من النظريات الحديثة الخاصة بالتنمية الاقتصادية. وتعتمد هذه النظرية في تحليل أسباب التنمية الاقتصادية على دراسة العوامل التي تحدد حجم نمو الناتج القومي الإجمالي في الدول، وبناءً عليه فإن النظرية الحديثة أعادت تأكيد أهمية الادخار والاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو السريع في العالم الثالث. لا توجد قوة تقود إلى التوازن في معدلات النمو بين الاقتصادات المغلقة، ومعدلات النمو القومي تظل ثابتة وتختلف بين الدول بالاعتماد على معدلات الادخار القومي ومستويات التكنولوجيا.⁽²⁾

من خلال ما سبق يتبين أن مفهوم التنمية الاقتصادية تطور عبر مجموعة من النظريات والتيارات الفكرية التي سادت خلال الخمسينيات والستينيات، وتلتها في بداية سبعينيات القرن الماضي نظريات أخرى اعتمدت على ما يسمى بالتغيرات الهيكلية في مجالات القطاعات الاقتصادية في الدول النامية، وبعدها في نفس الفترة ظهرت نظرية التبعية للنظام الرأسمالي العالمي والتي ركزت على دور العوامل الخارجية خاصة السياسية منها في إحداث التنمية الاقتصادية المنشودة. وفي الثمانينيات ظهرت النظرية الكلاسيكية الحديثة والتي ركزت على عدم تدخل الحكومات في الحياة الاقتصادية ودور اقتصاد السوق في تحقيق التنمية وبسبب إخفاقها تطورت النظرية الحديثة للتنمية.

كل هذه النظريات حاولت دراسة وتفسير الظواهر المتعلقة بالتنمية الاقتصادية من حيث الأسباب والمعوقات والمفاهيم المتعلقة بها بهدف الوصول إلى بناء هيكل معرفي يمكن الاعتماد عليه لبناء إستراتيجية تنموية تمكن من النهوض بالمجتمعات النامية.

(1) فارس رشيد البياتي، المرجع سبق ذكره، ص 90.

(2) علي جدوع الشرفات، المرجع سبق ذكره، ص 34.

المبحث الرابع: إستراتيجيات التنمية الاقتصادية

نظرا لعدم وجود إستراتيجية جاهزة يمكن تطبيقها لتحقيق التنمية الاقتصادية في أية دولة من دول العالم فقد أثير جدل واسع بين الاقتصاديين حول الإستراتيجية الأنجع التي تتم بها عملية التنمية الاقتصادية. ولقد اعتمدت بعض الدول على تنمية القطاع الصناعي باعتباره قطاعا قائدا ورائدا للتنمية الاقتصادية، والبعض الآخر اعتمد على تنمية القطاع الزراعي وتطويره، وهناك من نادى بالتركيز على قطاعات أخرى كالخدمات والسياحة والاتصالات وغيرها من القطاعات التي تساهم بشكل كبير في زيادة مستوى الدخل القومي الإجمالي للدولة.

ومفهوم إستراتيجيات التنمية اليوم يعد من أبرز المفاهيم المطروحة في إطار المناقشات الدائرة حول التنمية والتخلف، ويقصد بها "مجموعة الأهداف الكلية طويلة الأجل والتي يعتقد أنها تشكل إذا ما حُفقت، تطورا حضاريا عميقا وشاملا للمجتمع مصحوبا بالوسائل الأساسية التي تضمن تحقيق هذه الأهداف"⁽¹⁾. وينبغي أن تأخذ إستراتيجية التنمية في اعتبارها نوع المجتمع الذي تريد تنميته وخصوصيته التاريخية وقيمه الاجتماعية وأهدافه السياسية والاقتصادية.

ومن هذا المنطلق نعرض أهم الإستراتيجيات التنموية ونحاول التعرف على أهم الدلائل التي تنهض عليها، والتي يمكن إتباعها للنهوض بقطاعات الاقتصاد المختلفة وصولا إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة ومن ثم التنمية الشاملة المستدامة.

المطلب الأول: إستراتيجية التنمية المعتمدة على الاقتصاد المفتوح

1. الإستراتيجية النقدية للتنمية

تعتبر السياسة النقدية جزء لا يستهان به من السياسة الاقتصادية، لما للنقود من أثر فعال مباشر أو غير مباشر على المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالأستهلاك، الادخار، العمالة، الناتج القومي وسعر صرف العملة الوطنية، فضلا عن مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية والتي من الممكن أن تكون قصيرة أو طويلة الأجل.

بالنسبة للأهداف قصيرة الأجل فهي تتعلق بتحقيق نوع من التوازن الاقتصادي وذلك باستقرار الأسعار، توازن ميزان المدفوعات، العمالة الكاملة والتوسع الاقتصادي. أما بالنسبة للأهداف طويلة الأجل تتعلق بتوجيه مسار خطة التنمية الاقتصادية والإسراع في زيادة معدلات النمو بمختلف

⁽¹⁾ مريم أحمد مصطفى، إحسان حفطي، (2001): قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، مصر، ص128.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

القطاعات، وزيادة الدخل القومي، ولتحقيق هذه الأهداف ينبغي الاستعانة بإجراءات نقدية التي هي صميم أدوات السياسة النقدية كسعر الفائدة وكمية النقود⁽¹⁾.

من أبرز نظريات السياسة النقدية النظرية المعاصرة لكمية النقود التي تنتمي من الناحية الفكرية إلى المدرسة النيوكلاسيكية، وهي تيار يحاول العودة بالرأسمالية إلى أصولها الأولى أيام نشأتها، سواء من حيث رفع شعار الحرية الاقتصادية وآليات السوق الطليقة، أو من حيث تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وإلغاء الدور الذي كانت تؤديه كمضخات للطلب الفعال. ونجح النقديون أنصار هذه النظرية في توسيع دائرتهم على الصعيد الفكري في مجال الدراسات والبحوث، وعلى الصعيد العملي، حيث تبنت حكومات أقوى الدول الرأسمالية أفكار هذا التيار لانتشار هذه الدول من الكساد التضخمي. ومن أهم الملامح التي رُسمت إستراتيجياتها لمواجهة الأزمات على الصعيد الداخلي نجد الأهمية الإرتكازية التي يعطيها النقديون للنقود في تفسير طريقة سير النظام الرأسمالي، ونظرتهم للتضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة لا علاقة لها بطريقة الأداء الحقيقي للنظام الرأسمالي⁽²⁾.

2. الاقتصاد المفتوح

تلتقي هذه الإستراتيجية في العديد من الأفكار مع النظرية النقدية المعاصرة كاعتمادها على آليات السوق لتوزيع الموارد وتركيزها على دور القطاع الخاص، إلا أن ما يميزها هو أنها تولي اهتماما خاصا للسياسات المؤثرة مباشرة على قطاع التجارة الخارجية كسياسات معدل الصرف، القوانين الجمركية، السياسات المنظمة للاستثمار الخارجي.

فالاقتصاد المفتوح عبارة عن نظام اقتصادي اجتماعي يهتم بالإنتاج قصد التبادل ومراقبة النشاط الاقتصادي عن طريق المنافسة وتحديد الأسعار ويتم فيه توزيع الموارد وفق لتفاعل القوى بين العرض والطلب، فهو بذلك يقوم على أساس الحرية الاقتصادية، المنافسة والسوق⁽³⁾.

لا توجد علاقة كبيرة بين درجة انفتاح الاقتصاد ومساهمة الصادرات في الطلب الكلي، فمثلا نسبة الصادرات من الناتج الإجمالي الخام في الهند والولايات المتحدة الأمريكية ضعيفة نسبيا،

⁽¹⁾ أحمد فريد مصطفى، سمير محمد السيد حسن، (2000): السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، مصر، ص123.

⁽²⁾ ياسمين زرنوح، (2006): إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص8.

⁽³⁾ مراد زايد، (2006): دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص33.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

والمعروف أن الهند اقتصادها نصف مغلق بينما الولايات المتحدة اقتصادها مفتوح، ومن جهة أخرى نجد أن هذه الحصة مرتفعة في بعض الدول مع كون الإستراتيجية التنموية لا تهدف إلى تشجيع الصادرات.

المطلب الثاني: إستراتيجيات التنمية المعتمدة على التصنيع

يعتبر التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية، إذ يتوقف عليه تصحيح الاختلالات الهيكلية المرتبطة بالتخلف، وفي ظل الاعتقاد أن حل مشكلات التخلف في الدول النامية يمكن تجاوزها بإتباع نفس النموذج الذي انتهجته الدول المتقدمة اتجهت معظم إستراتيجيات التنمية إلى التركيز على التصنيع، والذي يعني اتساع القاعدة الصناعية للمجتمع مما يؤدي إلى رفع مستوى وحجم قوى الإنتاج المستخدمة التي يصاحبها تغيير في علاقات الإنتاج للدفع بعملية التصنيع إلى الأمام.

يقتضي التصنيع السريع زيادة حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي وتوسيع حجم القاعدة الصناعية بزيادة وتعدد الوحدات الإنتاجية الصناعية. وتؤدي زيادة الاستثمار في الصناعة إلى ارتفاع معدلات نمو الدخل الصناعي والدخل القومي وكذلك يترتب عليه ازدياد طاقة استيعاب القوى العاملة. وإذا كان التصنيع ضرورة للتقدم في أساليب الإنتاج السائدة، وتصحيح الاختلالات الهيكلية، فإن نجاح التصنيع لا يمكن تحقيقه إلا إذا تم في إطار ملائم وتوافرت شروط معينة واتبعت سياسات محددة في مجالات أخرى في الاقتصاد، لذا على الدول أن تحدد سياسة وإستراتيجية التصنيع التي تتبناها للارتقاء بالمجتمع، فهناك عدة إستراتيجيات انقسمت إلى:

1. إستراتيجية النمو المتوازن وإستراتيجية النمو غير المتوازن

من بين أهم القضايا التي تواجه صانعي وواضعي السياسات الإنمائية في الدول تلك التي تتمثل في الاختيار ما بين دفعة قوية بمعنى نمو متوازن لكافة قطاعات الاقتصاد، أو التركيز على تنمية قطاعات رئيسية منتقاة بإتباع إستراتيجية النمو غير المتوازن.

1.1. إستراتيجية النمو المتوازن

كان الاقتصادي راجنر نيركسه Ragner Nurkse من مؤيدي نظرية الدفعة القوية وبنى على أساسها إستراتيجية النمو المتوازن وهي امتداد للأفكار الرئيسية التي عرضها روزنشتين رودان Rosenstein في إستراتيجية الدفعة القوية التي تقوم على رفض الأسلوب التدريجي للتنمية وضرورة

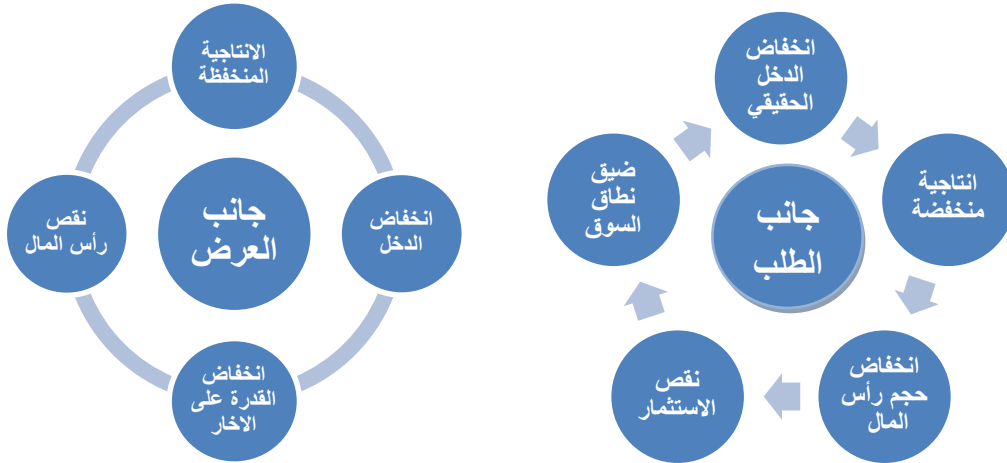
الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

إحداث دفعة قوية في مجال التصنيع من خلال توجيه حد أدنى من الموارد المالية لبدء عملية التنمية والاستمرار فيها.⁽¹⁾

تعتبر نظرية النمو المتوازن أن القيد الرئيسي الذي يواجه التنمية في الدول المتخلفة على وجه الخصوص هو ضيق حجم السوق الوطنية وضعف معدلات الادخار والاستثمار وانخفاض الإنتاجية التي يترتب عليها انخفاض في مستوى الدخل وتدني حجم القوة الشرائية، وعليه فإن المخرج الوحيد للتغلب على هذه الحلقة المفرغة، لا يكمن في إقامة مشاريع منفردة مهددة بالفشل، وإنما ببناء مجموعة كبيرة من المشاريع الصناعية التي تؤمن احتياجات الاستهلاك النهائي.⁽²⁾

ويعتمد نيركسه في إستراتيجية النمو المتوازن على تفسير الدائرة الخبيثة المفرغة للتخلف التي تعوق التنمية في الدول النامية أين تلنقي فيها الأسباب مع النتائج، إذ توجد علاقة دائرية في كل من جانبي العرض والطلب، نوضحها في الشكل التالي:

شكل رقم 09: الدائرة الخبيثة المفرغة للتخلف



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، (2003): التنمية الاقتصادية - دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد كلية التجارة: جامعة الإسكندرية، مصر، ص 159.
- محمد بوقوم، (2010): نحو تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تفعيل دور التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار - عنابة، ص 30.

⁽¹⁾ عبد الحميد محمد القاضي، (1979): مقدمة في التنمية والتخطيط، دار الجامعات المصرية: الإسكندرية، مصر، ص 147.

⁽²⁾ زليخة بلحناشي، (2007): التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري - قسنطينة، الجزائر، ص 26.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

يظهر لنا الشكل أعلاه أن نتيجة التخلف وسببه هو شيء واحد في الدائرة الخبيثة المفرغة، ففي جانب العرض هناك المقدرة الضعيفة على الادخار الناشئة على انخفاض مستوى الدخل الحقيقي الذي ما هو إلا انعكاس للإنتاجية المنخفضة التي ترجع بدورها إلى حد كبير إلى نقص رأس المال الناتج عن ضعف المقدرة على الادخار، وهكذا تقفل الدائرة المفرغة.

وفي جانب الطلب نجد أن الحافز على الاستثمار ضعيف بسبب صغر حجم القوة الشرائية أي ضيق السوق التي ترجع إلى ضآلة دخولهم الحقيقية والتي ترجع إلى الإنتاجية المنخفضة، وانخفاض مستوى الإنتاجية هو نتيجة صغر حجم رأس المال المستخدم في الإنتاج والذي بدوره يسبب ضعف الحافز على الاستثمار، وهكذا تكتمل دائرة مفرغة أخرى.

ويرى نيركسه أنه لا يمكن التغلب على هذه الحلقات المفرغة التي تعوق التنمية، إلا من خلال برنامج استثماري ضخم يضم كافة قطاعات وأنشطة الاقتصاد الوطني، أي ضرورة القيام بدفعة كبيرة من الاستثمارات في عدد مختلف من الصناعات حتى يتسع نطاق السوق وبالتالي يزيد الطلب على المنتجات.

يؤخذ على هذه الإستراتيجية أنه يستحيل تطبيق الدفعة القوية في الدول النامية نظرا لمحدودية الإمكانيات وعدم القدرة على طرح برنامج استثماري ضخم يشمل كافة القطاعات، ففرض توافر العرض من عوامل الإنتاج في هذه الدول هو فرض غير واقعي، لأنه إذ لم تكن هذه العوامل الإنتاجية لا نهائية المرونة، فإن برامج الدفعة القوية ترفع من تكاليف الإنتاج وبالتالي ينتج عنها تراجع الطلب على المنتجات وارتفاع المداخيل والأجور، وهو ما يحد من تأثيرات هذه الإستراتيجية على النمو.⁽¹⁾

2.1. إستراتيجية النمو غير المتوازن

تعرضت إستراتيجية النمو المتوازن لانتقادات من جانب بعض الاقتصاديين أمثال هانس سنجر Hans Singer، وألبرت هيرشمان Albert Hirschman، فرغم تأييد هانس سنجر للعمل الكبير دون العمل المجزأ، إلا أنه يعترض على نظرية النمو المتوازن على أساس أن ما تتضمنه من استثمارات ضخمة في معظم الأنشطة الرئيسية هي ببساطة تفوق طاقة البلاد المتخلفة ويرى أن فرض

⁽¹⁾ علي بن ثابت، مايا فنتي، (2012): ضرورة الاكتفاء الذاتي والنطور: حسب فكر مالك بن نبي، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي المنعقد يومي 03 و 04 ديسمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالة، الجزائر، ص 105.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

وجود علاقة تكامل بين الصناعات المختلفة هي في الواقع علاقة تنافسية إلى حد بعيد بسبب نقص الموارد.

وقد أيده ألبرت هيرشمان في وجهة نظره حيث يرى أن إستراتيجية النمو المتوازن قد جاءت عن طريق مقارنة نقطة التوازن الأولية للتخلف بنقطة أخرى حيث تكون التنمية قد تحققت بالفعل، بينما تتجاهل المرحلة التي تقع في الوسط أي مرحلة عملية التنمية ذاتها. فحسب رأي هيرشمان للاقتصاد يكون في توازن كامل قبل أن تبدأ عملية التنمية أي عندما تكون جميع القطاعات ساكنة وراكدة، ومرة أخرى عندما تكون التنمية قد تحققت بالفعل أي جميع القطاعات متحركة وناشطة، أما أثناء عملية التنمية ذاتها فليس من الضروري أن يكون الاقتصاد في توازن.⁽¹⁾

وطبقا لرأي هيرشمان النمط الأمثل للتنمية يحدث في خطوات متتابعة تقود الاقتصاد القومي بعيدا عن التوازن حيث تنتج كل خطوة من اختلال سابق في التوازن، وتؤدي بعدها إلى اختلال جديد يحفز الاقتصاد على خطوة أخرى. حيث أن العلاقات التبادلية بين القطاعات لا يمكن أن تقوم بين كافة القطاعات المشكلة للاقتصاد، وإنما تنحصر في تلك القطاعات القائمة التي تكون فيها العلاقات المتبادلة ذات قوة وكثافة وتطورها يسبب نمو عاما على مستوى الاقتصاد ككل، وأبرز هيرشمان كيفية إحداث التنمية عن طريق إستراتيجية النمو غير المتوازن من منظورين:⁽²⁾

➤ المنظور الأول: يتمحور حول المفاضلة بين التنمية بما يحقق التكامل بين نوعي الاستثمار، عن طريق إحداث عجز أو فائض في خدمات رأس المال الاجتماعي مقارنة بالطلب من جانب الأنشطة التي تقوم بالإنتاج.

➤ المنظور الثاني: يعنى المفاضلة بين الاستثمار في مشروعات الإنتاج المباشر حيث أفضل أنواع الاستثمار هي تلك التي تخلق إختلالات التوازن داخل الاقتصاد.

وقد أيد هيرشمان فكرة أن يبدأ التصنيع في المدن وأن لا تُعطى الأولوية إلى التنمية الريفية، على أساس أن التنمية غير المتوازنة من شأنها أن تتغلب على العجز في اتخاذ القرارات. ويرى مؤيدي إستراتيجية النمو غير المتوازن أنها واقعية في سياساتها الإنمائية وتتوافق مع الموارد المتاحة لدى غالبية الدول النامية، وذلك لفعاليتها في التغلب على العجز في اتخاذ قرارات الاستثمار، كما أنها

(1) كامل البكري، المرجع سبق ذكره، ص ص 84-85.

(2) محمد بوقموم، المرجع سبق ذكره، ص 32.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

تقتصد في حجم الاستثمارات اللازمة لتحقيق برامجها الإنمائية، ومن ثم فإن تحقيق التنمية يتطلب فقط توفير الموارد اللازمة للقيام بالاستثمار في عدد من القطاعات القائدة.⁽¹⁾

وقد تعرضت هذه الإستراتيجية للنقد في بعض جوانبها، فيرى البعض أن إعطاء الأفضلية للمبادرات الفردية نتج عنه عدم إعطاء الأهمية اللازمة للدولة باعتبارها الموجه الأساسي للقطاعات الاقتصادية في ظل تخطيط الموارد المتاحة للاستثمارات وفق الأولوية المسطرة في البرامج.⁽²⁾

2. إستراتيجية التصنيع عن طريق إحلال الواردات

تتحقق هذه الإستراتيجية عندما تنتج الدولة محليا ما كانت تستورده، أي تعني إقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجات السوق المحلية بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستوردها من الخارج، وبناءا على ذلك فإن هذه السياسة تهدف إلى تخفيض أو منع الواردات من بعض المنتجات المصنوعة. والسبيل لتحقيق هذه الإستراتيجية هو استخدام الحكومة لأدوات محددة لتنفيذ هذه السياسة وتدعيمها ببعض الإجراءات والتي من أهمها سياسة سعر الصرف، وحماية الصناعات الناشئة عن طريق الجمارك والحصص النسبية والتصاريح على الاستيراد، ومن أهم الدعائم التي تركز عليها هذه الإستراتيجية نذكر:

➤ تفترض هذه الإستراتيجية تطورا معينا لرأس المال المحلي والقوة العاملة بالإضافة لوجود القطاع الأولي الزراعي أو التعدين كمصدر للمدخلات، وهي تعتمد في الأساس على نمط الاستهلاك القائم؛

➤ يتم تصور القطاع الصناعي باعتباره مكون من ثلاثة فروع أساسية فرع الصناعات الأساسية، فرع الصناعات الوسيطة، فرع الصناعات الاستهلاكية؛

➤ يتم تحقيق البناء الصناعي عن طريق خلق اللاتوازن بين الفروع الثلاثة للقطاع الصناعي، بالبداية في بناء الصناعات الاستهلاكية والتي بدورها تخلق ضغوطا بعد أن تكون قد استنفذت فرص الإحلال ولم تعد السوق المحلية قادرة على امتصاص مزيد من المنتجات حيث تبدأ الصناعة في ارتياد أسواق التصدير فتؤدي إلى بناء الصناعات الوسيطة والتي تؤدي حتما إلى بناء الصناعات

⁽¹⁾ هشام محمود الإقداحي، (2009): العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، مصر، ص123.

⁽²⁾ بغداد كربالي، محمد حمداني، (2010): استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، (العدد 45)، ص14.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

الأساسية، ويعني هذا أن هذه الإستراتيجية تقوم في المرحلة الأولى خاصة على الصناعات الاستهلاكية مع إمكانية قيام بعض الصناعات الوسيطة والأساسية بجانبها. ورغم اهتمام الكثير من الدول النامية بتبني إستراتيجية التصنيع القائمة على إحلال الواردات إلا أن النتائج لم تكن المأمول فيها وترتب عنها آثار هامة فلقد حفزت الطلب الداخلي فقط دون أن تتجح في تحفيز الطلب الخارجي، وشجعت على تنمية الصناعات المتجهة نحو تكثيف العمل دون تكثيف رأس المال بالإضافة إلى تدهور السلع المنتجة وتضخم مشكلة المديونية، وربما يرجع هذا إلى اختلاف الظروف التي تحاول فيها تلك الدول تنمية اقتصاداتها عن ظروف الدول المتقدمة حين تبنت الدعوة للتصنيع.⁽¹⁾

3. إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير

ويمكن تسميتها بإستراتيجية توجيه التنمية الصناعية نحو الخارج على عكس إستراتيجية التصنيع عن طريق إحلال الواردات التي كانت تتوجه نحو الإنتاج المحلي لكي يحل محل الواردات سواء من السلع الاستهلاكية أو الإنتاجية والوسطية.⁽²⁾

ترتكز هذه الإستراتيجية على القيام بالصناعات التي يتوافر لها فرصة تصدير منتجاتها أو قدر منها إلى الخارج بهدف تحقيق معدلات نمو عالية لتطوير تجارة التصدير كمًّا ونوعًا، وتستند على مبرر أساسي يتمثل في أنه من الصعب على أي دولة أن تقوم بإنتاج كل احتياجاتها، لذا عليها باستيراد جزء من السلع والخدمات الأجنبية. وتساهم هذه الإستراتيجية في توليد احتكاك بالأسواق الدولية، وهو ما يساعد الدول على التقدم في الصناعات الموجهة للتصدير، والحصول على المزيد من المعلومات والتطورات التكنولوجية السائدة في الأسواق العالمية وبالتالي تولد المزيد من الجهود والسياسات لتوسيع نشاطها وتطويره بما يتلاءم ومقتضيات الإنتاج في الأسواق الدولية، وتزويد الاقتصاد بالعملات الأجنبية اللازمة لدعم عملية التنمية.

واجهت الاقتصادات النامية التي طبقت إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير العديد من العقبات، إذ أنها قامت بتصدير بعض منتجاتها إلى الأقطار المتقدمة تكنولوجيا والتي لم تلق إقبال من

⁽¹⁾ مريم احمد مصطفى، إحسان حفطي، المرجع سبق ذكره، ص ص 147-148.

⁽²⁾ محمد محروس إسماعيل، (1992): اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، مصر، ص 54.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

الدول المتقدمة ووضعت العديد من التعريفات الجمركية ووسائل أخرى لتحديد الصادرات من هذه السلع لغرض حماية عمالتها وصناعاتها المحلية.⁽¹⁾

من خلال ما سبق يتضح أن هذه الإستراتيجية ليست مجرد إقامة بعض الصناعات المرتبطة بالخارج، فإذا نشأت لتلبية الاحتياجات الخارجية فهي لا تساهم في إنشاء سياسة صناعية متوازنة تصلح لتغيير الهيكل الاقتصادي برمته، وإنما هي تعمق علاقة التبعية للخارج، ويمكن أن يكون السبيل الأنجع لتحقيق عملية التنمية هو تبني إستراتيجية الإحلال محل الواردات وإستراتيجية التصنيع من أجل التصدير معا، حيث نحقق التقدم الكمي بالاعتماد على الإستراتيجية الأولى ونمضي بعدها في مجال تعزيز الصادرات.

كما يمكن الاعتماد على إستراتيجية التصنيع القائم على أساس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا لضمان التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي من خلال نشاطات ومبادرات تشجع على إنشاء وتطوير ونمو الأعمال الحرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة الصناعية ضمن القطاع الخاص الرسمي، بحيث يتمكن رواد الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة من توفير فرص العمل والمساهمة في زيادة الثروة الاقتصادية وتلبية حاجيات السوق الوطنية والخارجية.⁽²⁾

وتشير التحليلات الاقتصادية والاجتماعية للتجارب التنموية في العديد من دول العالم إلى أن بعض الدول الآسيوية قد حققت إنجازات هائلة خلال العقدين السابقين، وتحولت من قوى استهلاكية إلى قوى إنتاجية خلقة بفضل اللجوء لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: إستراتيجية التنمية المعتمدة على الزراعة

1. دور الزراعة في التنمية الاقتصادية

كان للزراعة عبر التاريخ الدور الأهم في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص، وخاصة في مراحلها الأولى. فلقد ترتب على التقدم الملموس في الزراعة خاصة في إنتاج القمح في بريطانيا أثناء الربع الأول من القرن الثامن عشر تقدم واضح في قطاع الصناعة وبعد حوالي قرن واكب الثورة الصناعية في ألمانيا تقدما ملموسا في الإنتاج الزراعي الذي

⁽¹⁾ مريم أحمد مصطفى، إحسان حفطي، المرجع سبق ذكره، ص 101-102.

⁽²⁾ مختار بن هنية، (2008): استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية حالة البلدان المغاربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري - قسنطينة، الجزائر، ص 127.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

ترتب عنه زيادة الدخل الزراعي مما أدى إلى زيادة المدخرات المتاحة للاستثمار في قطاعات أخرى، وسارت كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بنفس الأسلوب.⁽¹⁾

ويمكن تحديد ضرورة الاهتمام بالتنمية الزراعية استنادا لما يوفره هذا القطاع من موارد مالية ومادية وبشرية، وتظهر مساهمتها في التنمية الاقتصادية في العوامل الآتية:⁽²⁾

➤ **توفير الاحتياجات الغذائية:** أي توفير كميات أكبر من المواد الغذائية، بحيث أن النمو والتوسع في القطاع الزراعي الذي يرافق الزيادة المتحققة في مستوى الإنتاجية يساهم في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان الذي ينمو بمعدلات مرتفعة وللعاملين في الصناعات بشكل خاص.

➤ **توفير الموارد النقدية:** يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية سواء في تكوين الناتج المحلي الإجمالي أو في توفير العملات الأجنبية من التصدير، أي تظهر أهميته الكبيرة وضرورة تطويره في قدرته على توفير الموارد النقدية واستخدامها في الاحتياجات الأساسية للتنمية الاقتصادية.

➤ **المساهمة في زيادة الطلب على السلع المصنعة:** يمكن أن يحقق القطاع الزراعي معدلات مرتفعة من النمو في القطاعات اللازراعية، لاسيما وأن التوسع في إنتاج المحاصيل الزراعية يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية، وهذا يشكل حافزا على توسيع الطلب على السلع المصنعة، وهذا الوضع يؤدي حتما إلى توسيع نطاق السوق المحلي للسلع اللازراعية، الأمر الذي يشجع القطاع الصناعي على توفير جميع مستلزمات القطاع الزراعي من الأسمدة والمبيدات والآلات والمعدات وبالتالي تساهم في نمو القطاع الصناعي ذاته، هكذا نجد أن الآثار الغير مباشرة للتنمية الزراعية تمتد إلى تنمية القطاعات الأخرى.

➤ **توفير العمالة للقطاع الصناعي:** يحتوي القطاع الزراعي في معظم الدول النامية على فائض من العمالة لذا يشكل مصدرا يمد القطاع الصناعي بما يحتاجه من الأيدي العاملة، هذا ما يستلزم تطوير القطاع الزراعي ورفع مستوى الإنتاجية فيه من خلال استخدام وسائل الإنتاج المتطورة.

➤ **المدخلات الزراعية في الصناعة الغذائية:** تعد كثير من المحاصيل الزراعية مدخلات في العملية الإنتاجية لبعض الصناعات الغذائية كتلك المتعلقة بصناعة السكر أو صناعة النسيج أو الزيوت

(1) محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، المرجع سبق ذكره، ص 377.

(2) مدحت القرشي، المرجع سبق ذكره، ص 166-168.

النباتية والدهون، فنمو إنتاج السكر يرتبط بالمسافات المزروعة من قصب السكر، ونفس الشيء بالدهون والزيوت فهي ترتبط بحجم الناتج من المحاصيل الزيتية كعباد الشمس والسمسم...الخ.

➔ **توفير الموارد المالية لخزينة الدولة:** إن نمو وتوسيع القطاع الزراعي يساهم في زيادة دخول العاملين في هذا القطاع مما يؤدي إلى زيادة عوائد الحكومة من الضرائب المفروضة على الأراضي وعلى دخول المزارعين، وهكذا فإن تطور الزراعة من شأنه أن يوفر الموارد المالية للدولة لكي تستخدمها في المجالات التنموية المختلفة.

2. إستراتيجية الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية

بما أن القطاع الصناعي يلبي حاجات القطاع الزراعي من مستلزمات الإنتاج المختلفة، وكذلك يمثل سوقا لاستيعاب المنتجات الزراعية، كما أن القطاع الزراعي يوفر الغذاء، وفائض العمالة وبالإضافة إلى أنه عندما يحقق القطاع فائضا من المحاصيل الزراعية يمكن تصديرها للخارج واستخدام حصيلتها من العملات الأجنبية في استيراد مستلزمات إنتاج القطاع الصناعي، بذلك فإن القطاعين الصناعي والزراعي مكملان لبعضهما. وتوسع وتطور الصناعة يعتمد إلى حد كبير على التحسينات في الإنتاجية الزراعية، وبالمثل فإن التحسينات في الإنتاجية الزراعية وتطور القطاع يعتمد على التجهيزات اللازمة من مستلزمات الإنتاج من الصناعة، وبذلك فإن كل واحد منهما يخدم الآخر ولا يستغنى عنه.⁽¹⁾

فالتنمية الاقتصادية إذن تحتاج إلى تطوير القطاعين الزراعي والصناعي معا، فالعلاقات المتشابهة والثيقة بين القطاعين تستدعي إتباع إستراتيجية الربط والتكامل فيما بين الصناعة والزراعة لتأمين نجاح الاثنين معا وتحقيق خطة التنمية الشاملة، وبالتالي لا يوجد مبرر للتركيز على قطاع وإهمال الآخر.⁽²⁾

يتضح مما سبق أن دول العالم اتبعت توجهات متباينة بخصوص الإستراتيجية المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية، فمنها من ركز على تنمية القطاع الزراعي وتطويره، ومنها من ركز على تنمية القطاع الصناعي باعتباره رائدا وقائدا للتنمية الاقتصادية، ودول أخرى اتبعت إستراتيجية الربط بين الصناعة والزراعة. فضلا عن ذلك فقد فكر الاقتصاديين في إستراتيجيات أخرى بديلة من شأنها تحقيق التنمية إذا ارتكزت على نظريات واقعية وأخذت في عين الاعتبار خصوصية المجتمع المراد تنميته،

(1) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (1999): اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية:الإسكندرية، مصر، ص27.

(2) علي جدوع الشرفات، المرجع سبق ذكره، ص228.

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية

كإستراتيجية التنمية المستقلة التي تتطلق من الاعتماد على الذات، أو إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة التي تعني تطوير القدرات البشرية وتوسع خياراتهم لتحقيق مستويات أعلى من الصحة والمعرفة وتحسين مستوى المعيشة لتحقيق أعلى مستويات التنمية الاقتصادية الشاملة.

خلاصة الفصل

من خلال دراسة الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجيات التنمية تبين أنه لا يوجد تعريف موحد وشامل لهذه المؤسسات، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها صغر حجمها، وباعتبار أن الحجم مفهوم نسبي لا يمكن ضبط حدوده الفاصلة، فمؤسسة صغيرة أو متوسطة تختلف أحجامها من دولة لأخرى ومن قطاع لآخر ومن صناعة لأخرى، ومع ذلك فهي تتمتع بخصائص وسمات تميزها عن باقي المؤسسات وتكسبها طبيعة خاصة رغم تعدد مجالات النشاط وتتنوع النظم الإنتاجية واختلاف الأطر التنظيمية لمكوناتها الفرعية.

فبعد إلقاء نظرة عامة على التنمية وإستراتيجياتها نجد أنها تتطلب العديد من المستلزمات الضرورية لإنجاز مهامها ونجاحها، والتي تتمثل في عوامل الإنتاج وهي رأس المال والموارد البشرية والطبيعية إضافة إلى التكنولوجيا. كما تحتاج التنمية إلى تغيير جوهري في بعض التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية بخلق منظمات جديدة، والارتكاز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق إستراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تمكن من تطوير الاقتصاد، وهنا تأتي حاجة هذه المؤسسات إلى التركيز على بعض عوامل التطوير كالإبداع والابتكار، الجودة والذكاء الاقتصادي مع تبني تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

الفصل الثاني
تجارب دولية رائدة في
تطوير المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

أدركت أغلب دول العالم أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتنمية وقدرتها في المزج بين النمو الاقتصادي وتوفير مناصب شغل، فهي تساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل العمالة، إجمالي الناتج المحلي، الادخار والاستثمار والصادرات، إضافة إلى مساهمتها في تنويع الإنتاج على مختلف الفروع وتحقيق التكامل الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والإقليمية.

وقد نجحت العديد من الدول في الاستفادة من مزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تبنيتها لهذا القطاع كأحد وسائل التنمية الاقتصادية، ونجاح هذه التجارب ليس مرتبطا بالتقدم الاقتصادي للدولة فهناك دول ناشئة وأخرى نامية لعبت فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا رياديا ومهما في حل العديد من مشكلاتها وتحقيق قفزة تنموية، ولتوضيح ذلك يعرض هذا الفصل بعض التجارب الرائدة لدول متقدمة ودول ناشئة وأخرى نامية للتعرف على تجربتها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية على مستوى دول العالم

رغم انتشار المؤسسات العملاقة ذات الفروع المتعددة على مستوى العالم والتي تعمل بمليارات الدولارات، إلا أن تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي في الدول يحتم عليها الاهتمام بالرياديين وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين يغامرون وينشئون مؤسسات ترفد الاقتصاد بالقدرات الإدارية والفنية، وتعمل على توازن المجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل تركيز جهود معظم حكومات الدول باختلاف درجة تقدمها.

المطلب الأول: نظرة على الاقتصاد العالمي

ما يشهده الاقتصاد حتى الآن من تعاف يتقدم بسرعتين إحداها قوية في الاقتصادات الناشئة وأخرى أضعف في الاقتصادات المتقدمة، بدأ يتحول الآن إلى تعاف بثلاث سرعات، فلا تزال اقتصادات الدول الناشئة والنامية تواصل تعافيتها القوي، بينما تبدي الاقتصادات المتقدمة انقسامًا ثنائيًا متزايدًا بين الولايات المتحدة من ناحية ومنطقة اليورو من ناحية أخرى، وهذا ما نوضحه في هذا المطلب بعرض مستجدات الاقتصاد العالمي.

1. تصنيفات الدول

إن تصنيف الدول وتسجيلها في خانات التقدم ودرجات النمو والنضج أو في المراتب الأقل نمواً، يتباين ويختلف حسب المدارس الاقتصادية والمقاييس المتبعة فيها، ونذكر في ما يلي بعض تصنيفات الدول: (1)

➔ **التصنيف حسب الأمم المتحدة:** يتم التصنيف كل ثلاث سنوات وفق ثلاثة معايير، مستوى الدخل وفقاً لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، توفر الموارد البشرية وفقاً لرقم قياسي يعتمد على مؤشر نوعية الحياة المادية، ومستوى التنوع الاقتصادي وفقاً لرقم قياسي مركب يقوم على مؤشر حصة القطاعات الاقتصادية من الناتج ونوعية الصادرات السلعية.

➔ **التصنيف حسب تقرير التنمية البشرية:** يركز التقرير على التصنيف وفق أربع طرق:

- مستوى التنمية البشرية: دمج التقرير عناصر من مؤشر الرفاه المركب تشمل معدلات الأعمار، ومستوى التعليم والدخل والثروة.

(1) عبد الله رزق، (2009): اقتصاديات ناشئة في العالم - نماذج تنموية لافئة، دار الغارابي: بيروت، لبنان، ص ص 10-12.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- الدخل: يتم تصنيف الدول وفقا لمجموعات دخلية باستخدام التصنيفات الخاصة بالبنك الدولي (دخل مرتفع، دخل متوسط، دخل منخفض).

- المجاميع الرئيسية في العالم: فقد صنف الدول إلى دول نامية، رابطة الدول المستقلة، دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

- حسب المناطق: تم تقسيم الدول النامية حسب المناطق الإقليمية إلى دول عربية، دول شرق آسيا والمحيط الهادئ، أمريكا الشمالية والمكسيك، دول جنوب آسيا، أوروبا الجنوبية، إفريقيا جنوب الصحراء، دول وسط أوروبا وأوروبا الشرقية.

➤ **تصنيف مؤسسات محايدة:** هناك معايير تعتمد عليها مؤسسات محايدة لتقييم اقتصادات العالم، منها:

- درجة الملاءمة الائتمانية للدولة.

- جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

➤ **تصنيف حسب الناتج المحلي الإجمالي:** يقيس الناتج المحلي الإجمالي مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها البلد خلال عام واحد، ويحول البنك الدولي القيم والأرقام إلى دولار أمريكي على أساس سعر الصرف للسنة المعنية بهدف المقارنة بين الدول، لكن تلك الأرقام تقتصر إلى الدقة، فهي معطيات لا يتم تقديرها بشكل صحيح في كثير من البلدان، ورغم ذلك يبقى أفضل الوسائل للمقارنة.

بعد التعرف على بعض تصنيفات الدول وقبل التطرق لمستجدات الاقتصاد العالمي لابد من توضيح مفهوم الدول الناشئة والدول النامية لعدم الخلط بينها.

➤ **مفهوم الدول الناشئة:** ظهر مصطلح الاقتصادات الناشئة في 1980 مع تطور الأسواق المالية في الدول النامية، وأول من استخدم مصطلح الاقتصادات الناشئة هو الاقتصادي الهولندي Agtmael Antoine Van في مؤسسة التمويل الدولية سنة 1981 للإشارة إلى الدول النامية التي تقدم فرص للمستثمرين.⁽¹⁾

وهي مجموعة من البلدان متوسطة الدخل أخذت تتكامل سريعا مع الأسواق العالمية منذ منتصف الثمانينيات، وبعد التعرض للآزمات المختلفة في الثمانينيات والتسعينيات نالت الأسواق

(1) Marcle Mbaloula, (2011): La problématique de l'émergence économique des pays en voies de développement, Revue Congolaise de gestion (N° 14), l'école supérieure de gestion et d'administration des entreprises du Congo, Brazzaville, P110.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الناشئة ما تستحقه من مكانة في القرن الحادي والعشرين مسجلة معدلات نمو كبيرة مع إبقاء التضخم وغيره من المشاكل قيد السيطرة إلى حد كبير.

كان تعريف الاقتصادات الناشئة حسب شركة Standard & Poor إلى غاية 1995 يعتمد على تصنيف البنك الدولي للاقتصادات المتوسطة والضعيفة الدخل، حيث تعتبر الاقتصاد ناشئ إذا كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد لا يتجاوز العتبة التي يحددها البنك الدولي لتمييز هذه الدول عن الدول المرتفعة الدخل إلا أن هذه الطريقة أصبحت غير ناجعة، فالاعتماد على الدولار لحساب الناتج المحلي الإجمالي للفرد يتأثر بالتقلبات الحادة لمعدل سعر الصرف، ولتجاوز هذا الضعف لجأت الشركة إلى طريقة أخرى تتمثل في مقارنة الناتج المحلي الخام للفرد خلال السنوات الثلاثة الماضية بالعتبة التي يحددها البنك الدولي، حيث يكفي أن يكون الناتج المحلي الإجمالي للفرد خلال إحدى السنوات الثلاثة الأخيرة أقل من العتبة لكي يدرج البلد ضمن قائمة الاقتصادات الناشئة.⁽¹⁾

هناك معايير مختلفة ومتعددة يمكن اعتمادها لاعتبار دولة ما ناشئة أهمها ما يلي:⁽²⁾

- زيادة مطردة في الناتج المحلي الإجمالي وفي نصيب الفرد من الدخل؛
 - نمو تجارتها الخارجية يفوق المبادلات التجارية الخارجية؛
 - وجود رؤوس الأموال الأجنبية التي يتم استثمارها لفترة طويلة؛
 - اقتصاد متنوع لا يعتمد على تصدير المواد الأولية فقط؛
 - امتلاكها لشركات عالمية في عدة دول حيث يكون كل أو جزء من رأس المال لمساهمين خواص.
- **مفهوم الدول النامية:** حسب المعجم الاقتصادي فإن الدول النامية هي الدول التي لا يكفي فيها الناتج المحلي الإجمالي والدخل الفردي لتوليد المدخرات اللازمة للشروع في برامج استثمارية زراعية أو صناعية، وتتميز هذه الدول عادة بوجود قطاع أولي زراعي حيث تعيش غالبية السكان في مستويات الكفاف أو قريبا، فلا تنتج إلا بالكاد ما يكفي احتياجاتها المباشرة، ولا تستطيع توفير الإنتاج اللازم لدعم مجتمع مدني واسع.⁽³⁾

⁽¹⁾ سامية زيطاري، (2004): ديناميكية أسواق الأوراق المالية في البلدان الناشئة : حالة أسواق الأوراق المالية العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير -جامعة الجزائر، الجزائر، ص46.

⁽²⁾ François Lafargue, (2011) : Des économies émergentes aux puissances émergentes, Revue questions internationales (N°51), La documentation Française, P 103-104.

⁽³⁾ Cristopher Pass, Brayan Lowes and Leslie Davies, (1995): Dictionary of economics, Academia: Beirut, Lebanon, P111.

وقد أطلق على هذه البلدان تسميات عديدة مثل الدول النامية، الدول السائرة في طريق النمو، البلدان الفقيرة، البلدان المتخلفة، بلدان العالم الثالث، وأكثر اصطلاح لقي قبولا واسعا هو الدول النامية إلا أنه يؤخذ عليه أن النمو لا يقتصر على الدول المتخلفة بل هو مصطلح عام يشمل الدول المتقدمة أيضا، ولكن الفرق واسع بين نمو هذه وتلك، وبالتالي هناك من يعتبر أن هذه التسمية المتفائلة لا تعبر عن الحالة الحقيقية لهذه الدول.⁽¹⁾

2. مستجدات الاقتصاد العالمي

اتسم الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة بتعرضه لعدد كبير من الأزمات، حيث أصبحت الأزمات سمة من سمات النظام الاقتصادي العالمي، فبعد أكثر من خمس سنوات على بداية الأزمة المالية 2008 استمر تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي، وقد جاء هذا التراجع انعكاسا لضعف الأداء الاقتصادي في عدد من الاقتصادات المتقدمة من ناحية ودخول منطقة اليورو في مرحلة ركود اقتصادي خلال عام 2012 نتيجة تفاقم تأثير أزمة الديون السيادية وتنامي المخاوف من تأثير الأزمة على منطقة اليورو، بالإضافة إلى ذلك محدودية الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وتراجع معدلات النمو في بعض الاقتصادات المتقدمة الأخرى، حيث انخفض معدل النمو المسجل في الاقتصادات المتقدمة إلى 1.2% عام 2012، أما بالنسبة للدول النامية والناشئة فعلى الرغم من تحقيق معدلات نمو مرتفعة مقارنة بالدول المتقدمة إلا أنها لا تزال أقل من تلك التي حققتها عام 2010، حيث بلغ معدل نموها 5.1% عام 2012 مقابل 7.6% عام 2010.

مع نهاية 2013 تحسن النشاط العالمي والتجارة العالمية، وأرتفع النمو نظرا لارتفاع الطلب على المخزونات في الدول المتقدمة، كما كانت انتعاشة الصادرات هي السبب الرئيسي في تحسن النشاط في الدول الناشئة، بينما ظل الطلب المحلي محدودا على وجه العموم عدا في الصين.

يُتوقع أن ينتعش النمو الاقتصادي العالمي تدريجيا، ففي منطقة اليورو بدأ الانتقال من حالة الركود إلى التعافي، ومن المتوقع أن يرتفع النمو إلى 1% في 2014 و 1.4% في 2015، كما من المتوقع أن يزداد معدل النمو في الدول الناشئة والنامية إلى 5.1% في 2014 وإلى 5.4% في 2015. وخلاصة القول أنه مع الأداء الجيد للاقتصاد الأمريكي والياباني وعودة الانتعاش لاقتصاد منطقة اليورو، والمساهمة القوية للدول الناشئة بالرغم من تراجع وتيرة نموها، من المتوقع أن يرتفع

⁽¹⁾ عبد الرحمان بن سانية، (2013): الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، ص55.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

النمو العالمي المنتظر من 3% سنة 2013 إلى 3.7% في 2014 و 3.9% في 2015 حسب توقعات صندوق النقد الدولي.⁽¹⁾

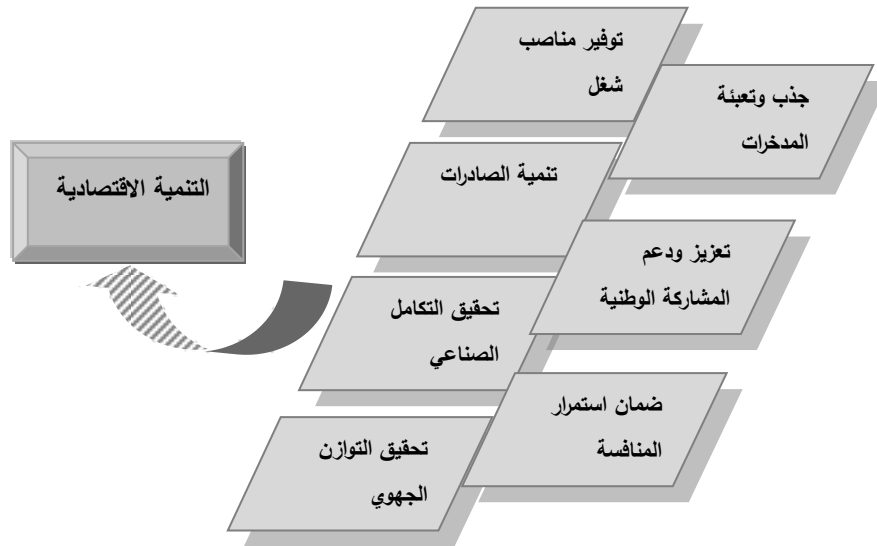
المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال في عمليات التنمية باعتبارها من أهم المحاور الإستراتيجية التي تعتمد عليها اقتصادات دول العالم، ونعرض في هذا المطلب مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص والمزايا تجعلها تساهم بفعالية في تنمية الاقتصاد، وفي الشكل الموالي نلخص مساهمة هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية.

شكل رقم 10: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية



المصدر: من إعداد الباحثة

1.1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفعالية في توفير فرص العمل المنتجة، إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية التي توفر مناصب شغل جديدة بالرغم من صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها، ويلقى هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية على حد

⁽¹⁾ صندوق النقد الدولي، (2014): تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ص 2.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

السواء، فمع زيادة معدلات البطالة وانخفاض معدلات الادخار تكون هذه المؤسسات هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من هذه الظاهرة.⁽¹⁾

وقد أثبتت أغلب الدراسات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميل إلى تكثيف عنصر العمل عن المؤسسات الكبيرة، وتساعد على حل المشكلة الرئيسية في معظم الدول النامية وهي ندرة رأس المال، فهي تخفض التكلفة الاستثمارية اللازمة في المتوسط لخلق فرص العمل، وقد أثبتت إحدى الدراسات أن متوسط تكلفة العمل في هذه المؤسسات يقل 3 مرات عن متوسط تكلفة العمل في المؤسسات الكبيرة.⁽²⁾

2.1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات

أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرتها الكبيرة على غزو الأسواق الأجنبية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، ونظرا لتفاعل العديد من العوامل تكتسب منتجات هذه المؤسسات ميزة تصديرية، ونذكر منها فن ومهارة العمل اليدوي الذي يلقي قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية، إضافة إلى اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي تكتسب ميزة تنافسية في أسواق التصدير.

3.1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب وتعبئة المدخرات

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد مجالات تعبئة المدخرات وتحويلها إلى استثمارات تنشط في مختلف القطاعات وبالتالي تساهم في خلق مناصب عمل جديدة، ومن أهم سماتها أنها تعتمد على محدودية رأس المال والذي يعد عنصرا جذابا للمقاولين الصغار لأن مدخراتهم القليلة تكون كافية لإقامة هذه المؤسسات.⁽³⁾

4.1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التكامل الصناعي

لا يؤدي وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دائما إلى خلق منافسة مع المؤسسات الكبيرة، بل من المؤكد أن في كثير من الأحيان تعتبر المؤسسات الصغيرة مشروعات مغذية تعتمد عليها

⁽¹⁾ Xavier Greffe, (1984) : Les PME créent-elles des emplois ?, Economica : Paris, France, PP 9-10.

⁽²⁾ صفوت عبد السلام عوض الله، (1993): اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية، دار النهضة العربية، مصر، ص ص41-42.

⁽³⁾ عثمان لخلف، (2004): واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها-دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص58.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المؤسسات الكبرى، لذا فالتكامل والتعاون بينهما أمر هام وضروري وارتباط النوعين وحاجتهما لبعض أمر أساسي للدفع بعجلة التنمية إلى الأمام.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساعد على تعزيز التكامل بين مختلف مكونات النسيج الصناعي والقطاعات الاقتصادية، من خلال عقود المناولة أو التعاقد من الباطن، وتعمل كفروع ثانوية للصناعات الكبرى وبعده مجالات كالتوزيع، التمويل وصناعة قطع الغيار، ويمكن أن تلعب دور المورد والموزع وتقديم خدمات ما بعد البيع للزبائن.⁽¹⁾

5.1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الجهوي

يتميز هذا النوع من المؤسسات بمرونة الانتشار الجغرافي مما يجعلها عنصرا مساعدا في تحقيق عملية التنمية المتوازنة وتقليص التفاوت بين مختلف جهات الوطن بحيث لا يكون التركيز على المناطق العمرانية الكبرى وإهمال الباقي.

فالانتشار الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتوسع بين الأقاليم يمكنها من التخفيف من حدة مشكلة البطالة خاصة الكامنة في بعض المدن الداخلية، ووقف حركة الهجرة المستمرة من الريف إلى المدينة وكذا نشر الوعي الصناعي عبر الأقاليم المختلفة، وبانتشارها بين مختلف المدن تحقق التوزيع العادل للدخل وتقلل الفوارق بين القطاع التقليدي والقطاع الحديث فهي بذلك تتميز بمقدرة عالية على تحقيق عدالة التنمية الجهوية عكس المؤسسات الكبيرة التي غالبا ما تتمركز في المدن الكبرى.⁽²⁾

6.1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز ودعم المشاركة الوطنية

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد الوطني لأنها لا تعتمد على رؤوس الأموال الأجنبية، فهي تعد من الوسائل التي ترفع مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية وتساهم في إعداد الوطنيين الصناعيين القادرين على إقامة تجمعات صناعية وبالتالي استغلال ثروات البلاد.⁽³⁾

⁽¹⁾ العياشي زرار، (2010): الإستراتيجية التنموية في الجزائر وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار-غابة، الجزائر، ص 187-188.

⁽²⁾ سمية قنيدرة، (2010): دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة- دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر، ص 66.

⁽³⁾ فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، المرجع سبق ذكره، ص 72.

7.1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ضمان استمرار المنافسة

إن وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النسيج الصناعي والخدمي يساعد على استمرار المنافسة، فتطورها العددي الهائل وصغر حجم وحداتها الإنتاجية يجعل من النادر أن تتمكن واحدة من المؤسسات فرض سيطرتها على السوق إلا في ظروف استثنائية ومؤقتة، فهذه المؤسسات تعتبر مصدر منافسة محتمل وفعلي للمؤسسات الكبيرة مما يقلل من قدرتها على التحكم في الأسعار، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على القوة الشرائية فهي بذلك مقياس هام لما يتسم به السوق من حيوية وحركة.⁽¹⁾

2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية

إلى جانب الأهمية والدور الاقتصادي الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية فلها أيضاً أدوار على الصعيد الاجتماعي، يمكن إجمالها في النقاط التالية:⁽²⁾

- **التخفيف من المشاكل وتقوية العلاقات الاجتماعية:** وذلك من خلال ما توفره المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مناصب شغل تؤمن لأصحابها الاستقرار النفسي والمادي، وكذا توجيه الإنتاج من سلع وخدمات إلى الفئات الأكثر حرماناً، مما يسهم في محاربة أنماط السلوك الاجتماعي غير السوي والتقليل من الآفات الاجتماعية الخطيرة.
- **قدرتها على النمو المستمر وتقوية الأواصر الاجتماعية وخدمة المجتمع:** بحكم قرب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المستهلكين، فهي تعمل جاهدة على تقوية العلاقات الاجتماعية من خلال التفاعل مع كل فئات المجتمع والعمل على اكتشاف احتياجاتهم والتعرف على طلباتهم ورغباتهم مما يكسبها درجة كبيرة من الولاء وهذا ما لا نلاحظه بنفس الدرجة لدى المؤسسات الكبيرة.
- **زيادة إحساس الأفراد بالحرية والاستقلال:** وذلك عن طريق الشعور بالإنفراد في اتخاذ القرارات دون سلطة وصية والشعور بالحرية المطلقة في العمل دون قيد أو شرط، والإحساس بالتملك والسلطة وتحقيق الذات من خلال إدارة المؤسسة والسهر على استمرارية نجاحها.
- **تدعيم مشاركة المرأة في التنمية:** فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم وسائل تمكين المرأة التي تُعتمد في إستراتيجيات التنمية، حيث أن تدعيم إنشاء وترقية هذه المؤسسات في القرى

⁽¹⁾ إيهاب مقابلة، ماهر المحروق، (2007): المشروعات الصغيرة والمتوسطة: مفهومها، خصائصها، أهميتها، مقوماتها، وموقعاتها، مؤتمر الاقتصاد السابع حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة: أداة فعالة لمواجهة الفقر المنعقد يومي 29 و31 جويلية 2007، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بالتعاون مع مركز الملكة رانيا للدراسات الأردنية وخدمة المجتمع، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ص 270.

⁽²⁾ خالد طالبي، (2011): دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر، ص 16-17.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

والأقاليم المختلفة يساعد على رفع نسبة مشاركة الإناث في الأنشطة المختلفة التي تتطلب عمالة نسائية، كالصناعات التقليدية وهذا ما يساعد على استغلال طاقتهن وزيادة دخلهن ورفع مستوى معيشتهم، وهذا ما يوضح توائم طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض دول العالم

1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول الاتحاد الأوروبي

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا معتبرا في اقتصادات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فنجد أن هذه المؤسسات تشكل نسبة 99 % من مؤسساتها، حيث توفر ما بين 40% إلى 80 % من مناصب شغل مأجورة،⁽¹⁾ وتساهم بنسبة 30 % إلى 70 % من الناتج الداخلي الخام، كما تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص بأكثر من النصف في الناتج الداخلي الخام لكل من: إسبانيا، فرنسا، اليابان والبرتغال، وتوفر ما يفوق النصف أيضاً من مناصب الشغل المأجورة في سائر بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تقريبا، وبنسبة تزيد عن 70% في كل من: إيطاليا، إسبانيا، اليونان، إيرلندا، اليابان، البرتغال، اليونان وكوريا،⁽²⁾ أما في الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن أكثر من 90% من مجموع المؤسسات هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة، توظف أكثر من نصف اليد العاملة،⁽³⁾ والشكل الموالي يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العمالة أي النسبة الكبيرة التي تتيحها من الوظائف وفرص العمل في جميع أنحاء العالم.

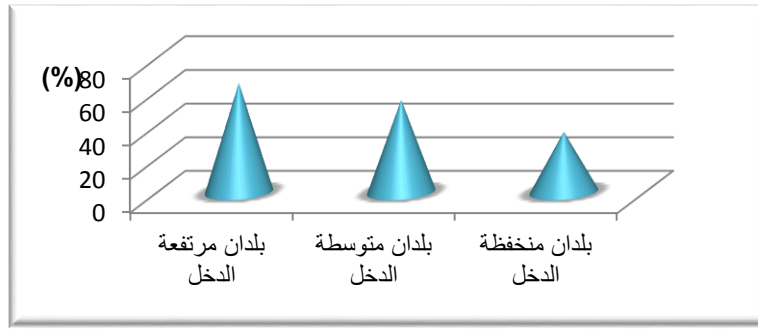
⁽¹⁾ فاطمة الزهراء نوي، حده ريس، (2012): دور تأهيل المؤسسات الصغيرة في نظام الحوكمة، الملتقى الوطني حول إستراتيجية تنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنعقد يومي 18 و 19 أبريل 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص5.

⁽²⁾ منظمة العمل العربية، (2011): المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل، تقرير مؤتمر العمل العربي، الدورة الثامنة والثلاثون، القاهرة، مصر، ص 22.

⁽³⁾ اشرف محمد دوابة، (2006): إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية المنعقد يومي 17 و 18 أبريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 333.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شكل رقم 11 : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العمالة

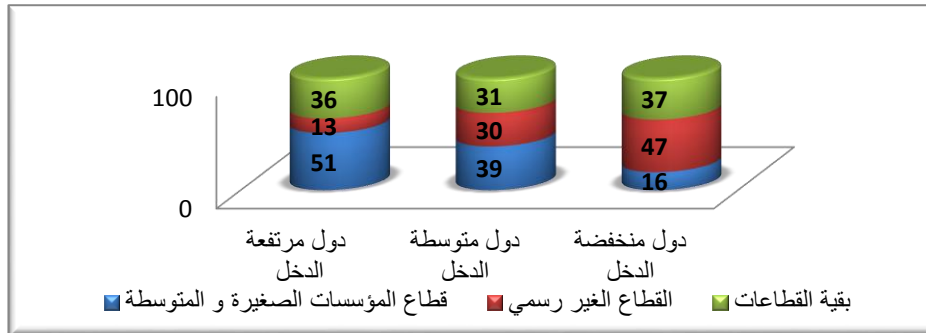


المصدر: مؤسسة التمويل الدولية IFC، مجموعة البنك الدولي، (2009): دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص12.

ويوضح الشكل أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لخلق الوظائف وفرص العمل باستخدام القيمة المتوسطة لمساهمات هذه المؤسسات في العمالة الرسمية من واقع عينة من بلدان منخفضة ومتوسطة ومرتفعة الدخل، تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر لغالبية فرص العمل في كثير من البلدان ففي البلدان المرتفعة الدخل تمثل هذه المؤسسات أي الشركات المسجلة التي يقل عدد العاملين في كل منها عن 250 موظفاً أكثر من ثلثي العمالة الرسمية، وفي البلدان المنخفضة الدخل تعتبر هذه النسبة أصغر حجماً نظراً لأكبر حجم القطاع غير الرسمي.⁽¹⁾

تؤكد مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع، ففي البلدان مرتفعة الدخل وبعض البلدان المتوسطة الدخل يمثل هذا القطاع أكثر من نصف الناتج القومي، وفي البلدان المنخفضة الدخل أيضاً تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً على الرغم من زيادة هيمنة القطاع غير الرسمي في الاقتصاد ويعرض الشكل الموالى القيم المتوسطة للمساهمات في إجمالي الناتج المحلي.

شكل رقم 12: مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في العالم



المصدر: صندوق النقد العربي، (2013): التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص208.

⁽¹⁾ مؤسسة التمويل الدولية IFC، مجموعة البنك الدولي، (2009): دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص 11-12.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ومن الواضح أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل في القطاع الرسمي تكون أكبر في الدول المتقدمة بالمقارنة مع الدول النامية، بينما تكون مساهمات المؤسسات العاملة في القطاع الغير رسمي أعلى في الدول النامية بالمقارنة مع الدول المتقدمة. تعد تجربة الاتحاد الأوروبي من أبرز التجارب الدولية الناجحة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يركز الاتحاد الأوروبي في جوهره على التكامل والتعاون الاقتصادي وبذلك منح مكانة خاصة لهذا النوع من المؤسسات ووفر لها بيئة ملائمة تشجع على ترقية وتطوير نشاطاتها وتفعيلها وتمييزها، فقد أنشأ العديد من الهيئات والمؤسسات الداعمة والتي من أهمها: بنك الاستثمار الأوروبي، البنك المركزي الأوروبي، الصندوق الاجتماعي الأوروبي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية. وفي 20 جوان 2000 وافق زعماء دول الإتحاد الأوروبي على الميثاق المنظم والمحدد لكل ما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها وتشجيعها، وبني الميثاق على عدد من المبادئ أهمها:

- التأكيد على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحلية؛
- الإقرار بالإمكانات الحيوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتجاوب مع الاحتياجات المتجددة للسوق وتأمين فرص العمل؛
- التركيز على العمل الحر كمهارة مُنتجة، وإبراز القيم المعرفية والالتزام والمرونة في المفاهيم والمعايير الاقتصادية الجديدة؛
- تقوية روح الإبداع والابتكار بشكل يمكن الاقتصاد الأوروبي من مواجهة التحديات القادمة.

وفي إطار الميثاق الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم اتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع ودعم هذه المؤسسات وتوفير الظروف الملائمة لتطويرها، حيث ركز الميثاق على عشرة محاور رئيسية وهي ليست محاور نظرية إنما هي محل احترام وتطبيق في كافة الدول الأوروبية تتمثل في: التعليم والتدريب، التأسيس والانطلاقة، القوانين والأنظمة، توفر المهارات، تحسين التواصل الإلكتروني، النفاذ خارج السوق الموحدة، الضرائب والشؤون المالية، دعم الإمكانيات التقنية، التجارة الالكترونية والتمثيل على المستوى الاتحادي والمستوى الوطني.⁽¹⁾

⁽¹⁾ خليل الشماخ، (2010): اهتمام الدولة بالمنشآت الصغيرة، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد التاسع عشر (العدد 03)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، ص 26.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وعملت دول الاتحاد على وضع العديد من البرامج، نذكر منها برامج الاتحاد الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برامج دعم التنافسية والابتكار، برامج لدعم البحث والتطوير، كما تم رفع الميزانية الموجهة لدعم هذه المؤسسات لتصل إلى 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي منذ سنة 2010 وهذا ضمن الإستراتيجية المتبعة خلال 2007-2012، حيث تم التركيز على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات الابتكار، إذ تم تخصيص 54 مليار أورو بموجب البرنامج الإطاري السابع لدعم مجالات البحث والتطوير.⁽¹⁾ وبغية معرفة آخر التطورات في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في توفير مناصب الشغل والقيمة المضافة ندرج الجدول الموالي.

جدول رقم 11: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول الاتحاد الأوروبي سنة 2012

إجمالي المؤسسات	كبيرة	م ص و م	متوسطة	صغيرة	مصغرة	عدد المؤسسات
20.399.291	43.454	20.355.839	222.628	1.349.730	18.783.480	العدد
100	0.2	99.8	1.1	6.6	92.1	النسبة (%)
130.601.730	43.787.013	86.814.717	22.615.906	26.704.352	37.494.458	عدد العمال
100	33.5	66.5	17.3	20.5	28.7	النسبة (%)
5.891.309	2.495.926	3.395.383	1.076.270	1.076.388	1.242.724	القيمة المضافة
100	42.4	57.6	18.2	18.3	21.1	مليون أورو
100	42.4	57.6	18.2	18.3	21.1	النسبة (%)

Source: European Commission, (2013): A recovery on the horizon?, Annual Report on European SMEs, P10.

يتبين من خلال الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل ما نسبته 99.8% من النسيج المؤسساتي لدول الاتحاد الأوربي نهاية 2012 بأكثر من 20 مليون مؤسسة تعد أغلبها مؤسسات مصغرة بحوالي 19 مليون مؤسسة من إجمالي المؤسسات، ومن الملاحظ أنها تساهم في توفير عدد هائل من مناصب الشغل بلغ أكثر من 86 مليون منصب شغل أواخر 2012 أي ما يقارب 66.5% من العمالة، وهي تعد مساهمة فعالة في امتصاص البطالة، كما تساهم بـ 57.6% في تحقيق القيمة المضافة والتي تقدر بحوالي 3.4 تريليون⁽²⁾ أورو، ومن خلال هذه النتائج الإيجابية نتيقن بأن لهذه المؤسسات مكانة وقيمة كبيرة في دول الاتحاد الأوروبي نظرا لمدى مساهمتها في تحقيق التنمية في شتى المجالات لمجل دول الاتحاد.

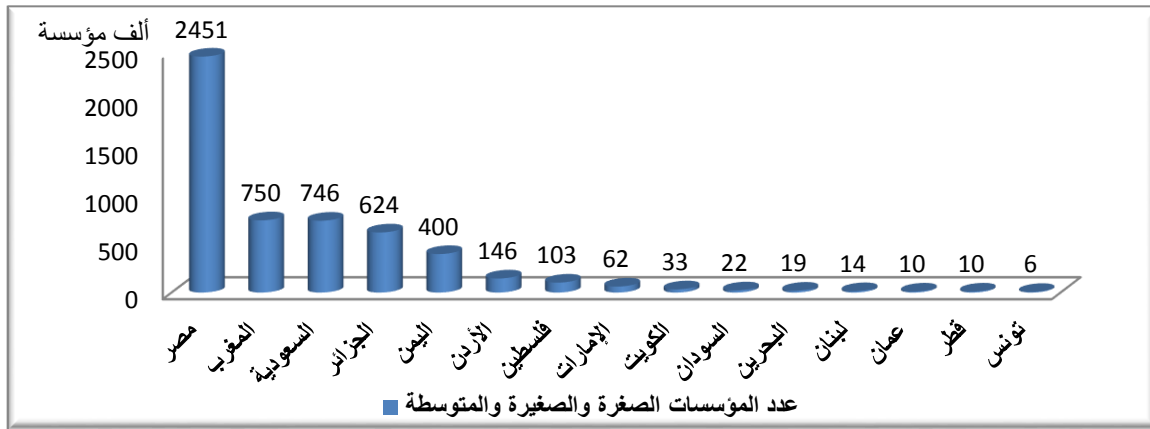
⁽¹⁾ أحمد بن عشاوي، (2012): دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل الإستراتيجية الاقتصادية: تجربة الاتحاد الأوروبي، الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المنعقد يومي 18 و 19 أفريل 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص7.

⁽²⁾ تريليون = 1000 مليار.

2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

تعاني الدول العربية من معدلات بطالة عالية مقارنة بمختلف الأقاليم الأخرى حيث تقترن البطالة بعدة مؤشرات أخرى، وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الآليات التي تساهم بنسبة كبيرة في التوظيف إضافة إلى إمكانياتها في الحد من أنواع البطالة ويرجع ذلك لمرونتها وخصائصها، فبالرغم من أن غالبية المؤسسات في الدول العربية هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة حيث تمثل من 80% إلى 90% من إجمالي عدد المؤسسات في القطاع الرسمي، إلا أن عددها وكثافتها يظل متواضعا بالمقارنة مع بقية الأقاليم ودول العالم الأخرى، والشكل الموالي يوضح عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

شكل رقم 13: عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية (2012)



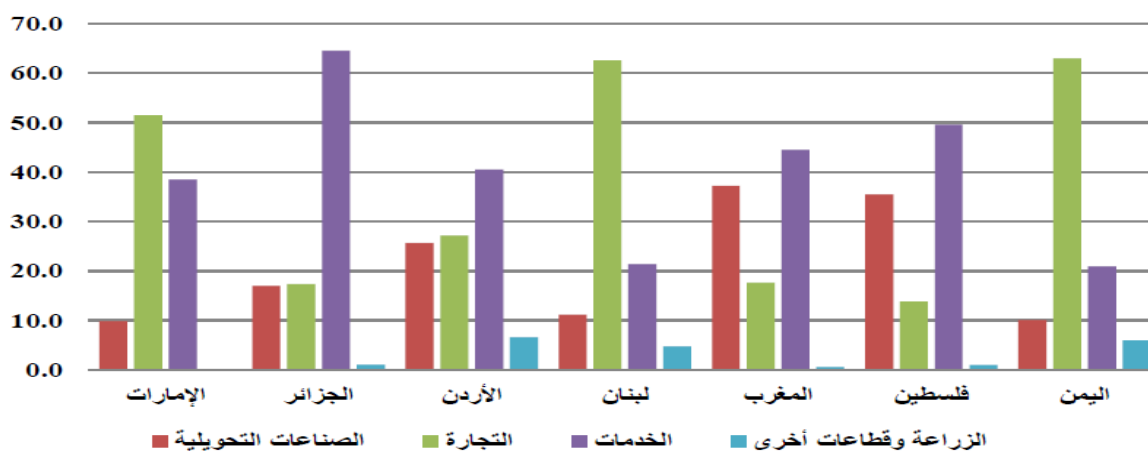
المصدر: صندوق النقد العربي، (2013): التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 217.

يتضح من بيانات الشكل رقم 13 أن مصر تعتبر أكبر الدول العربية من حيث عدد المؤسسات بأكثر من 2.4 مليون مؤسسة، كما تحتل صدارة الدول العربية من حيث كثافة المنشآت بـ 31 مؤسسة لكل 1000 نسمة⁽¹⁾، وتليها في الترتيب من حيث عدد المؤسسات المغرب في المرتبة الثانية بـ 750 ألف مؤسسة، ونجد بعدها المملكة العربية السعودية والجزائر، لكن حوالي 90% من العدد الإجمالي لهذه المؤسسات تشغل في القطاع الغير رسمي، أي أن أغلبها يتجه للأسواق المحلية، وبالتالي لا تساهم في الرفع من القدرات التنافسية للاقتصاد ونقل التقنيات الحديثة والمعارف. والشكل الموالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات في بعض الدول العربية.

⁽¹⁾ صندوق النقد العربي، (2013): التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 217.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شكل رقم 14: التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية سنة 2012 (%)

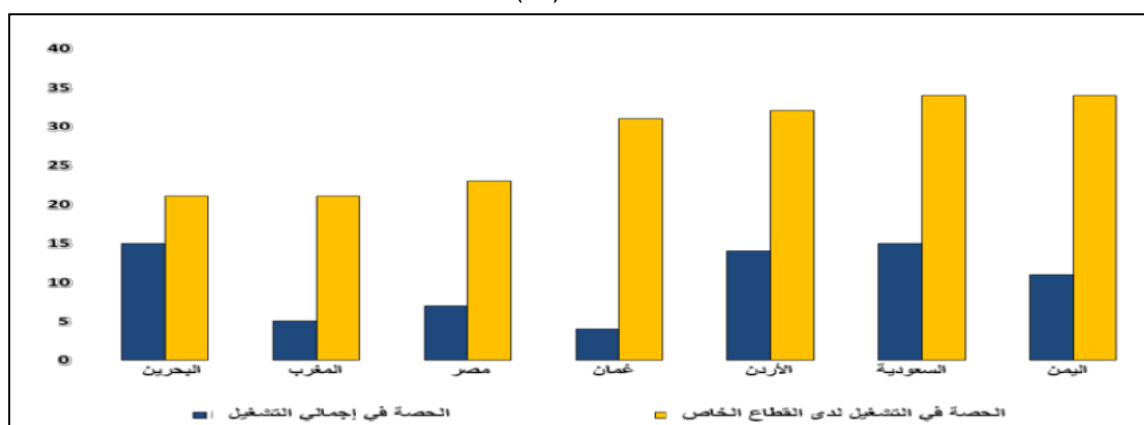


المصدر: صندوق النقد العربي، (2013): التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص218.

من واقع بيانات الشكل رقم 14 يظهر التباين الواضح في التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية، إذ يلاحظ ارتفاع الأهمية النسبية لقطاعي الخدمات والتجارة في استيعاب هذه المؤسسات في الجزائر ولبنان واليمن والإمارات، في حين تحتل الصناعات التحويلية أهمية نسبية أكبر في الاقتصادات المتنوعة مثل المغرب وفلسطين والأردن.

والشكل الموالي يعرض مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في بعض الدول العربية.

شكل رقم 15: حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في بعض الدول العربية سنة 2012 (%)



Source: Sahar Touhami, Rostem Ahmed, (2012): SMEs contribution to employment, job Creation, and growth in the Arab World, a paper presented during the second Arab development symposium, Kuwait, June 18-19, 2012, P13.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتضح من خلال الشكل البياني رقم 15 أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل لدى القطاع الخاص في بعض الدول العربية لا تتجاوز 35%، وبذلك تعتبر مساهمة المنطقة العربية أقل من متوسط مختلف الأقاليم الأخرى في العالم، حيث تبلغ حوالي 43% في دول جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي، وأكثر من 40% في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وترتفع هذه النسب إذا احتسبنا القطاع الغير رسمي.

في حين يبلغ متوسط مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية حوالي 33%، حيث تتراوح مساهمة الدول العربية بين 30% بالنسبة لكل من الإمارات والسعودية، و73% في تونس، 80% في مصر، وحوالي 99% في لبنان، ويتضح أن هذه المساهمة تنخفض في الدول المصدرة للنفط وترتفع في الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً.⁽¹⁾

ما زالت البيئة العربية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفتقر عن معلومات دقيقة عن تلك المؤسسات من نواحي عديدة كحجم التمويل المتاح لها، والمستخدم من التمويل، فضلاً عن ضعف البحث والتطوير والابتكار، وعدم الربط والتكامل بين الجهات البحثية والعلمية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات التصميم والتصنيع والتسويق، وضعف تطوير نمط إدارتها التقليدي، وعدم وجود مرجعيات للتعرف على الأنشطة التي لها مستقبل محلي وإقليمي ودولي.

بعد التعرف على مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض دول العالم، نجد أنها واحدة من أهم قطاعات النشاط الاقتصادي لما لها من تأثير ملموس في تحسين معدلات النمو مع تأثيرها الجوهري في معالجة مشكلة البطالة. لذا سيتم عرض أنجح التجارب العالمية التي أصبحت رائدة اقتصادياً في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تمثل هذه التجارب نموذجاً تنموياً متميزاً حيث أكدت أن تحقيق التنمية الاقتصادية ليس بالضرورة من خلال المؤسسات الكبرى. وهنا نود أن ننوه أن هذه التجارب على سبيل المثال لا الحصر، حيث تم التركيز على عينة من بعض التجارب الناجحة في الدول المتقدمة وهي اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا، وأنجح التجارب في الدول الناشئة الهند، ماليزيا والصين، أما في الدول النامية سيتم عرض تجربة كل من مصر والمغرب، ومن خلال هذه التجارب سيتم الاطلاع على البرامج والهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإستراتيجيات التنموية، وهذا بغية الاسترشاد بها وتبيان فرص الاستفادة منها.

(1) صندوق النقد العربي، المرجع سبق ذكره، ص 218.

المبحث الثاني: تجارب بعض الدول المتقدمة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتمد الدول المتقدمة على إستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المحاور الرئيسية لتنمية اقتصاداتها، وهذا كبديل للمؤسسات الكبرى التي أثبتت فشلها على امتداد عقود كاملة من الزمن وفضلا عن هشاشتها في مواجهة الأزمات الاقتصادية المتتالية للاقتصاد الرأسمالي، لذا نعرض أبرز التجارب الناجحة لبعض الدول المتقدمة في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: التجربة اليابانية

تعتبر التجربة اليابانية نموذجا ناجحا تحتذي به كل الدول التي تسعى لتنمية اقتصادها، مع العلم أن اليابان بنت نهضتها الصناعية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن المؤسسات الكبيرة ما هي إلا تجميع لإنتاج الصناعات الصغيرة، وفي هذا المطلب نتعرف على أسرار نجاح هذه التجربة.

1. التطور الاقتصادي في اليابان

من المتعارف عليه أن التاريخ الاقتصادي الحديث لليابان لم يبدأ مع نهاية الحرب العالمية الثانية، ولكنه بدأ قبل ذلك بقرن من الزمان، إذ لم تكن آن ذاك دولة متخلفة بمعنى الكلمة، وفي ما يلي نعرض أهم مراحل التطور الاقتصادي التي مر بها اليابان.

1.1. النمو الاقتصادي الحديث (1868-1939)

بعد انتهاء فترة حكم أسرة توكيغاو سنة 1868 نجحت طبقة الميجي Miji التي هي طبقة من رجال الأعمال في الوصول إلى السلطة، وقد ترتب على تغير نظام الحكم حدوث تغييرات ثورية في اليابان شملت كل شيء وأدت إلى القضاء على النظام الاجتماعي والاقتصادي القديم، ليتم بناء دولة حديثة تركز أساسا على النشاط الصناعي.⁽¹⁾

2.1. الوضع الاقتصادي أثناء الاحتلال الأمريكي (إعادة الإعمار 1945-1954)

بعد الخسائر الفادحة التي لحقت باليابان من جراء الحرب العالمية الثانية دخلت قوات التحالف المحتلة في سبتمبر 1945 وبدء الاحتلال الأمريكي للجزر اليابانية، فأخذت السلطات الأمريكية تتعاون مع المسؤولين اليابانيين لإعادة الأمور إلى حالتها الطبيعية في أسرع وقت ممكن، ففرضت

⁽¹⁾ عبد العزيز عجمية، محمد محروس إسماعيل، (1988): التطور الاقتصادي في أوروبا والعالم العربي، الدار الجامعية: بيروت، لبنان، ص 293-259.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جملة من الإصلاحات الكبرى شملت إعادة توزيع الملكية الزراعية أي الإصلاح الزراعي، كذلك تم تفكيك الاحتكارات بحل الشركات الضخمة التي تمتلكها الأسر الثرية لتشجيع المنافسة بين المؤسسات والقضاء على الاحتكار، كما سعت الإصلاحات إلى ديمقراطية عالم العمل بتنظيم بيئة العمل والسماح بنمو النقابات العمالية.⁽¹⁾

كان لهذه الإصلاحات التي انتهت خلال 1947-1948، تأثيرات عظيمة على الإنتاجية فأخذت الولايات المتحدة تركز على المشروعات الخاصة بالإنعاش الاقتصادي في اليابان وذلك بهدف بناء دولة قوية اقتصادياً⁽²⁾، وكما يتبين من بيانات الجدول رقم 12 نجد أن اليابان استغلت فرصة التزام الولايات المتحدة بتحقيق ازدهارها بحيث أنه في عام 1952 انخفضت معدلات التضخم إلى ما نسبته 2% وأخذ إنتاجها الصناعي يتقدم بمعدل 15% سنوياً بتوجيه من وزارة الصناعة والتجارة الدولية القائدة.

جدول رقم 12: بعض مؤشرات الاقتصاد الياباني (1945-1954)

1954	1953	1952	1951	1950	1949	1948	1947	1946	1945	
6.1	5.7	11	13	11	2.2	13	8.4	-	-	نمو الدخل القومي الإجمالي
6.5	5	2	38.8	18.2	63.3	165.6	195.9	364.5	51.1	التضخم
2.3	16.6	16.8	24	1.2	56	135.1	75.9	418.3	9	نمو ميزانية الدولة
8.3	7.7	6.4	5.9	4.4	3.6	2.8	2.1	1.7	3.9	مؤشر الإنتاج الصناعي (تعيين الصناعة)
581	453.7	465.9	471	332.6	193	75	27	4.8	-	قيمة الصادرات (بمليارات الين الجاري)

المصدر: إيفلين دوريل فير، ترجمة صباح محمود كعدان (2010): الاقتصاد الياباني، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب: دمشق، سوريا، ص25.

في سنة 1952 صدر قانونان لتطبيق التوجه العام للبنى الصناعية اليابانية، إذ سهل قانون "عقلنة المنشآت" إعادة هيكلة القطاعات المتدهورة، ومنح قانون "النمو الخاص بالصناعات" الدعم الضروري للقطاعات ذات الأولوية، ورغبة في تحقيق نهضة صناعية سريعة اعتمدت المؤسسات الكبيرة على شبكة كثيفة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما تتميز به من قدرة على التكامل والتعاقد من الباطن، وقد لعبت هذه الأخيرة دوراً عظيماً في نمو وازدهار الاقتصاد الياباني، واستمرت في تقديم أكبر فرص للعمالة بلغت حوالي 4.530.905 منصب شغل أواخر 1954، كما هو موضح في الجدول رقم 13.

(1) إيفلين دوريل فير، ترجمة صباح محمود كعدان، (2010): الاقتصاد الياباني، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب: دمشق، سوريا، ص25.

(2) عبد العزيز عجمية، محمد محروس إسماعيل، المرجع سبق ذكره، ص296.

جدول رقم 13: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

عدد العمال	عدد المؤسسات		مجموع عدد العمال حسب فئة المؤسسة	
	1954	1951	1954	1951
1- 4	310330	688652	725157	
5- 9	90883	588503	704645	
10- 29	68739	1109005	1274094	
30- 49	12684	476446	532277	
50- 99	7339	493430	554417	
100- 299	5495	2186505	740315	
300 وأكثر	-	1860	1665269	
المجموع	495470	5542541	6196174	

Source: Japan Statistical Association, statistics bureau, Management and Coordination Agency, (1987): Historical Statistics of Japan, Volume 04, Tokyo, Japan.

3.1. الوضع الاقتصادي بعد الاستقلال (الاقتصاد المعاصر 1955- ليومنا هذا)

في بداية مرحلة ما بعد الاستقلال كانت الإستراتيجية المتبعة هي إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات وذلك لإشباع احتياجات السوق المحلي الكبير والسريع النمو، إلا أنه خلال الستينيات تحولت أغلب الصناعات إلى الأسواق الخارجية، وحقت الصادرات اليابانية من السلع المصنوعة نمو بمعدل سريع يصل إلى أكثر من ضعف معدل نمو التجارة العالمية.⁽¹⁾

وعلى الرغم من أن بداية الانطلاقة التنموية في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين قد اتسمت بالتقليد وعدم الإبداع إلا أنه ما لبث بعد ذلك أن بلغ معدل النمو إلى نحو 10%،⁽²⁾ وهو ما يشبه الإعجاز إذ تعتبر الفترة بين عامي 1955-1970 الفترة الذهبية للاقتصاد الياباني، كما تعتبر الفترة بين عامي 1970-1975 هي فترة التأقلم بعد التغير الكبير الذي طرأ على أسعار البترول خلال الصدمة البترولية الأولى، والتي شهدت تباطؤ في إيقاع نمو الإنتاج الصناعي الذي انخفض سنوياً من 18.5% ما بين 1955-1971، إلى 12% ما بين 1971-1975.⁽³⁾

أما في فترة الثمانينيات سادت فكرة إعادة الهيكلة الصناعية فبدأت اليابان بحملة واسعة على مستوى الاقتصاد ككل لتحسين النوعية ومراقبة الإنتاج لرفع إنتاجية العامل، وترشيد استهلاك الطاقة

⁽¹⁾ عبد العزيز عجمية، محمد محروس إسماعيل، المرجع سبق ذكره، ص 298.

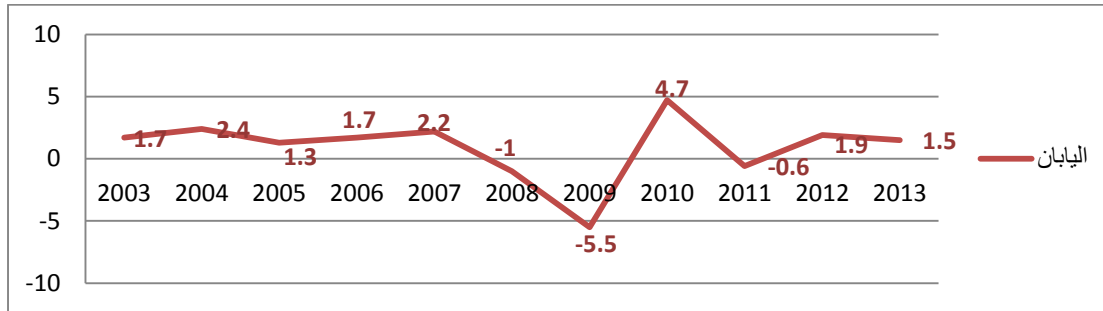
⁽²⁾ نصره عبد الله البستكي، (2004): اليابان والخليج- إستراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت، لبنان، ص 36.

⁽³⁾ إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، (2002): أساليب جديدة لتنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مؤتمر الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى 1440هـ، مجلس الغرف التجارية الصناعية، المملكة العربية السعودية، ص 10.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

والسيطرة على التكاليف،⁽¹⁾ وبذلك تغيرت الصورة تماما وشكلت نهاية الحرب الباردة منطلقا لتعزيز دور اليابان الاقتصادي على الساحة الدولية في العقد الأخير من القرن العشرين، وفي ما بين أوت 1992 وأكتوبر 2000 قدمت الحكومة اثنتي عشرة خطة إنعاش بمبلغ مقداره 161.1 تريليون ين أي ما يعادل 31% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2000، في عام 2002 كان في حوزة اليابان أعلى احتياطات العملات الصعبة في العالم أي ما يساوي 461 مليار دولار⁽²⁾، ولمتابعة تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي من 2003 إلى 2013 ندرج الشكل الموالي:

شكل رقم 16 : تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي في اليابان (2003-2013)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

بيانات البنك الدولي، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2014/06/28، متاحة على الموقع الإلكتروني: <http://data.worldbank.org/indicator>

بعد التقلص الذي شهدته معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سنة 2002 حقق تقدما بمعدل 1.4% سنة 2003، إلا أنها تعتبر قفزة أضعف بوضوح من القفزة التي سبقتها بمعدل 3.4% سنة 1996،⁽³⁾ والمنحنى البياني أعلاه يوضح تسارع النمو سنة 2004 إذ بلغ 2.4% الأمر الذي يؤكد إقلاع الاقتصاد الياباني ثانياً بعد عقد الصعوبات، فضلا عن ذلك لم تصل معدلات النمو الرسمية للناتج المحلي الإجمالي سنة 2005 إلا إلى 1.3%، ليشهد انخفاض شديد وصلت معدلاته إلى 5.5% تحت الصفر سنة 2009 تزامنا مع الأزمة العالمية، وارتفع بعدها سنة 2010 ليسجل معدل 4.7%.

ولقد تجاوز الاقتصاد الياباني نسبيا تداعيات الزلزال الذي تعرضت له عام 2011، ومن ثم تحول الانكماش الذي عانت منه اليابان إلى نمو خلال عام 2012، وهو ما يرجع إلى النمو الكبير

⁽¹⁾ ناصر مثنى عبد الإله، (2000): السياسة الاقتصادية اليابانية في الصناعة والتكنولوجيا، بحوث اقتصادية عربية (العدد 19)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص ص162-163.

⁽²⁾ إيفلين دوريل فير، المرجع سبق ذكره، ص ص72-78.

⁽³⁾ بيانات البنك الدولي، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2014/06/28، متاحة على الموقع الإلكتروني: <http://data.worldbank.org/indicator>

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في الصادرات اليابانية، والتي ارتفعت نظرا للجوء المستثمرين الأوروبيين إلى الأسواق اليابانية في ظل حالة عدم التأكد من تجاوز أزمة الديون الأوروبية والجدول رقم 14 يلخص تطور بعض مؤشرات الأداء التنموي لليابان في الفترة الممتدة من 2003 إلى 2013.

جدول رقم 14: مؤشرات الأداء التنموي في اليابان (2003-2013)

المؤشرات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مستوى التضخم (%)	0.2-	0.0-	0.3-	0.2	0.1	1.4	1.3-	0.7-	0.3-	0.0-	0.4
الاندثار / (%) الناتج المحلي الإجمالي	26	26	26	27	28	26	23	23	22	22	-
النمو السكاني (%)	0.2	0.0	0.0	0.0-	0.0	0.1-	0.1-	0.1-	0.3	0.2-	0.2-
نسبة العمالة (%) / إجمالي السكان	58	58	58	58	58	58	57	60	59	59	-
مستوى البطالة (%)	5.2	4.7	4.4	4.1	3.9	4	5	5	4.5	4.3	4
القيمة المضافة في قطاع الصناعة / (%) من إجمالي الناتج المحلي	29	29	28	28	28	27	26	27	26	26	-
القيمة المضافة في قطاع الزراعة / (%) من إجمالي الناتج المحلي	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	-
القيمة المضافة في قطاع الخدمات / (%) من إجمالي الناتج المحلي	70	70	71	71	71	71	73	71	73	73	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

بيانات البنك الدولي، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2014/06/28، متاحة على الموقع الإلكتروني: <http://data.worldbank.org/indicator>

2. التجربة اليابانية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يشتهر المجتمع الياباني بتقديره للعمل بالإضافة إلى الدقة والالتزام في وضع خطط العمل، وكان هذا أحد الأسباب الهامة التي أدت إلى نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل الأساس الذي يعتمد عليه نمو وقوة الاقتصاد الياباني.

1.2. هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان: من بينها نجد:

1.1.2. الهيئة اليابانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: بدأت الهيئة عملها في جويلية 1999، وكان الهدف من إنشائها هو أن تقوم بدور الهيئة التنفيذية لسياسات الدولة الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.⁽¹⁾

2.1.2. الغرفة التجارية اليابانية: تقوم الغرفة بتعزيز عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القيام بالعديد من الأنشطة والخدمات التي من شأنها زيادة قدرة الاقتصاد الياباني على مواجهة التقلبات، والتنسيق بين المؤسسات الكبرى من ناحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ناحية أخرى

⁽¹⁾ محمد بوقوم، جزيرة معيزي، (2012): إضاءات على بعض التجارب العالمية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى الوطني حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المنعقد يومي 18 و 19 أفريل 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص9.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حتى تتكامل مع بعضها البعض لتوفير بيئة تساعد على تنشيط عمل هذه المؤسسات، كما توفر الغرفة التجارية معلومات عن التجارة الدولية، بالإضافة إلى شبكات التكنولوجيا.

3.1.2. منظمة التجارة الخارجية اليابانية: (JETRO)⁽¹⁾ هي منظمة حكومية أنشأت سنة 1958 تعمل على تعزيز التجارة والاستثمار المتبادل بين اليابان وباقي دول العالم، إذ تقدم للمستثمرين الأجانب معلومات وفيرة عن جميع جوانب ممارسة الأعمال التجارية في اليابان، وتضم شبكة دولية بأكثر من 70 مكتبا في الخارج في أكثر من 50 بلدا في جميع أنحاء العالم، تعمل على تجميع وتوفير مجموعة كبيرة من المعلومات ذات العلاقة بنشاط المؤسسات اليابانية.⁽²⁾ على غرار ذلك تقوم المنظمة بالعديد من البرامج التي من شأنها أن تدعم التجارة الخارجية اليابانية وتعمل على تقديم العديد من التسهيلات والخدمات للمؤسسات صاحبة الأنشطة التصديرية سواء كانت مؤسسات كبيرة أو مؤسسات صغيرة ومتوسطة⁽³⁾.

2.2. سياسات تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

اعتمدت اليابان خطة واضحة المعالم لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، حيث انتهجت في ذلك عدة سياسات واعتمدت جملة من النظم والبرامج نذكر بعض منها في ما يلي:

1.2.2. وجود التشريعات والقوانين المنظمة لأنشطة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن إجمال الإجراءات التشريعية التي اتخذتها اليابان لتشجيع وتطوير المشروعات الصغيرة في ما يلي:

جدول رقم 15: أهم القوانين والتشريعات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

الحاضر	الفترة الانتقالية 1989	فترة نمو مستقرة 1970	فترة النمو الاقتصادي السريع 1955	فترة إعادة الإعمار (ما بعد الحرب) 1945
دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القادرة	هيكلة مستويين: تصحيح التفاوت بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة	منع تركيز السلطة الاقتصادية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المبادئ الأساسية	○ أنشأت وكالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1948
○ القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعدل 1999.	○ القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	○ سن القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1963.	○ أنشأت وكالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1948	○ أنشأت وكالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1948

⁽¹⁾ JETRO: Japan External Trade Organization

⁽²⁾ JETRO: Japan External Trade Organization, <http://www.jetro.go.jp/en/jetro/>, Consulté le 26/11/2013.

⁽³⁾ Japan's postwar Small and Medium Enterprise policy for promotion of corporate vitality, Jetro, P13.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

السياسات النقدية	○ إنشاء بنك ShokoChukin 1936. ○ المؤسسة الوطنية لتمويل الحياة 1949. ○ قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتأمين الإتمان 1950. ○ قانون جمعية ضمان مخاطر الإتمان 1953.	○ إنشاء المؤسسة المالية اليابانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1953. ○ شركة استثمار الأعمال الصغيرة 1963. ○ (التحسين الإداري) MARUKEI إدخال قروض للمؤسسات الصغيرة 1973.	المعدل 2013 . ○ قانون مؤسسة التمويل اليابانية 2007. ○ قانون بنك Shoko Chukin المحدودة 2007. ○ نظام تأمين الائتمان الموسعة 2007. ○ دعم تمويل التوسع في الخارج 2012. ○ القانون المعدل لنظام الإغاثة المتبادلة لمنع إفلاس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010.
سياسات الترويج	○ تأسيس مراكز للاستشارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1948. ○ نظام تسجيل استشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1953. ○ نظام العائد الأزرق 1949. ○ تشجيع صناعات معينة (قانون بشأن التدابير المؤقتة لتعزيز صناعة الآلات 1956). ○ قانون العقد من الباطن 1956.	○ إنشاء مؤسسات تشجيع الأعمال الصغيرة 1967. ○ قانون تحديث وترويج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1963. ○ قروض لتحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1966. ○ قانون تحويل أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1976. ○ جامعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1980. ○ قانون المؤسسات الصغيرة لمشاريع الإغاثة المتبادلة 1965. ○ قانون ضمان تلقي الأوامر من الحكومة والمؤسسات العامة الأخرى من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم 1966.	○ إنشاء المنظمة اليابانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والابتكار الإقليمي 2004. ○ قانون تحسين التصنيع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2006. ○ شهادة التحسين الإداري لمقدمي الدعم 2012. ○ قانون تعزيز نشاطات الأعمال من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والاستفادة من الموارد الإقليمية 2007. ○ دعم الشركات الجديدة 2005. ○ قانون تفعيل منطقة التسوق المحلية 2009. ○ قانون ترويج نشاط الأعمال الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2005. ○ قانون التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والزراعة / الغابات / الصيد البحري 2008. ○ تنقيح قانون مشاريع الإغاثة المتبادلة للمشروعات الصغيرة 2009. ○ القانون المتعلق بالتدابير الرامية لتنشيط الصناعة 2009. ○ القانون المعدل لتنشيط الصناعة 2011.
سياسات التنظيم	○ قانون غرفة التجارة والصناعة 1953. ○ قانون التعاونيات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	○ قانون التجارة ورابطة الصناعة 1960. ○ قانون ترويج رابطة (جمعية) مركز التسوق 1962. ○ قانون تنظيم رابطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1957.	

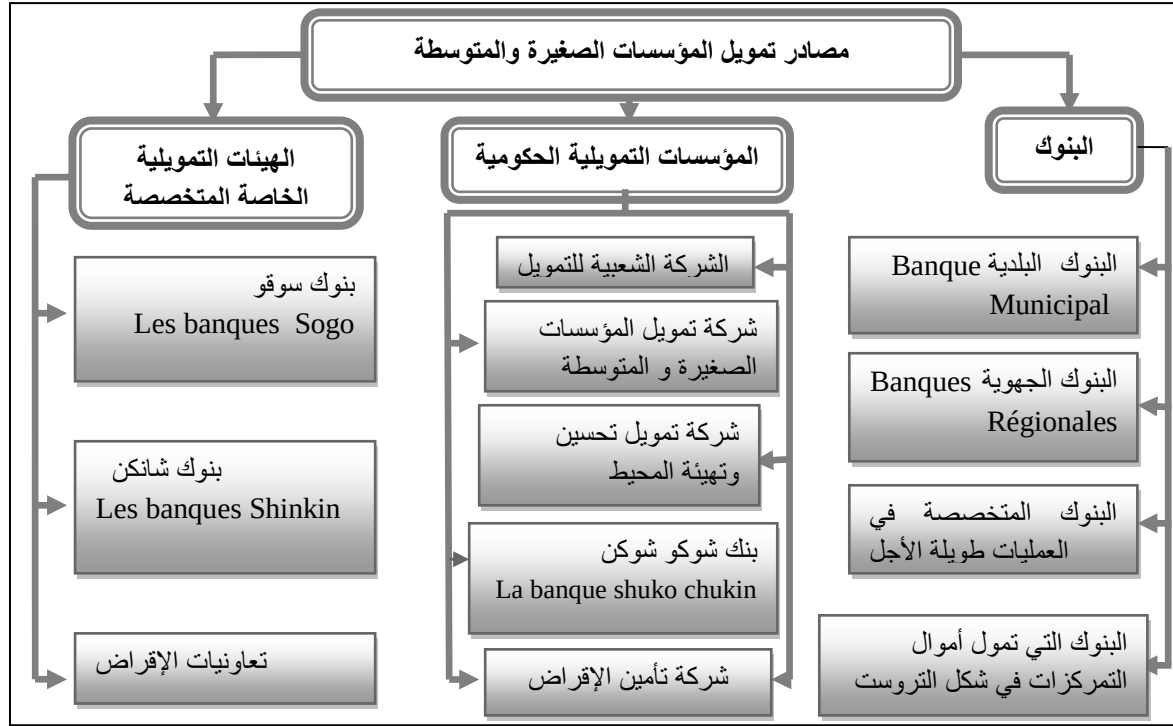
Source: Takatoshi Miura, (2013): Financial policy for SMEs in Japan, Small and Medium Enterprise agency, METI government of Japan, P6.

2.2.2. الدعم التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

البيان بتعدد مصادر التمويل ونذكر أهمها:

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شكل رقم 17: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باليابان



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- رابح خوني، رقية حساني، (2008): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة، مصر، ص ص 161-166.
- خالد طالبي، (2011): دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر، ص ص 65-67.
- **البنوك:** تقوم بتمويل الجزء الأكبر من موارد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان، فنسبة القروض البنكية الموجهة لهذا النوع من المؤسسات تفوق مثيلاتها في الدول المتقدمة، وتأخذ البنوك التجارية التقليدية في اليابان العديد من الأشكال كما هو موضح في الشكل أعلاه.
- **المؤسسات التمويلية الحكومية:** تكون الدولة هي الممول الوحيد لهذه الهيئات والمساهم الأساسي في رأسمالها، إذ تمنح الهيئات التمويلية قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولديها فروع عديدة منتشرة في مناطق مختلفة من اليابان.

➤ **الهيئات التمويلية المتخصصة:** وتوجد على عدة أشكال مثل بنوك سوقو وبنوك شانكن بالإضافة إلى تعاونيات الإقراض بالإضافة لذلك توجد جهات أخرى تمنح قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كشركات التأمين على الحياة، شركات التأمين العادية وبنوك نوريشانكن والجمعيات التعاونية الفلاحية.⁽¹⁾

(1) رابح خوني، رقية حساني، المرجع سبق ذكره، ص ص 163-166.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3.2.2. برنامج الدعم الفني والإرشاد: توجد في اليابان أنظمة خاصة بالدعم الفني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقدم خدمات إرشادية، كالنظام الأخصائي الإرشادي للمؤسسات الصغيرة الذي أنشئ سنة 1974 ويتبعه خمسة أخصائيين في وكالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبعة عشر أخصائيا في المكاتب الإقليمية، ويقوم هؤلاء الأخصائيون بتقديم الخدمات الإرشادية، مثل دراسة الوضع القائم للمؤسسات والتغلب على العقبات التي تواجهها والرد على استفسارات أصحاب هذه المؤسسات وطلباتهم.⁽¹⁾

4.2.2. برنامج دعم التدريب: أعدت الحكومة برامج تدريبية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهدف إلى تحسين مستويات الوعي الإداري لدى المديرين والمسؤولين يقوم بها معهد خاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة يسمى Institute for Small Business Management and Technology، حيث يقدم المعهد برامج التدريب الفني خاصة المتعلقة بالهندسة الآلية والهندسة الكهربائية بما يحقق رفع مستوى مهارة العمال.⁽²⁾

5.2.2. البرنامج الموسع لتحسين الإدارة: يهدف هذا البرنامج إلى تحسين مجالات الإدارة وتقديم التكنولوجيا والمعلومات اللازمة للمؤسسات الصغيرة لزيادة قدرتها التنافسية وتدعيم علاقتها التشابكية مع المؤسسات الكبيرة.⁽³⁾

6.2.2. برنامج الدعم التسويقي: تنشر الحكومة اليابانية بشكل دوري خططها السنوية بشأن مشترياتها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تعمل العديد من الهيئات الحكومية على تشجيع هذه المؤسسات لغزو الأسواق الدولية بمنتجاتها وذلك بإقامة المعارض الدولية وإجراء مفاوضات نيابة عنها في اتفاقيات التصدير واستيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، كما يلزم القانون جميع المنظمات الحكومية وشبه الحكومية بإتاحة الفرصة أمام هذه المؤسسات الصغيرة للحصول على عقود حكومية.⁽⁴⁾

⁽¹⁾ السعيد دراجي، (2012): التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدروس المستفادة منها للجزائر، الملتقى الوطني حول إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المنعقد يومي 18 و 19 أبريل 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص5.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص5.

⁽³⁾ جاسر عبد الرزاق النور، (2006): المنشآت الصغيرة... الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية المنعقد يومي 17 و 18 أبريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص5.

⁽⁴⁾ عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، (2005): دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية "بحوث ودراسات"، جمهورية مصر العربية، ص61.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

7.2.2. نظام الشركات التعاونية: وهي شركات مملوكة بالكامل لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعمل في مجال شراء الخامات ومستلزمات الإنتاج، وفي مجال التسويق للمنتجات، التوزيع، نقل التكنولوجيا وفي مجالات أخرى عديدة.

8.2.2. الإعفاء من الضرائب: اتخذت الحكومة اليابانية إجراءات متعددة تتعلق بالإعفاء من الضرائب لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أهمها:

- الإعفاء من ضريبة العمل؛
- الإعفاء من ضريبة العقارات؛
- تخفيض ضريبة الدخل؛
- تخفيض الضرائب على الأرباح غير الموزعة؛
- وضع نظام ضريبي يشجع على الاستثمار في إدخال التكنولوجيا الحديثة في المنشآت الصغيرة؛
- وضع نظام ضريبي يشجع إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق النائية.

9.2.2. الحماية من الإفلاس: تعتبر السياسة الحماية من الإفلاس إحدى السياسات الهامة الموجهة لتشجيع وتنمية المؤسسات الصغيرة، حيث تقوم بتطبيق هذه السياسة مجموعة من المؤسسات المالية والتأمينية، ويمكن للمشروع الصغير الانضمام لهذه الخدمة عن طريق مساهمته بقسط تأميني يدفع شهرياً تقوم بموجبه هيئة تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة اليابانية بسداد ديون المشروع الصغير المتعثراً قبل المشروعات الصغيرة الأخرى التي يتعامل معها، حتى لا يكون إفلاس المشروع سبباً في إفلاس مشروعات أخرى.⁽¹⁾

3.2. أنماط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

بالإضافة إلى الأنماط التقليدية المتعارف عليها "المؤسسات الفردية والعائلية والتعاونية" تأخذ المؤسسات الصغيرة في اليابان أنماطاً أخرى، نذكر أهمها:

➤ **المجمعات:** تضم المؤسسات التي تركز على تطوير فنونها الإنتاجية والتحالف فيما بينها لتقوية مركزها التنافسي.⁽²⁾

⁽¹⁾ التجربة اليابانية، مقال متاح على موقع الالكتروني لوزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية، تم الإطلاع عليه بتاريخ 11/28/2012 <http://www.mti.gov.eg/SME/Test2.htm>

⁽²⁾ عبد الحميد بدر الدين، (2002): المشروعات الصغيرة_الواقع والمرئجي، مركز المعلومات والأبحاث، الكويت، ص54.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

➤ **المتخصصون:** وتضم المؤسسات التي تركز على منتج معين ذو مزايا خاصة أو فنون إنتاجية وتعمل على تطويره دون الدخول في مجالات جديدة تعرضها للمخاطر.

➤ **مؤسسات الإدارة المبتكرة:** وهي المؤسسات التي تعتمد على تطوير مناهجها الإدارية وتطبق نظاما إدارية موحدة تقوم على مفهوم استقلال المؤسسة.

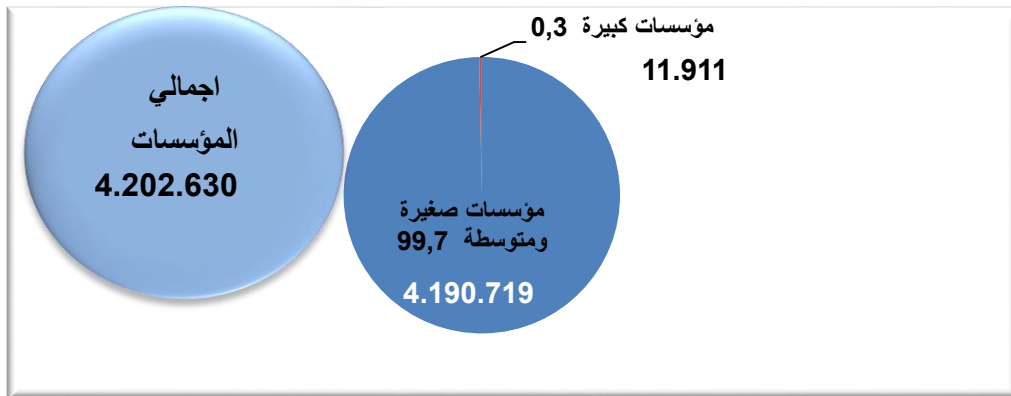
➤ **المشروعات الدولية:** وهي مؤسسات تتجه للاستثمار الخارجي في دول أخرى تتميز برخص العمالة مثل دول شرق وجنوب شرق آسيا وبعض الدول النامية الأخرى القريبة من أسواقها الرئيسية، مثل المكسيك.

➤ **التعاقد من الباطن:** تتميز تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان عن غيرها بالدور التكنولوجي الرائد الذي تعلقه المؤسسات الكبرى إزاء هذه المؤسسات، حيث تتضح وثيقة الصلة بين هذين النوعين مما يهيئاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأسواق والتكنولوجيا ورؤوس الأموال التي تحتاج إليها، وقد أسهمت طبيعة النظام الصناعي الياباني ذات الهامش التنافسي في ضمان قيام المؤسسات الكبرى بدورها المنوط من خلال إمداد المتعاقدين الفرعيين بالمعارف والتكنولوجيا والدعم الإداري والمالي اللازم وكذا فرصة إتباع المعايير الرفيعة ومراقبة الجودة.⁽¹⁾

4.2. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

تشير آخر الدراسات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان أنها تشكل ما نسبته 99.7% من إجمالي المؤسسات، كما هو موضح في الشكل الموالي:

شكل رقم 18: عدد المؤسسات في اليابان



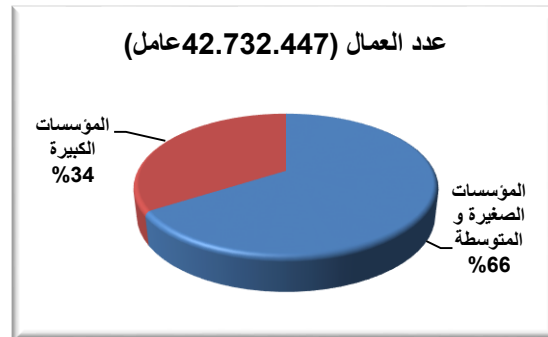
Source : White paper on Small and Medium Enterprises in Japan, (2012): Small and medium enterprises moving forward through adversity, Ministry of economy, trade and industry and Japan small business research institute, P160.

⁽¹⁾ محمد بوقوم، جزيرة معيضي، المرجع سبق ذكره، ص8.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

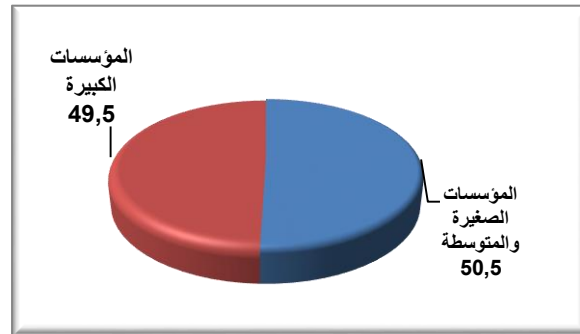
ويتنامى دور هذه المؤسسات في دعم التكامل مع المؤسسات الصناعية الكبرى حيث تساهم في توفير احتياجات الصناعة المعدنية بنسبة 72%، والهندسية بنسبة 76%، وفي مجال الملابس تساهم بنسبة 79.6%، أما فيما يخص مجال صناعة السيارات فهذه المؤسسات تمثل ما نسبته 60%، الأمر الذي يفسر نسبة إسهامها في مجموع الإنتاج الصناعي الياباني والمقدر بـ 52%،⁽¹⁾ وتستوعب هذه المؤسسات ما يقدر بـ 66% من القوى العاملة في مختلف الأنشطة الاقتصادية كما يوضحه الشكل رقم 19، منها 73.8% ينشطون في المجال الصناعي، كما أنها تساهم بفعالية في تحقيق قيمة مضافة بنسبة 49%.

شكل رقم 19: عدد العمال في المؤسسات اليابانية



Source :White paper on Small and Medium Enterprises in Japan (2012): Small and medium enterprises moving forward through adversity, Ministry of economy, trade and industry and Japan small business research institute, 264.

شكل رقم 20: مساهمة المؤسسات اليابانية في القيمة المضافة



Source :White paper on Small and Medium Enterprises in Japan, (2012): Small and medium enterprises moving forward through adversity, Ministry of economy, trade and industry and Japan small business research institute, 288.

من خلال العرض السابق للتجربة اليابانية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتضح أنها واحدة من أغنى التجارب العالمية، وإن كانت تعتمد بشكل أساسي على الدعم المباشر من الدولة، حيث أن اليابان بنت نهضتها الصناعية بشكل أساسي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وليس كما يظن البعض أنها قامت على المشروعات الكبيرة والعملاقة.

⁽¹⁾ هالة محمد لبيب غنبة، المرجع سبق ذكره، ص 220.

المطلب الثاني: التجربة الأمريكية

هناك العديد من التجارب المثيرة للاهتمام ومنها التجربة الأمريكية في رعاية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي تولي اهتماما بالغاً لهذا النوع من المؤسسات نظراً لما يمكن أن تقدمه هذه الأخيرة من إسهامات في النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، ومن أجل ذلك يتم في هذا المطلب عرض الإستراتيجية الأمريكية في دعم وتطوير مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة.

1. نظرة عامة على الاقتصاد الأمريكي

إن انتهاء الحرب العالمية الثانية بانتصار دول الحلفاء شكل نقطة انعطاف مهمة في التاريخ الأمريكي، حيث برزت كقوة عسكرية واقتصادية عظمى، فلم تتأثر بنيتها بالحرب كون أن المعارك قد جرت خارج حدود القارة الأمريكية، فضلاً عن ازدهار صناعاتها نتيجة الطلب عليها بشكل كبير جراء تأثر الإنتاج الصناعي الأوروبي بتلك الحرب. وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء عصر الثنائية القطبية، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة الاقتصادية والعسكرية العظمى الوحيدة في العالم، حيث تتمتع بمستوى من النفوذ العالمي غير مسبوق في التاريخ، ما أدى إلى ظهور نظام أحادي القطبية لا تواجه فيه الولايات المتحدة أي منافسين، بل هي القوة المهيمنة القادرة على فرض قواعدها ورغباتها في الساحات الاقتصادية، السياسية، الفكرية، الدبلوماسية، بل وحتى الثقافية.⁽¹⁾

خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات واجه الاقتصاد الأمريكي صعوبات كبيرة نتيجة بروز مشكلة الركود التضخمي، وظهر عجز في الميزان التجاري لأول مرة في عام 1971، ووصل العجز في الميزانية الأمريكية في العام ذاته إلى 23 مليار دولار بعد أن كان في العام السابق 2.8 مليار دولار، أما معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 1970 فقد كان سالبا بـ 0.3%، ونظراً لتلك الاختلالات والمشاكل توقع أغلب الاقتصاديين والباحثين حتمية انهيار الاقتصاد الأمريكي، وعلى عكس التوقعات خرجت الولايات المتحدة من أزمتها بوزن نسبي يؤهلها للبقاء في قيادة الاقتصاد العالمي لعقود عديدة.⁽²⁾

تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثالثة من حيث عدد السكان بعد الصين والهند، إذ بلغ تعداد سكانها في عام 2013 حوالي 316 مليون نسمة بمعدل نمو لا يفوق 1%، وتشكل

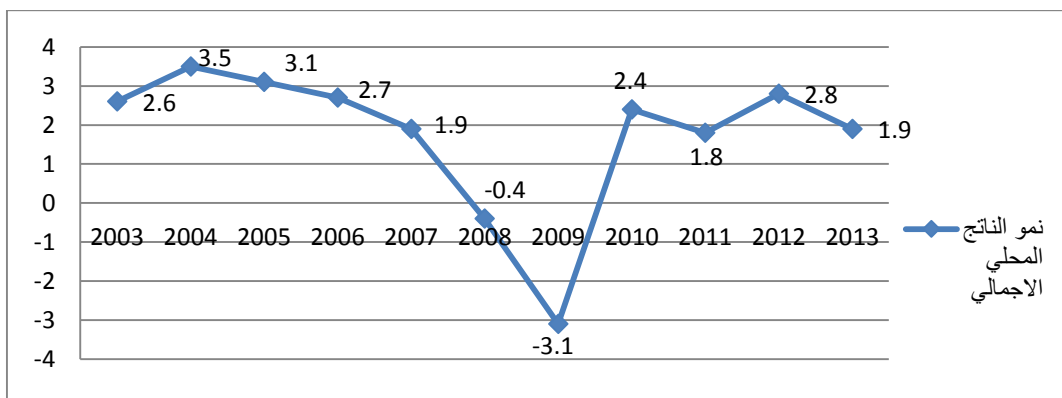
(1) السيد أمين شلبي، (2008): الولايات المتحدة... صعود أم انحدار، مجلة السياسة الدولية، المجلد 43 (العدد 172)، مصر، ص 221.

(2) حيدر نعمت بخيت، (2013): سياسات الاستقرار الاقتصادي في مصر والصين والولايات المتحدة الأمريكية، دار أمانة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 144.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مساحتها ما نسبته 1.9% من مساحة الكرة الأرضية، وباعتبارها اليوم أضخم قوة اقتصادية في العالم فهي تصنف ضمن البلدان المرتفعة الدخل، وتمتلك اقتصادا رأسماليا مختلطا تغذيه وفرة الموارد الطبيعية والبنية التحتية المتطورة.⁽¹⁾

شكل رقم 21: تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية (2003-2013)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

بيانات البنك الدولي، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2014/06/28، متاحة على الموقع الإلكتروني: <http://data.worldbank.org/indicator>

كما هو موضح في المنحنى البياني شهد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي انخفاض شديد وصل إلى معدلات تحت الصفر سنة 2008 و 2009 متأثراً بالأزمة، إلا أنه تحسن بعدها ليبلغ 2.8% عام 2012 وهذا في ضوء الأوضاع الإيجابية في الأسواق المالية، وتحسن الأوضاع في سوق السكن مما ساهم في تحسن الاستهلاك الخاص والاستثمار وتحسين بيئة الائتمان، وخاصة أن الاستهلاك المحلي يمثل المحرك الرئيسي للاقتصاد الأمريكي.

واستخلص المؤرخ الأمريكي جون كينيدي الذي يعد من أبرز دعاة نظرية الانحدار في كتابه الذي نشره عام 1987 حول صعود وهبوط القوى العظمى، أن أوروبا والصين واليابان في صعود، وأن الولايات المتحدة الأمريكية في انحدار نسبي، وأن نظام القطبية الثنائية الأمريكية-السوفيتية قد استبدل بنظام متعدد الأقطاب،⁽²⁾ والجدول الموالي الذي يلخص بعض مؤشرات الأداء التنموي يوضح لنا هل الاقتصاد الأمريكي في صعود أم انحدار.

⁽¹⁾ محمد علي عزام، محمود علي فاروز، إبراهيم جابر حسنين، (2013): تحليل النظم الاقتصادية العالمية، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 209.

⁽²⁾ السيد أمين شلبي، المرجع سبق ذكره، ص 222.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جدول رقم 16: مؤشرات الأداء التنموي في الولايات المتحدة الأمريكية (2003-2013)

المؤشرات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مستوى التضخم (%)	2.3	2.7	3.4	3.2	2.9	3.8	- 0.4	1.6	3.2	2.1	1.5
الإنفاق / (الناتج المحلي الإجمالي	14	14	15	16	14	13	11	15	16	17	-
النمو السكاني (%)	0.9	0.9	0.9	1.0	1.0	0.9	0.9	0.8	0.7	0.7	0.7
نسبة العمالة (%) / إجمالي السكان	61	61	62	62	62	61	58	58	63	63	-
مستوى البطالة (%) / من إجمالي القوى العاملة	6.0	5.5	5.1	4.6	4.6	5.8	9.4	9.8	8.9	8.2	-
القيمة المضافة في قطاع الصناعة / (%) من إجمالي الناتج المحلي	22	22	22	22	22	21	20	20	20	-	-
القيمة المضافة في قطاع الزراعة / (%) من إجمالي الناتج المحلي	1	1	1	1	1	1	1	1	1	-	-
القيمة المضافة في قطاع الخدمات / (%) من إجمالي الناتج المحلي	77	77	77	77	77	78	79	79	79	-	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

بيانات البنك الدولي، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2014/06/28، متاحة على الموقع الإلكتروني: <http://data.worldbank.org/indicator>

يتبين من خلال الجدول أن معدلات التضخم والبطالة في الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة تفوق مثيلاتها في الدول المتقدمة، فخلال عقد السبعينيات قدر معدل البطالة بحوالي 4.9% أما المعدل الأخير يعد مرتفع جداً وناجم عن مشاكل حقيقية يعاني منها الاقتصاد الأمريكي وصل إلى 8.2 نهاية 2012، وأيضاً معدل التضخم يعد مرتفع إذا ما قورن ببقية الدول الصناعية ففي اليابان كان معدل التضخم عام 2002 يقدر بنسبة - 0.9% وفي عام 2012 قدر بـ - 0.0% حسب بيانات البنك الدولي، في حين معدل التضخم في الولايات المتحدة بلغ 1.5%.

وتتكون نسبة مساهمات القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بـ 79% لقطاع الخدمات بعد أن كان سنة 1997 يشكل 73% ونسبة 20% لقطاع الصناعة أما الباقي والبالغ 1% فهو يمثل نسبة مساهمة القطاع الزراعي والتي كانت عام 1997 تشكل 2%. فبالرغم من الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي إلا أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لم يتأثر، بل هو في ارتفاع مستمر حيث بلغ عام 2013 حوالي 53.143 دولار.⁽¹⁾

2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية

أولت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً خاصاً بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجسد في وضع العديد من الخطط والبرامج الإستراتيجية لتحقيق التطور.

1.2. هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية

لقد انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة وطنية شاملة منذ مطلع الخمسينيات تهدف إلى تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقامت بوضع العديد من الهيئات الداعمة، ونوجزها في ما يلي:

(1) بيانات البنك الدولي، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2014/06/28، متاحة على الموقع الإلكتروني <http://data.worldbank.org/indicator>

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جدول رقم 17: الهيئات الداعمة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة

الأمريكية

المهام	الهيئات الداعمة
تم تأسيسها من طرف الحكومة الفيدرالية الأمريكية سنة 1953 بموجب ميثاق المؤسسات الصغيرة ومن أبرز مهامها وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة وتهدف إلى تحقيق الاتصال بين المؤسسات الصغيرة والجهات الحكومية الأخرى، والمساعدة في تحقيق التعاقدات الحكومية.	إدارة المؤسسات الصغيرة (SBA) ⁽¹⁾
تم إنشاؤه عام 1953، يعرف باسم "الإدارة الاتحادية للمؤسسات الصغيرة" ليكون بمثابة الجهة المختصة بتنفيذ السياسات الوطنية لإقامة وتنمية وحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعمل الجهاز على تحقيق أربعة أهداف رئيسية هي:	جهاز حكومي مركزي
- تحسين البيئة الاقتصادية التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمريكية؛ - تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ - مساعدة المؤسسات لتخطي الكوارث في حالة حدوثها؛ - ضمان تطبيق المشاريع المسطرة بتوظيف فعال مع تقديم خدمات ذات جودة للمؤسسات.	
هذا المكتب خاص بالوزارة مهمته تعريف وتعديل التعاريف الموجودة للمؤسسات الصغيرة، وذلك لأغراض تتعلق بالبرامج الحكومية الفيدرالية	مكتب معايير الحجم Office Of Size Standard
تعمل هذه المراكز بواسطة المعاهد والجامعات وتضم فريقا ممن لديهم خلفية حكومية وتعليمية، وتقدم مساعداتها في شكل استشارات، وملتقيات وتدريب وتخطيط وتوفير معلومات وفرص.	مراكز تطوير المؤسسات الصغيرة (SBDC) ⁽²⁾
لا تعتبر هذه الرابطة وكالة حكومية بشكل كامل، لكنها تعمل جنبا إلى جنب مع SBDC ووزارة المنشآت الصغيرة SBA بشكل تطوعي.	رابطة خدمات الإداريين المتقاعدين (SCORE) ⁽³⁾

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- هالة محمد لبيب عنبه، (2004): إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية-بحوث ودراسات: القاهرة، مصر، ص288.

- موقع إدارة المؤسسات الصغيرة، <http://www.sba.gov> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014/09/25.

2.2. السياسة الأمريكية المنتهجة لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق سياسة

وطنية نلخص أهم محاورها في ما يلي:

1.2.2. الدعم التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: عملت الولايات المتحدة الأمريكية على

وضع نظام تمويلي فعال لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتمثل في:

➔ البنوك: كانت الولايات المتحدة الأمريكية سباقة في حل مشكلة الإقراض للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة بالمقارنة مع بقية دول العالم، وهذا منذ 1953 عند إنشاء إدارة المؤسسات الصغيرة

(1) SBA: Small Business Administration

(2) SBDC : Small Business Developments Centers

(3) SCORE: Service Corps Of Retired Executives.

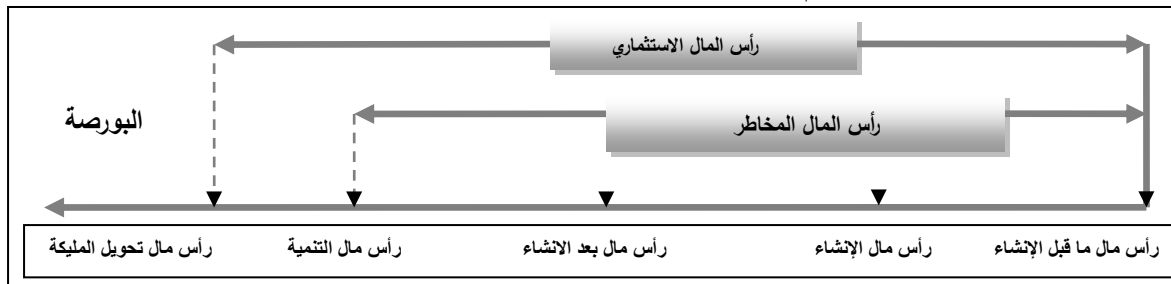
الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

والمتوسطة المخولة بمنح قروض لهذه المؤسسات أو المشاركة في منح القروض بالتعاون مع مؤسسات الإقراض الخاصة.

➔ **شركات رأس مال المخاطر:** برز نشاط شركات رأس المال المخاطر في العصر الحديث في الولايات المتحدة الأمريكية في الخمسينيات، وهذا استجابة لاحتياجات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وللثورة الجديدة في مجال التقدم التكنولوجي خاصة صناعة الكمبيوتر والإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات، حيث شركات رأس المال المخاطر أنقذت أمريكا من التخلف التكنولوجي أمام اليابان، فشرركات ماكنتوش وميكروسوفت كانت عبارة عن محلات بقالة عام 1980 وعن طريق المشاركة التي دعمتها من خلال ما يسمى برأس المال المخاطر استطاعت هذه الشركات أن تحدث أرضية تكنولوجية وتنموية كبيرة.

وتتميز شركات رأسمال المخاطر في أمريكا بالتركيز في مجال الشركات الناشئة وتختار القطاعات التي تمتاز بفرص نمو مرتفعة كقطاع التكنولوجيا⁽¹⁾، ويمكن تصنيف مؤسسات رأس مال المخاطر حسب مراحل حياة المؤسسة التي تستهدفها كما هو موضح في الشكل رقم 22، فيأتي أولا رأس مال ما قبل الإنشاء لتغطية نفقات البحث والتطوير، ثم يليه رأس المال بعد الإنشاء وهو الأكثر انتشارا، وأخيرا رأس مال التنمية وهو الذي يهتم بتمويل المؤسسات التي تمتلك منتجات في السوق وتعرف مرحلة نمو سريع، إذ يصبح الخطر تجاريا وحجم المبالغ المستثمرة أكبر.⁽²⁾

شكل رقم 22: مراحل التمويل عن طريق رأس مال المخاطر



Source : Cherif Monder, (2003): Ingénierie financière et private equity, Banque Editons, France, P21.

⁽¹⁾ قطاع سياسات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الموقع الإلكتروني لوزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية، تم الإطلاع عليه بتاريخ 28/11/2012/11/28 <http://www.mti.gov.eg/SME/Test2.htm>

⁽²⁾ براق محمد، بن زاوي محمد الشريف، (2012): الهياكل المرافقة والمساعدة في سوق رأس المال المخاطر بالجزائر، الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المنعقد يومي 18 و 19 أبريل 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص2.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

➤ **شركات الإيجار:** تعد الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الرائدة في مجال شركات الإيجار والتي تعتبر من أحدث طرق التمويل بجانب شركات رأس المال المخاطر، ويلاحظ في الولايات المتحدة الأمريكية توجه أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى هذا النوع من التمويل.⁽¹⁾

بالإضافة لمصادر التمويل الأساسية التي تم ذكرها هناك مصادر أخرى أقل درجة كصناديق التوفير وشركات التمويل، أما الدولة فدورها محدود نظرا لليبرالية الشبه مطلقة التي يمتاز بها الاقتصاد الأمريكي.

2.2.2. التجربة الأمريكية في إقامة حاضنات الأعمال: تعتبر التجربة الأمريكية من أقدم التجارب حيث أن مفهوم حاضنات الأعمال تم استحداثه وتطويره بشكل أساسي في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال التجربة الأولى في مركز أعمال BATAVIA عام 1959،⁽²⁾ لكن البداية الحقيقية لانتشار مفهوم الحاضنات تمت في بداية الثمانينيات وارتفع عدد هذه الحاضنات بشكل كبير عند قيام الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال، وفي نهاية 1999 وصل عددها إلى حوالي 800 حاضنة ومن أبرز خصائصها نذكر ما يلي:⁽³⁾

- تتوزع حاضنات الأعمال جغرافيا في الولايات المتحدة الأمريكية على مختلف الأقاليم، إلا أن غالبية الحاضنات تقع في المناطق الحضرية ولكن تميل إلى المدن الأصغر أكثر من المدن الكبيرة؛
- يبلغ عدد الحاضنات الممولة من الحكومة "حاضنات لا تهدف إلى الربح" حوالي 51% من مجموع الحاضنات، بينما باقي الحاضنات تمولها جهات وهيئات خاصة أو مستثمرون؛
- يبلغ متوسط مساحة الحاضنة القابلة للتأجير لأصحاب المؤسسات حوالي 5 آلاف متر مربع، بينما يبلغ عدد المؤسسات التي تلتحق بالحاضنة الواحدة حوالي 20 مؤسسة؛
- تهيمن المؤسسات القائمة على التكنولوجيا المتقدمة على حوالي 80% من الحاضنات، ويتم اختيار العملاء طبقا لإمكانياتهم في خلق الوظائف وجودة خطة الأعمال وإمكانية النمو السريع للمؤسسات الجديدة.

(1) رايح خوني، رقية حساني، المرجع سبق ذكره، ص ص 167-170.

(2) جالان سنبرهل، المرجع سبق ذكره، ص ص 158-186.

(3) علي سماي، (2010): دور الحاضنات في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أبحاث اقتصادية وإدارية (العدد 07)، بسكرة، الجزائر، ص 153.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3.2.2. التجربة الأمريكية في مجال ضمان مخاطر القروض: يمارس هذا البرنامج عمله في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال SBA، حيث يتولى توفير معلومات كاملة ومحدثة عن العملاء بما يساعد الأجهزة المقرضة على اتخاذ قرارات سريعة وسليمة في المعاملات الائتمانية، ويعمل هذا البرنامج من خلال الاعتماد على المعايير الثلاثة التالية: حجم المؤسسة، طبيعة المؤسسة، استخدام التمويل.

أما نسبة الضمان المقدمة من قبل هذا البرنامج، فهي عادة 90% من قيمة القرض، على أن لا تزيد قيمته على 500 ألف دولار، علماً أن رسوم الضمان التي يتقاضاها البرنامج تختلف حسب مراحل تنفيذ القرض.

3.2. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية

كما هو موضح في الجدول رقم 18 نجد أن في الولايات المتحدة الأمريكية 99.6% من مجموع المؤسسات هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة أي حوالي 5067879 مؤسسة، أغلبها مؤسسات مصغرة بـ 75.7%، وتوظف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من نصف القوة العاملة بحوالي 65%، وتساهم بأكثر من 50% من إجمالي الناتج القومي الأمريكي، و 37% من هذه المؤسسات تقوم بالتصدير.⁽¹⁾

جدول رقم 18: عدد المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية

حجم المؤسسة	العدد	النسبة %
المؤسسات المصغرة	3851578	75.7
المؤسسات الصغيرة	1130064	22.2
المؤسسات المتوسطة	86237	1.7
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	5067879	99.6
المؤسسات الكبيرة	20235	0.4
إجمالي المؤسسات	5088114	100

Source : OCDE, (2013) : Le financement des PME et des entrepreneurs 2012 : Tableau de bord de l'OCDE, P81.

⁽¹⁾OCDE, (2013) : Le financement des PME et des entrepreneurs 2012 : Tableau de bord de l'OCDE, P81

المطلب الثالث: التجربة الإيطالية

تعد التجربة الإيطالية من أهم التجارب العالمية التي أكدت أن تحقيق التنمية ليس بالضرورة من خلال الشركات الضخمة، وإنما يتأتى من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي بالرغم من صغر حجمها إلا أنها استطاعت الوصول للعالمية وأصبحت من أقوى المصدرين للسلع ذات الجودة العالية خاصة في مجال السلع الغذائية والآلات الزراعية والمنسوجات ومختلف السلع الاستهلاكية الأساسية.

1. نظرة عامة على الاقتصاد الإيطالي

على الصعيد الاقتصادي، كانت إيطاليا في أعقاب الحرب العالمية الثانية من أكثر دول القارة الأوروبية ديناميكية حيث استطاعت تحويل نفسها من أمة تعتمد على الزراعة بصورة جوهرية إلى اقتصاد صناعي كبير. ويعد النموذج الصناعي الإيطالي أحد النماذج الناجحة عالمياً والتميز بكونه يركز على التنمية الداخلية من خلال اعتماده على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتأصلة في المجتمع، ويعتبر سر نجاح النظام الصناعي الإيطالي في خلق قاعدة صناعية ضخمة.

ففي عقدي الخمسينيات والستينيات كان الطابع الحرفي للشركات في إيطاليا يصنف كحالة انتقالية في مسار المؤسسات، وجرى التركيز على الصناعات الكبرى باعتبارها الكفيلة بخلق قاعدة صناعية ضخمة، إلا أن هذه النظرة تغيرت عندما تبين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي إحدى الدعامات الأساسية للنسيج الاقتصادي والاجتماعي في إيطاليا. فالتطور التقني أتاح للمؤسسات الصغيرة أن تطور طاقتها الإنتاجية كما وكيفا، وأن ترفع إمكاناتها التنافسية حتى بلغ وزنها النسبي 83% وبذلك كانت إيطاليا الدولة الثانية بعد إسبانيا من حيث الوزن النسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأوروبية.⁽¹⁾

وشهدت بداية السبعينيات الانطلاقة الكبرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الصناعية منها، حيث تمت إعادة هيكلة الصناعات الكبرى حول محورين أساسيين، الأول هو إعادة تنظيم عملية الإنتاج على أساس الأخذ بالتجديد التقني المكثف، والمحور الثاني هو لا مركزية الإنتاج والذي يتمثل في نقل أجزاء هامة من الإنتاج لكي يتم تصنيعها خارج المصنع الأم، بهدف تقليص النفقات والتمتع بمرونة حقيقية في مواجهة تقلبات السوق، مما ساهم في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة

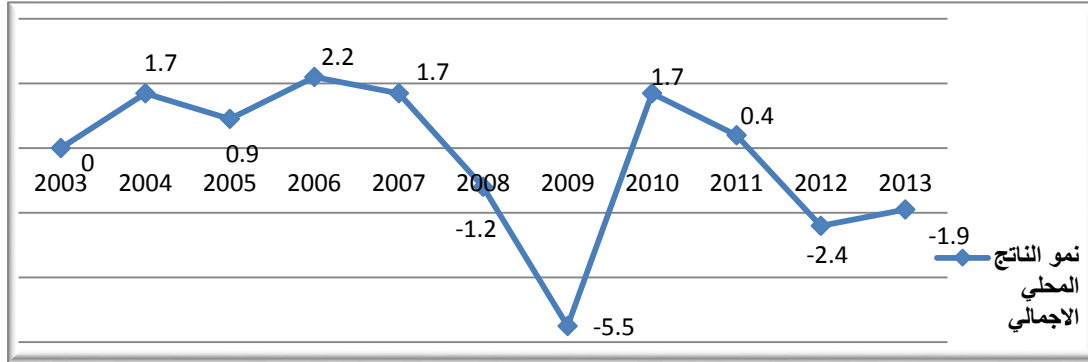
⁽¹⁾ إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، المرجع سبق ذكره، ص 16.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

استيعابها للعمالة الماهرة، واستخدامها تقنيات حديثة تساعد على إثبات وجودها وجدواها، وتدعم قدرتها على الصمود في مواجهة المنافسة المحلية والدولية.⁽¹⁾

ولمتابعة التطورات الاقتصادية للسنوات الأخيرة في إيطاليا ندرج الشكل الموالي الذي يوضح تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الممتدة من 2003 إلى 2013.

شكل رقم 23: نمو الناتج المحلي الإجمالي في إيطاليا (2003-2013)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على :

بيانات البنك الدولي، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2014/06/28، متاحة على الموقع الإلكتروني: <http://data.worldbank.org/indicator>

تعد آفاق النمو في إيطاليا حالياً قاتمة نسبياً، حيث يتبين من الشكل أن إيطاليا سجلت أرقام إيجابية فقط بين بداية 2010 ومنتصف 2011، ودخلت البلاد مرة أخرى في ركود وهذا في النصف الثاني من 2011.

وحتى قبل الأزمة المالية 2008، أي بين عامي 2003 و2007، بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في إيطاليا حوالي 1% فقط في السنة، والشكل يبين تأثير الاقتصاد الإيطالي بشدة من جراء الأزمة المالية العالمية، مسجلاً انهيار كبير في الصادرات والاستثمار، فلقد انكمش وانخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة 5.5% تحت الصفر بين 2008 و2009، ويعود هذا الانخفاض لانكماش الإنتاج الصناعي، وثبات قطاع الخدمات وتوسع الإنتاج الزراعي.

فما لبث الاقتصاد الإيطالي أن بدأ في التعافي نسبياً من تداعيات الأزمة المالية العالمية بتحقيق معدل نمو بلغ 1.7% عام 2010، إلا وعاد ليقع على حافة مرحلة أخرى من الانكماش نتيجة لأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو الأمر الذي أضعف النمو والتوظيف فتم تسجيل معدل 1.9% تحت الصفر للناتج المحلي الإجمالي عام 2013.

⁽¹⁾ عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، المرجع سبق ذكره، ص 65.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وتشير البيانات المدرجة في الجدول رقم 19 إلى انخفاض معدل التضخم نهاية 2013 إلى 1.2% مقابل 3% عام 2012 وهذا يعد تحسنا تدريجيا، في حين بقاء معدلات البطالة عند مستويات أعلى من تلك المسجلة قبل الأزمة بل وارتفعت إلى 10.7% عام 2012، وندرج الجدول الموالي الذي يلخص تطورات بعض من مؤشرات الأداء التنموي في إيطاليا خلال (2003-2013).

جدول رقم 19: مؤشرات الأداء التنموي في إيطاليا (2003-2013)

المؤشرات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مستوى التضخم (%)	2.7	2.2	2.0	2.1	1.8	3.4	0.8	1.5	2.7	3.0	1.2
الادخار / (%) الناتج المحلي الإجمالي	20	21	20	20	21	19	17	17	17	18	-
النمو السكاني (%)	0.8	1.0	0.7	0.6	0.7	0.8	0.6	0.5	0.4	0.3	0.5
نسبة العمالة / (%) إجمالي السكان	45	46	45	46	46	45	45	48	48	49	-
مستوى البطالة (%)	8.9	7.9	7.7	6.8	6.1	6.7	7.8	8.4	8.4	10.7	-
القيمة المضافة في قطاع الصناعة / (%) من إجمالي الناتج المحلي	27	27	27	27	27	27	25	25	25	24	24
القيمة المضافة في قطاع الزراعة / (%) من إجمالي الناتج المحلي	3	3	2	2	2	2	2	2	2	2	2
القيمة المضافة في قطاع الخدمات / (%) من إجمالي الناتج المحلي	71	71	71	71	71	71	73	73	73	74	74

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على :

بيانات البنك الدولي، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2014/06/28، متاحة على الموقع الإلكتروني: <http://data.worldbank.org/indicator>

2. التجربة الإيطالية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.2. هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا

نظرا للأهمية البالغة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الإيطالي ودورها الفعال في دعم التنمية الصناعية، كانت دائما على قائمة الأولويات ومحل اهتمام العديد من الهيئات الحكومية والغير حكومية، وذلك لتطويرها وعصرنتها وتوفير التمويل اللازم لها، ونلخص في الجدول الموالي أهم هذه الهيئات الداعمة:

جدول رقم 20: الهيئات الداعمة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا

الهيئة الداعمة	مهامها
وزارة التنمية الاقتصادية	- وهي وزارة الصناعة سابقا، من أبرز مهامها تطوير الأنشطة الاقتصادية ووضع المعايير الحكومية من أجل تطوير الاستراتيجيات الاقتصادية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، بالإضافة إلى تنسيق الأنشطة الاقتصادية الوطنية وتوفير الدعم المالي من أجل شراء المعدات اللازمة لعملية الإنتاج.
وزارة البحث العلمي	- تسعى إلى دعم الأبحاث العلمية والتطبيقية وتطوير وسائل الإنتاج وتحسين الجودة. - توفير المساعدات المالية لتنفيذ الأبحاث اللازمة للتطوير والابتكار.
وزارة التجارة الخارجية	- وضع سياسات دعم التصدير والتجارة الخارجية التي من خلالها تهدف الحكومة الإيطالية إلى زيادة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق العالمي.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- وضع خطط للتأمين وتمويل الأنشطة التصديرية. - إعطاء قروض خاصة للمؤسسات ذات الأنشطة التصديرية	
- توفير معلومات عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء إيطاليا	الغرفة التجارية
- توجد لها العديد من المكاتب والمنتشرة في 37 دولة حيث تقدم المساعدة من أجل تطوير فرص الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى إعطاء معلومات عن تمويل المشاريع الاستثمارية طبقاً للقوانين الأوروبية.	مراكز المعلومات الأوروبية
- يعمل كشركة بين القطاع العام والخاص ويقدم الدعم للمؤسسات لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونموها وتطويرها بواسطة أموال رأس مال المخاطر ويضمن وسائل تسهيل حصولها على القروض.	الصندوق الأوروبي للاستثمار
يقدم الدعم الفني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويزودها بمعلومات حول الحوافز المالية.	معهد التطوير الصناعي
دوره الأساسي تشجيع تدويل التجارة والاستثمارات.	المعهد الوطني للتجارة الخارجية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2004): البرامج المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأعضاء في منطقة الاسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، ص ص 21-25.
- الموقع الالكتروني لوزارة التنمية الاقتصادية الإيطالية، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2014/02/17، www.sviluppoeconomico.gov.it.
- محمد بوقوم، جزيرة معيزي، (2012): إضاءات على بعض التجارب العالمية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى الوطني حول استراتيجيات تنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المنعقد يومي 18 و 19 أفريل 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 4.

بالإضافة للهيئات السابقة توجد مؤسستان عامتان تقدمان الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهما: مديكرديتو سنتراليه، والتي أنشأت سنة 1956 كمؤسسة للتمويل متوسط الأجل، تستهدف ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية وتنميتها وتوجيهها وجهة تصديرية، والمؤسسة المالية لتنمية وتعزيز المؤسسات الإيطالية خارج البلاد، والتي تعمل على دعم أصحاب مشاريع الأعمال في مجال الصادرات والاستثمارات الخارجية. كما تضطلع النقابات المهنية أيضا بدور أساسي في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونذكر منها: الاتحاد الإيطالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة Confapi، مؤسسة Confindustria، منظمة Fedroconfidi، منظمة Sviluppo Italia، واتحاد الغرف الذي يهدف إلى تقديم خدمات شاملة للمؤسسات الصغيرة، لاسيما الخدمات الإدارية والإعلامية والمساعدات والترويج.⁽¹⁾

2.2. سياسات تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا

تدعم السياسات والقوانين الإيطالية منذ القدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق سلسلة من التشريعات والحوافز، سواء كانت هذه الإجراءات مباشرة أو غير مباشرة، كما اهتمت السياسات

⁽¹⁾ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2004): البرامج المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأعضاء في منطقة الاسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، ص ص 21-25.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الحكومية بتهيئة بيئة أعمال داعمة ومحفزة لتفعيل دور هذه المؤسسات، وخاصة في مواجهة تداعيات العولمة.

1.2.2. التشريعات والحوافز الإيطالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: نوجزها في ما يلي:

جدول رقم 21: بعض التشريعات والحوافز الإيطالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نص القانون	التشريعات
يعمل على توفير الدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في الأنشطة الهادفة إلى تحسين الإنتاجية ونقل التكنولوجيا، وإتباع المعايير الخاصة بالجودة.	القانون 91/317
يوفر تمويل خاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل المحافظة على مستويات العمالة في حالة التعرض للأزمات.	القانون 857/49
يدعم رجال الأعمال.	القانون 68/44
صدر من أجل نقل المعرفة العلمية والتقدم التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	القانون 89/64
يعمل على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في برامج البحث والتطوير الأوروبي والدولي.	تعديل القانون 82/46
تقديم تسهيلات مالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستثمر في الأعمال الابتكارية والمشاريع البحثية.	القانون 51/317
يعمل على تسهيل شراء وتأجير المعدات والآلات التي تقوم بالإنتاج.	القانون 65/1329
يهدف إلى تقديم الدعم للمناطق التي تعاني من الكساد من خلال تنشيط الأعمال وتحديثها، بالإضافة للتوسع وإعادة تحويل الأنشطة الاقتصادية.	القانون 92/477
يعمل على إعطاء الدعم المالي للمؤسسات التي تستثمر جزء من رأس المال في تحسين التكنولوجيا المستخدمة والمحافظة على البيئة.	القانون 81/597
وهو قانون خاص يعمل على وضع السياسات والمقاييس التي تشجع صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الأوروبية والعالمية، والعمل على فتح أسواق جديدة.	القانون 81/394
يعمل على تشجيع خلق مؤسسات في الدول النامية سواء بمشاركة الحكومة أو القطاع الخاص.	القانون 87/49
يدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الأنشطة التصديرية.	القانون 1989/83
يقدم تسهيلات من أجل المشاركة في الأسواق العالمية.	القانون 90/304
يعمل على تسهيل القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	القانون 90/100

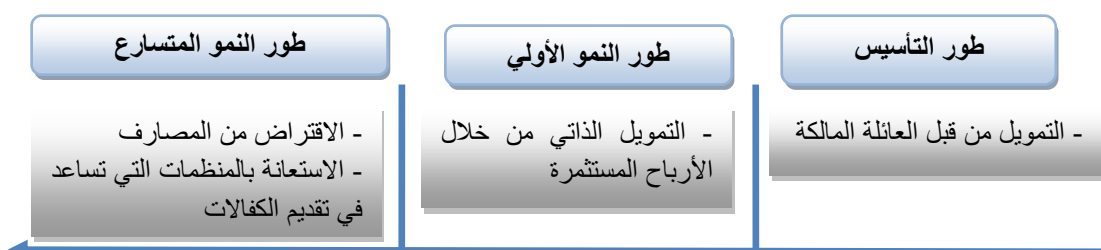
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- محمد راتول، وهبية بن داودية، (2006): بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - الدروس المستفادة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية المنعقد يومي 17 و 18 أبريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 174-175.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2.2.2. برامج تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا: في إيطاليا نسبة التمويل الداخلي أو الذاتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 30% مصدرها عبارة عن مداخل المؤسسات، العائلة والأصدقاء أما النسبة الباقية فهي تعتبر تمويلا خارجيا،⁽¹⁾ وتتم هذه المؤسسات عند تأسيسها بعدة أطوار حيث تختلف أشكال التمويل فيها حسب الطور الذي تمر فيه كما هو موضح في الشكل الموالي:

شكل رقم 24: أشكال التمويل حسب أطوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- عمار شلابي، (2011): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان جديد للتنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار - عنابة، الجزائر، ص 167.

من خلال البرامج المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية وبعد إزالة الضوابط

على الجهاز المصرفي، تم استحداث مصادر تمويل مباشرة وأخرى غير مباشرة ونذكر بعض منها:⁽²⁾

➤ مصادر التمويل المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وتشتمل على:

- تمويل شراء أو استئجار الآلات: وهو من أشكال التمويل الطويل والمتوسط الأجل.

- القروض الميسرة: من أشكال التمويل متوسط الأجل وهو متصل بنشاطات البحث والتطوير والابتكار، التنمية والتصدير، إذ تقدم تسهيلات بموجب قوانين تسنها وزارة التنمية الاقتصادية، وزارة التجارة الخارجية، والبنوك المخصصة لذلك وأهمها بنك Mediocredito.

- بيع الديون: من أشكال التمويل قصير الأجل ويتمثل في بيع شركة ما الحسابات المستحقة بخضم كمشتري أو مصرف أو شركة مالية، فهذه العملية تصنف كبيع للحسابات المستحقة، وبالتالي الحصول على سيولة خلال فترة قصيرة.

⁽¹⁾ Thorsten Beck, Asli Demirguc and Vojislav Maksimovic, (2004): Financing patterns around the world-Are small firms different? Journal of financial economics, Volume 89 (N° 3), P11.

⁽²⁾ وائل ناصر أبو دلبوح، (2006): أثر التمويل الخارجي وضماناته على تأسيس ونجاح المنشآت الصغيرة والمتوسطة، دراسة ميدانية للتجربة الأخيرة للقطاع الصناعي الأردني، دكتوراه فلسفة غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المملكة الأردنية الهاشمية، ص 101.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- ضمانات سلف التصدير: تختص بهذه العملية مؤسسة خدمات ضمان التجارة الخارجية والشركات الإيطالية المختلطة في الخارج.

- رأسمال المخاطر: وهو الأنسب بالنسبة للمؤسسات التي تعتمد على الابتكار والتكنولوجيات الحديثة، إذ يوفر هذا النوع جميع الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

➔ مصادر التمويل الغير مباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل في:

- الضمانات: ويتمثل دورها في تخفيض أو إزالة الحاجة إلى الرهن الذي تطلبه البنوك أو المؤسسات المالية.

- الحوافز الضريبية: مثل الإعفاءات الضريبية المؤقتة، الخصم الضريبي، وتخفيض الضمان الاجتماعي ودعم الأجور.

➔ بورصة المشروعات الصغيرة في إيطاليا: أنشأت عام 2001 وتشير المعلومات المتاحة أنّ هذه البورصة معقدة كثيرا في قواعد تنظيم وإدخال المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدرجة أكثر من المشروعات التي تعمل في الأسواق الرئيسية لتوفير المزيد من الحماية للمستثمرين. وتضم حوالي 76 مؤسسة مسجلة فيها، ويبلغ قيمة حجم التداول السنوي حوالي 30 مليار دولار أمريكي وحجم السوق تبلغ 32 مليار دولار.

3.2.2. العناقيد الصناعية في إيطاليا: ظهر مفهوم العناقيد الصناعية عام 1990 عندما قام العالم الاقتصادي مايكل بورتر Porter بإصدار مؤلفه الشهير "الميزة التنافسية للأمم" The Competitive Advantage of Nations، فبعد العديد من الدراسات والأبحاث التي أجراها عن كيفية تطوير تنافسية الدول وجد أن أفضل أسلوب لتحقيق ذلك هو إيجاد مناخ جذاب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن أفضل بيئة لهذه المؤسسات هي بيئة العناقيد الصناعية Industrial cluster⁽¹⁾، وطبقا لمفهوم بورتر فإن العناقيد الصناعية هي عبارة عن تركيزات جغرافية من المؤسسات والشركات المترابطة أي تتمثل في توطين الصناعات بشكل مترابط من خلال علاقة الزبون/الممول والمناطق التكنولوجية والعمالة والتوزيع...⁽²⁾

⁽¹⁾ Michael Porter, (1990): The competitive advantage of nation, Harvard business review, March-April, PP 80-81.

⁽²⁾ Michael Porter, (1998): Clusters and the new economics of competition, Harvard business review, volume 76 (N°6), P78.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

والتي تعرف بأنها "مجموعة شركات مركزة قطاعيا وجغرافيا، تنتج وتبيع تشكيلة من المنتجات المترابطة أو المتكاملة وبالتالي تواجه تحديات وفرصا مشتركة".⁽¹⁾

فالعنقود هو تجمع يضم مجموعة من الشركات التي تجمع بينها عوامل مشتركة، أي هو تجمع جغرافي لمجموعة من المؤسسات التي تعمل في نشاط معين، والعناقيد الصناعية هي وجود تجمعات جغرافية لعدد من المؤسسات والشركات المترابطة والمتصلة ببعضها البعض في مجال معين، وتعد هذه العناقيد من أهم أساليب تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم قدراتها الإنتاجية، كما تعمل على رفع جودة وتنافسية المنتجات النهائية.

تعتبر التجربة الإيطالية من أشهر وأنجح تجارب العناقيد الصناعية في العالم، ويقع معظمها في شمال شرق إيطاليا ووسطها وهي تسمى بتجربة إيطاليا الثالثة، وقد تجلّى النمو الاقتصادي الذي شهدته هذه المنطقة من خلال ارتفاع معدلات التشغيل وزيادة الاستهلاك. وتمتلك إيطاليا قاعدة بأكثر من 200 عنقود صناعي، يعمل بها حوالي 2.2 مليون عامل في القطاع الصناعي، أي ما نسبته 42.5% من العمالة الصناعية في إيطاليا، ويبلغ عدد المؤسسات بها 90.000 مؤسسة، بحجم صادرات يتعدى 90 مليار دولار.⁽²⁾

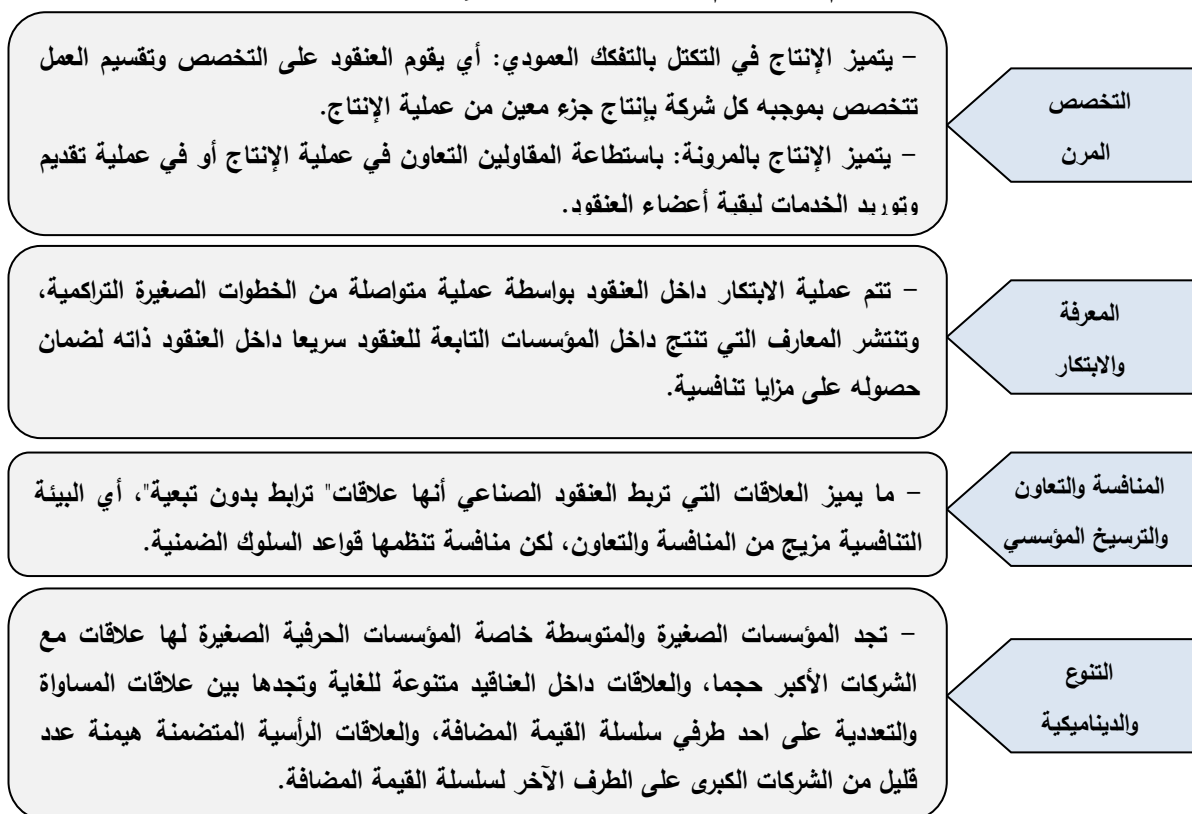
وهناك جملة من الخصائص تميز العناقيد الإيطالية، نذكر منها ما يلي:

⁽¹⁾ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2004): زيادة إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال التكتل والتشبيك: دراسة حالة صناعة الملابس في لبنان، الأمم المتحدة، نيويورك، ص 06.

⁽²⁾ François Dugeny, (2008): Clusters mondiaux, Regards croisés sur la Théorie et la réalité de clusters, institut d'aménagement et d'urbanisme de la région d'Ile de France : Paris, France, P33.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شكل رقم 25: أهم خصائص العناقيد الإيطالية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- ليندة فريشة، خديجة عزوزي، (2013): التجربة الإيطالية في مجال دعم العناقيد الصناعية، الملتقى الوطني دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم تنافسيتها محليا ودوليا المنعقد يومي 29 و30 ماي 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، ص 10.

3.2. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا

أهم ما يميز الاقتصاد الإيطالي أنه يستمد قوته من مؤسساته، وخاصة المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والتي تشكل 99.9% من النسيج المؤسساتي كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم 22: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومساهمتها في العمالة والقيمة

المضافة في إيطاليا سنة 2012

القيمة المضافة		عدد العمال		عدد المؤسسات		
النسبة (%)	بليون €	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	
29.8	185	46.1	6.930.947	94.4	3.491.826	المؤسسات المصغرة
21.9	136	21.5	3.236.764	5.0	138.198	المؤسسات الصغيرة
16.3	101	12.4	1.861.089	0.5	19.265	المؤسسات المتوسطة
68.0	422	80.0	12.028.799	99.9	3.694.288	المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة
32.0	198	20.0	3.013.012	0.1	3.196	المؤسسات الكبيرة
100	620	100	15.041.812	100	3.697.484	المجموع

Source: European Commission, (2013): SBA fact sheet, Italy, P2.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتبين من خلال بيانات 2012 أن المؤسسات المصغرة تسيطر على البنية الإنتاجية للاقتصاد الإيطالي فتقدر بنسبة 94.4%، وبضمها مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد أنها تشكل حوالي 3.694 مليون مؤسسة، فقد انخفض عددها مؤخرا عما كانت عليه سنة 2004 إذ كان عدد المؤسسات الإجمالي في إيطاليا 4.489 مليون مؤسسة، منها 4.486 مليون مؤسسة عبارة عن مؤسسات مصغرة وصغيرة ومتوسطة الحجم أي تشكل ما نسبته 97% من مجموع المؤسسات العاملة، في حين زادت مساهمتها في توفير مناصب الشغل حيث أصبحت توظف ما يقارب 80% سنة 2012 بعد أن كانت تساهم بنسبة 59% من حجم القوى العاملة سنة 2004، كما ارتفعت نسبة مساهمتها في القيمة المضافة إلى 68% بعد أن كانت أقل من 23% سنة 1997.

المبحث الثالث: تجارب بعض الدول الناشئة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في العشرينات التي تلت الحرب العالمية الثانية تزايدت ظاهرة الاقتصادات الناشئة والاهتمام بقضايا التنمية في العالم الثالث، ولوحظ أن بعض الاقتصادات الآسيوية كدول جنوب شرق آسيا حققت انطلاقا اقتصاديا باهرا، في حين لم تحقق باقي الاقتصادات النامية الأخرى معدلات نمو عالية والتي من الممكن أن تمتلك مقومات اقتصادية أفضل من تلك الدول.

وهذا ما يدفعنا للتساؤل والبحث عن أهم العوامل التي كان لها دورا بارزا في إحداث انطلاق وإقلاع اقتصادي في الدول التي كانت نامية وعلى أي نوع من المؤسسات اعتمدت في تحقيق هذا النجاح، لاسيما بعد إخفاق نماذج التنمية المستوردة في البلدان النامية الأخرى عن تحقيق هذا التقدم.

المطلب الأول: التجربة الهندية

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان ومازال الركيزة الأساسية للحكومة الهندية مع اختلاف وتنوع توجهاتها، حيث يبدو أن هناك نوعا من المصالح المشتركة والفوائد المتبادلة التي حالت دون الانفصام بينهما، فمن ناحية لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التخلي عن الدعم الحكومي خاصة في ظل التطورات العالمية وسيادة المنافسة وآليات السوق الحرة، ومن ناحية أخرى تجد الحكومة في هذا القطاع ضالتها المنشودة لتوفير فرص العمل اللازمة لمواجهة البطالة كبعد اجتماعي هام خاصة في ظل استخدام الصناعات الثقيلة للتكنولوجيا قليلة العمالة، فضلا عن تغطية الطلب المحلي على المنتجات، وتوفير العملة الصعبة بالتصدير.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. التجربة التنموية في الهند

منذ عام 1950 أصبح التخطيط مبدءاً مقررًا في الحكومة الهندية، حيث أنشأت لجنة للتخطيط القومي لتتولى إعداد خطة عامة لاستغلال موارد البلاد استغلالاً فعالاً متوازناً، وتحققت التنمية الاقتصادية في الهند على شكل خطط خماسية، كما هي ملخصة في الجدول الموالي:

جدول رقم 23: المسيرة التنموية في الهند إبان المراحل الأربع (1950-2001) (%)

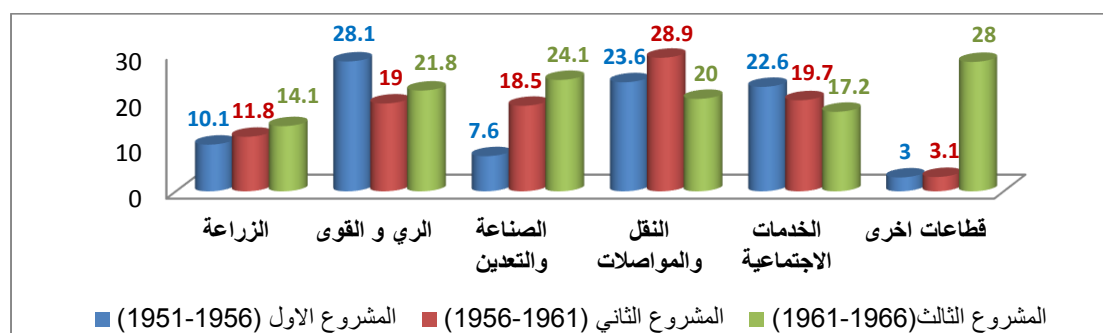
حقبة ثانية (1980-1981 حتى 2001-2002)			حقبة أولى (1950-1951 حتى 1979-1980)			
مرحلة ثانية (2001-1992)	مرحلة أولى (1991-1980)	حقبة ثانية	مرحلة ثانية (1979-1965)	مرحلة أولى (1964-1951)	حقبة أولى	
6.0	5.5	5.7	2.9	4.4	3.6	ناتج المحلي الإجمالي
3.9	3.3	3.6	0.6	2.3	1.4	ناتج المحلي الإجمالي الفردي
4.9	4.5	4.7	2.8	3.7	3.2	استهلاك خاص
6.6	6.0	6.3	5.1	6.6	5.8	استهلاك عام
7.8	5.0	6.3	4.5	7.9	6.1	استثمار
7.9	9.9	8.9	3.7	9.7	6.6	آلات وتجهيزات
8.6	8.4	8.5	3.8	3.5	3.6	استثمار خاص
10.8	8.4	9.5	10.2	0.0	3.8	صادرات أدوات وخدمات
13.2	6.9	9.8	37.1	-	-	واردات بترولية

المصدر: جان جوزيف بوالو، ترجمة صباح محمود كعدان، (2011): الاقتصاد الهندي، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب: دمشق، سوريا، ص 28.

1.1. الحقبة الأولى

أصدرت لجنة التخطيط القومي سنة 1951 مشروع خطة السنوات الخمس والذي قدرت جملة الاستثمارات المخصصة له بحوالي 23.5 مليار روبية في حين قدرت استثمارات المشروع الثاني من 1956 إلى 1961 بحوالي 48 مليار روبية يليهم المشروع الثالث للتنمية الاقتصادية للفترة الممتدة من 1961 إلى 1966، ووزعت المبالغ المخصصة للمشاريع الثلاثة على قطاعات الاقتصاد القومي بالنسب الموضحة في الشكل الموالي:

شكل رقم 26: استثمارات المشروع الأول والثاني والثالث في الهند



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقويم السنوي للحكومة الهندية، (1960)، ص 198-199.

يظهر الشكل رقم 26 أن الخطة التنموية الهندية الأولى ركزت على الري، الزراعة، النقل والمواصلات حيث أعطتهم الأولوية وخصتهم بنسبة كبيرة من مجمل الاستثمارات، في حين خصصت 1.79 مليار روبية من جملة الاستثمارات للصناعة أي بنسبة 7.6% فقط فهي بذلك كانت أقل أهمية من القطاعات الأخرى، والسبب في ذلك هو اعتماد الحكومة خلال فترة الخطة الخماسية الأولى في التوسع الصناعي على القطاع الخاص. مع نهاية المشروع الأول بتحقيق معظم أهدافه سواء ما كان منها قصير الأجل أو طويل الأجل، تم وضع مشروع ثان وأول ما يلاحظ من خلال الشكل السابق هو زيادة نصيب قطاع الصناعة والتعدين النسبي من 7.6% في المشروع الأول إلى 18.5% في المشروع الثاني، إلا أن المشروع الثاني لم يحقق النجاح المأمول في تحقيق الأهداف المخطط لها مقارنة بالمشروع الأول. وفي سنة 1961 بدأ المشروع الثالث حيث أعطى أولوية مطلقة للزراعة تليها الصناعة، ويرجع تفضيل الزراعة إلى ما اتضح من أهمية زيادة الإنتاج الزراعي لمواجهة اطراد نمو الطلب على المواد الغذائية والحد من أخطار التضخم التي تصاحب التنمية الاقتصادية السريعة.⁽¹⁾

شهدت الهند سلسلة من الأزمات الغذائية انتكس خلالها الاستثمار في المرحلة الثانية من هذه الحقبة والتي تخللتها ثلاث خطط سنوية من (1966-1969)، وبعدها انطلقت الخطة الخمسية الرابعة (1969-1974) وتلتها الخطة الخامسة (1974-1979) حيث شهدت هذه المرحلة إعادة توجيه الأولويات نحو الزراعة والصناعات المرتبطة بها حيث أصبح نجاح نموذج الاعتماد على الذات يعتمد على نموذج إحلال الواردات لتحقيق نتائج ملموسة بالنسبة للاستقلال الزراعي الذاتي في الهند.

2.1. الحقبة الثانية

بدأت المرحلة الأولى من هذه الحقبة بانطلاق الخطة الخمسية السادسة (1980-1985) التي كان شعارها محاربة الفقر أو الاعتماد على الذات، وبعدها انطلقت المرحلة الخمسية السابعة (1985-1990) وبدأ الاقتصاديون يتحدثون عن إقلاع الهند، ومن أبرز نتائج هذا العقد من الانعطاف التدريجي هو ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الفردي حتى 3.3%، وتزايد الاستهلاك الخاص بنسبة +4.5%، وما يفسر تغير النتائج في الهند هو بالدرجة الأولى التغير الحيوي في نظام النمو الذي نجم عن تغير في موقف الحكومة لصالح القطاع الخاص، وبدرجة أقل عن إجراءات إصلاحية أو بيئة

⁽¹⁾ كامل البكري، المرجع سبق ذكره، ص ص 204-209.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خارجية أكثر ملائمة أو أيضا عن نتائج الثورة الخضراء حيث سجلت الزراعة معدل نمو سنوي 4.2% ساهمت بنسبة 21% في الناتج المحلي الإجمالي.⁽¹⁾

بحلول عام 1991 وصل العجز لدى الحكومة إلى 8% من إجمالي الناتج المحلي، تبعه عجز كبير في احتياطات الصرف أين وضعت الحكومة جملة من الإصلاحات وهو ما انعكس إيجابيا بتوسع كبير في التجارة وزيادة الاستثمار الأجنبي، وتحقيق نهضة في مجالي التكنولوجيا والخدمات، وأصبح القطاع الخاص يشكل العمود الرئيسي لنمو الناتج القومي الهندي وتوسعت العديد من المؤسسات،⁽²⁾ ونلخص في الجدول الموالي تطور لبعض مؤشرات الأداء التنموي للهند في السنوات الأخيرة.

جدول رقم 24: مؤشرات الأداء التنموي في الهند (2003-2013)

المؤشرات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مستوى التضخم (%)	3.8	3.8	4.2	6.1	6.4	8.4	10.9	12.0	8.9	9.3	10.9
الإفخار/الناتج المحلي الإجمالي	28	33	34	35	37	34	34	34	32	30	-
النمو السكاني (%)	1.6	1.5	1.5	1.4	1.4	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.2
نسبة العمالة (%) / إجمالي السكان	58	58	58	60	59	56	55	54	54	54	-
نسبة البطالة (%)	4.1	3.9	4.4	4.3	3.9	4.2	3.9	3.5	3.4	3.4	-
القيمة المضافة في قطاع الصناعة / (%) من إجمالي الناتج المحلي	26	28	28	29	29	28	28	28	27	26	25
القيمة المضافة في قطاع الزراعة / (%) من إجمالي الناتج المحلي	21	19	19	18	18	18	18	18	18	17	18
القيمة المضافة في قطاع الخدمات / (%) من إجمالي الناتج المحلي	53	53	53	53	53	54	55	54	56	57	57

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

بيانات البنك الدولي، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2014/06/28، متاحة على الموقع الإلكتروني: <http://data.worldbank.org/indicator>

وفقا لما تذكره البيانات فإن عدد سكان الهند سنة 2013 يفوق المليار نسمة، ويلعب هذا العامل عنصرا فاعلا في اتساع السوق ممثلا في شريحة من السكان تتمتع بقوة شرائية عالية، وتشير التقديرات الدولية في هذا الصدد إلى أنه من المتوقع أن يتجاوز حجم السوق الهندي حجم السوق الصينية خلال العقود القادمة لتصبح الهند أكبر سوق اقتصادي في العالم. كما أن تسجيل نسبة 3.4% بطالة سنة 2012 يبرهن عن مدى نجاعة السياسات المطبقة في القضاء على هذه الظاهرة التي تعد معوقا رئيسيا يحول دون تحقيق معدلات نمو مرتفعة، إلا أنه يلاحظ ارتفاع كبير في معدلات

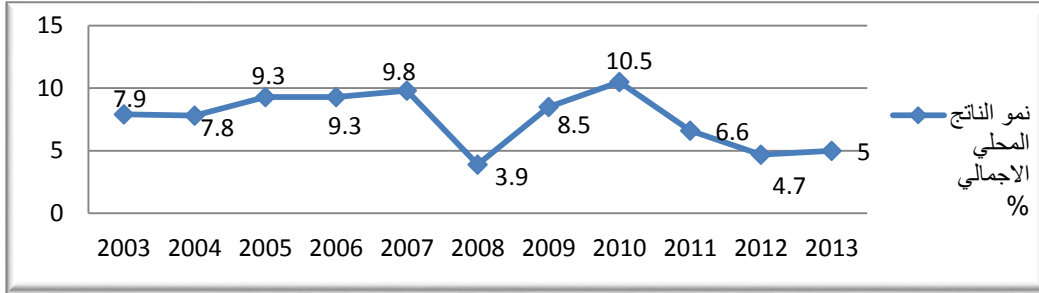
⁽¹⁾ جان جوزيف بوالو، ترجمة صباح محمود كعدان، (2011): الاقتصاد الهندي، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب: دمشق، سوريا، ص 29.

⁽²⁾ بيبتراس أيفيشيوسستروس، جون بوزمان، (2009): اقتصاد الهند... الدور والمستقبل في نظام عالمي جديد، سلسلة دراسات القوى الصاعدة، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ص 35.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

التضخم في السنوات الأخيرة مقارنة بسنة 2003 نجد أنه بلغ أكثر من الضعف نهاية 2013 ووصل إلى 10.9%، الأمر الذي أثر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث سجل تراجع بعد سنة 2010 كما يوضح المنحنى البياني الآتي:

شكل رقم 27: نمو الناتج المحلي الإجمالي في الهند (2003-2013)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على :

بيانات البنك الدولي، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2014/06/28، متاحة على الموقع الإلكتروني: <http://data.worldbank.org/indicator>

شهد الناتج المحلي للهند نمواً مستمراً وصل إلى 10.5% سنة 2010 وهو ما عزز القوة الاقتصادية بشكل كبير وساهم لحد كبير في تحقيق إستراتيجية تعديل الهيكل الاقتصادي، إلا أنه انخفض هذا النمو إلى 5% مع نهاية 2013 ويعود ذلك لتراجع معدلات النشاط الاقتصادي في العديد من الدول تأثراً بالأزمات الاقتصادية العالمية مما أثر سلباً على التجارة الدولية الهندية، بالإضافة للضغوط التضخمية التي زاد من حدتها انخفاض قيمة العملة.

2. تجربة الهند في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.2. هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند

اهتمت الحكومة الهندية بتوفير البيئة الملائمة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقامت بوضع العديد من الهيئات والوحدات الداعمة لتطوير وعصرنة هذه المؤسسات ونذكر منها:

1.1.2. وزارة الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية الزراعية: قامت الهند بإنشاء وزارة خاصة تعمل

على دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتنسيق بين الهيئات المختلفة التي تعمل لخدمة هذا القطاع⁽¹⁾، وفي 2007 تحولت إلى وزارة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة بعد أن اندمجت فيها وزارة الصناعات الغذائية والريفية، اهتمت الوزارة الجديدة بالسياسات والبرامج والخطط المتعلقة

⁽¹⁾ محمد راتول، وهيبه بن داودية، (2006): بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - الدروس المستفادة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية المنعقد يومي 17 و 18 أفريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 176.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنسيق مع حكومات الولايات لتطوير هذا النوع من المؤسسات وضمان توفير التمويل اللازم لها من المؤسسات المالية والبنوك وتنمية قدراتها التكنولوجية وتوفير الإدارة الحديثة لها.⁽¹⁾

2.1.2. المجلس الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: (NBMSME)⁽²⁾ وهو هيئة استشارية يقوم بتقديم المشورة للحكومة بشأن جميع القضايا المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعمل على تسهيل التنسيق والترابط بين المؤسسات والخطط الحكومية، يترأس المجلس وزير الدولة لشؤون المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومن بين أعضائه وزراء وأعضاء البرلمان وأمناء الإدارات المختلفة للحكومة الهندية، بالإضافة إلى ممثلي المؤسسات المالية ومؤسسات القطاع العام، والاتحادات الصناعية والخبراء البارزين في المجال، وينعقد المجلس بانتظام لاستعراض التقدم المحرز في تطوير القطاع.⁽³⁾

3.1.2. الهيئة الوطنية للصناعات الصغيرة: تهتم بمساعدة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مشروعات تابعة للقطاع العام، وتعمل على تقديم خدمات للصناعات الصغيرة وتسعى هذه الهيئة إلى تحقيق هدفين هما: العمل على تقليل الفوارق بين الولايات والأقاليم الاقتصادية في الهند إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة وسريعة في المجتمعات السكانية التي تعاني من أزمة البطالة.

4.1.2. مؤسسة تنمية الصناعات الصغيرة: تقوم بتقديم خدمات مختلفة في مجالات الإنتاج والتمويل والتسويق، وإعداد برامج تدريبية تهدف إلى زيادة المهارات الفنية للعمال وتزويد أصحاب المؤسسات الصغيرة بالمعلومات والبيانات الخاصة بالأسواق العالمية.⁽⁴⁾

5.1.2. صندوق تطوير التكنولوجيا: أنشأت الحكومة الهندية صندوق للمساعدة في تطوير تكنولوجيا المشروعات الصغيرة وتحسين مستوى العمالة، حيث استبدلت الحكومة الحماية من فرض رسوم وضرائب على المنتجات المستوردة إلى تقديم الدعم المادي والفني لتطوير المنتجات، وهذا أكثر جدوى لتنمية الاقتصاد القومي على المدى القصير والطويل.⁽⁵⁾

6.1.2. معهد تنمية ريادة الأعمال في الهند: وهو أحد المعاهد التي تشارك في تطوير وحدات التدريب وإجراء البحوث، وتقديم خدمات استشارية لتطوير روح المبادرة وتشجيع المشاريع الصغيرة

⁽¹⁾ Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises (MSME) of India, Annual report (2011-2012), P14.

⁽²⁾ NBMSME: National Board for Micro, Small And Medium Enterprises.

⁽³⁾ Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises (MSME) of India, Annual report (2012-2013), P10.

⁽⁴⁾ فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، المرجع سبق ذكره، ص164.

⁽⁵⁾ أيمن علي عمر، (2007): إدارة المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية: الإسكندرية، القاهرة، ص262.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية، بالإضافة لتشجيع إنشاء شركات جديدة من قبل رواد الأعمال، من أجل غرس ثقافة ريادة الأعمال في أوساط الجيل الجديد من رجال الأعمال على أساس منتظم.⁽¹⁾

7.1.2. مراكز تنمية المنتج: قامت الحكومة الهندية بإعداد برامج لتحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على إدخال آلات ومعدات جديدة وتحسين المخرجات، وتحسين مستوى التسويق، وتحسين المنتج والرفع من جودته تم تأسيس مراكز لتنمية المنتج بهدف تبني وتطوير التكنولوجيا وتطبيقها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.⁽²⁾

2.2. السياسات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند

1.2.2. البرامج والمساعدات المالية: عملت الحكومة الهندية على توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذلك من خلال إيجاد العديد من المصادر التمويلية لتقديم كافة الخدمات من قروض لتمويل رأس المال الثابت والعامل والأخذ بنظام التمويل الإيجاري، وذلك عن طريق جهات عديدة مثل البنوك التجارية كبنك الهند للتنمية الصناعية والبنوك الإقليمية وجهاز تنمية الصناعات الصغيرة، كما قامت الهند بإتباع نظام ضمان القروض المقدمة للمؤسسات عن طريق وضع احتياطي بالبنك المركزي لمواجهة الخسائر المحتملة بالصناعات الصغيرة.

2.2.2. نظام التعاقد من الباطن: تعتبر الهند من أكبر المتعاملين في نظام التعاقد الفرعي من الباطن والذي يتم بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة سواء في نطاق التعاقدات الدولية أو المحلية، فالأول يتم التعاقد فيه بين المؤسسات الصغيرة بالداخل والمؤسسات الكبيرة بالخارج، أما الثاني فيتم التعاقد فيه بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة داخل الدولة.⁽³⁾

3.2.2. البرامج والمساعدات في مجال التسويق: تقوم الحكومة المركزية الهندية بتقديم مختلف المساعدات التسويقية، بما يحقق زيادة كفاءة الأسواق الداخلية والخارجية، وتشجيع المؤسسات الصغيرة للمشاركة في المخزون الحكومي، وبرامج المشتريات وتنظيم المعارض التجارية، بالإضافة توفير قاعدة معلومات لإحصائيات الإنتاج السائدة والمستقبلية.⁽⁴⁾

⁽¹⁾ Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises (MSME) of India, Annual report (2012-2013), P9.

⁽²⁾ عمار شلابي، المرجع سبق ذكره، ص 161.

⁽³⁾ محمد بوقوم، المرجع سبق ذكره، ص 99-100.

⁽⁴⁾ عمار شلابي، المرجع سبق ذكره، ص 163.

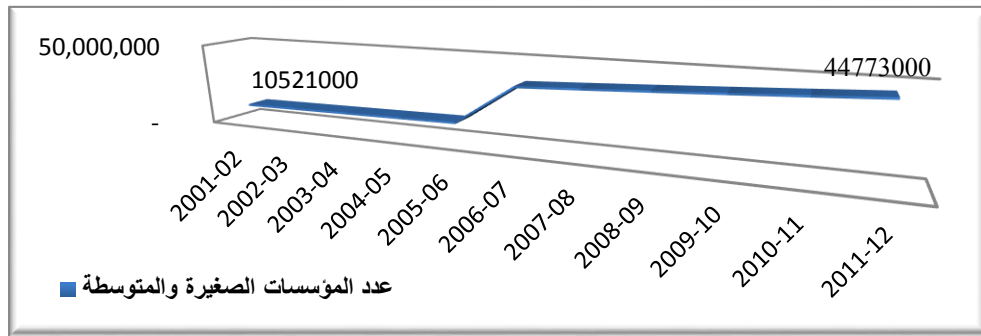
الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3.2. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند

تعد الهند من أكثر الدول تأثراً بالتجربة اليابانية الرائدة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذا فهذا النوع من المؤسسات يندرج ضمن أولويات الحكومة فبذلك تتركز جهود الحكومة المركزية في صياغة البرامج لتطوير المؤسسات والمساهمة بجزء من رأس المال لتنفيذها.

1.3.2. تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند: لمتابعة التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند من 2001 إلى غاية 2012 ندرج الشكل الموالي:

شكل رقم 28: التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند (2001-2012)



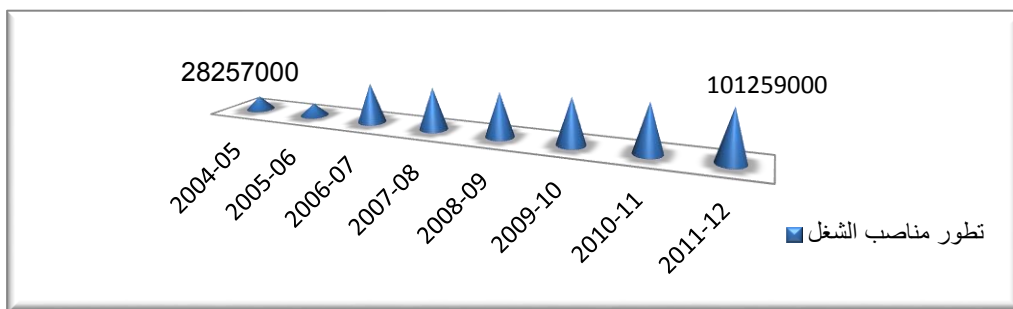
Source: Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises (MSME) of India, Annual report (2012-2013), PP 15-16.

إن النظرة الإجمالية لواقع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الهند تكشف أن هذا النجاح هو ثمرة تضافر مجموعة من العوامل والإمكانات الشرعية والإدارية، ونظرا للمنحنى البياني أعلاه يتبين العدد الهائل لهذه المؤسسات التي وصلت إلى 44.773.000 مؤسسة خلال 2011-2012 وهذا بعدما كانت 10.521.000 مؤسسة في 2001.

2.3.2. مناصب الشغل المصرح بها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة كبيرة في توفير مناصب الشغل في الهند وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم 29: تطور مناصب الشغل المصرح بها من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

الهند (2004-2012)



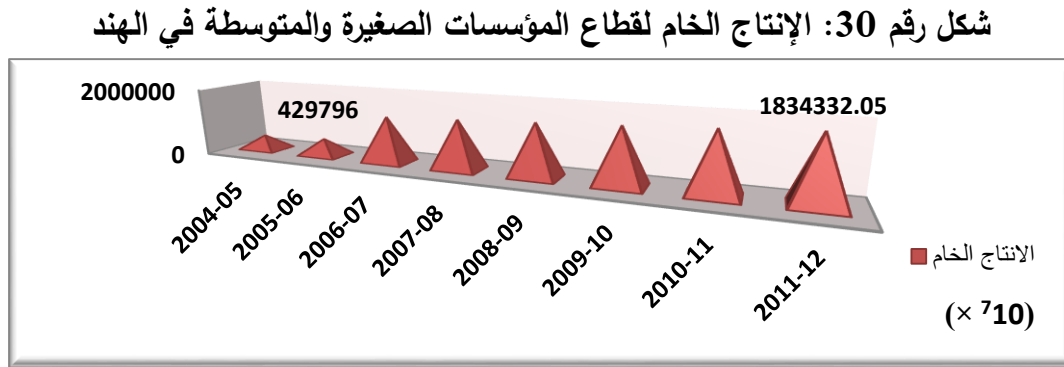
Source: Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises (MSME) of India, Annual report (2011-2013), PP15-16.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أثبتت الدراسات في الهند بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المولد الأكبر لفرص العمل فلقد حققت معدل نمو في التشغيل بلغ في المتوسط 7% سنويا خلال الفترة 1992-2009، ووفقا لما تذكره البيانات والأرقام في الشكل رقم 29 نلاحظ تطور وزيادة كبيرة في عدد مناصب الشغل التي توفرها هذه المؤسسات وصلت إلى 101.259.000 منصب أواخر 2012 وهذا ما يبين أهمية هذه المؤسسات في تنمية الاقتصاد الهندي ودورها في معالجة مشكلة البطالة.

3.3.2 الإنتاج الخام لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ولتبيان أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الهندي نعتمد على مؤشر آخر وهو مساهمتها في الإنتاج الخام والذي قدر بـ 18.34 تريليون روبية سنة 2012 كما هو موضح في الشكل رقم 30.



Source: Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises (MSME) of India, Annual report (2011-2012), P16.

المطلب الثاني: التجربة الماليزية

تمكن ماليزيا خلال فترة قصيرة من الزمن أن تصنع لنفسها نموذجا رائدا في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومواجهة ظاهرة البطالة والقضاء على آثارها السلبية، فهي تعد تجربة تستحق التمعن فيها للكشف عن أسرارها التي بنت عليها نجاحها المبهر.

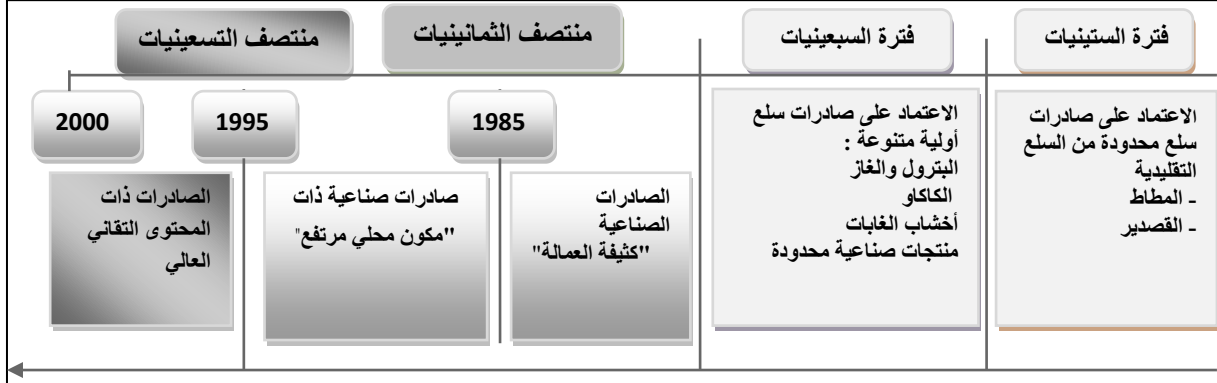
1. تجربة التنمية في ماليزيا

بدأت المسيرة التنموية في ماليزيا بعد حصولها على الاستقلال سنة 1958 من خلال إستراتيجية الإحلال محل الواردات، حيث كانت تقوم على صناعات السلع الاستهلاكية إلا أنه نظرا

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لضيق السوق المحلية وضعف حجم الطلب المحلي ظلت عمليات التصنيع خلال الستينيات محدودة، ولم تحقق طفرة كبيرة في حجم العمالة والقيمة المضافة،⁽¹⁾ كما هو ملخص في الشكل الموالي:

شكل رقم 31: تطور المسار التنموي المالي



المصدر: محمد عبد الفضيل، (2000): العرب والتجربة الآسيوية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان، ص 52.

1.1. حقبة السبعينيات

لحقت العديد من التحولات بمسار التنمية في ماليزيا منذ نهاية الستينيات بدءاً بالخطة الماليزية الثانية (1971-1975) وتلتها الخطة الماليزية الثالثة (1976-1980)، حيث اتسم التحول في هذه الفترة بتوسيع حصة القطاع العام في الاقتصاد المالي، وتطوير دور الدولة التدخلية، ورافق هذه الفترة تحسين توزيع الدخل والثروات، وفي إطار السياسة التجارية بدأت الحكومة بتشجيع صادرات المواد الأولية بصورة أكثر فاعلية خاصة المطاط، الأخشاب، البترول والغاز، والصادرات الصناعية الخفيفة، وساعدت الزيادة في عائدات النفط في تمويل الحجم المتزايد للنفقات العامة.⁽²⁾

2.1. فترة التصنيع الثقيل

وهي الفترة التي تغطيها الخطة الماليزية الرابعة (1981-1985) أي مع بداية حقبة الثمانينيات، وباعتبارها المرحلة الثانية المعقدة لإستراتيجية الإحلال محل الواردات، ركزت مسيرة التنمية في السياسة التصنيعية على تطوير الصناعات الثقيلة وعلى تطوير قطاع الصناعات الرأسمالية لزيادة

⁽¹⁾ كمال ضلوش، عبد الرشيد كياس، (2011): قراءة سوسيواقتصادية للتجربة الماليزية في القضاء على ظاهرة البطالة، المتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة المنعقد 15 و16 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 6.

⁽²⁾ عبد الله ناصر السويدي، شيخة سيف الشامسي، (2000): معجزة شرق آسيا، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية: أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 185.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نصيب المكونات المحلية في بنية الصناعات التصديرية، حيث تم إنشاء صناعات الحديد والصلب والإسمنت والبدء في مشروع السيارة القومية.⁽¹⁾

3.1. مرحلة التحرير الاقتصادي

بدءا من منتصف الثمانينيات لنهاية التسعينيات وتتسم هذه الفترة بإنجاز ثلاث خطط خمسية مترابطة، شملت الخطة المالية الخامسة (1986-1990)، والخطة المالية السادسة (1991-1995) حيث تلتها الخطة المالية السابعة (1996-2000) حيث اتسمت هذه الفترة بتشجيع القطاع الخاص وإعطائه المزيد من الحوافز على الاستثمار والمشاركة الفعالة في مسيرة التنمية وفتح المجال لرأس المال الأجنبي المباشر بالاستثمار في الاقتصاد الماليزي وفقا لضوابط معينة، وركزت الخطة الصناعية الرئيسية في هذه الفترة على الصناعات ذات التوجه التصديري والصناعات التي تستند إلى قاعدة الموارد المحلية ورافق ذلك التركيز على التطوير والتحديث التقني، وتنمية رأس المال البشري ليصبح الاقتصاد الماليزي أكثر تنافسية في السوق العالمية.⁽²⁾

ولمتابعة تطور الاقتصاد الماليزي في الفترة من 2003-2013 ندرج الجدول الموالي الذي يلخص بعض مؤشرات الأداء التنموي الماليزي.

جدول رقم 25: مؤشرات الأداء التنموي في ماليزيا (2003-2013)

المؤشرات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	5.8	6.8	5.3	5.6	6.3	4.8	1.5-	7.4	5.2	5.6	4.7
مستوى التضخم (%)	1.0	1.5	3.0	3.6	2.0	5.4	0.6	1.7	3.2	1.7	2.1
الامخار / (%) من الناتج المحلي الإجمالي	35	35	37	39	39	39	33	34	35	32	-
النمو السكاني (%)	1.9	1.9	1.9	1.9	1.8	1.8	1.8	1.7	1.7	1.7	1.6
نسبة العمالة (%) / إجمالي السكان	60	60	60	60	59	59	58	59	59	59	-
مستوى البطالة (%) / من إجمالي القوى العاملة	3.6	3.5	3.5	3.3	3.2	3.3	3.7	3.4	3.1	3.1	-
القيمة المضافة في قطاع الصناعة / (%) من إجمالي الناتج المحلي	47	49	46	47	45	45	41	41	40	41	41
القيمة المضافة في قطاع الزراعة / (%) من إجمالي الناتج المحلي	9	9	8	9	-10	10	9	10	12	10	9
القيمة المضافة في قطاع الخدمات / (%) من إجمالي الناتج المحلي	44	42	45	45	45	45	50	49	48	49	50

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

بيانات البنك الدولي، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2014/06/28، متاحة على الموقع الإلكتروني: <http://data.worldbank.org/indicator>

⁽¹⁾ عبد العزيز القاسم، (2010): في الاجتماع السياسي والتنمية والاقتصاد وفقه الإصلاح، الطبعة الأولى، الشبكة العربية للأبحاث والنشر: بيروت، لبنان، ص336.

⁽²⁾ الصاوي عبد الحافظ، (2003): قراءة في التجربة الماليزية، مجلة الوعي الإسلامي، العدد (451)، الكويت، ص46.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال بيانات الجدول رقم 25 يتضح أنه بعد التطورات الإيجابية لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي انخفض عام 2009 ليبلغ - 1.5%، وهذا أمر متوقع نظرا لأن التجارة الخارجية هي قاطرة النمو، ومن ثم فإن أي تباطؤ في التبادل التجاري الدولي سينعكس عليها بشكل كبير، خاصة انكماش الاقتصاد الياباني والطلب الخارجي لأوروبا، لكن تبقى ماليزيا ضمن مجموعة الدول التي كانت أقل تأثرا بالأزمة العالمية وأكثر ارتفاعا في معدل النمو، وهو ما يلاحظ بتسجيلها معدل مرتفع عام 2010 بلغ 7.4%.

وتعد التجربة الماليزية نموذجا يحتذى به بالنسبة للعديد من الدول التي تعاني من الانتشار الواسع للبطالة، فاحتواء ظاهرة البطالة والسيطرة عليها في ماليزيا يظهر من معدلاتها المنخفضة التي بلغت 3.1% مع نهاية 2012، وهي النتيجة المنطقية لنهضة توفرت شروطها الموضوعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويظهر أيضا نجاح ماليزيا في سياسة التركيز على التصنيع للخروج من دائرة التخلف من خلال مساهمة قطاع الصناعة بنسبة 41% من إجمالي الناتج المحلي عام 2013 فهي تعد حاليا دولة مصدرة للصناعات عالية التكنولوجيا بعد أن كانت تصدر مواد خام على رأسها المطاط.

2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا

1.2. الهيئات المشرفة على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا

1.1.2. المجلس الوطني لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: (NSDC)⁽¹⁾ تم إنشاءه في جوان 2004 برئاسة رئيس الوزراء مع ممثلين من وزراء ورؤساء الإدارات والوكالات المشاركة في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، يجتمع المجلس مرتين في السنة لمناقشة إستراتيجيات وسياسات جديدة لدعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات، وكذلك رصد وتقييم التقدم المحرز وفعالية السياسات المخصصة لتعزيز نمو وتطور هذه المؤسسات.⁽²⁾

2.1.2. بنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وهو أهم مؤسسات التمويل الإنمائي في ماليزيا ويعد من المؤسسات المالية المتخصصة التي أنشأتها الحكومة الماليزية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكون محركا للنمو في البلاد، وذلك تمشيا مع البرنامج الاقتصادي للحكومة تحت إشراف البنك المركزي.⁽³⁾

(1) NSDC: National SME Development Council

(2) SME Corporation Malaysia, <http://www.smeCorp.gov.my/vn2/node/40>, Consulté le 15/04/2013

(3) BNM: Bank Negara Malaysia, <http://www.bnm.gov.my/>, Consulté le 15/04/2013.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3.1.2. هيئة تنمية الاستثمار الماليزية: تعرف سابقا باسم هيئة تنمية الصناعة الماليزية حيث بدأت بتنفيذ مهامها منذ 1976، فهي الوكالة الحكومية الرئيسية لرصد وتحفيز المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات في ماليزيا، وتعتبر في الوقت الحاضر قوة ديناميكية ورائدة في فتح مسارات لآفاق جديدة في جميع أنحاء العالم.⁽¹⁾

2.2. سياسات تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا

لقد اهتمت الحكومة الماليزية بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تشكيلة من البرامج والأنشطة الفعالة والتي تتمثل في:

1.2.2. البرامج الرئيسية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بتكاتف جهود الوزارات والوكالات المعنية تم سنة 2012 تنفيذ 139 برنامج لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغوا حوالي 7.1 مليون رينجت ماليزي حيث استفادت منهم أكثر من 430000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، إذ ركزت البرامج على خمس مجالات حيث كان الجزء الأكبر من الإنفاق للحصول على تمويل بنسبة 29.4% وتليها تنمية رأس المال البشري بما يقدر بـ 22% وكما هو موضح في الجدول لتبني الابتكار واعتماد تكنولوجيا متطورة سخرت 29 برنامج أي بنسبة 21% أين كانت نفس نسبة الإنفاق للوصول إلى الأسواق في حين خصص 10 برامج فقط للبنية التحتية، وكما يوضح الجدول رقم 26 خصص سنة 2013 لنفس عدد البرامج حصة مالية أكبر تقدر بـ 9.9 مليون رينجت ماليزي منها أكثر من 50% من الإنفاق للحصول على تمويل لصالح 337385 مؤسسة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 26: البرامج الرئيسية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا

المجالات	البرامج		الالتزام المالي (مليون رينجت ماليزي)		استفادات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
	2012	2013	2012	2013	2012	2013
تبني الابتكار والتكنولوجيا	29	25	112.4	400.7	2.402	5.736
تنمية رأس المال البشري	30	28	34.4	139.9	42.725	42.081
الحصول على تمويل	41	52	6731.9	9165.3	355.835	337.385
الوصول إلى الأسواق	29	20	91.3	78.7	28.115	45.212
البنية التحتية	10	14	90.3	92.2	3.932	1.074
المجموع	139	139	7060.6	9876.8	433.009	431.488

Source: Department of statistics, (2012/2013) :SME Annual Report, Malaysia, P P 50-60.

⁽¹⁾ MIDA: Malaysian Investment Development Authority, <http://www.mida.gov.my/>, Consulté le 16/04/2013.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2.2.2. حاضنات الأعمال في ماليزيا: أثبتت أغلب الدول أن الجامعات والمعاهد هي أنسب الجهات لترجمة ونقل الأفكار الإبداعية إلى الصناعة، ففي إطار الخطة الاقتصادية (1996-2005) التي تعتمد على سياسة التجمعات الصناعية كحاضنات للأعمال قامت ماليزيا بإنشاء عدد من المؤسسات من أجل هذا الغرض منها شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية التي تمت إقامتها عام 1997 بغرض نقل وتسويق الأفكار الإبداعية من الجامعات والمعاهد البحثية الماليزية، ووضعها في إطار التنفيذ للربط بين هذه الجهات وسوق العمل.⁽¹⁾

وتتميز حاضنات الأعمال في ماليزيا بالتنوع الكبير، فهي تشمل الحاضنات التكنولوجية التي بدأت عملها عن طريق الجامعات، ومراكز البحث، وشركات التكنولوجيا الكبيرة التي تتضمن أهدافها الأعمال الإبداعية، تطوير المنتجات، تطوير التكنولوجيا، والبحوث التجارية، ومن المراكز التي أقامتها شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية نذكر: ⁽²⁾

- الحاضنة التكنولوجية تم افتتاحها في أبريل 1997 وتعتبر نموذجا ناجحا ساعدت على تنفيذ عدد كبير من المشاريع في مجال برمجيات الحاسب الآلي، والوسائط المتعددة؛
 - مركز الإبداع التكنولوجي تم افتتاحه بشكل رسمي عام 1999، يعمل به عدد كبير من المؤسسات المتخصصة في مجالات تكنولوجيات الاتصال وتصنيع الإلكترونيات؛
 - المعهد الماليزي للمواصفات والبحوث الصناعية يعتبر المحرك الرئيسي في مجال البحوث الصناعية وأعمال التطوير، فهو منظمة وطنية للمعايير والجودة ومروج للتميز التكنولوجي للصناعات الماليزية.
- وتعد مرحلة التنمية الريادية هي المرحلة الأولى لعملية الاحتضان في المعهد الماليزي حيث تزود المؤسسة بالمبادئ الضرورية للتنمية الفعالة للأعمال الريادية بتقديم مساعدات لتطوير مفهوم الابتكار والإبداع، وتعزيز المعرفة ورفع المهارات، وبعدها تأتي مرحلة التكوين المؤسسي والتي تتجه إلى تنمية المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في حد ذاتها بتوفير المعدات والاستثمارات التكنولوجية والتنظيمية والإدارية، والمرحلة الثالثة والأخيرة هي مرحلة تنمية السوق والتي يتم فيها الربط بين التكنولوجيا والحاضنة والعملية الكاملة للانتقال إلى مفهوم التسويق، وهذا لمساعدة المؤسسات لتكون أكثر كفاءة واحتراف في السوق العالمي.

⁽¹⁾ ESCWA: Economic and Social Commission for Western Asia, <http://www.escwa.un.org/>, Consulté le 12/05/2013.

⁽²⁾ سعاد السعيد، (2012): دور الحاضنات التكنولوجية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنعقد يومي 18 و 19 أبريل 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، ص14.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3.2. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا

للتعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا ندرج الجدول الموالي الخاص بتعداد المؤسسات وتوزيعها على القطاعات، كما يوضح الشكل رقم 32 عدد مناصب الشغل التي توفرها هذه المؤسسات.

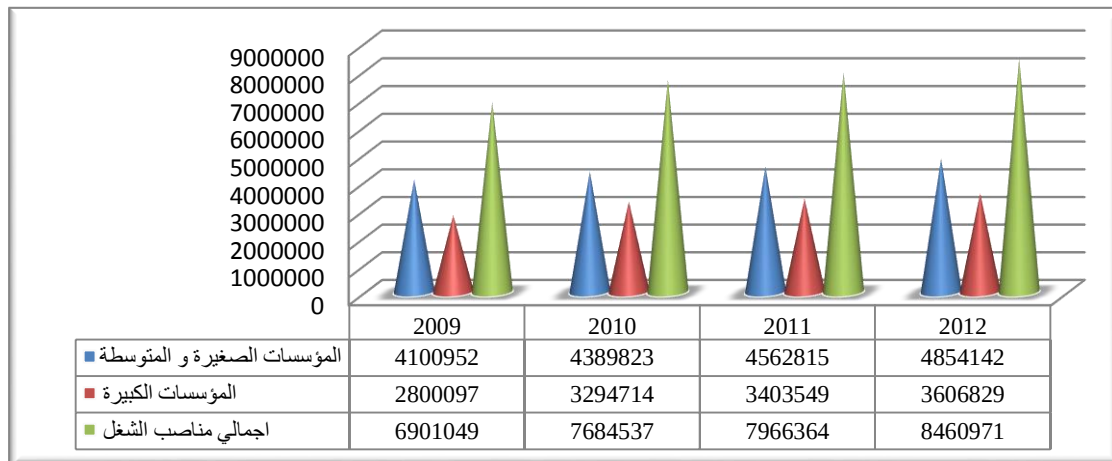
جدول رقم 27: تعداد المؤسسات وتوزيعها حسب القطاعات في ماليزيا (2011)

القطاع	مصغرة	صغيرة	متوسطة	م ص م	م ص م %	المؤسسات الكبيرة	إجمالي المؤسسات
الصناعة	21619	13934	2308	37861	5.9	1808	39669
الخدمات	462420	106061	12504	580985	90.1	10898	591883
الزراعة	3775	1941	992	6708	1	2121	8829
البناء	8587	6725	3971	19283	3	2857	22140
المناجم	57	126	116	299	0.05	119	418
إجمالي المؤسسات	496458	128787	19891	645136	100	17803	662939

Source: Economic/SMEs Census (2011), Department of statistics, Malaysia.

طبقا لأحدث إحصائيات التعداد الاقتصادي المتوفرة لسنة 2011 فإن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا يشكل 97.3% من إجمالي عدد المؤسسات أي 645136 مؤسسة أغلبها مؤسسات مصغرة بـ 496458 مؤسسة أي بنسبة 77% في حين نجد 20% مؤسسات صغيرة ونسبة ضئيلة جدا للمؤسسات المتوسطة تقدر بـ 3%، من خلال بيانات الجدول يظهر الفارق الكبير بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة إذ تشكل هذه الأخيرة 3% من النسيج المؤسساتي وهنا يظهر ارتكاز الحكومة الماليزية على هذا القطاع لبناء اقتصادها وتحقيق قفزة نوعية، أما عن توزيع هذه المؤسسات على القطاعات نجد أن قطاع الخدمات يحتل الصدارة بنسبة 90.1% من مجمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتليها الصناعة بنسبة 5.9%.

شكل رقم 32: تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية

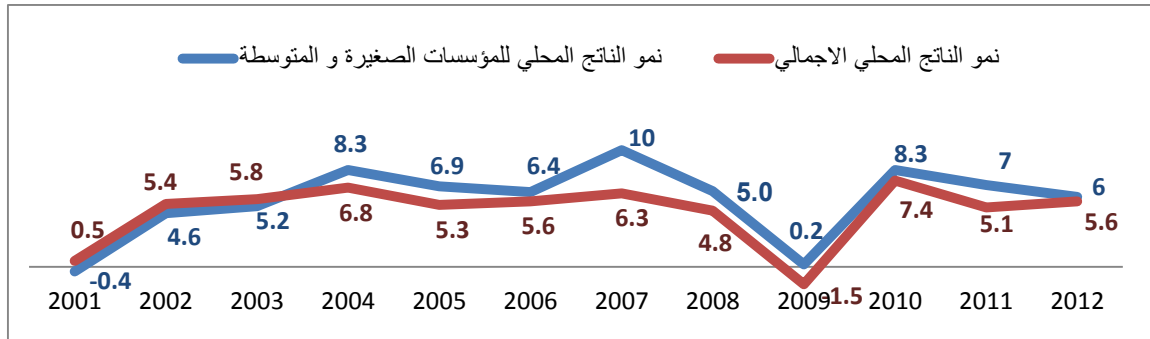


Source: Department of statistics, (2012/2013): SME Annual Report, Malaysia, P24.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من القراءة الأولية للشكل البياني رقم 32 الذي يبين تطور مناصب الشغل المصرح بها من الحكومة الماليزية في الفترة الممتدة من 2009 لغاية 2012، يظهر أن معدل نمو العمالة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أعلى منه في الشركات الكبيرة، أين سجلت مساهمة متزايدة قدرت بنسبة 57.4% سنة 2012 أي حوالي 4854142 منصب شغل بعد أن كانت 57.1% سنة 2010، فهذه الوضعية الإحصائية تعطي صورة واضحة عن الوزن والأهمية والمكانة التي يحتلها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التشغيل.

شكل رقم 33: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي



Source: Department of Statistics, (2012/2013): SME Annual Report, Malaysia, P20.

لقد صاحب نمو تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا زيادة أهميتها من خلال الدور الذي تقوم به كمحرك أساسي في الاقتصاد، والشكل أعلاه يبين تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي تساهم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة مع نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، إذ أن متوسط معدل النمو السنوي لهذه المؤسسات قدر بـ 6.3% أين سجلت نسبة أعلى من متوسط النمو الاقتصادي الكلي الذي قدر بـ 4.7% في الفترة الممتدة من 2006-2012 ونتيجة لذلك زادت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من 29.4% عام 2005 إلى 32.7% عام 2012، وتعود الزيادة في حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي إلى حد كبير لقطاعي الخدمات والبناء حيث حققا نسب عالية في متوسط المعدل السنوي 8.1% و 7.3% على التوالي حسب التقرير السنوي الماليزي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2013/2012.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

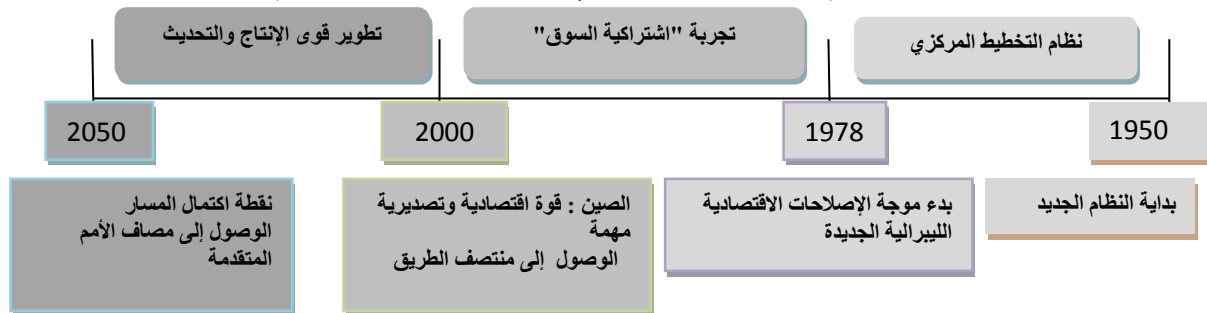
المطلب الثالث: التجربة الصينية

لقد حققت الصين نجاحا كبيرا لفت إليها الأنظار حتى أصبحت تعد ضمن الدول الرائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث نجد أنها وضعت إطارا تنظيميا خاصا بتنمية هذا النوع من المؤسسات، ارتكز على إنشاء الهيئات الداعمة وتقديم المساعدات الفنية والمالية اللازمة.

1. تجربة التنمية في الصين

لفتت تجربة الصين التنموية الأنظار نتيجة ما حققته من معدلات للنمو خاصة منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين فاقت كل التوقعات، إذ توجهت الصين للانفتاح على العالم الخارجي رافعة شعار "ليخدم ما هو عالمي كل ما هو صيني"⁽¹⁾، حيث بدأت تنفيذ أول خطوات الإصلاح بالارتكاز على أساليب التخطيط المركزي بإتباع إستراتيجية السير على الساقين التي ركزت على تنمية الزراعة والصناعة بشكل متوازن، واعتمدت الصين على التخطيط متوسط المدى في شكل الخطط الخمسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والتموي ملخص في الشكل الموالي:

شكل رقم 34: المسار التنموي للصين "رحلة المائة عام"



المصدر: محمد عبد الفضيل، (2000): العرب والتجربة الآسيوية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان، ص 119.

1.1. المرحلة الأولى (1949 - 1979)

بعد الحروب والصراعات والتضخم التي سبقت قيام الثورة الشيوعية 1949، كانت المهمة العاجلة للصين هي استعادة الاقتصاد وتأهيله، وبدأت الحكومة الصينية تنفيذ أول خطوات الإصلاح فلقد اتسمت بالارتكاز على أساليب التخطيط المركزي بإتباع إستراتيجية السير على الساقين التي ركزت على تنمية الزراعة والصناعة بشكل متوازن. اعتمدت الصين على التخطيط متوسط المدى في شكل الخطط الخمسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، بدءا بالخطة الأولى (1953-1957) التي كان هدفها تحقيق نسبة عالية من النمو الاقتصادي وذلك بالتركيز على تنمية فروع الصناعة الثقيلة

⁽¹⁾ هدى مينكيس، (2007): الصعود الصيني... التجليات والمحاذير، مجلة السياسة الدولية، المجلد 42 (العدد 167)، مصر، ص 74.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وتطوير أساليب الإنتاج عالية التقنية حيث تم وضع الأسس الأولية للتصنيع الاشتراكي والتأكيد على الزراعة في آن واحد، مع نهاية 1957 نجحت الخطة نجاحا كبيرا وارتفعت معدلات نمو الصناعة إلى 19% سنويا خلال تلك الفترة.

بعد النتائج الايجابية التي حققتها الخطة الخمسية الأولى، تم وضع الخطة الخمسية الثانية (1958-1962) لتحقيق القفزة الكبرى إلى الأمام وذلك بتعزيز قضية الاشتراكية عن طريق نقل الملكية إلى الملكية الجماعية والبدء بمرحلة التنمية الثقافية والعلمية للشعب الصيني، وركزت الخطة على الصناعة الثقيلة، إلا أنه لم تتجح القفزة في دفع الإنتاج الصناعي إلى المستويات المرجوة وكان الفشل أيضا في الزراعة بسبب استخدام السياسات الخاطئة.⁽¹⁾

لم يستقر الوضع الاقتصادي للبدء ومع مطلع 1964 بدأ التفكير في وضع مشاريع جديدة لدعم الزراعة وتعزيز الصناعة في ظل الخطة الخمسية الثالثة (1966-1970) التي حققت معظم الأهداف المرسومة، ولأجل تنمية الاقتصاد القومي وضعت الخطة الخمسية الرابعة (1971-1975) والتي احتلت الصين من بعدها المركز الثالث في العالم بعد روسيا وأمريكا من حيث حجم الإنتاج الصناعي وتنوعه، واستمرت في سياسة الاعتماد على الذات وزيادة الاستثمار المخصص للصناعة مع استمرار الجهود الاجتماعية لتوسيع فرص التعليم، وتحسين المستوى الصحي.

2.1. المرحلة الثانية بعد 1979

بدأت خلال هذه المرحلة سياسات الانفتاح على العالم والإصلاح الفعلي في الصين برفع شعار "الخيار الجديد" في عام 1979 أي مع أواخر الخطة الخمسية الخامسة التي امتدت من 1976 لغاية 1980، ركزت هذه المرحلة على الإصلاح في الريف الصيني وتنمية الاقتصاد الزراعي، وتم دمج الاقتصاد الصيني في منظومة الاقتصاد العالمي بفعل تطبيق نظام السوق الاجتماعي الذي جمع بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي في الصين أي معادلة اشتراكية السوق.⁽²⁾

واستمرت الإصلاحات التي ركزت على التكنولوجيا المتقدمة والاستثمارات الأجنبية لدعم إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير في ظل الخطط الخمسية، الخطة السادسة (1980-1985) وتلتها الخطة السابعة (1986-1990)، الخطة الثامنة (1991-1995)، الخطة التاسعة، إذ طرأت

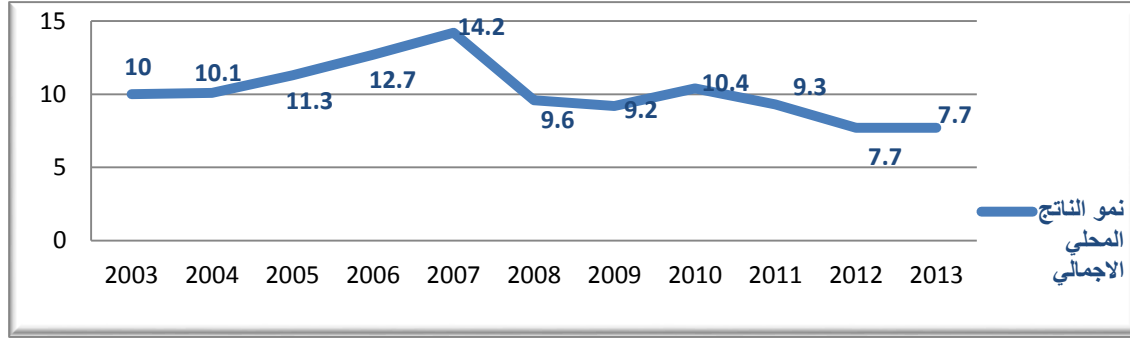
⁽¹⁾ فرانسواز لوموان، ترجمة صباح محمود كعدان، (2010): الاقتصاد الصيني، الكتاب الشهري 82، أفاق ثقافية: دمشق، سوريا، ص ص 15-16.

⁽²⁾ محمد طاقة، (2001): اقتصاد السوق الاشتراكي " التجربة الصينية"، مجلة دراسات اقتصادية، (العدد 04)، بغداد، العراق، ص ص 6-7.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تغييرات ديناميكية وسريعة في بنية الاقتصاد الصيني، حيث تحققت نقلة نوعية في تركيبة الصادرات والهيكل الإنتاجي للصناعة التحويلية بذلك ارتفعت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العشرين سنة (1978-1998) بنسب هائلة تراوحت بين 9% و 13% في السنة حسب بيانات البنك الدولي، ولمتابعة نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين من 2003 إلى 2013 ندرج الشكل التالي:

شكل رقم 35: نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين (2003-2013)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

بيانات البنك الدولي، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2014/06/28، متاحة على الموقع الإلكتروني: <http://data.worldbank.org/indicator>
المنحنى البياني أعلاه يبين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة من بداية أول خطة ضخمة في القرن الجديد الخطة الخمسية العاشرة والتي من أبرز أهدافها أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي السنوي نحو 7% تقريبا، والملاحظ أنه شهدت الفترة الأخيرة معدلات نمو عالية للناتج المحلي الإجمالي بلغت أقصاها سنة 2007 بـ 14.2% صاحبها تنويع مستمر لهياكل الإنتاج وتحقيق قفزات هائلة في حجم الصادرات وتركيباتها، فبالرغم من تأثير أزمة الديون الأوروبية على معدل النمو في الصين عام 2011 إلا أنه لم ينخفض كثيرا مقارنة بباقي الدول المتقدمة ف سجل معدل 9.3%، وذلك نظرا لتحويل نمط النمو الاقتصادي الصيني من الاعتماد على الأسواق الخارجية إلى توسيع الطلب المحلي وخفض الاختلالات التجارية الضخمة قد ساهمت في هذا النمو.

كما شهدت العلاقات الاقتصادية والتجارة الخارجية توسعا ملموسا ومستمر في الصين وطرأت تغييرات وتطورات كبرى على هيكل الواردات والصادرات، وبعد زيادة مساهمة الصادرات بنسبة 39% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2006، سجلت تراجع حيث قدرت نسبتها بـ 28%، في مقابل ارتفاع الواردات حتى 24% من الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية 2013،⁽¹⁾ والجدول الموالي يلخص تطور في بعض مؤشرات التنمية في الصين من سنة 2003 إلى 2013.

⁽¹⁾ بيانات البنك الدولي، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2014/06/28، متاحة على الموقع الإلكتروني <http://data.worldbank.org/indicator>

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جدول رقم 28: مؤشرات الأداء التنموي في الصين (2003-2013)

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	المؤشرات
2.6	2.7	5.4	3.3	0.7-	5.9	4.8	1.5	1.8	3.9	1.2	مستوى التضخم (%)
-	51	50	52	53	53	52	52	48	47	44	الإنفاق / (%) من الناتج المحلي الإجمالي
0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.6	0.6	0.6	0.6	النمو السكاني (%)
-	71	71	71	71	72	72	73	73	74	75	نسبة العمالة (%) / إجمالي السكان
-	4.5	4.3	4.2	4.4	4.4	3.8	4.0	4.1	4.3	4.3	مستوى البطالة / (%) من إجمالي القوى العاملة
44	45	47	47	46	47	47	48	47	46	46	القيمة المضافة في قطاع الصناعة / (%) من إجمالي الناتج المحلي
10	10	10	10	10	11	11	11	12	13	13	القيمة المضافة في قطاع الزراعة / (%) من إجمالي الناتج المحلي
46	45	43	43	43	42	42	41	41	40	41	القيمة المضافة في قطاع الخدمات / (%) من إجمالي الناتج المحلي
-	1.98	1.84	1.76	1.70	1.47	1.40	1.39	1.32	1.23	1.13	الإنفاق على البحث والتطوير / (%) من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على :

بيانات البنك الدولي، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2014/06/28، متاحة على الموقع الإلكتروني: <http://data.worldbank.org/indicator>

2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين

2.1.1. الهيئات المشرفة على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين

قامت الحكومة الصينية بإنشاء العديد من الهيئات واللجان والمؤسسات المالية والصناديق المتخصصة التي تهتم بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنسيق مع مختلف هيئات الحكومة ونذكر بعض منها:

2.1.1.1. وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات: تأسست الوزارة في مارس 2008، وهي وكالة الدولة لجمهورية الصين الشعبية مسؤولة عن تنظيم وتطوير الخدمة البريدية، الإنترنت، وإنتاج المنتجات الالكترونية والمعلومات، والبرمجيات، وتعزيز الاقتصاد الوطني بصناعة المعرفة ومن أبرز مهامها تحسين حيوية الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسيع قدرتها على استيعاب العمالة، تحسين الهيكل الصناعي، تحسين مستوى الإدارة ونظام الخدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.⁽¹⁾

2.1.1.2. صندوق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أنشأت الحكومة الصندوق من خلال تشجيع التبرعات المتأتية من الحوافز الضريبية والمنح والأرباح التي تحققت من الاستثمارات، الذي سيبقى تحت وصايتها حيث يهدف لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم تطويرها.⁽²⁾

⁽¹⁾ MIIT: Ministry of Industry and Information Technology, <http://www.miit.gov.cn/>, Consulté le 02/07/2014.

⁽²⁾ Law of the People's Republic of China on promotion of Small and Medium-sized Enterprises, china, 29 June 2002, P5.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3.1.2. صندوق الابتكار: وهو صندوق حكومي خاص غير ربحي تم إنشاؤه في 25 يونيو 1999 في شكل مؤسسة رأسمال مخاطر عمومية تحت وصاية وزارة العلوم والتكنولوجيا ووزارة المالية تقوم على تسييره لجنة من الخبراء الاستشاريين لدعم أنشطة الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة على التكنولوجيا وخلق فرص عمل جديدة.⁽¹⁾

2.2. السياسات الداعمة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين

1.2.2. تطوير أسواق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين الخدمات الحكومية: تعمل الحكومة الصينية على تشجيع وتدعيم جميع أنواع التعاون بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة في مجال التسويق وتطوير التكنولوجيا، والإنتاج وتوريد المواد الخام وشبه المصنعة، بالإضافة إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جهودها لدخول الأسواق الخارجية والمشاركة في التجارة الدولية وتطوير السوق الدولية.

2.2.2. تقوية مؤسسات الدعم والاعتماد على الابتكار التكنولوجي: تشجع الدولة التعاون والتبادل التكنولوجي بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات البحث العلمي والتعليم العالي، وهذا لدعم وتطوير نشاط المؤسسات التي تستخدم المنجزات والمخرجات العلمية والتكنولوجية، وبالإضافة لذلك إنشاء مراكز للنهوض بالمؤسسات المنتجة والشركات القائمة على التكنولوجيا لتوفير استشارات تقنية ومعلومات وخدمات لنقل تطوير المنتجات والتكنولوجيا.⁽²⁾

3.2.2. حاضنات الأعمال: في عام 1988 بدأت الصين بإعداد برنامج قومي مركزي يعرف باسم Torch والذي يركز على إعادة هيكلة البحث العلمي من خلال ثلاثة محاور رئيسية وهي التركيز على تسويق الأبحاث، تطوير التصنيع، الاتجاه نحو العولمة، وقد أدى البرنامج إلى إنشاء 54 حديقة تكنولوجية خلال التسعينيات، ونجح في إقامة 465 حاضنة أواخر 2002 جميعها حاضنات تكنولوجية، مما حقق للصين المركز الثاني في العالم في عدد الحاضنات بعد الولايات المتحدة.⁽³⁾

⁽¹⁾ Liang Gui, (2005): Policy system on promoting SME innovation & entrepreneurship in China, Torch high technology industry development centre, Ministry of science and technology, China, PP10-12.

⁽²⁾ Law of the PRC on Promotion of SME, op cit, articles 29,30,31,32,33,36.

⁽³⁾ عبد السلام زايدي، أبو سفيان زايدي ومفتاح فاطمة، (2012): حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم ومراقبة المشاريع الناشئة، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المنعقد يومي 18 و 19 أفريل 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص33.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ويجب الإشارة إلى أنه تمت هيكلة الجامعات الصينية من خلال مشروع يطلق عليه مشروع 211، والذي خصص لتطوير مائة جامعة صينية رائدة، ويهدف البرنامج إلى رفع كفاءة هذه الجامعات ووضعها في مكانة رائدة ومتقدمة داخليا في الصين، وخارجيا على المستوى العالمي، حيث تمتلك هذه الجامعات مؤسسات خاصة بها الأمر الذي ساهم في تطوير الحاضنات الصينية.⁽¹⁾

3.2. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين

إن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسيع قنوات التوظيف يساهم في زيادة فرص العمل وتخفيف ضغوط التشغيل، والمؤسسات الصغيرة تلعب دور مهم ومتزايد في نقل وتحقيق الابتكار العلمي والتكنولوجي، ويوجد حالياً في الصين أكثر من 43 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة والتي تمثل 99.7% من العدد الإجمالي للمؤسسات في البلاد، حيث تساهم بـ 60% من إجمالي الناتج المحلي للصين، وتوظف أكثر من 80% من إجمالي اليد العاملة.⁽²⁾ وفي السنوات الأخيرة مثلت صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 68% من إجمالي الصادرات الصينية ما يوحي بنمو دورها في الاقتصاد الصيني وتحفيز الاستثمار الخاص. وحسب المكتب الوطني للإحصاء في الصين تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 97.3% من إجمالي المؤسسات الصناعية عام 2012، وساهمت هذه المؤسسات بنسبة 64.7% من إجمالي العمالة من المؤسسات الصناعية، كما قدمت 41.5% من إجمالي قيمة الصادرات من المؤسسات الصناعية.⁽³⁾

(1) علي سماي، المرجع سبق ذكره، ص 158.

(2) International Finance Corporation, (2012): Study on the potential of sustainable energy financing for Small and medium enterprises in China, Final report, P9.

(3) Asian Development Bank, (2013): Asia SME finance monitor, PP44-45.

المبحث الرابع: تجارب بعض الدول النامية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دوره التنموي بصفة عامة ودوره في إيجاد فرص العمل بصفة خاصة، هو هدف هام ومحوري في الدول النامية نظرا لدوره الكامن في مكافحة البطالة ومساهمته في زيادة القيمة المضافة وتحسين تنافسية القطاع الإنتاجي، لذلك أولت كل من مصر والمغرب اهتماما خاصا بهذا القطاع بوضع العديد من البرامج لإحياء دوره التنموي والبحث عن سبل التغلب على المعوقات والقيود التي تعترض تطويره.

المطلب الأول: التجربة المصرية

تشكل المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم نسبة كبيرة في الاقتصاد المصري، فمع تلهف الشركات الكبيرة والرائدة على التركيز على مجالات أعمالها وتخصصاتها، تنتشر الورش والمؤسسات الصغيرة لخدمة المنتج الصناعي الكبير في أمور عدة كالصيانة، النقل، المناولة، التوزيع وتصنيع قطع الغيار وبعض أجزاء المنتج وغير ذلك.

1. التنمية الاقتصادية في مصر

توفر مصر إلى حد بعيد مثالا رمزيا لاقتصاد في مرحلة انتقالية حيث شهد نظامها تحولا من سياسات التخطيط المركزي نحو إصلاحات تركز على تقوية آليات السوق، كانت في مطلع عهدها مترددة وركيكة لترتقي لاحقا إلى درجة متوسطة من القبول بالرغم من عدم اكتمالها، فقد بقي الاقتصاد المصري يتخبط في مركز وسطي غير كامل من حيث الحوافز والهيكل والإدارة، ومازالت فرص نجاحه تخضع إلى حد بعيد لأهواء الصدمات الخارجية، وفي ما يلي نعرض المسار التنموي في مصر وإصلاحاته وتحليل بعض التطورات الاقتصادية التي شهدتها:

1.1. مرحلة التدخل الحكومي والتخطيط المركزي 1952-1973

بدأت عملية تدخل الدولة في الاقتصاد المصري سنة 1956 وتحديدًا عند تأميم قناة السويس، فقبل ذلك كان الوضع يتمثل في سيطرة القطاع الخاص على الاقتصاد إذ يعمل به 90% من العمالة ويساهم بنسبة 87% من قيمة الناتج.⁽¹⁾ وشهدت سنة 1961 نقطة تحول مهمة في الاقتصاد المصري إذ بدأت فيه الدولة بإتباع سياسة التأميم للمشاريع والمؤسسات وتحويل ملكيتها للقطاع العام، وبحلول 1963 أصبحت معظم المؤسسات الاقتصادية ملكيتها تعود للدولة، وحتى القطاعات التي لم تكن

⁽¹⁾ World Bank, (1978): Egypt: Review of the Finances of the decentralized public sector, Country report N°6421, Washington D.C, USA.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مملوكة بصورة تامة للدولة كالقطاع الزراعي والقطاع العقاري فإنها تخضع لها بصورة غير مباشرة من خلال اللوائح والقوانين التي تصدرها.⁽¹⁾

أدى دخول مصر في حرب مع اليمن سنة 1966 إلى استنزاف احتياطات النقد الأجنبي مما أثر على خطط التنمية اللازمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وعلى غرار الأحداث والحروب شهدت فترة 1967 إلى 1973 زيادة الإنفاق العسكري حيث قدرت بحدود 20%-35%⁽²⁾، الأمر الذي أدى إلى انخفاض في حجم الاستثمار العام ومعدل نمو الناتج، فلم يكن أمام الدولة سوى الاعتماد على الاستثمار الأجنبي من خلال إصدار قانون رقم 65 عام 1971، كما وقعت اتفاق مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض ائتماني بحدود 24.5 مليون دولار أمريكي، مقابل بعض الالتزامات كتخفيض قيمة الجنيه وإتباع سياسة انكماشية ورفع أسعار الفائدة المحلية.⁽³⁾

2.1. سياسة الباب المفتوح 1974-1985

بعد الهبوط المضطرب في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من معدل سنوي قدره 6.4% إلى حوالي 2.9% خلال الفترة 1970-1974 وبعد فشل آلية التخطيط المركزي في المرحلة السابقة، تبنت مصر عام 1974 سياسة "الباب المفتوح" بغرض دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحديث الاقتصاد المصري حيث تمثلت الركائز الأساسية في الدولارات النفطية والتكنولوجيا الغربية ووزارة تحويلات العملة المصرية.⁽⁴⁾

وتركز سياسة الحكومة في هذه المرحلة على تبني إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير بدلا من إستراتيجية التصنيع من أجل إحلال الواردات المتبعة في المرحلة السابقة، كما تبنت سياسات جذب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي، ومنح إعفاءات ضريبية وتبسيط وتسهيل إجراءات الاستثمار بالإضافة إلى عودة زيادة مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية، والجدول التالي يوضح مدى تأثير السياسة الاقتصادية الجديدة على تنامي دور القطاع الخاص في الاستثمار المحلي.

(1) حيدر نعمة بخيت، المرجع سبق ذكره، ص 111-112.

(2) علي أحمد البلبل، محمد مصطفى عمران وأيتن فتح الدين، (2004): التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي: حالة مصر 1974-2002، أوراق صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 9.

(3) البنك الأهلي المصري، (1980): تطور نظم أسعار الصرف في مصر 1947-1978، النشرة الاقتصادية، المجلد 33 (العدد الأول)، القاهرة، مصر، ص 18-19.

(4) علي أحمد البلبل، محمد مصطفى عمران وأيتن فتح الدين، المرجع سبق ذكره، ص 10.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جدول رقم 29: الاستثمار العام والخاص في مصر (1974-1990)

السنوات	الاستثمار العام (مليون جنيه)	الاستثمار العام (%) من إجمالي الاستثمار	الاستثمار الخاص (مليون جنيه)	الاستثمار الخاص (%) من إجمالي الاستثمار	إجمالي الاستثمار
1974	615	90	66	10	681
1982-1981	4000	80	950	20	4950
1990-1989	11185	65	5131	35	16316

المصدر: حيدر نعمة بخيت، (2013): سياسات الاستقرار الاقتصادي في مصر والصين والولايات المتحدة الأمريكية، دار أمانة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 114.

فبالرغم من وصول معدل النمو في بداية مرحلة الانفتاح إلى حوالي 8.6%، إلا أن معظم هذا النمو كان في القطاع الخارجي أو في أنشطة مرتبطة به مثل العوائد النفطية، في حين وصل معدل النمو الحقيقي في قطاع الزراعة إلى 1.9%⁽¹⁾، إذ أن سياسة الانفتاح قد فشلت في تحقيق نمو مستمر أو في توفير فرص عمل كافية لقوة العمل الآخذة في التزايد نتيجة ارتفاع معدلات الزيادة في السكان.

3.1. مرحلة الإصلاح الأولي 1986-1989

في ظل تراجع معدلات الأداء الاقتصادي بشكل واضح حدثت تغيرات اقتصادية خارجية، إذ حدث انخفاض مفاجئ في أسعار النفط سنة 1986، فبعد أن كان 27.5 دولار للبرميل سنة 1985 انخفض لسعر 13 دولار للبرميل، الأمر الذي ساهم في زيادة الاختلالات الاقتصادية، وأحدث عجز في الميزان التجاري وزادت أعباء الديون الخارجية، وارتفع التضخم ليصل إلى 25% سنة 1987. لذلك اضطرت الحكومة إلى الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على المباشرة ببرنامج إصلاح اقتصادي سنة 1987⁽²⁾، يهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد القومي والربط بين إصلاحات الجهاز الحكومي وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة⁽³⁾، إلا أنه تم إلغاء الاتفاق بعد انقضاء ثلاثة أشهر فقط وهذا نتيجة لعدم تمكن الحكومة من استيفاء متطلبات الصندوق، واستمر تدهور الوضع الاقتصادي للبلاد.

4.1. مرحلة الإصلاح الثانية

(1) محمود محي الدين، احمد كجوك، (2003): سياسة سعر الصرف في مصر، بحث في ندوة نظم وسياسات أسعار الصرف، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 129.

(2) حيدر نعمة بخيت، المرجع سبق ذكره، ص ص 115-116.

(3) عبد الحميد عارف عالية، (2008): نظرة نقدية لبرامج الإصلاح الإداري في مصر خلال حقبة التسعينيات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص 15، ورقة عمل متاحة على الموقع الإلكتروني <http://www.pidegypt.org/download/civil-conf/dr%20alia.pdf> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014/06/15.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في ظل الأوضاع الاقتصادية المتدهورة توصلت مصر سنة 1991 إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل، والذي وضع إصلاحات واسعة أهمها تقليص حجم القطاع العام من خلال تبني سياسة الخصخصة، حيث حصلت على قرض التعديل الهيكلي من البنك الدولي بقيمة 300 مليون دولار، مصحوب بائتمان قدره 140 مليون دولار بشروط ميسرة من الرابطة الدولية للتنمية لتأسيس الصندوق الاجتماعي للتنمية.⁽¹⁾

طوال العشرين عاما (1986-2004) ظل حجم الاستثمارات الأجنبية في مصر ضئيلا للغاية، بالرغم من كل ما اتخذته الحكومة لتشجيع استثماراتها،⁽²⁾ ومن بين الجهود المبذولة وضعت الحكومة إستراتيجية لتطوير وتنمية صادراتها، ملخصة في الشكل التالي:

شكل رقم 36: ملخص إستراتيجية تنمية الصادرات المصرية (2001-2003)



المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، (2001): إستراتيجية تنمية الصادرات المصرية، جمهورية مصر العربية، ص34.

في سنة 2005، قفزت الاستثمارات الأجنبية في مصر إلى ضعف ما كانت عليه في العام السابق، ثم تضاعفت مرة أخرى في السنتين التاليتين، حيث بدأ عهد التنمية السريعة والمستمرة مع انخفاض معدلات التضخم، كما بلغت الاستثمارات الكلية لسنة 2013 نحو 241.7 مليار جنيه، ساهم

(1) محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، المرجع سبق ذكره، ص 355-356.

(2) جلال أمين، (2012): قصة الاقتصاد المصري، الطبعة الأولى، دار الشروق: القاهرة، مصر، ص110.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

فيها القطاع الخاص بنحو 154.6 مليار جنيه أي ما نسبته 64% من إجمالي الاستثمارات في حين يساهم القطاع العام بنحو 87.1 مليار جنيه بنسبة 36% من إجمالي الاستثمارات الكلية المنفذة،⁽¹⁾ والجدول الموالي يلخص تطور بعض المؤشرات التنموية المختارة في مصر من 2003 إلى 2013.

جدول رقم 30: مؤشرات الأداء التنموي في مصر (2003-2013)

المؤشرات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	3.2	4.1	4.5	6.8	7.1	7.2	4.7	5.1	1.8	2.2	2.1
مستوى التضخم (%)	4.5	11.3	4.9	7.6	9.3	18.3	11.8	11.3	10.1	7.1	9.5
الانحياز/(الناتج المحلي الإجمالي	19	21	22	26	25	25	18	19	17	13	-
النمو السكاني (%)	1.6	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.6
نسبة العمالة (%) / إجمالي السكان	46	47	48	47	48	48	48	48	49	49	49
مستوى البطالة (%) / (من إجمالي القوى العاملة	10.4	10.7	11.2	10.6	8.9	8.7	9.4	9.0	12	11.9	-
القيمة المضافة في قطاع الصناعة / (%) من إجمالي الناتج المحلي	35	36	36	38	36	38	37	38	38	39	39
القيمة المضافة في قطاع الزراعة / (%) من إجمالي الناتج المحلي	16	15	15	14	14	13	14	14	15	14	15
القيمة المضافة في قطاع الخدمات / (%) من إجمالي الناتج المحلي	48	48	49	48	50	49	49	48	48	46	46

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

بيانات البنك الدولي، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2014/07/13، متاحة على الموقع الإلكتروني: <http://data.worldbank.org/indicator>

2. التجربة المصرية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سيتم عرض واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر من خلال رصد حجم نشاطها، ودور الجهات المعنية بدعمها وتطويرها، والبيئة الاقتصادية التي تعمل فيها والمعوقات التي تواجهها.

1.2. هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر

تتعدد الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر ونلخص بعض منها في ما يلي:

جدول رقم 31: الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر

الهيئة الداعمة	مهامها
وزارة الصناعة والتجارة الخارجية	- أنشئت بالوزارة وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة منذ عام 1997 والإدارة العامة لشئون المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي تم تطويرها لتصبح قطاع سياسات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهو المسئول عن وضع إطار من السياسات للرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة وزيادة صادراتها. - تهتم الوزارة بالصناعات الصغيرة من خلال تنفيذ برامج تحديث الصناعة بالتعاون مع اتحاد الصناعات والاتحاد الأوروبي. - تعمل على زيادة الوعي بقضايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونشر ثقافة التصدير بين

⁽¹⁾ منى فريد بدران، (2013)، لمحة عن الاقتصاد المصري، ورقة بحثية لدى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، مصر، ص7، متاح على الموقع الإلكتروني <http://www.gafi.gov.eg/content/AR/Macro/snapshot-novar.pdf>، تم الإطلاع عليه بتاريخ 12/09/2014.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أصحاب هذه المؤسسات، كما تسعى للتعاون وتحقيق تنسيق مستمر مع الشركاء المعنيين بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشاركة في تطوير السياسات والتشريعات المنظمة والمهنية لبيئة الأعمال، كما تسعى لحل مشاكل هذه المؤسسات مع الجهات المعنية لزيادة قدرتها التصديرية.	
- تهتم منذ الستينيات من خلال مشروع الأسر المنتجة ومشروعات أخرى. - تدعم المشروعات الأسرية متناهية الصغر والتي يطلق عليها المشروعات المعيشية.	وزارة الشؤون الاجتماعية
- اهتمت منذ الثمانينيات بمشروعات التنمية المحلية القائمة على مفهوم مشاركة الأهالي في تطوير المجتمعات المحلية. - تقوم ببرامج تدريبية للنساء على بعض المهارات الأساسية اللازمة لبعض الأنشطة الاقتصادية. - توفير التمويل اللازم للمشروعات المحلية الصغيرة.	وزارة التنمية المحلية
- هو الجهاز المنوط بوضع السياسات الخاصة بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أبرز مهامه :- توفير المناخ الملائم لقيام مؤسسات صغيرة ومتوسطة مع توفير الدعم والتأهيل اللازم لها. - وضع الخطط والبرامج مثل برنامج الحاضنات الصناعية، حاضنات الأعمال، برنامج المجمعات والأحياء الصناعية، وبرنامج تنمية حقوق الامتياز التجاري.	الصندوق الاجتماعي للتنمية
- تهتم وزارة المالية منذ 1999 بقطاع المؤسسات الصغيرة من خلال مشروع تضمين كافة المنشآت داخل القطاع الرسمي وهذا في إطار سعيها لتوسيع القاعدة الضريبية.	وزارة المالية
- تعمل على تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة مداخلها. - تقديم التسهيلات المالية ومنح قروض قصيرة وطويلة الأجل.	جمعية رجال الأعمال (اللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال)
- تقديم المساعدات المالية والتمويل اللازم لإنشاء مؤسسات جديدة. - تطوير وتحسين الوحدات القائمة لكافة القطاعات الصناعية وخاصة القطاع الخاص لاسيما الصناعات الحرفية والصغيرة.	بنك التنمية الصناعية
- تقوم بضمان نسبة 50% من الائتمان المصرفي الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة الأنشطة.	شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، موقع وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2012/11/28 <http://www.mti.gov.eg/SME/Test2.htm>

- سماح مصطفى عبد الغني، تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، وزارة المالية، جمهورية مصر العربية، ص 11-12.

- بوقوم محمد، معيزي جزي، (2012): إضاءات على بعض التجارب العالمية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني استراتيجيات تنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المنعقد يومي 18 و 19 أبريل 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 14.

2.2. سياسات تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.2.2. وجود التشريعات والقوانين المنظمة لأنشطة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر: كانت نقطة البداية في التجربة المصرية في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية وفق قرار جمهوري رقم 40 سنة 1991 لتشجيع المشاريع الصغيرة، وفعلًا قام هذا الصندوق بتمويل أكثر من 86 ألف مشروع صغير سنة 1998 بمبلغ مالي قدره 450 مليون دولار أمريكي وذلك لفائدة خريجي المعاهد العليا والجامعات، وقد ركز هذا الصندوق على الحاضنات التكنولوجية وحاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي 1999 كان هناك صدور قرار جمهوري يقضي بإنشاء جهاز لتنمية المشاريع الصغيرة ويكون تابع للصندوق الاجتماعي للتنمية، ويقدم الصندوق مجموعة من الآليات المؤسسية لتفعيل دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك بالتركيز على:

➤ برنامج الحاضنات الصناعية وحاضنات الأعمال بتوفير المناخ والمقومات اللازمة لقيام النشاط الصناعي وتقديم الرعاية الفنية المؤهلة؛

➤ برنامج مركز النوعية التقنية في كل المجالات الاقتصادية؛

➤ توفير المعلومات الفنية والاقتصادية الصحيحة؛

➤ برنامج المجمعات والأحياء الصناعية وذلك بالتنسيق مع وزارة الصناعة وبنك الاستثمار القومي.

كما صدر القانون رقم 141 لسنة 2004 المتعلق بتنمية المشروعات الصغيرة، والذي بين أن الصندوق الاجتماعي للتنمية هو الجهة المختصة بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتخطيط والتنسيق والترويج لانتشارها والمعاونة في الحصول على ما تحتاجه من تمويل وخدمات، وذلك بالتعاون مع الوزارات وأجهزتها والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية وغيرها من الجهات، وإنشاء صناديق خاصة لتمويل المشروعات الصغيرة بالمحافظات.⁽¹⁾ وحسب هذا القانون يكون قد توفر الإطار القانوني المنظم للمؤسسات الصغيرة، حيث استخدم المشرع المصري معياري العمالة ورأس المال في تعريف المشروعات الصغيرة، فيعرفها على أنها كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا لا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يتجاوز مليون جنيه، ولا يزيد عدد العاملين فيها عن 50 عاملا.⁽²⁾

(1) القانون رقم 141 الصادر سنة 2004 الخاص بتنمية المنشآت الصغيرة في مصر، المادة الثانية، ص 1-6.

(2) حسين عبد المطلب الأسرج، (2006): مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، مطابع الأهرام: القاهرة، مصر، ص 7.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2.2.2. التجربة المصرية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعتبر مصر من بين الدول الرائدة في مجال دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومع تنوع مصادر التمويل لهذه المؤسسات نعرض أهمها في ما يلي:⁽¹⁾

➤ **التمويل البنكي:** تنبعت مجموعة من البنوك التجارية الكبرى في مصر إلى مشاكل الائتمان التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويهدف مساعدة هذه المؤسسات قامت البنوك بتكوين شركة مالية تتكفل بضمان المخاطر الناجمة عن القروض التي تطلبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والتي شارك في إنشائها عشرون بنكاً برأس مال إجمالي يقدر بـ 2.5 مليون جنيه مصري، إضافة إلى 60 مليون جنيه مصري تم اقتراضها من الحكومة المصرية من أموال المساعدات الأمريكية، وتقوم الشركة بضمان 50% من الائتمان المصرفي الممنوح من البنوك للمؤسسات الصغيرة في مختلف الأنشطة.

➤ **المؤسسات والهيئات المتخصصة:** وتتمثل في هئتين أساسيتين:

- **الصندوق الاجتماعي للتنمية:** والذي قام بتمويل آلاف المشاريع منذ إنشائه عام 1991، حيث يولي أهمية خاصة لخريجي الجامعات والمعاهد العليا، فقام بإنشاء مشاريع صغيرة لهم في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة، ويقدم الصندوق قروضا بأسعار تشجيعية كما يقدم مجموعة من الآليات المؤسسية الجديدة لتفعيل دوره الداعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل برنامج الحاضنات وبرنامج مركز تنمية الأعمال الصغيرة وبرامج أخرى عديدة.

- **مشروع تنمية المؤسسات الصغيرة والحرفية:** يقوم بالإشراف على هذا المشروع جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية مع هيئة المعونة الأمريكية التي تقدم قروض ميسرة، وتقوم الجمعية بإقراض رجال الأعمال الصغار والحرفيين بدون أية ضمانات إلا السمعة الطيبة للمقترضين.

➤ **الإعانات الحكومية والدولية:** ونذكر منها:

- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والتي قامت بتمويل صغار الحرفيين دون ضمانات بمبلغ إجمالي قدره 16 مليون دولار أمريكي وذلك بالتنسيق مع البنك الوطني للتنمية؛
- التمويل الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنك الإسلامي للتنمية؛
- التمويل المقدم من طرف بنك التنمية والائتمان الزراعي المقدم لصغار المزارعين؛

⁽¹⁾ رايح خوني، رقية حساني، المرجع سبق ذكره، ص ص 177-180.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- الدعم المالي المقدم من طرف الصندوق الاجتماعي للتنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

➔ **مشاكل التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يعتبر التمويل من أهم المشكلات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة في مصر، لأن البنوك عادة ترى بأن مستوى المخاطر المرتبطة بإقراض هذه المشروعات أكبر من المشروعات الكبيرة، ويعود ذلك إلى عدم استغلال المشروعات الصغيرة الائتمان الممنوح لها بشكل أمثل، إضافة إلى عدم قيام هذه المؤسسات بتقديم حسابات الأرباح والخسائر إلى المصارف في الأوقات المناسبة مما يسبب فقدان ثقة البنوك، وتتعدد المسببات لمشاكل التمويل في هذه المؤسسات مثل ضعف التمويل الذاتي وعدم وجود مؤسسات متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولحل مشكل التمويل تحاول مصر جاهدة لإيجاد سبل جديدة، ومنها إنشاء سوق في المنطقة العربية يستهدف توفير فرص تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.⁽¹⁾

3.2.2. بورصة النيل للشركات الصغيرة والمتوسطة: يوجد في مصر 2.5 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة تساهم بحوالي 80% من القيمة المضافة للنشاط الاقتصادي، إلا أنها تواجه معوقات فنية وتمويلية، وبعد دراسة معمقة في كيفية تلبية احتياجات كل من المستثمرين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال، قامت الدولة في أكتوبر 2007، بإنشاء أول سوق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "بورصة النيل" كأول سوق في المنطقة يستهدف دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير التمويل اللازم لها، مما يسمح برفع قدرتها التنافسية وتوفير المزيد من فرص العمل وذلك في إطار يجمع بين المرونة في قيد الشركات الواعدة مع توفير الحماية لحقوق كل من الشركات المقيمة والمستثمرين.⁽²⁾

تستهدف بورصة النيل إيجاد سوق للمؤسسات الواعدة من كافة دول المنطقة بدون التقيد بصناعة معينة أو حدود جغرافية بما في ذلك المؤسسات العائلية التي ترغب في التحول إلى شركات مساهمة ذات قاعدة مستثمرين واسعة.

⁽¹⁾ رايح خوني، رقية حساني، المرجع سبق ذكره، ص 181.

⁽²⁾ موقع بورصة النيل www.nilex.com.eg تم الإطلاع عليه بتاريخ : 2012/11/15.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يحق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا يزيد رأسمالها عن 25 مليون جنيه ولا يقل على 500 ألف جنيه أن تقوم بقيد أسهمها في بورصة النيل، حيث يتم القيد وفق قواعد ميسرة ومرنة تتوافق مع طبيعة هذه المؤسسات وتتم العملية بالمراحل التالية: ⁽¹⁾

➔ **المرحلة الأولى:** تختار المؤسسة راع معتمد ليساعدها في عملية التأهيل للقيد في بورصة النيل وطرح أسهمها للمستثمرين للحصول على التمويل.

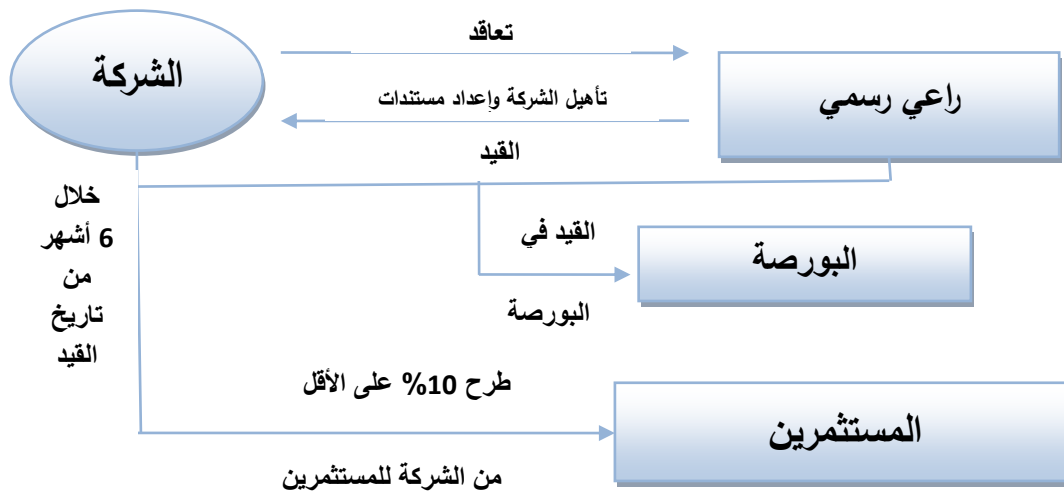
➔ **المرحلة الثانية:** بعد تعاقد المؤسسة مع الراعي المعتمد، حيث يبدأ في مساعدتها على إعداد كافة المستندات المطلوبة في القيد، كما يبدأ في تدريب العاملين على كيفية إتباع قواعد القيد والإفصاح في البورصة.

➔ **المرحلة الثالثة:** تتقدم المؤسسة بالتعاون مع الراعي المعتمد بطلب للقيد لإدارة القيد بالبورصة، حيث تقوم إدارة القيد بدراسة الطلب.

➔ **المرحلة الرابعة:** بعد موافقة لجنة القيد تستطيع المؤسسة أن تقوم بطرح أسهمها للمستثمرين للحصول على التمويل المطلوب وذلك بالتعاون مع الراعي المعتمد.

وفي الشكل الموالي نوضح أكثر كيفية القيد ببورصة النيل الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

شكل رقم 37: مراحل القيد في بورصة النيل



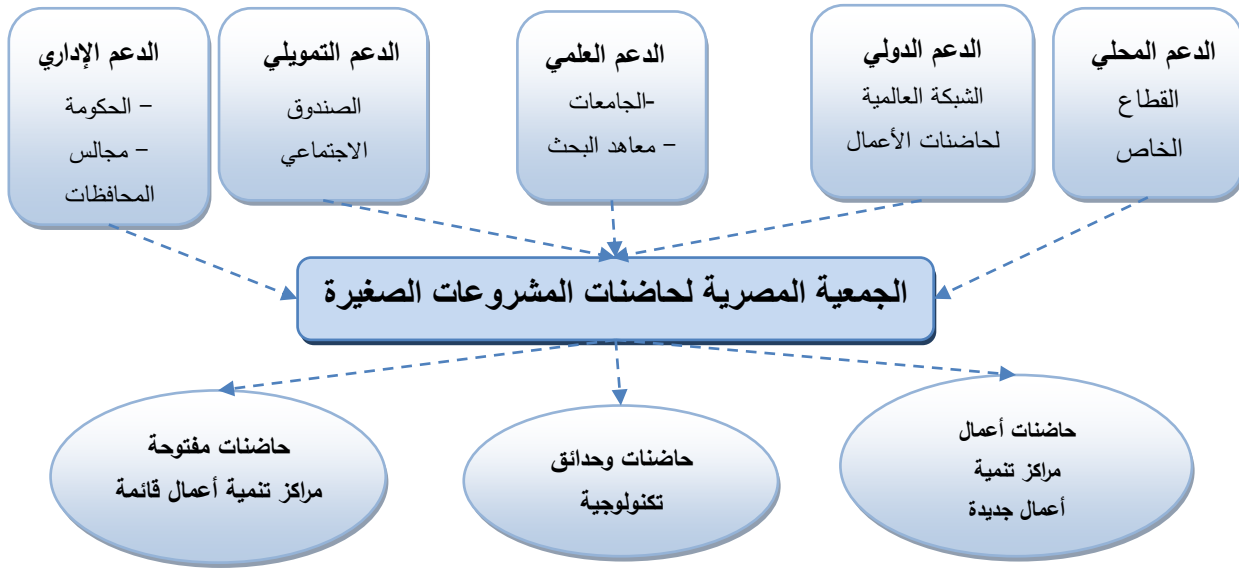
المصدر: خالد إدريس، (2008): فعالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البورصة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، الجزائر، ص 106-107.

⁽¹⁾ خالد إدريس، (2008): فعالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البورصة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، الجزائر، ص 106-107.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

4.2.2. حاضنات الأعمال في مصر: تعتبر التجربة المصرية في مجال حاضنات الأعمال أكبر وأقدم تجربة على مستوى الدول العربية، حيث تمكنت من إقامة عدد من الحاضنات في إطار برنامج وطني في عدة محافظات مختلفة.⁽¹⁾ واعتمد الصندوق الاجتماعي للتنمية حاضنات الأعمال كآلية لدعم إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنمية مهارات العمل الحر لدى المبادرين التقنيين، وعلى ذلك جاءت فكرة إنشاء الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة وهي جمعية أهلية (غير حكومية) تم إشرافها سنة 1995 بأعضاء جمعية عمومية ومجلس إدارة من رجال أعمال ووزراء سابقين. لقد وضع الصندوق الاجتماعي خطة لإنشاء 30 حاضنة في مصر حتى سنة 2005، تستوعب حوالي 40 مشروعاً لتستمر داخل الحاضنة لمدة 3 سنوات ثم يتم التخرج مع وجود علاقة انتساب لمساعدة المؤسسات بعد تخرجها من الحاضنة، ويوضح لنا الشكل الموالي الدور الذي تقوم به الجمعية بتعاونها مع مختلف الهيئات والمؤسسات في دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة من خلال العديد من حاضنات الأعمال والحدائق التكنولوجية.⁽²⁾

شكل رقم 38: خطة عمل الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة



المصدر: أحمد يونس درويش، التجربة المصرية في إنشاء الحاضنات، ورقة بحثية مقدمة لملتقى تنمية الموارد البشرية، صندوق تنمية الموارد البشرية، متاح على الموقع الإلكتروني: www.hrfdsda.com.ws3p2.ppt تم الاطلاع عليه بتاريخ 2013/11/27.

⁽¹⁾ المنظمة العربية للتنمية الصناعية، (2005): دليل الحاضنات الصناعية، ص 15، متاح على الموقع الإلكتروني،

<http://www.aidmo.org>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2013/11/27.

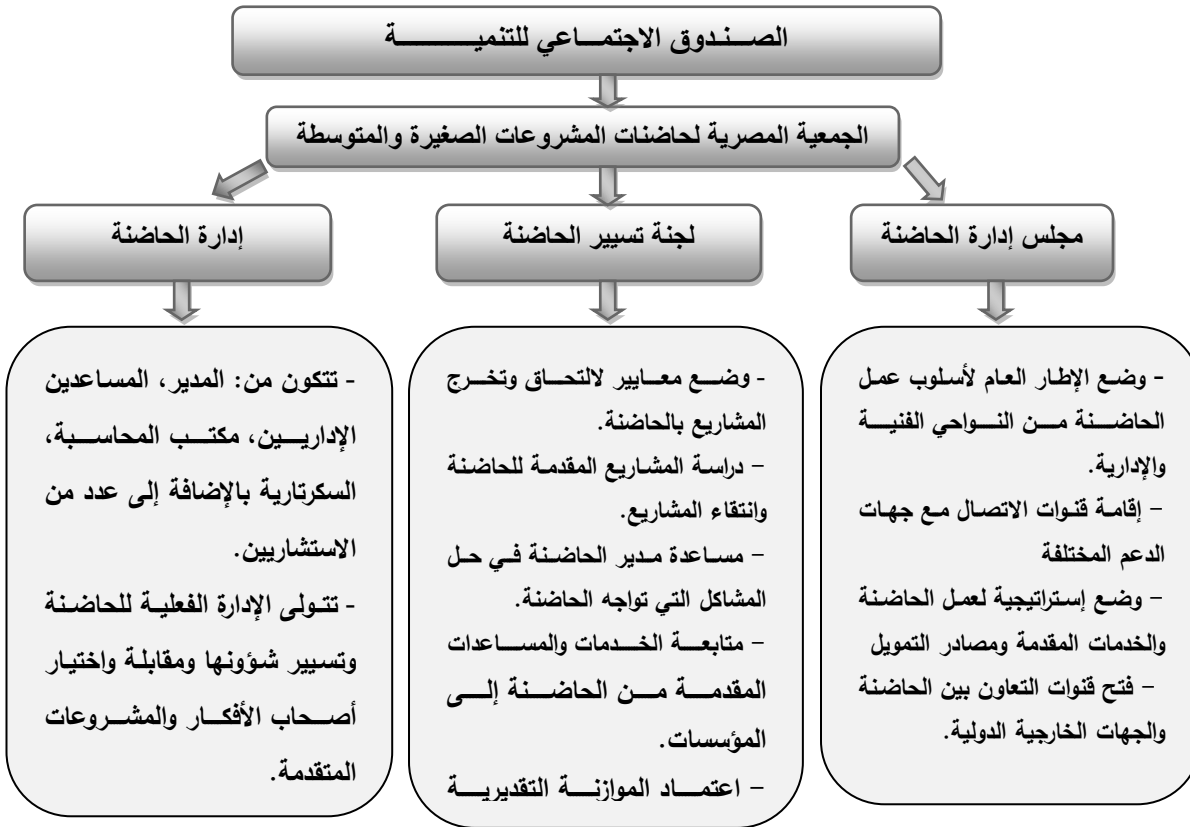
⁽²⁾ نبيل محمد شلبي، (2002): نموذج مقترح لحاضنة تقنية بالملكة العربية السعودية، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها المنعقدة يومي 08-09 أكتوبر 2002، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، المملكة العربية السعودية، ص 4.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وهناك حاضنات تعتمد علي تكنولوجيا مبسطة في تقديم الخدمات أو التصنيع الخفيف كما تعتمد علي المشروعات ذات المعرفة والمعلومات مثل حاضنة المنصورة وتلا وأسيوط، أي أنها حاضنة للصناعات العادية والحرفية المميزة وذات الجودة العالية، وهناك الحاضنات التقنية وهي موجودة بالقرب أو داخل الجامعات والمراكز العلمية والتكنولوجية مثل حاضنة التبين وجامعة المنصورة وحاضنات متخصصة بالمعلوماتية والتقنية الحيوية في مدينة مبارك بالإسكندرية.⁽¹⁾

لا يختلف أسلوب إدارة الحاضنة في النموذج المصري عن مثيله في الدول الأخرى، حيث توجد ثلاثة مستويات تنفيذية واستشارية لتسيير أعمال الحاضنة، نلخصها في الشكل الموالي:

شكل رقم 39: أسلوب إدارة الحاضنة في مصر



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- أحمد يونس درويش، التجربة المصرية في إنشاء الحاضنات، ورقة بحثية مقدمة لملتقى تنمية الموارد البشرية، صندوق تنمية الموارد البشرية، متاح على الموقع الإلكتروني: www.hrfsda.com.ws3p2.ppt تم الاطلاع عليه بتاريخ 2013/11/27.
- أحمد بن قطاف، (2007): أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وتنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبدعة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر، ص 154-155.

⁽¹⁾ نبيل محمد شلبي، المرجع سبق ذكره، ص4.

3.2. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر

تهتم الحكومة المصرية بصورة مطردة بالقطاع الخاص باعتباره شريكا في عملية التنمية وبالمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة باعتبارها محركا هاما للنمو الاقتصادي والحد من الفقر، فضلا عن توفير مناصب الشغل.

وفقاً للإحصائيات الرسمية تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تقوم بتوظيف أقل من 50 عامل حوالي 99% من إجمالي عدد المؤسسات، تحتل مصر الصدارة في الدول العربية من حيث عدد وكثافة المنشآت بـ 2.451 مليون مؤسسة، بكثافة 31 مؤسسة لكل ألف نسمة،⁽¹⁾ إذ يساهم القطاع بما لا يقل عن 80% من إجمالي القيمة المضافة. كما يعمل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 3\2 قوة العمل بالقطاع الخاص ككل، وحوالي 4\3 قوة العمل بالقطاع الخاص غير الزراعي، فقد شهدت هذه المؤسسات تطورا ملحوظا بعد أن كانت تمثل في عام 2004 ما نسبته 87% من حجم المؤسسات في مصر وتساهم بنسبة عمالة لا تزيد عن 47%. وعلى الرغم من أهمية هذه المؤسسات في الاقتصاد المصري، إلا أن نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات المصرية لا يوازي باقي الدول، كما أنها لا تتجاوز 4% فقط كصادرات مباشرة مقارنة 60% في الصين، 56% في تايلان، 70% في هونج كونج و43% في كوريا لأن معظمها صناعات مغذية للصناعات الكبيرة.⁽²⁾

المطلب الثاني: التجربة المغربية

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة مميزة في إستراتيجية التنمية في المغرب، حيث تم إدراجها ضمن أولويات مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنظر إلى دورها الهام في توفير فرص عمل لمكافحة بطالة الشباب وتعزيز المبادرة الخاصة ودعم التوازن الاجتماعي.

1. لمحة عن الاقتصاد المغربي

كان الاقتصاد المغربي ذو توجه ليبرالي مطبوع بطابع الاقتصاد المختلط ذو نزعة للحماية والتدخل، وهو اقتصاد غير نفطي إذ تشكل له فاتورة النفط عبء كبيرا، وموارده المتأينة من تصدير الفوسفات لا تغطي الاحتياجات الضرورية، كما كان يتبع نموذج تنموي جعل منه اقتصادا فلاحيا

⁽¹⁾ صندوق النقد العربي، المرجع سبق ذكره، ص ص 216-217.

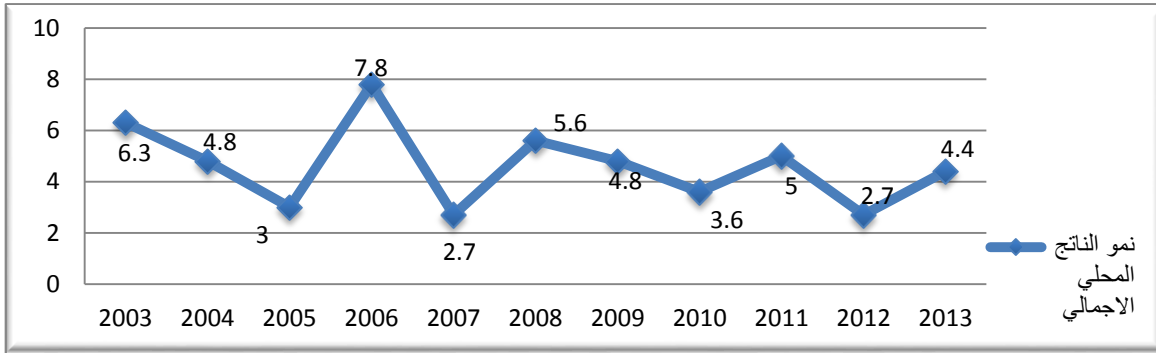
⁽²⁾ قطاع سياسات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الموقع الالكتروني لوزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2012/11/28 <http://www.mti.gov.eg/SME/Test2.htm>

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

معدنيا يتجه نحو التصنيع ببطء شديد، مما سبب ضعف الاستثمار العمومي، وانخفاض في معدل النمو الذي وصل إلى 2.5% خلال 1981-1983، كما نتج عن الظروف المناخية المعاكسة والطلب الداخلي الكبير ضعف في القطاع الزراعي.

منذ 1983 شرعت المغرب كأول بلد مغاربي في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية بطريقة واسعة النطاق لضبط الأوضاع الاقتصادية الكلية في إطار برامج يدعمها صندوق النقد الدولي، وقد عقد المغرب تسع اتفاقيات مع الصندوق خلال الفترة 1980 إلى 1993، حيث استطاعت التحكم في التوازنات المالية الكبرى، ووصل النمو إلى 4% في المتوسط في التسعينيات⁽¹⁾، ولتتبع نمو الناتج المحلي الإجمالي في المغرب حتى سنة 2013 نقدم المنحنى البياني التالي:

شكل رقم 40: تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي في المغرب (2003-2013)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

بيانات البنك الدولي، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2014/06/28، متاحة على الموقع الإلكتروني: <http://data.worldbank.org/indicator>

عاد المغرب بعد فترة تطبيق الإصلاحات إلى صيغة العمل بالتخطيط (الخطط الخماسية)

لتحسين الاقتصاد وإنعاش النمو، حيث بلغ نمو الناتج المحلي أقصاه عام 2006 بمعدل 7.8% كما هو موضح في الشكل، إلا أنه انخفض إلى 2.7% عام 2012، بالرغم من الإستراتيجية التنموية المتبعة بالتعاون مع البنك الدولي منذ عام 2005 الهادفة إلى تحقيق معدل نمو يفوق 6%، لكن يعتبر أن الاقتصاد المغربي شهد فترة نمو تناسب إمكاناته بحوالي 4.6% في المتوسط السنوي خلال الفترة 2006-2012 مقابل 3.8% خلال الفترة 1999-2005، كما حقق معدل مرتفع يقدر بـ 4.4% عام 2013 مقارنة بالعام الذي سبقه.

ويعكس لنا الجدول الموالي التطور النسبي لبعض مؤشرات التنمية في الفترة الأخيرة ما بين 2003 - 2013.

⁽¹⁾ بوحفص حاكمي، (2009): الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، دراسة مقارنة بين الجزائر-المغرب-تونس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (العدد 07)، الشلف، الجزائر، صص 12-19.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جدول رقم 32: مؤشرات الأداء التنموي في المغرب (2003-2013)

المؤشرات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مستوى التضخم (%)	1.2	1.5	1.0	3.3	2.0	3.7	1.0	1.0	0.9	1.3	1.9
الإسفار/ (%) الناتج المحلي الإجمالي	31	31	31	32	32	33	30	30	28	27	-
النمو السكاني (%)	0.9	0.9	0.9	0.9	0.9	0.9	1.0	1.2	1.3	1.4	1.5
نسبة العمالة (%) /إجمالي السكان	46	47	46	46	46	46	46	45	45	50	50
مستوى البطالة (%) /من إجمالي القوى العاملة	11.9	10.8	11.0	9.7	9.7	9.6	9.1	9.1	8.9	9	-
القيمة المضافة في قطاع الصناعة / (%) من إجمالي الناتج المحلي	28	29	28	27	27	30	29	30	30	30	-
القيمة المضافة في قطاع الزراعة / (%) من إجمالي الناتج المحلي	17	16	15	17	14	15	16	15	15	15	-
القيمة المضافة في قطاع الخدمات / (%) من إجمالي الناتج المحلي	55	55	57	56	59	55	55	55	55	56	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

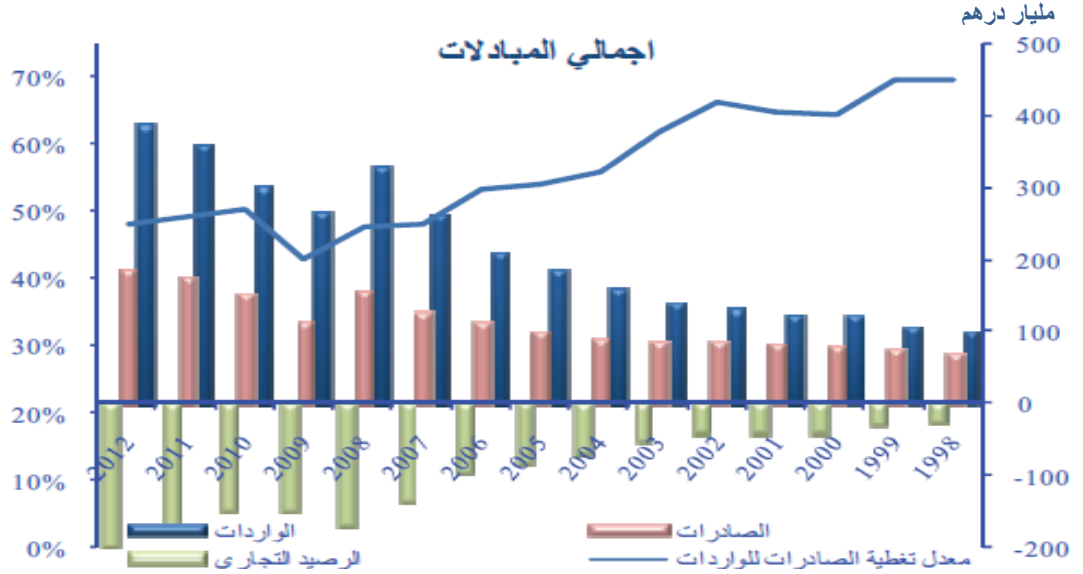
بيانات البنك الدولي، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2014/06/28، متاحة على الموقع الإلكتروني: <http://data.worldbank.org/indicator>

يتضح من بيانات الجدول أن معدل البطالة في الفترة الممتدة ما بين 2003 إلى 2012 عرف منحى تنازليا وصل إلى 9% سنة 2012 مقابل 11.9% سنة 2003، بذلك تكون قد سجلت المغرب أقل معدل بطالة في دول اتحاد المغرب العربي في هذه الفترة،⁽¹⁾ بحجم سنوي متوسط قدره 10%، إلا أن سوق الشغل يعاني من عدة اختلالات تعود لضعف الملاءمة بين التكوين وحاجيات سوق الشغل، ومحدودية برامج التشغيل، كما يتبين أن الحكومة المغربية حاولت التحكم في معدلات التضخم، ونتيجة للجهود المبذولة فحسب بيانات البنك الدولي انخفض معدل الفقر من 21% سنة 1985 إلى 6.2% سنة 2011.

كما يتضح من خلال الجدول أعلاه ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات مقارنة بباقي القطاعات إذ تمثل القيمة المضافة حوالي 56% من إجمالي الناتج المحلي مع نهاية 2012، يليه قطاع الصناعة بنسبة 30% عام 2012، وتبقى المساهمة الأقل لقطاع الزراعة إذ لم تتجاوز قيمته المضافة 17% طوال الفترة الأخيرة بالرغم من جهود الدولة لتحديث وتقوية القطاع في إطار مخطط المغرب الأخضر. بالنظر لهذه التغيرات يظهر نمو وتطور الاقتصاد المغربي في الفترة الأخيرة، إلا أن بعض الاختلالات الخارجية تفاقمت بشكل كبير بسبب ارتفاع فاتورة النفط والحبوب مع انخفاض موارد العملات الأجنبية، الأمر الذي أدى إلى إحداث عجز كبير في الميزان التجاري، كما هو موضح في الشكل التالي:

(1) عقبة بلخضر، (2012): التطور الاقتصادي والتجارة البينية- منطقة اتحاد المغرب العربي نموذجا، بحوث اقتصادية عربية (العددان 59-60)، لبنان، ص 76.

شكل رقم 41: تطور الميزان التجاري المغربي (1998-2012)



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية، (2014): التقرير الاقتصادي والمالي، المملكة المغربية، ص 14.

على الرغم من كل الجهود المبذولة من أجل تحرير وتطوير النظام الإنتاجي وإنعاش التجارة الخارجية، خاصة من خلال تنفيذ إستراتيجيات قطاعية طموحة، وكذا تحسين مناخ الأعمال، إلا أن هناك زيادة في الواردات خاصة من منتجات الطاقة والمنتجات الغذائية التي ترتبط قيمتها بتقلبات الأسعار ومعدلات الصرف على المستوى العالمي، مما يسبب عجز في الميزان التجاري،⁽¹⁾ وكما هو موضح في الشكل أعلاه يظهر تفاقم العجز التجاري بخمس مرات في الإثنتي عشرة سنة الأخيرة أي من 2000 إلى 2012، ليصل إلى 201 مليار درهم سنة 2012، والسبب في ذلك ارتفاع الواردات مقارنة بالصادرات، مما يستدعي بذل مزيد من المجهود لتقوية تنافسية العرض التصديري والارتكاز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنمية الصادرات.

2. التجربة المغربية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المغرب من الدول الرائدة في المغرب العربي في مجال العمل على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للتنوع الجغرافي والثقافي الذي ساعد على وجود دعم حكومي للمشاريع الزراعية والريفية والمشاريع السياحية وتنشيط العديد من المؤسسات التمويلية الخاصة بتمويل المؤسسات الصغيرة.

⁽¹⁾ وزارة الاقتصاد والمالية، (2014): التقرير الاقتصادي والمالي، المملكة المغربية، ص 14.

1.2. هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب

1.1.2. الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة: وهي مؤسسة عمومية تخضع

لوصاية الدولة مسؤولة عن عملية التنسيق بين الأدوات والشبكات والمبادرات الوطنية الهادفة إلى تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أنها تلعب دور المؤيد لتبسيط الإجراءات لرواد الأعمال، وتستضيف هذه الوكالة وحدة إدارة المشروع لبرنامج التحديث الصناعي الذي يموله الإتحاد الأوروبي، ولتشجيع تمويل مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي بلغت سقف الاستدانة ولديها خطط لتطور أكبر، اعتمدت الوكالة على مشروعين وهما: (1)

➔ **البرنامج الأول "امتياز"**: وهو موجه للشركات التي لديها خطط تنمية والراغبة في الاستفادة من مساعدة تصل إلى 20% من استثماراتها في الأصول المنقولة وغير المنقولة، وقد يصل هذا الدعم إلى خمسة ملايين درهم.

➔ **البرنامج الثاني "مساندة"**: الهدف منه مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية تحديث وتحسين تنافسيتها بوضع برامج للدعم العملي تمكن لكافة المقاولات الاستفادة منها.

وفي إطار العقد الجديد المبرم في 14 فيفري 2013 بين الدولة والوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة للفترة الممتدة 2013-2020، تم تسجيل زيادة في عدد المؤسسات المستهدفة لبرنامج "مساندة" أي 700 مؤسسة بدلا من 500 مؤسسة، أما في برنامج "امتياز" زادت المؤسسات المستهدفة من 50 إلى 80 مؤسسة، كما ستنم الزيادة في المخصصات السنوية لصندوق دعم القدرة التنافسية للمؤسسات بثلاثة أضعاف من 125 مليون درهم إلى 400 مليون درهم. (2)

وتلعب الوكالة الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة دورا محوريا خصوصا على مستوى تنفيذ المخططات الموضحة في الشكل الموالي:

(1) موقع الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة في المغرب <http://www.anpme.ma>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014/01/06.

(2) وزارة الاقتصاد والمالية، (2014): تقرير قطاع المؤسسات والمنشآت العامة، المملكة المغربية، ص83.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شكل رقم 42: المخططات الخاصة بالوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- وزارة الاقتصاد والمالية (2014)، تقرير قطاع المؤسسات والمنشآت العامة، المملكة المغربية، ص 83.

2.1.2. جمعيات دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة: تهدف إلى النهوض بإنشاء وتطوير المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة على الصعيد المحلي أو الجهوي أو الوطني، ومن أبرز أدوارها نذكر: ⁽¹⁾

- تضع رهن تصرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خدمات للمساعدة التقنية والإرشاد التخصصي والإعلام والتكوين، والتركيز على المؤسسة حديثة النشأة لدعم انطلاقها وتطويرها؛
- تدعم تأسيس مجموعات أو شبكات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد الاستغلال المشترك للإمكانيات وتحسين شروط استفادة المؤسسات من التقنيات الحديثة والأسواق الجديدة؛
- استخدام الوسائل الكفيلة لتسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في شكل أموال ضمان أو كفالة متبادلة؛

⁽¹⁾ القانون رقم 53.00 المتعلق بميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة، (2002): الجريدة الرسمية (العدد 5031)، المملكة المغربية، 19 أغسطس 2002، المادة 2، ص 2372.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

➤ استخدام الوسائل اللازمة لإعداد الأراضي والمحلات المهنية وإنشاء مشاتل للمقولة وأقطاب تكنولوجية.

3.1.2. صندوق النهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة: يقوم بعمليات لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تكفل الدولة بجزء من النفقات المرتبطة بها.

4.1.2. شركات التمويل الجهوية: تهدف إلى منح قروض لتمويل حاجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الاستثمار والاستغلال، حيث تزاوّل أعمالها على مستوى جهة معينة.

5.1.2. شركات رأس مال المجازفة: وهي شركات مغربية بالأسهم تعمل على تمويل المؤسسات بأموال ذاتية أو شبه ذاتية والتي تكون وضعيتها المحاسبية الصافية ممثلة باستمرار في حدود 50% على الأقل من أسهم وحصص وشهادات استثمار وجميع أشكال الديون القابلة للتحويل أو التسديد، وتساعد في ذلك الصناديق المشتركة لتوظيف الأموال بالمجازفة.

6.1.2. صندوق ضمان القروض الممنوحة عند إحداث المقولة حديثة العهد: يؤمن مخاطر القروض التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند تمويل مشاريعها بقروض من المؤسسات المالية والبنكية.⁽¹⁾

2.2. سياسات تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب

1.2.2. وجود التشريعات والقوانين المنظمة لأنشطة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب: عملت السلطات العامة المغربية على وضع إطار مؤسسي للنهوض بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة وهذا إدراكا منها لأهمية ودور المبادرة الخاصة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقامت بسن القانون رقم 53.00 الصادر بتاريخ 12 جمادى الأولى 1423 الموافق لـ 23 جويلية 2002 في الجريدة الرسمية المغربية رقم 5031 والمتعلق بميثاق المؤسسات الصغرى والمتوسطة، إذ يعتبر القانون الإطار المرجعي للعمل الذي تعترف الدولة القيام به بشراكة مع الفاعلين الخواص لتقديم الدعم اللازم لهذه المؤسسات سواء على مستوى التمويل والتكوين أو على مستوى البنيات الأساسية والتشجيعات الضريبية على الاستثمار، فقامت باستحداث وكالة وطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، وقامت بالعديد من الإصلاحات الهادفة إلى تخفيف وتبسيط القواعد القانونية والإجراءات

⁽¹⁾ القانون رقم 53.00 المتعلق بميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة، المرجع سبق ذكره، المادة 25، 29، 32، 34، 37، ص ص 2374-2376.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الإدارية. ويلاحظ في المغرب تعدد تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات الداعمة فاللجنة الفرعية المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعرف هذه المؤسسات كما يلي:⁽¹⁾

- عدد العمال فيها لا يتجاوز 200 عامل؛
- رقم أعمالها أقل من 5 مليون درهم عند مرحلة التأسيس، و 20 مليون درهم خلال مرحلة النمو و 50 مليون درهم في مرحلة النضج.

2.2.2. الحاضنات التقنية في المغرب: عمدت المغرب منذ سنوات إلى وضع إستراتيجية وطنية شاملة لتنمية ودعم قطاع تقنية المعلومات جاعلة منه إحدى أولويات برنامجها حيث تشكل الحاضنات التقنية إحدى مكوناتها. فمع نهاية السبعينيات تزايدت الموارد البشرية المؤهلة، لكن طبيعة القطاع الخاص الذي يتألف في أغلبيته من شركات عائلية زاد من تفاقم المشاكل المطروحة، فمن جهة هناك عدم الموازنة بين التكوين ومتطلبات سوق العمل، ومن جهة أخرى، أصبحت أزمة البطالة الهاجس الشاغل للجميع الأمر الذي دفع السلطات المغربية إلى التفكير في إيجاد حلول من شأنها أن تخفف من حدة تلك الأزمات بالاستفادة من تجارب الدول الصناعية المتقدمة التي أظهرت أن الحاضنات تكون إحدى ركائز الدعم لتطوير التقنية من خلال نقل نتائج البحث العلمي من المختبرات ومراكز البحوث إلى تقنية متطورة، ومن خلال إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة تستحدث فرص عمل جديدة.⁽²⁾

ومن أجل ذلك قامت السلطات العمومية بالتعاون مع عدد من الهيئات لإقامة بعض الأجهزة الأساسية والتي من أهمها الشبكة المغربية للحاضنات والتي هي عبارة عن تنسيق وتعاون يضم مختلف الهيئات والمؤسسات المهمة بهذا القطاع، ونذكر منها:

- كل من وزارة الصناعة والتجارة والمواصلات ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي؛
- الحاضنات؛
- مشاتل المقاولات؛
- بعض الهيئات الممولة؛
- مؤسسة البنك الشعبي لخلق المقاولات؛
- المركز الوطني للبحث العلمي والتقني؛

(1) شريف غياط، محمد بوقوم، المرجع سبق ذكره، ص 46.

(2) معهد البحوث والاستشارات، (2005): نحو مجتمع المعرفة - حاضنات الأعمال، دراسات معهد البحوث والاستشارات، الإصدار الثالث، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، ص 45.

الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

➤ الجمعية المغربية للبحث التنموي؛

➤ المكتب الوطني للملكية الصناعية والتجارية.

ورغبة في تقوية العلاقات بين القطاعات، ومن أجل توجيه أقوم للمجهودات المبذولة تم وضع حاضنات تقنية ومنها حاضنة كلية العلوم الجديدة، حاضنة كلية مراكش، حاضنة المدرسة الوطنية العليا للمعلومات وتحليل الأنظمة/الرباط، حاضنة المعهد الوطني للبريد والمواصلات/الرباط، حاضنة المدرسة الوطنية للصناعات المعدنية/الرباط، حاضنة كلية العلوم والتقنيات/بني ملال، حاضنة كلية العلوم/الرباط، حاضنة المدرسة الوطنية للتجارة والتدبير/طنجة.⁽¹⁾

كما نجد من أبرز الحاضنات، الحاضنة التقنية بالمدرسة المحمدية للمهندسين والتي تهدف إلى:

➤ تقويم وتطوير البحث العلمي والتقني؛

➤ تقريب وانفتاح العالم العلمي على المحيط الاقتصادي والاجتماعي؛

➤ كفاءة استغلال الموارد البشرية؛

➤ إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ذات صبغة تقنية؛

➤ توفير فرص عمل بمراكز البحوث وتشجيع المهندسين الناشئين على إنشاء شركاتهم الخاصة.

والمهمة الأساسية للحاضنة هي التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وتوجيه كل البحوث العلمية والتقنية نحو التطبيق في الميدان العلمي واستثمار نتائج البحوث من خلال إنشاء شركات صغيرة أو متوسطة تركز على العلم والتقنية. ومن أجل ضمان نجاح الحاضنة قامت المدرسة المحمدية بتقديم خدمات عديدة تشمل كافة الأساتذة والباحثين، والمختبرات ومراكز البحوث، وشبكات التعاون الوطنية والدولية، كما تقدم خدمات مجانية لأصحاب المشاريع، وتضع رهن إشارتهم البنايات والقدرات البشرية في ميدان البحث والتطوير التابع للمؤسسة في إطار التعاون، مع توفير الخبراء في عدة ميادين مختلفة.⁽²⁾

3.2. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصرا فاعلا في تحريك دواليب الاقتصاد المغربي، حيث تمثل 95% من مجموع المؤسسات، أي بلغت 750000 مؤسسة مع نهاية 2012، وتعد أغلبها مؤسسات صغيرة إذ تمثل 78% من مؤسسات القطاع مقابل 15% مؤسسات متوسطة الحجم، و7%

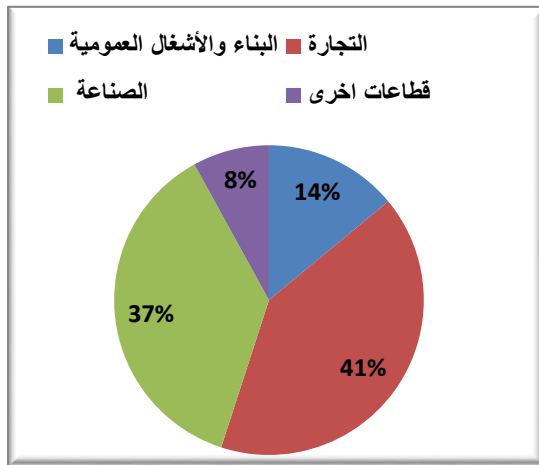
⁽¹⁾ المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، دليل الحاضنات الصناعية، المرجع سبق ذكره، ص 17-18.

⁽²⁾ معهد البحوث والاستشارات، المرجع سبق ذكره، ص 46.

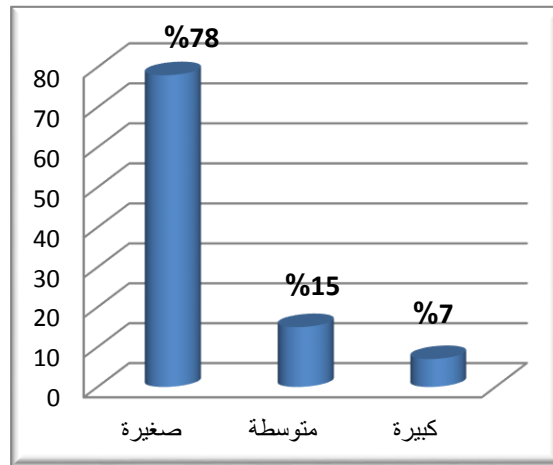
الفصل الثاني: تجارب دولية رائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

فقط للمؤسسات الكبيرة، توفر 50% من مناصب الشغل، وتساهم بـ20% من القيمة المضافة وتساهم بنسبة 31% من الصادرات، 40% من الإنتاج، 50% من الاستثمار⁽¹⁾، وكما هو موضح في الشكل رقم 44 الخاص بالتوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نجد أن أغلبها تعمل في قطاع التجارة والصناعة بنسبة 41% و37% على التوالي، والنسبة المتبقية موزعة على قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاعات أخرى.

شكل رقم 44: توزيع المؤسسات الصغيرة المغربية حسب القطاعات



شكل رقم 43: توزيع المؤسسات المغربية حسب الحجم



Source: Conseil Déontologique des valeurs Mobilières, (2011) : Le Financement des PME au Maroc, Maroc, PP 27-29.

مما سبق نستخلص أنه إذا كان النظام الدولي الجديد المفضي إلى ترتيب خريطة موازين القوى قد تشكل وتمت هيكلته والتحكم في الكثير من جوانب مساره من خلال مؤسسات لها من حجم الإنتاج وقدرات الإنتاج وهندسية الترتيب وإعداد الخطط والامتدادات ما لا تسعه الجنسية الواحة أو القارة الواحدة، فإنما يتبين من الواقع الاقتصادي الملموس وما تعكسه الإحصائيات في الدول النامية، هو حقيقة الدور الحيوي والمتصاعد التي ما فتئت تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عندما يقاس وزنها بمقاييس إسهاماتها في إنتاج الثروات وخلق فرص الشغل، واستيعاب التكنولوجيات المتجددة.

⁽¹⁾ Saad Hamoumi, (2012): La PME Marocaine, Levier de développement économique et d'innovation rencontre des PME Ibéro - Américaines et d'Afrique du Nord, 22 octobre 2012, Madrid, Espagne, P6.

خلاصة الفصل

بعد عرض التجارب الرائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي مثلت تجارب لبعض الدول المتقدمة "اليابان-الولايات المتحدة الأمريكية-إيطاليا"، وبعض الدول الناشئة "الهند-ماليزيا-الصين" ومن الدول النامية "مصر والمغرب"، يتضح أن هذه المؤسسات لعبت دورا مهما وأساسيا في إستراتيجيات التنمية الاقتصادية، وهذا نظرا لدورها الفعال في تحريك عجلة الاقتصاد بحكم هيكلتها الخفيفة والمرنة وقدرتها على التلاؤم السريع وتحقيق فوائد أكبر من الانفتاح العالمي القائم. ومن هذا المنطلق عملت حكومات الدول قيد الدراسة على الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها من خلال التشريعات والقوانين والتسهيلات المتمثلة في البرامج والمساعدات التي توفر مناخا مدعما لها لتعزيز مكانتها كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويتبين مما سبق أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأساس الذي يركز عليه تطور اقتصاد الدول المتقدمة قيد الدراسة، كما تعتبر هذه المؤسسات نقطة تحول في الدول الناشئة مكنتها من تحقيق قفزة تنموية جعلتها تحتل موقعا جيدا في كل المؤشرات والمقاييس مقارنة بدول العالم الأخرى، أما تجارب الدول النامية فبالرغم من أنها مازالت حديثة وتحتاج لتضافر الجهد الحكومي لتهيئة البيئة التشريعية والقانونية والسياسية والاقتصادية الداعمة، إلا أنها قطعت أشواطا كبيرة في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفضل الإرادة السياسية والاقتصادية والتحفيزات والمساعدات المقدمة.

الفصل الثالث

واقع المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة في الجزائر

واستفادتها من التجارب الرائدة

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

تمهيد

ظل التوجه المركزي والتسيير الإداري الأحادي في الجزائر مهيمنا على الحياة الاقتصادية منذ الاستقلال، واهتمت الدولة طوال ثلاثة عقود من البناء الاقتصادي بالمؤسسات الكبرى تماشيا مع سياسة الصناعات المصنعة وأقطاب النمو، والتي حاولت اختصار المسافة نحو التقدم الصناعي والاقتصادي، فهُمِشت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واعتبرت مدة طويلة قطاعا ثانويا، غير أن الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد في السبعينيات، حتمت عليها إعادة النظر في سياستها المتبعة، باعتماد جملة من الإصلاحات التي كانت ممرا حتميا للدخول في اقتصاد السوق والاندماج في حركية الاقتصاد العالمي.

وفي هذا الإطار تعمل الجزائر جاهدة على وضع إجراءات دعم لتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات، لكن في المقابل تواجه جملة من الصعوبات والتحديات التي تعيق نمو تلك المؤسسات وقيامها بالدور المنتظر منها، والذي يعتبر التمويل من أحد أهم تلك المعوقات.

وفي محاولة لإيجاد الأساليب والآليات الناجحة لدعم وتطوير هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نستخلص الدروس المستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال التي تم عرضها في الفصل السابق، وهذا بغية وضع إستراتيجية واضحة المعالم لتطوير مؤسسات هذا القطاع.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

المبحث الأول: خيارات التنمية الاقتصادية في الجزائر وانعكاساتها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم الأولويات في إطار تكييف الاقتصاد الوطني مع التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، ومتطلبات الانتقال إلى اقتصاد السوق، فتطور هذه المؤسسات وضمان دوامها مرتبط بمهمة الدولة ودورها الأساسي في مرافقة المبادرة الخاصة، لذلك قامت الدولة بوضع العديد من الإجراءات والتشريعات لتسهيل إنشاء هذه المؤسسات وتعزيز مكانتها في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري

سعت الجزائر عقب الاستقلال مباشرة إلى إرساء أسس اقتصاد وطني قوي بإحداث دفعة تنموية قوية تمكن من تجاوز الوضع الاقتصادي والاجتماعي المنهار الموروث من المستعمر الفرنسي، وتلبي تطلعات أفراد المجتمع إلى تنمية حقيقية وشاملة، فمن أجل ذلك قامت بتطبيق عدة إصلاحات على مراحل مختلفة يتم عرضها في هذا المطلب.

1. الوضع الاقتصادي للجزائر قبل القيام بالإصلاحات (1962-1988)

وفي هذه الفترة نميز بين مرحلتين أساسيتين في سير التطور الاقتصادي في الجزائر كما يلي:

1.1. المرحلة الأولى 1962-1966

كانت الجزائر في هذه المرحلة حديثة عهد بالاستقلال، حيث ورثت بنية تحتية مدمرة بشكل شبه كلي مع ركود على المستوى الاقتصادي، إلا أن استعادة السيادة الوطنية تعد شوطا أساسيا للتنمية، لأنها تضمن للمجتمع حرية القرار السياسي لوضع برنامج وطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فبالرغم من أن هذه المرحلة كانت تتصف بفراغ في النظرية الاقتصادية والنهج الاقتصادي المراد إتباعه، إلا أن الدولة اتخذت عدة قرارات حول تأمين رأس المال الأجنبي، في ثلاث نشاطات كبرى هي أراضي المعمرين سنة 1963، المناجم سنة 1966 والمصارف سنتي 1966 و 1967.

كما قامت الدولة بإطلاق بعض البرامج الاستثمارية المتقلبة من سنة لأخرى، بسبب الاعتماد على التمويل الخارجي وضعف التحكم في مصادر التمويل الداخلي،⁽¹⁾ نلخصها في الجدول الموالي:

⁽¹⁾ محمد بلقاسم حسن بهلول، (1999): سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 71.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

جدول رقم 33: البرامج الاستثمارية المنفذة في الجزائر (1962-1966)

السنة	1963	1964	1965	1966
مبلغ البرنامج الاستثماري (مليون دولار)	129	200	165	290

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، (1999): سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 71.

2.1. المرحلة الثانية 1967-1989

برزت كمرحلة جديدة في سير التنمية بالجزائر وتميزت بإتباع أسلوب التخطيط بدءا بالمخطط الثلاثي، إلى المخططين الرباعيين الأول والثاني، وبعدها المخططين الخماسيين الأول والثاني، وفي ما يلي عرض موجز لكل مخطط.

1.2.1. المخطط الثلاثي 1967-1969: وهو مخطط قصير الأجل هدف إلى إنشاء قاعدة اقتصادية واجتماعية وثقافية، وكانت الأولويات التي سطرت في المخطط الاستثمار في قطاع التصنيع خصوصا المحروقات، قدر حجم الاستثمار المخصص لهذا المخطط بـ11,081 مليار دج، أما الحجم المنجز بلغ 9,214 مليار دج بمعنى بلغت نسبة الإنجاز في هذا المخطط حوالي 83%.⁽¹⁾

2.2.1. المخطط الرباعي الأول 1970-1973: يعتبر أول خطة اقتصادية شاملة في الجزائر وبداية التخطيط العقلاني على النمط الاشتراكي، ومن أهم أهدافه تقوية القطاع العام بزيادة بناء المجتمع الاشتراكي عن طريق القضاء على الرأس مال الأجنبي، وإقامة القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية بتفضيل الاستثمار في الصناعة الثقيلة مع إعطاء الأهمية للمحروقات خاصة بعدما تم تأميمها في 1971، وإعلان الثورة الزراعية، كما تم تحديد نسبة النمو في هذا المخطط بـ 9% من الناتج الداخلي الخام، وقدر حجم الاستثمارات بـ 28 مليار دج.

3.2.1. المخطط الرباعي الثاني 1974-1977: تعتبر الأهداف العامة لهذا المخطط مماثلة للمخططات السابقة مع تركيز أكثر على رفع الإنتاج ورفع تحويل الموارد الطبيعية إلى أقصى درجة، الذي يعتبر دائما أولوية قصوى بهدف توسيع عملية التصنيع. وتم تصميم مركب الحجار للحديد والصلب على نحو يسمح برفع الإنتاج إلى مليوني طن بغية توفير تشكيلة كبيرة من منتجات الحديد

⁽¹⁾Marc Raffinot, Pierre Jacquemont, (1977) : Le capitalisme de l'état Algérien, François Maspero :Paris, France, P97.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

والصلب المستهلكة على نطاق واسع، وقدر حجم الاستثمار المخصص للمخطط 110.22 مليار دج.⁽¹⁾

4.2.1. المخطط الخماسي الأول 1980-1984: يقوم هذا المخطط على تحقيق الأهداف التنموية التي عجزت عنها المخططات التنموية السابقة، من أبرز أهدافه مراجعة سياسة التنمية على أساس اعتماد أولوية الاستثمار في قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية بنسب عالية أكثر من 51% من مجموع استثمارات الفترة. وقد خصص لتنفيذ هذا المخطط استثمار مقداره 400.6 مليار دج وهي أقل من حجم الاستثمار التقديري والبالغ 560.5 مليار دج، مما يدل على أن جزء من هذا الاستثمار بقي غير منجز بمقدار 159.9 مليار دج، تم نقله إلى المخطط الخماسي الثاني، وقد احتلت الصناعة المرتبة الأولى في توزيع الاستثمارات بنسبة 43.6%.⁽²⁾

5.2.1. المخطط الخماسي الثاني 1985-1989: شكل هذا المخطط مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث هدف إلى تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم تخصيص 550 مليار دج للاستثمارات، حيث تحتل الصناعة أعلى نسبة من المبالغ المخصصة في هذا المخطط بنسبة 31.67%.

خلال هذه الفترة عرف الاقتصاد الجزائري أزمة حقيقية رجعت إلى الانخفاض المزدوج لأسعار البترول وقيمة الدولار، فانخفاض إيرادات المحروقات بمقدار 20% أدى إلى عدم القدرة على تمويل مشاريع التنمية، الأمر الذي فتح المجال لتوسيع المديونية داخليا وخارجيا.⁽³⁾

2. الوضع الاقتصادي للجزائر في ظل الإصلاحات المدعمة (1989- نهاية التسعينيات)

أظهرت البرامج والخطط التي تم تطبيقها في الاقتصاد الجزائري قبل هذه الفترة محدودية كبيرة، لذا أصبح إصلاح الاقتصاد حتميا من حيث منهج تسييره ومهامه، وكذلك أهدافه وإجراءاته، وقد انطلقت إصلاحات مدعومة من قبل المؤسسات النقدية والمالية ابتداء من 1989، وتم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية

⁽¹⁾ جمال الدين لعويسات، (1986): التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968-1978، ديوان المطبوعات

الجزائرية، الجزائر، ص 39.

⁽²⁾ زايد مراد، المرجع سبق ذكره، ص 72.

⁽³⁾ المرجع نفسه، ص 73.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري وتحريره بالاعتماد على آليات السوق، ومن أهم هذه البرامج نذكر: ⁽¹⁾

1.2. برنامج التثبيت الاقتصادي الأول: من 1989/05/31 إلى 1990/05/30

في ضوء الأزمة الحادة التي واجهت الاقتصاد الجزائري نهاية الثمانينيات، ومع توقف منح القروض والمساعدات لجأت الجزائر إلى هيئة صندوق النقد الدولي بعقد اتفاق لكن بشروط الصندوق من صرامة في تطبيق السياسة النقدية وتخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار والفتح التدريجي للأسواق المالية الدولية، وبذلك صدر قانون النقد والقرض الذي يهدف إلى الحد من زيادة القروض الموجهة للمؤسسات العمومية ومراقبة المنظومة البنكية، ويركز القانون على ثلاث عناصر أساسية هي باختصار:

- تحديد وتنفيذ الفصل بين السلطات النقدية والدولة؛
- تحديد قوانين البنك المركزي ونظام البنوك والقرض معا؛
- وضع معايير جديدة في التسيير النقدي والمالي للاقتصاد.

2.2. برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من 1991/06/03 إلى 1992/03/30:

بتاريخ 03 جوان 1991 تم الاتفاق على برنامج ثاني مع صندوق النقد الدولي يمتد إلى غاية نهاية مارس 1992، وهذا من أجل حصول الجزائر على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية من أجل إيجاد التوازنات على المستوى الكلي، ويهدف هذا البرنامج في جانبه النقدي والمالي إلى تحقيق ما يلي:

- تحرير التجارة الداخلية والخارجية بالعمل على رفع صادرات النفط؛
- التحرير التدريجي لسعر الفائدة، وترشيد الاستهلاك والادخار؛
- تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري؛
- تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات.

⁽¹⁾ مدني بن شهرة، (2009): الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص ص 130-134.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

خلال هذه المدة انخفضت المديونية الخارجية من 27.67 مليار دولار سنة 1991 إلى 26.7 مليار دولار سنة 1992، كما بلغ رصيد الخزينة 14 مليار دينار كفائض نتيجة تطبيق سياسة الترشيح في النفقات العامة وارتفاع الإيرادات. لكن مع بداية سنة 1992 بدأت تظهر الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري نتيجة للنقائص المصاحبة لتطبيق برامج الإصلاحات، وظهرت بعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس الواقع السلبي للاقتصاد الجزائري ونذكر منها: ⁽¹⁾

- عجز متنامي في الميزانية العامة للدولة بلغ نهاية 1993 حوالي 8.7%؛
- انخفاض معدل الطاقة الإنتاجية لمعظم وحدات الإنتاج إلى أقل من 50%؛
- تدهور في حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات إلى 2%؛
- زيادة حجم الكتلة النقدية في السوق المحلي بنسبة 21.2%؛
- تدهور قيمة الدينار بنسبة 40%؛
- ارتفاع نسبة التضخم حيث بلغت حوالي 20.5%؛
- ارتفاع نسبة البطالة إلى ما يقارب 28%.

3.2. برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث من أبريل 1994 إلى مارس 1995

بعد تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية وانخفاض سعر البترول الذي أدى إلى انخفاض المداخيل والرفع من المديونية الخارجية، وبهدف معالجة تلك الأوضاع لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بتوقيع اتفاق في بداية 1994، والذي انبثق عنه برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى الذي يغطي الفترة من 01 أبريل 1994 إلى 31 مارس 1995، ومن أبرز أهدافه تحقيق معدل الناتج الداخلي الخام بين 3% و6% وذلك خلال 1994-1995، والتخفيف من حدة البطالة وذلك بتكثيف الشغل والإنتاجية الفلاحية. ⁽²⁾

وباعتبار أن صندوق النقد الدولي لا يهتم إلا بتحقيق النتائج مع غض النظر عن الآثار السلبية، نذكر في ما يلي بعض من آثار هذا الاتفاق على الاقتصاد الجزائري: ⁽³⁾

- ارتفاع نسبة السلع المحررة وأسعارها إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك؛

⁽¹⁾ محمد بوقوم، المرجع سبق ذكره، ص 175.

⁽²⁾ مدني بن شهرة، المرجع سبق ذكره، ص 141.

⁽³⁾ الهادي خالدي، (1996): المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار الهومة للنشر، الجزائر، ص ص 210-213.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

- لم يتحقق النمو المقدر بـ3% ووصل الناتج المحلي الحقيقي إلى نمو سلبي بلغ 0.4% وذلك نظرا للظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية؛
- ارتفاع في أسعار المواد الغذائية بـ40% وارتفاع أسعار المحروقات بـ15%؛
- رفع معدلات الفائدة خلال سنة 1994 وإلغاء السقوف على الفائدة في السوق النقدي فيما بين البنوك؛
- رفع أسعار الخدمات بنسبة تراوحت بين 20% إلى 30% في مجال النقل والهاتف والخدمات البريدية.

4.2. برنامج التعديل الهيكلي من 31 مارس 1995 إلى 01 أبريل 1998

حاولت الحكومة خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 1998 معالجة الأزمة الاقتصادية من خلال تنفيذ برنامج إصلاحات اقتصادية جديد متوسط المدى وهو "برنامج التعديل الهيكلي" بمساعدة من صندوق النقد الدولي، ويهدف البرنامج إلى إعادة التوازن للاقتصاد الوطني من خلال تحقيق معدلات نمو موجبة بالتوازي مع تقليص حجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص على المساهمة الفعالة في رفع معدلات النمو الاقتصادي،⁽¹⁾ ونلخص أهم محاور البرنامج في الجدول التالي:

جدول رقم 34: الإجراءات المتعلقة بأهم محاور برنامج التعديل الهيكلي

المحاور	الإجراءات	الفترة
السياسة النقدية والقطاع المالي	- إلغاء سقف معدل المديونية البنكي، ووضع سقف لهامش البنك يصل إلى 5%.	1994
	- إنشاء معامل احتياط إجباري بـ3% على الودائع البنكية، احتياطات تعويضية حتى 11% سنويا.	1994
	- مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك العالمي.	96-94
	- وضع قانون استثمار جديد، يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية.	1994
	- الهيكلة المالية وإعادة رسملة البنوك التجارية العمومية.	96-94
	- تنمية السوق النقدية : - وضع نظام مزايده لديون البنك المركزي وسندات الخزينة.	1995
	- وضع نظام عمليات السوق المفتوح.	1996
	- إلغاء السقف إلى 5% لهوامش الربح البنكية.	1996
	- التحضير لإنشاء سوق مالية : - إنشاء لجنة تنظيم ومراقبة سوق البورصة.	98-96

⁽¹⁾ نبيل بوفليح، (2012): دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، أبحاث اقتصادية وإدارية (العدد 12)، بسكرة، الجزائر، ص245.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

	- إنشاء شركة تسيير بورصة القيم.	
1997	- إدماج الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في النظام البنكي.	
1997	- الدخول بقوة في نظام التأمين - ودائع.	
1998	- التحضير بمعية البنك العالمي لبرنامج تحديث نظام الدفع.	
1994	- نقل مجموعة من المواد ذات الأسعار المقننة إلى مواد ذات هامش ربح مقنن.	سياسة الأسعار
1994	- تحرير أسعار المواد الوسيطة في الفلاحة.	
1994	- الحد من سعر دعم الفلاحة (البطاطا، البذور والقمح على الخصوص).	
1994	- إلغاء الإعانات المعممة على الاستهلاك:	
1995	- منتجات البترول.	
1996	- المنتجات الغذائية.	
97-95	- رفع إيجار السكن العمومي بـ30%.	
1994	- تخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار بين أبريل وسبتمبر بنسبة 50%.	التجارة الخارجية
1996	- إنشاء مكاتب للصرف.	
96-94	- وضع سياسة للصرف التي من شأنها ضمان المنافسة الخارجية، تكون مدعومة بسياسة مالية مناسبة.	ووسائل الدفع الخارجي
1994	- وضع قائمة للمنتجات التي يمنع استيرادها، وتحرير 10 مواد أساسية.	
1994	- إلغاء كل منع تصدير، باستثناء المواد التي تكون لها قيم تاريخية أو أثرية.	
1994	- إلغاء قائمة الواردات الممنوعة في أبريل 1994.	
1997	- قابلية تحويل الدينار بالنسبة للصفقات الخارجية، الجزائر تقبل الالتزامات المفروضة في المادة 08 لقانون صندوق النقد الدولي.	
1994	- وضع قانون استثمار جديد يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية.	إصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص
1994	- توسيع الإطار القانوني الذي يسمح بخصوصية المؤسسات العمومية وذلك من خلال:	
1994	- الترخيص ببيع وحدات المؤسسات العمومية، ومشاركة القطاع الخاص في رأسمال معظم المؤسسات العمومية، في حدود 49%.	
1995	- الترخيص للمشاركة غير المحدودة للقطاع الخاص في رأسمال معظم المؤسسات العمومية.	
97-94	- حل 827 من 1300 مؤسسة غير عمومية.	
1996	- تبني بالتعاون مع البنك العالمي برنامج خوصصة يستهدف حوالي 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة.	
1997	- نشر برنامج الخوصصة لـ 250 مؤسسة عمومية كبيرة خلال 1998-1999.	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

مدني بن شهرة، (2009): الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع:عمان، الأردن، ص ص 145-148.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

شهدت هذه الفترة (1995-1998) تسجيل معدلات نمو إيجابية وصل متوسطها إلى 3.6% حيث تعد سنة 1998 السنة التي حُقق فيها أعلى معدل نمو منذ سنة 1986 إذ وصل إلى 5.1% إلا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي سجل خلال نفس السنة انخفاضا بنسبة 5.1% وقدر بـ1633 دولار أمريكي للفرد، وهو ما يدل على أن معدلات النمو المحققة لم تكن كافية لزيادة الدخل الفردي.⁽¹⁾

3. الوضع الاقتصادي للجزائر في مطلع الألفية الثالثة

من خلال تطبيق الإجراءات والسياسات السابقة من إصلاحات وتعديل هيكلية يُبرز الواقع أن الاقتصاد الوطني قد حقق نتائج لا بأس بها على مستوى الاقتصاد الكلي، وإن كان للعوامل الخارجية دورا رئيسيا فيها، وفي محاولة لإعادة بعث حركية الاقتصاد تبنت الجزائر مجموعة من البرامج الاستثمارية التنموية والتي امتدت فترتها من 2001 إلى 2014، وفي ما يلي عرض موجز لكل برنامج.

3.1. برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

يتمحور هذا البرنامج أساسا حول مجموعة من الأنشطة الرئيسية الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، إذ خصص له مبلغ مالي أولي قدر بـ 525 مليار دج إلا أن غلافه المالي النهائي وصل إلى حوالي 1216 مليار دج أي ما يعادل 16 مليار دولار.⁽²⁾ وقد حقق البرنامج نتائج إيجابية، إذ سجل النمو الاقتصادي تحسنا مطردا على مدى أربع سنوات متتالية، حيث تعدى نسبة 5% خلال سنتي 2004 و2005 بالتزامن مع التحكم في معدل التضخم، بالإضافة إلى تضاعف الناتج الداخلي الخام للبلاد، إذ ارتفع من 3000 مليار دج إلى حوالي 6000 مليار دج، وبالمقابل انخفاض ديون الجزائر الخارجية من 28.3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار، فقد ساهم البرنامج في التخفيف من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، وخلق ظروف مهيأة لمواصلة المشاريع والبرامج التي تهدف إلى تنمية حقيقية مستدامة.⁽³⁾

⁽¹⁾ نبيل بوفليح، المرجع سبق ذكره، ص ص 245-246.

⁽²⁾ محمد مسعي، (2012): سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث (العدد 10)، ورقلة، الجزائر، ص 1.

⁽³⁾ عائشة خلوفي، أسماء بن زيادي وشفيع أيت بارة، (2013): تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر، ملتقى دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة 2001-2014 المنعقد يومي 11 و12 مارس 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 5.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

2.3. البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة للبرنامج 8705 مليار دج أي ما يعادل 114 مليار دولار، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق ومختلف البرامج الإضافية، والبرامج التكميلية المحلية، أما الغلاف المالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر بـ 9680 مليار دينار أي حوالي 130 مليار دولار،⁽¹⁾ سار البرنامج التكميلي لدعم النمو على نفس وتيرة مخطط الإنعاش الاقتصادي من حيث التأثير إيجابا على بعض المؤشرات الاقتصادية، حيث انخفضت الديون الخارجية من 17.2 مليار دولار سنة 2005 إلى 5.4 مليار دولار سنة 2009،⁽²⁾ كما انخفضت الديون الداخلية من 911 مليار دج سنة 2003 إلى 705.9 مليار دج سنة 2009،⁽³⁾ إلا أنه انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.6%، مع ارتفاع معدل التضخم إذ وصل إلى 7.5 % نهاية 2009.⁽⁴⁾

3.3. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (المخطط الخماسي 2010-2014)

إن هذا البرنامج يترجم إرادة السلطات العمومية في الاستفادة من الصحة المالية للخزينة العمومية من أجل تسريع وتعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية، أي استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها، مع إطلاق مشاريع جديدة للتقليص من البطالة والرفع من المستوى المعيشي للأسر، وخصص له مبلغ مالي قدره 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار⁽⁵⁾، وكما هو موضح في الشكل أسفله رقم 45 يتبين أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفع في هذه الفترة عن المعدل المسجل سنة 2009 أي بعد أن كان 1.6% وصل إلى 3.6% سنة 2010، وقدر بـ 2.7% نهاية 2013، وحسب بيانات البنك الدولي فقد ارتفع التضخم لأعلى معدلاته بـ 8.9% سنة 2012.

⁽¹⁾ محمد مسعي، المرجع سبق ذكره، ص 1.

⁽²⁾ La Banque d'Algérie, (2010) : Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2009, Algérie, P79.

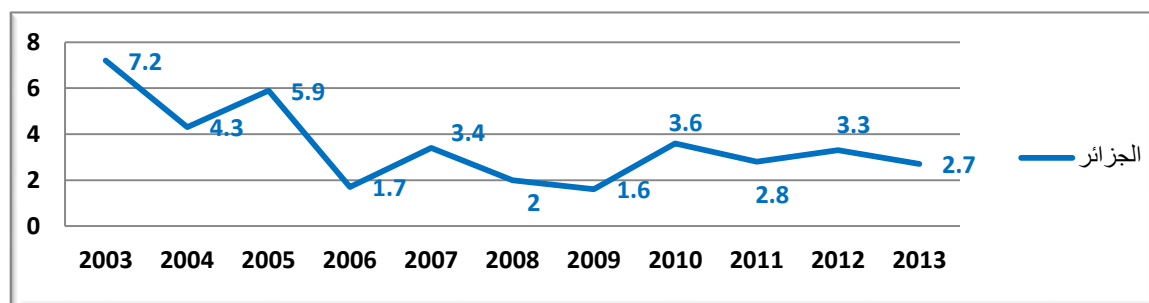
⁽³⁾ عائشة خلوفي، أسماء بن زيادي وشفيعة أيت بارة، المرجع سبق ذكره، ص 7.

⁽⁴⁾ بيانات البنك الدولي، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2014/11/03، متاحة على الموقع الإلكتروني <http://data.worldbank.org/indicator>

⁽⁵⁾ بيان اجتماع مجلس الوزراء، (2010): برئاسة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الصادر بتاريخ 24 ماي 2010، الجزائر.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

شكل رقم 45: تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2003-2013) (%)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

بيانات البنك الدولي، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2014/11/03 ، متاحة على الموقع الالكتروني: <http://data.worldbank.org/indicator>

4. الاقتصاد الجزائري والاعتماد الشبه كلي على قطاع المحروقات

تتوفر الجزائر على مقومات جد هائلة على صعيد الموارد الطبيعية والبشرية وفي مجال البنى التحتية، وهو ما يؤهلها لأن تحتل مرتبة هامة بين الاقتصادات العالمية، إلا أنه عند دراسة الوضع القائم نجد أن قطاع المحروقات يحتل مكانة جد هامة في الاقتصاد الجزائري، ففي بداية الستينيات كانت كل المواد الطاقوية والتشحييم المصدرة تمثل أقل من الثلثين من مجموع الصادرات، أما من حيث الناتج المحلي الإجمالي فكانت نسبة مساهمة قطاع المحروقات فيه ما بين 14.2% عام 1963، لتنتقل بعد ذلك إلى 20% عام 1990 وهذا بعد سنوات من تأمين قطاع الطاقة والمناجم، وانقلب الوضع حيث أصبح النمو الاقتصادي الجزائري يهيمن عليه قطاع المحروقات بمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 40% وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 35: مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

(2011-2000)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي (%)	39.2	33.9	32.5	35.6	38	44.4	45.6	43.7	45.1	31	34.7	36.1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- La Banque d'Algérie, (2005) : Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2004, Algérie, P162.
- International Monetary Fund, (2012): Algeria-Statistical appendix, IMF Country Report No.12/21, Washington, D.C, USA, P5.
- La Banque d'Algérie, (2013) : Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2012, Algérie, P173.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

ولقد أدى الاهتمام المتزايد بقطاع المحروقات إلى تراجع مساهمة قطاع خارج المحروقات، إذ شهد كل من قطاع الزراعة والصناعة معدلات مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لا ترقى إلى المستوى المطلوب، فمعدلات نمو قطاع خارج المحروقات تمشي بوتيرة متباطئة في حدود 6%، وبلغ هذا المعدل أقصاه عام 2009 إذ وصل إلى 9.3% بسبب زيادة الإنتاج الزراعي خاصة الحبوب، ويتضح أن هيكل الاقتصاد الوطني انقلب إلى هيكل أحادي التصدير، ويكاد أن يكون أحادي المنتج يعتمد بشكل حصري على نمو قطاع المحروقات.

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية لتنمية الصادرات خارج المحروقات، إلا أنها لم تتجاوز 5% في أحسن الأحوال فالمحروقات مازالت تشكل 97% من إجمالي الصادرات، وهذا خلال الفترة 2000-2011، مما يعني أن أقل من 3% هي صادرات خارج المحروقات،⁽¹⁾ وعملت الحكومة على تسطير مجموعة من البرامج الاستثمارية هدفها تنمية الصادرات غير النفطية، إلا أن الهدف لم يجد طريقه إلى التحقيق.

من خلال ما سبق يتضح أنه خلال 52 سنة من تاريخ الجزائر المستقلة عرف الاقتصاد الجزائري نوعين من التنظيم، النوع الأول تنظيم مخطط مركزي اعتمد لفترة امتدت من الاستقلال حتى مطلع التسعينيات، والنوع الثاني تنظيم حر تحكمه نسبيات السوق وميكانيزماته، يمتد من نهاية الفترة الأولى إلى يومنا هذا.

ومن الملاحظ أن جملة الإصلاحات حققت البعض من النتائج الحسنة، إلا أنها عجزت في الوقت ذاته عن تحقيق أهدافها النهائية، حيث ظل الاقتصاد الوطني حتى وقتنا الراهن هشاً أحادي القطاع تحكمه تطورات سوق النفط العالمية. ورغم الأهمية التي أولتها الجزائر للقطاع الصناعي، إلا أنه لم تتجح حتى الوقت الحالي في خلق قاعدة صناعية تفك ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع الطاقة، ولتصحيح الخلل القائم في الاقتصاد الجزائري يجب تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصياغة إستراتيجية تتلائم مع نوعية هذه المؤسسات، وذلك من خلال دراسة الوضعية الراهنة لهذا القطاع والجهود المبذولة من طرف الدولة لتنميته والعمل على الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة.

(1) عائشة خلوفي، أسماء بن زيادي وشفيعه أيت بارة، المرجع سبق ذكره، ص ص 9-20.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

المطلب الثاني: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحولات جذرية ترافقت مع التحولات الاقتصادية التي شهدتها البلاد، بدءا بمرحلة الاقتصاد القائم على التوجه الاشتراكي إلى غاية التحول نحو اقتصاد السوق، وفي ما يلي نتعرف على مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني من خلال المراحل التي اتبعتها السلطات العمومية لتجسيد هذه المؤسسات على أرض الواقع.

1. تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الاقتصاد الموجه

مر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الاقتصاد الموجه بمرحلتين هامتين نذكرهما في ما يلي:

1.1. المرحلة الأولى (1963-1982)

اعتمدت الجزائر غداة الاستقلال على النظام الاشتراكي الذي يقوم على تحكم الدولة في القوى الاقتصادية للتنمية وإعطاء الأولوية للقطاع العام على الخاص مما أدى إلى تهميش دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبقي تطور القطاع الخاص محدودا على هامش المخططات الوطنية. وخلال هذه الفترة بقي دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منحصرا في تحقيق التنمية المحلية وتلبية الاحتياجات المتزايدة للقطاع الصناعي، فعملت على توسيع النسيج الصناعي وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لإستراتيجية التنمية القائمة على الصناعات الكبرى، فكان ينظر لهذه المؤسسات على أنها مكمل لل صناعات الأساسية وأنها تقوم بمهمة تدعيم عملية التصنيع.⁽¹⁾

2.1. المرحلة الثانية (1982-1988)

حظي القطاع الخاص لأول مرة بعد صدور قانون الاستثمار لسنة 1982 بدور في تحقيق أهداف التنمية الوطنية إلا أنه لم يشجع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بسبب تحديد سقف الاستثمارات مما أدى إلى توجيه جزء من الادخار الخاص نحو نفقات غير منتجة.⁽²⁾

(1) مبروك رايس، عبد الحق رايس، (2013): تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجربة الحكومة الجزائرية في مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة البطالة، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المنعقد يومي 05 و 06 ماي 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، ص5.

(2) عبد المجيد تيمايوي، مصطفى بن نوي، (2006): دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري- حالة الجزائر -، الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية المنعقد يومي 17 و 18 أبريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 241.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

2. تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الاقتصاد الحر

بسبب النتائج السلبية المسجلة على مستوى مختلف القطاعات، شهدت سنة 1989 بداية إصلاحات اقتصادية جذرية من خلال الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، ومن أجل ذلك تم اصدر العديد من القوانين التي تعزز مسار الإصلاحات الهادفة إلى إحلال اقتصاد السوق محل اقتصاد مسير إداريا، وتحرير أسعار التجارة الخارجية والمبادلات، استقلالية البنوك التجارية. ويمكن تقسيم مسيرة تطور مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة إلى مرحلتين رئيسيتين كما يلي:

1.2. المرحلة الأولى (1989-2001)

تميزت هذه الفترة بصدور العديد من القوانين التي تعزز مسار الإصلاحات، فقد كشفت الصدمة النفطية سنة 1986 هشاشة الاقتصاد الوطني الذي كان يركز بصفة كلية على عائدات المحروقات، فعمدت السلطات العمومية إلى الإعلان عن إرادة جديدة لتنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي كان من شأنه احتلال مكانة كبيرة في امتصاص الاختلالات المسجلة، والمساهمة في إنعاش الاقتصاد الوطني الذي أصبح الشغل الشاغل لكل الحكومات المتعاقبة.⁽¹⁾ وتعتبر فترة التسعينيات الفترة الحقيقية لإنشاء قطاع حقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالشروع في تهيئة المناخ الاقتصادي الخصب الذي ينمو ويتطور فيه القطاع، وقد مست هذه التهيئة بصفة خاصة ما يلي:

- النظام المصرفي من خلال الإجراءات المتخذة ابتداء من عام 1992 الهادفة إلى تحرير عمل البنوك، وتقديم التسهيلات للقطاع الخاص؛
- مراجعة القانون التجاري وفق المرسوم التشريعي رقم 93-08 سنة 1993، بتوسيع الأشكال القانونية للشركات وكذا إدخال أدوات جديدة في التجارة مثل التوريق، والتمويل الإيجاري؛
- قانون الخصخصة والشراكة، فالأول يفتح بموجبه أعمال المؤسسات العمومية للقطاع الخاص، فصدر بشأنه قانون 1995 ثم عدل بقانون آخر عام 1997، أما القانون الخاص بالشراكة فكان أهمه اتفاقات التعاون والشراكة مع الإتحاد الأوربي والذي وقع سنة 1998؛

⁽¹⁾ عمار شلاي، المرجع سبق ذكره، ص 312.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

- التشريعات الجبائية شهدت تعديلات كبيرة من خلال قوانين المالية لسنة 1992 و 1997 و 1998، حيث تضمنت امتيازات لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدابير تشجيعية من خلال تقديمها لإعفاءات كلية وجزئية؛

- السياسات الجمركية التي أبدت من جانبها تجاوبا وذلك في إطار تحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية وتسهيل المعاملات المالية وفتح السوق الجزائرية على القطاع الخاص؛

- إنشاء مصالح وزارة منتدبة لدى وزارة الاقتصاد سنة 1992 وتنصيب وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية سنة 1994 بكافة الصلاحيات.⁽¹⁾

ورغم أن هذه القوانين غير موجهة بصفة مباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تعتبر خطوة أولى نحو دعم القطاع الخاص في الجزائر والذي يمثل المكون الرئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أرادت الدولة من ورائها إعطاء دفع للصناعات الصغيرة والمتوسطة بتشجيع وتحفيز المستثمرين الخواص على تعبئة مواردهم المالية واستثمارها في القطاع الخاص، وفي الجدول الموالي نلخص بعض الإجراءات المالية المتخذة لصالح هذه المؤسسات سنة 1998.

جدول رقم 36: الإجراءات المالية المتخذة لصالح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لسنة 1998

الإجراءات	الموضوع	المرجع	الهيئات المعنية بالتطبيق
التطبيق الفعلي لعملية الإيجار	- تطبيق نصوص الأمر رقم 96/06. - القيام بورشات عمل بين وزارة الصناعة والهيئات المالية للتكفل بالتطبيق. - إنشاء شركات إيجار بين المؤسسات العمومية والبنوك وهي شركات مالية متخصصة.	الأمر رقم 06/96 96 المؤرخ في 10/01/1996	- البنوك - وزارة المالية - وزارة الصناعة
تخفيض آجال معالجة الملفات	- ضرورة معالجة ملفات القروض بشكل أسرع. - تحسين علاقات الاتصال بين البنوك والمتعاملين الاقتصاديين.	- نظام البنوك	- البنوك
- حركية المدخرات بالعملية الصعبة للجزائريين المقيمين	- تشجيع ادخار الجزائريين المقيمين بالخارج عن طريق ضمان حركات رؤوس الأموال. - دراسة كيفية جعل الإجراءات أكثر مرونة	- قانون النقد والقرض. - قانون	- وزارة المالية - بنك الجزائر - وزارة المؤسسات

(1) غدير أحمد سليمة، المرجع سبق ذكره، ص ص 24-25.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

بالخارج - تحويل فوائد الاستثمارات لغير المقيمين	وتقليص آجال معالجة ملفات تحويل الفوائد المنجزة من طرف الغير مقيمين.	الاستثمارات.	الصغيرة والمتوسطة - أمانة الدولة المكلفة بالشؤون الوطنية بالخارج
- توجيه خطط قرض خارجية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	- السماح لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من قروض لتمويل استثماراتها. - تحسين نظام معلومات أكثر فعالية.		- وزارة المالية - الخزينة
إنشاء شركات رأسمال المخاطر	- شركة لتوظيف رؤوس الأموال بتحمل المخاطرة	- نصوص متفق عليها بين بنك الجزائر ووزارة المالية	
صندوق ضمان الاستثمارات	ضمان في حالة عدم تسديد القرض البنكي.	- قانون المالية 98	- وزارة المالية
إنشاء هيئات مالية للتمويل المتوسط والطويل الأجل لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - تطبيق وسائل تسديد أكثر للضمان	- إنشاء هيئات مالية تتكفل بالتمويل المتوسط الطويل الأجل. - توسيع صلاحيات البنوك التجارية في ما يخص القروض القصيرة الأجل. - تعدد وسائل التسديد بضمان أكثر مثل بطاقات القروض.	نظام داخلي	- وزارة المالية - البنك المركزي - بنك الجزائر - البنك التجاري

Source: Rapport Final de la commission interministérielle chargée d'étudier et de formuler des mesures incitatives pour le développement de la PME et l'artisanat, (1998), Algérie.

2.2. المرحلة الثانية (2001-2014)

من خلال التشريعات الموضوعة في المرحلة السابقة نلمس تحول نظرة السلطات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولتوسيع حقل نشاطها قامت بسن القانون الأساسي التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01/18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 77 والذي يعتبر منعرجا حاسما في تاريخ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهو الذي حدد الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه هذه المؤسسات، كما يهدف القانون إلى تحسين محيط أعمالها وتحرير المبادرات الخاصة، فوضع مجموعة من الآليات التنظيمية التي من شأنها دعم المؤسسات وترقيتها.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

وفي سنة 2005 تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تهدف أساسا لمرافقة هذه المؤسسات في مسار تنافسياتها وتحديثها في محيط دولي يتصف بعولمة التبادلات ومنافسة أكثر حدة⁽¹⁾، وفي سنة 2010 تم إدماج وزارتي الصناعة وترقية الاستثمار ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت اسم وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

وقد حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ سنة 2001 بمكانة خاصة ضمن الخطط والبرامج التنموية، حيث يمثل برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004) منعطفًا هامًا في مسار الإصلاحات الاقتصادية، الذي تم الإعلان عنه بتاريخ 2001/04/26، وهو برنامج إنفاق رأسمالي ووسيلة وأداة تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إحداث الكثير من الأنشطة والقيام باستثمارات متنوعة، وقد أدرج قانون المالية التكميلي لسنة 2001 غلافًا ماليًا قدر بملياري دينار جزائري لصالح صندوق ترقية التنافسية الصناعية، وقد استفادت من عملية الإصلاح 39 منطقة صناعية بقيمة إجمالية قدرها 1.2 مليار دينار جزائري، أما برنامج دعم النمو الاقتصادي(2005-2009) فقد خصص 4 مليار دينار جزائري لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁽²⁾.

وتستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المخطط الخماسي الحالي (2010-2014) بما يقارب 150 مليار دينار جزائري لترقيتها، من خلال إنشاء مناطق صناعية، والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية لفائدة هذا القطاع، والتي تصل إلى 300 مليار دينار جزائري لنفس الغرض⁽³⁾.

عرفت هذه المرحلة صدور العديد من التشريعات والقوانين التي تنظم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن اعتبارها فترة الظهور الفعلي لهذه المؤسسات في الجزائر ونلخص أهم القوانين الصادرة في الجدول التالي:

(1) المرسوم التنفيذي رقم 05-165، المؤرخ في 24 ربيع الأول 1426هـ الموافق لـ 2005/05/03، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها، الجريدة الرسمية (العدد 32)، الصادرة بتاريخ 2005/05/04، الجزائر، ص 28.

(2) عمار شلابي، المرجع سبق ذكره، ص 333-334.

(3) بيان اجتماع مجلس الوزراء، المرجع سبق ذكره، ص 1-23.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

جدول رقم 37: قائمة أهم النصوص القانونية المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الرقم	عنوان النص	رقم الجريدة الرسمية	تاريخ النشر
1	- القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	77	15 ديسمبر 2001
2	- المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي.	74	13 نوفمبر 2002
3	- المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 25 فبراير 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات.	13	26 فبراير 2003
4	- المرسوم التنفيذي رقم 79/03 المؤرخ في 25 فبراير 2003 المحدد للطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وعملها	13	26 فبراير 2003
5	- المرسوم التنفيذي رقم 80/03 المؤرخ في 25 فبراير 2003 المتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	13	26 فبراير 2003
6	- مرسوم رئاسي رقم 04/134 مؤرخ في 19 أبريل 2004، يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	27	28 أبريل 2004
7	- المرسوم التنفيذي رقم 188/03 مؤرخ في 22 أبريل 2003 المتضمن إنشاء المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة وتنظيم سيره.	29	23 أبريل 2003
8	- المرسوم التنفيذي رقم 298/03 مؤرخ في 10 سبتمبر 2003 المتضمن تنظيم وسير المقتضية العامة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	55	1 سبتمبر 2003
9	- المرسوم التنفيذي رقم 03-374 المؤرخ في 30 أكتوبر 2003 المتعلق بالتصريح التشخيصي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	67	05 نوفمبر 2003
10	- المرسوم التنفيذي رقم 03-376 المؤرخ في 30 أكتوبر 2003 المتضمن مشتلة المؤسسات المسماة "محضنة الأغواط".	67	05 نوفمبر 2003
11	- المرسوم التنفيذي رقم 03-375 المؤرخ في 30 أكتوبر 2003 المتضمن مشتلة المؤسسات المسماة "محضنة باتنة".	67	05 نوفمبر 2003
12	- المرسوم التنفيذي رقم 03-377 المؤرخ في 30 أكتوبر 2003 المتضمن مشتلة المؤسسات المسماة "محضنة البليلة".	67	05 نوفمبر 2003
13	- المرسوم التنفيذي رقم 03-442 المؤرخ في 29 نوفمبر 2003 المتضمن إنشاء مصالح خارجية في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية و يجدد مهامها وتنظيمها.	73	30 نوفمبر 2003
14	- المرسوم التنفيذي رقم 04-163 المؤرخ في 16 ربيع الثاني 1425 الموافق 05 يونيو 2004 يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات "محضنة الجزائر".	36	06 يونيو 2004

المصدر: من إعداد الباحثة

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مشاكل عديدة تحد من نموها وتطورها، حيث يعاني القطاع من مشاكل أساسية مثل صعوبة الحصول على التمويل والضمانات، ومشاكل كثيرة أخرى متعلقة بالعقار وضعف الخبرات في مجال إدارة المشاريع والتسويق، ونقص المعلومات، كما أن عدد كبير من هذه المؤسسات يستهدف الأسواق المحلية وهو بالتالي غير قادر على المنافسة إقليمياً ودولياً، ونذكر بعض من هذه المشاكل كما يلي:

➔ **مشاكل التمويل والائتمان:** يعد مشكل نقص التمويل في الجزائر من أهم المشاكل الأساسية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والسبب في ذلك القصور في ثلاثة عوامل رئيسية وهي الإطار القانوني والتنظيمي للقطاع المالي، البنية التحتية التمويلية، وقدرات المؤسسات التمويلية. يتجسد الإطار القانوني والتنظيمي في ضعف الجوانب التشريعية والأنظمة التي تحدد نطاق وعمق المؤسسات المالية، وعدم تطور الأدوات التمويلية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما ضعف البنية التحتية للقطاع التمويلي يظهر في نقص المعلومات الائتمانية وعدم توفر مكاتب للاستعلام الائتماني وعدم وجود آليات لتصنيف المقترضين.⁽¹⁾ كما تعتبر قلة المنافسة بين البنوك من الأسباب الرئيسية لمحدودية الإقراض الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ففي دراسة قام بها Anzoategui وآخرون تبين أن درجة المنافسة بين بنوك اثنتي عشرة دولة عربية من بينهم الجزائر هي الأضعف بالمقارنة مع مناطق أخرى في العالم، فضلاً عن أنها لم تتحسن في السنوات الأخيرة.⁽²⁾ وتحلّل الجزائر مرتبة متدنية في مجال البنية التحتية للقطاع التمويلي كما هو موضح في الجدول الآتي:

⁽¹⁾ صندوق النقد العربي، المرجع سبق ذكره، ص 221.

⁽²⁾ Diego Anzoategui, Peria Maria Martinez and Roberto Rocha, (2010): Bank competition in the Middle East and Northern Africa region, Review of Middle East economics and finance, Volume 6(N°2), P10.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

جدول رقم 38: مؤشرات تطور البنية التحتية المالية في الجزائر في مؤشر تسيير الأعمال للبنك

الدولي

الدولة	الترتيب (185 دولة)	مؤشر حقوق الدائنين والمدنيين (10-0)*	عمق المعلومات الائتمانية (6-0)*	نسبة تغطية مكاتب الائتمان العمومية (% من البالغين)	نسبة تغطية مكاتب الائتمان الخاصة (% من البالغين)
الجزائر	129	3	4	2.3	0

* تشير القيمة الأعلى للمؤشر إلى ترتيب أفضل

Source: Doing Business (2013): Smarter regulation for small and medium-size enterprises, The world bank and the international finance corporation, P146.

أما ضعف قدرات المؤسسات التمويلية وعدم ملائمة نماذجها الإقراضية تقلل من حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل وهذا لاستخدامها إستراتيجيات أو نماذج إقراض لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات تلك المؤسسات، مثل طلب البنوك لضمانات عينية ذات قيمة عالية نادرا ما تتوفر لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.⁽¹⁾

➔ **المشاكل الإدارية والتنظيمية:** إن توافر القدرات الإدارية والتنظيمية هي حجر الأساس لنجاح أي مؤسسة كما أن غياب هذه القدرات هو سبب فشلها،⁽²⁾ والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعاني من قصور شديد في الخبرات الإدارية والتنظيمية، وسيادة الإدارة العائلية أو الإدارة الفردية في هذه المؤسسات كنمط مختلف عن أنماط الإدارة حيث لا تعتمد على الأساليب العلمية الحديثة، وإنما يقوم على مزيج من التقليد والاجتهادات الشخصية.

➔ **المشاكل المتعلقة بالعقار:** يعتبر العقار من بين الصعوبات التي تواجه أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهذا لعدة أسباب ومنها عدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي وغياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية، بالإضافة لعدم وفرة الأراضي الصناعية.⁽³⁾

➔ **مشاكل تسويقية:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مجموعة من المعوقات تعترض تسويق منتجاتها مثل نقص المعلومات عن أسواق الموارد والسلع ومستلزمات الإنتاج، وعدم وجود

(1) الأخضر بن عمر، علي بالموشي، (2013): معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها، الملتقى الدولي حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المنعقد 05 و06 ماي 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، ص11.

(2) فتحي أبو السيد أحمد عبده، المرجع سبق ذكره، ص94.

(3) فوزي عبد الرزاق، (2006): إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في ظل التحولات الراهنة، مجلة العلوم الإنسانية(العدد26)، قسنطينة، الجزائر، ص 187.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

أسواق جديدة وضيق الأسواق القديمة بسبب التدفق غير المنتظم للسلع المستوردة، بالإضافة لعدم وجود مؤسسات متخصصة لتسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

➔ **مشكل العمالة الفنية المدربة:** يعتبر نقص العمالة الفنية المدربة من أهم العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك نظرا لضعف مستوى التدريب المهني وعدم توافقه مع احتياجات تلك المؤسسات، وتفضيل العمالة المدربة للعمل في المؤسسات الكبيرة لقدرتها على دفع أجور أعلى.⁽¹⁾

➔ **مشكل التسيير الداخلي:** أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعمل بأنماط تسيير غير فعّالة ولا تتماشى مع متطلبات الاقتصاد التنافسي الذي يتطلب عصريّة تسيير المؤسسات، حيث تشكل الجودة الشرط الأساسي في ممارسة النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يحتمّ تحسين عملية التسيير من خلال تحسيس أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بضرورة التكيف مع بيئة الأعمال الحديثة التي لا يمكن الصمود فيها إلا بانتهاج أساليب التسيير الحديثة.⁽²⁾

إضافة إلى المشاكل السابقة الذكر التي تحد من نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، توجد بعض المشاكل الأخرى والمتمثلة في:⁽³⁾

- ثقل الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تؤدي إلى تعدد الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي؛
- غياب الفضاءات الوسيطة مثل البورصة، التظاهرات المحلية والدولية، وغرف التجارة بصفتها الواجهة المشتركة التي تضمن الربط بين العديد من المتعاملين الاقتصاديين والسلطات العمومية، وتمثل حلقات ضرورية لتنظيم الاقتصاد الوطني وخلق انسجام بين المصالح المختلفة، وبالرغم من وجود هذه الغرف إداريا إلا أن عملها محدود؛
- ضعف استخدام التكنولوجيات الحديثة ويرجع ذلك إلى ضعف الموارد المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى.

⁽¹⁾ الأخضر بن عمر، علي باللموشي، المرجع سبق ذكره، ص 12-13.

⁽²⁾ محمد الصغير قريشي، (2013): واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة مجموعة من مؤسسات الجنوب الشرقي الجزائري خلال الفترة 2011-2012، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر، ص 167.

⁽³⁾ احمد عازب الشيخ، العيد غربي، المرجع سبق ذكره، ص 9.

المبحث الثاني: الجهود المبذولة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

انسجاما مع توجه السياسة الاقتصادية نحو التنوع الاقتصادي، أدركت الجزائر أهمية الدور المرتقب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، فقامت الحكومة بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع المقاولين والمستثمرين نحو هذا القطب الاستثماري الجديد بإقامة هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لما يمكن أن تؤديه مستقبلا إذا ما حظيت بالعناية الكافية، ويظهر ذلك من خلال إنشاء العديد من الهياكل ووضع البرامج التي تهتم بهذه المؤسسات وتأهيلها في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بذلت السلطات العمومية عدة مجهودات من أجل تعزيز أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، بعدما كانت مهمشة طيلة فترة الاقتصاد المخطط، فقامت بإنشاء عدة هيئات لدعم ومرافقة هذه المؤسسات، نذكر أهمها في ما يلي:

1. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنشأت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1991 كوزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 18 جويلية 1994 إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي الفترة التي عرفت فيها الجزائر إصلاحات وتحولات اقتصادية عميقة في اتجاه السوق، وحددت أهدافها بداية بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم وسعت صلاحياتها بموجب المرسوم رقم 2000-190 المؤرخ في 11 جويلية 2000 والذي يحدد مهامها وصلاحياتها،⁽¹⁾ وفي ما يلي نوضح أبرز مهام الوزارة:

- ➔ تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها؛
- ➔ ترقية الاستثمارات المنشئة والموسعة والمطورة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ➔ تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ➔ حماية طاقات المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الموجودة وتطويرها؛

(1) المرسوم التنفيذي رقم 2000-190 المؤرخ في 09 ربيع الثاني 1421 الموافق لـ 11 جويلية 2000، الذي يحدد صلاحيات وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية (العدد 42)، الصادرة بتاريخ 2000/07/16، الجزائر، ص6.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

- ➔ ترقية وسائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ➔ إعداد النشرات الإحصائية اللازمة؛
- ➔ إعداد إستراتيجيات لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ➔ تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ➔ تعزيز التعاون الدولي والإقليمي والجهوي في هذا المجال؛
- ➔ إعداد الدراسات الاقتصادية والقانونية المتعلقة بترقية مؤسسات القطاع.

وبغرض إحداث تكامل بين القطاعات والوزارات تم دمج وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع قطاعات أخرى لتصبح سنة 2010 وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار⁽¹⁾ (MIPMEPI) ، وفي سنة 2013 أصبح يطلق عليها وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار، لكن من الممكن أن عدم استمرار هذه الوزارة في إطار هيئة مختصة ودائمة وتغييرها بتغيير الحكومات أن يكون عائقا أمام تنفيذ البرامج والخطط التطويرية وبالتالي عدم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرغبة المطلوبة.

2. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار⁽²⁾ (ANDI)

- أنشأت الوكالة لتحل محل وكالة ترقية ودعم الاستثمارات، بموجب الأمر الرئاسي رقم 03/01 المؤرخ في 20/08/2001، كما رافق ذلك تطوير مؤسساتي وتنظيمي في الوكالة، يتمثل في:⁽³⁾
- ➔ إنشاء المجلس الوطني للاستثمار كهيئة يرأسها رئيس الحكومة، تكون مكلفة باستراتيجيات التطوير؛
 - ➔ إنشاء هياكل للوكالة تساهم في التنمية الجهوية وتبسيط عمل الاستثمار؛
 - ➔ مراجعة نظام التحفيز على الاستثمار؛
 - ➔ تبسيط إجراءات الحصول على مزايا وتخفيض آجال الرد على المستثمرين.
- وتقوم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بممارسة مهامها في عدة مجالات كالإعلام، التسهيل، ترقية الاستثمار، الإرشاد، المتابعة، والمساهمة في تسيير العقار الاقتصادي، ونذكر أبرز مهامها في ما يلي:

⁽¹⁾ MIPMEPI: Ministère de l'Industrie, de la PME et de la Promotion de l'Investissement

⁽²⁾ ANDI : Agence National du Développement de l'Investissement

⁽³⁾ محمد صغير قريشي، المرجع سبق ذكره، ص154.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

- ➔ ترقية المحيط العام للاستثمارات في الجزائر، وتحسين صورة الجزائر في الخارج؛
- ➔ استقبال واصطحاب المستثمرين المقيمين وغير المقيمين، وتطلعهم من خلال موقعها على الانترنت وركائزها الدعائية على مختلف الظواهر الاقتصادية للمنظمة؛
- ➔ المساهمة في تنفيذ سياسات وإستراتيجيات التنمية بالتنسيق مع القطاعات الاقتصادية المعنية؛
- ➔ إضفاء الطابع الرسمي على المزايا التي ينص عليها نظام التحفيز؛
- ➔ الحرص على تنفيذ الاتفاقات مع المؤسسات المعنية " الجمارك، الضرائب،..." فيما يخص قرارات تشجيع الاستثمارات.

كما تستند الوكالة على مصالح مركزية مختصة بعمليات التوثيق، وقاعدة بيانات معلوماتية، مع مجموعة من الهيئات المكملة لأنشطتها والمسهلة لتأدية مهامها، هذه الهيئات تتمثل في: (1)

1.2. المجلس الوطني للاستثمار

يرأسه رئيس الحكومة، مكلف باقتراح إستراتيجيات وأوليات الاستثمار وتحديد الامتيازات وأشكال دعم وتشجيع إنشاء وتنمية المؤسسات والأدوات المالية المتعلقة بتمويل الاستثمارات.

2.2. الشباك الوحيد اللامركزي

وهو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى المحلي، ويتكون من مختلف مكاتب ممثلي الهيئات والمؤسسات المعنية بالاستثمار، ويتمثل دوره الأساسي في تسهيل وتبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس مؤسسة وتنفيذ المشاريع الاستثمارية، ويقوم بالتنسيق مع الجهات والهيئات التي لها علاقة بإقامة المشروعات ونوجز ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم 39: الشباك الوحيد اللامركزي، الهيئات والخدمات المقدمة

الشبابيك	الهيئات	الخدمات
الاستقبال والتوجيه	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	إعلام، توجيه وتسليم الملفات لإيداع تصريحات منح الامتيازات.
السجل التجاري	المركز الوطني للسجل التجاري	تسجيل شهادة عدم أسبقية التسمية والإيصال المؤقت لسجل التجاري.
الجمارك	مديرية الجمارك	الإعلام حول التنظيم الجمركي.
الضرائب	مديرية الضرائب	مساعدة المستثمر في حدود الإجراءات لتجاوز الصعوبات الجبائية لتنفيذ قرار منح الامتياز.

(1) موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2013/11/07، <http://www.andi.dz/>

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

العقار	الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار	إعلام على الإمكانات العقارية وتسليم قرار حجز العقار.
ال عمران	مديرية العمران	مساعدة المستثمر للحصول على رخصة البناء. التصاريحات الأخرى حول البناء.
وزارة العمل	مديرية التشغيل	تسليم رخص العمل للأجانب. إعلام حول القوانين والتشريعات الخاصة بالعمل.
حصيلة الضرائب	مديرية الضرائب	تحصيل الحقوق المتعلقة بأعمال الإنجاز أو تعديل المؤسسات ومحاضر مداولة هياكل التسيير والإدارة.
حصيلة الخزينة	مديرية الخزينة	تحصيل الحقوق المتعلقة بعائدات الخزينة غير المتحصل عليها من طرف حصيلة الضرائب المتعلقة بإنشاء المؤسسات.
المنووبية التنفيذية للبلدية	المنووبية التنفيذية للبلدية	المصادقة على جميع الوثائق اللازمة المتعلقة بتكوين الملف.

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2013/11/07، <http://www.andi.dz/>

3.2. صندوق دعم الاستثمار

وهو مكلف بتمويل المساعدات التي تقدمها الدولة للمستثمرين في شكل امتيازات لتغطية تكاليف أعمال القاعدة الهيكلية اللازمة لإنجاز الاستثمارات.

3. الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME)⁽¹⁾

أنشأت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 165/05، باعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي،⁽²⁾ ومن أبرز مهامها نذكر:

- ➔ تنفيذ الإستراتيجية القطاعية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها؛
- ➔ تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته؛
- ➔ ترقية الخبرة والاستشارة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ➔ تقييم فعالية تطبيق البرامج ونجاحاتها مع اقتراح التصحيحات الضرورية عليها؛
- ➔ متابعة تطور نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من حيث الإنشاء، التوسع وتغيير النشاط أو التوقف؛

➔ ترقية الإبداع والابتكار التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

⁽¹⁾ ANDPME : Agence Nationale de Développement de la PME

⁽²⁾ المرسوم التنفيذي رقم 165-05، المؤرخ في 24 ربيع الأول 1426 هـ الموافق لـ 2005/05/03، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها، الجريدة الرسمية (العدد 32)، الصادرة بتاريخ 2005/05/04، الجزائر، ص 28.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

➔ جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستغلالها ونشرها.

4. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: (ANSEJ)⁽¹⁾

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي 296/96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، ووضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولها فروع عديدة جهوية ومحلية، هدفها الرئيسي هو تشجيع إحداث أنشطة السلع والخدمات وتوسيعها من قبل الشباب ذوي المشاريع، ولتحقيق ذلك تضطلع الوكالة بالمهام الآتية:⁽²⁾

- ➔ تدعيم وتقديم الاستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
 - ➔ تشجيع كل أشكال الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما من خلال التكوين والتشغيل والتوظيف؛
 - ➔ إعلام الشباب الذين تُرشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية، بمختلف الإعانات والامتيازات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب؛
 - ➔ تنظيم دورات لتكوين الشباب ذوي المشاريع لتجديد معارفهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية؛
 - ➔ تطبيق كل تدبير من شأنه أن يسمح بتعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة، وفقا للتشريعات والتنظيمات المعمول بها.
- اتخذ مجلس الوزراء قرارات هامة تهدف إلى زيادة تثمين الآليات التي تشجع الراغبين في إنشاء نشاطات ومناصب شغل لأنفسهم بواسطة الاستثمار المصغر، حيث يستفيد أصحاب المشاريع في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من مجموعة من الامتيازات والتشجيعات وذلك وفق المرسوم التنفيذي رقم 11-103 المؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1432 الموافق لـ 06 مارس 2011، الذي

⁽¹⁾ ANSEJ : Agence National de Soutien à l'Emploi des Jeunes.

⁽²⁾ المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق لـ 08 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية (العدد 52)، الصادرة بتاريخ 09/11/1996، الجزائر، ص 12.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 06 سبتمبر سنة 2003 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، حيث تنص موادها على: ⁽¹⁾

- تخفيض إسهامهم الشخصي في تمويل الاستثمار من 05% إلى 1% بالنسبة للاستثمارات التي لا تتجاوز 5 ملايين دج ومن 10% إلى 2% بالنسبة للاستثمارات التي تصل إلى 10 ملايين دج.
- يتغير مبلغ القرض غير المكافئ بحسب كلفة استثمار الإنشاء أو توسيع النشاط حيث يحدد حسب المستويين، المستوى الأول 29% من الكلفة الإجمالية للاستثمار عندما يقل هذا الاستثمار عن (05) خمسة ملايين دينار أو يساويها، أما في المستوى الثاني 28% من الكلفة الإجمالية للاستثمار عندما يفوق هذا الاستثمار (05) ملايين دينار ويقل عن عشرة (10) ملايين دينار أو يساويها.
- منح قرض إضافي بلا فوائد بقيمة 500.000 دج، عند الاقتضاء، لتأجير محل يستغل في النشاط أو لحيازة مركبة تتم تهيئتها في شكل ورشة في حالة النشاط المهني الممارس من قبل خريجي التكوين المهني.

- منح قرض إضافي بدون فوائد بقيمة 1 مليون دينار جزائري، عند الاقتضاء، لتأجير محل يستغل كعيادة طبية أو مكتب هندسة معمارية أو مكتب محاماة أو غيره، لاثنتين على الأقل من حملة الشهادات الجامعية.

تعتمد الوكالة في إطار تقديم الدعم المالي للمؤسسات المصغرة على هئتين مائيتين هما:

1.4. الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب

تقوم الوكالة بتسيير الأموال الممنوحة لإنشاء المؤسسات المصغرة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، وقد تم فتح حساب التخصيص الخاص رقم 087-302 سنة 1996 وعنوانه الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب والذي يتكفل بتغطية النفقات الناتجة عن منح القروض بدون فوائد لصالح الشباب ذوي المشاريع من أجل إقامة مؤسساتهم، وخفض نسب فوائد الاعتمادات الممنوحة، والتكفل بنفقات تسيير الوكالة الوطنية لدعم الشباب. ⁽²⁾

⁽¹⁾ المرسوم التنفيذي رقم 11-103 المؤرخ في أول ربيع الثاني 1432 الموافق لـ 6 مارس 2011، الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، الجريدة الرسمية (العدد 14)، الصادرة بتاريخ 2011/03/06، الجزائر، المواد (03، 04، 05)، ص ص 19-20.

⁽²⁾ المرسوم التنفيذي رقم 96-295 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق لـ 08 سبتمبر 1996، والذي يحدد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 087-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، الجريدة الرسمية (العدد 52)، الصادرة بتاريخ 1996/09/11، الجزائر، ص 10.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

2.4. صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 200/98 المؤرخ في 9 جويلية 1998 تقرر إنشاء صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع، والذي يتم تسييره من طرف المدير العام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، بحيث يتكفل الصندوق بضمان القروض الممنوحة للشباب بعد حصولهم على اعتماد الوكالة، ويقدم المقترض ضمان الصندوق إلى البنوك والمؤسسات المالية في شكل ضمانات عينية أو شخصية، حيث يتدخل هذا الصندوق بعد إعلان عدم قدرة المؤسسة على سداد القرض البنكي، ويقوم بتعويض البنك في حدود 70% من الأصول المستحقة الباقية للتسديد.⁽¹⁾

5. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة⁽²⁾ (CNAC)

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94-488 المؤرخ في 6 جويلية 1994 تطبيقا للقرار الوزاري 94-11 المؤرخ في 11 ماي 1994، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة يعمل على الوقاية من الوقوع في البطالة لأسباب اقتصادية ومن أجل هذه الغاية تأسس لتمكين المؤسسات من الاستمرار الاقتصادي أي أنها مساعدة للمؤسسات لمواجهة الصعوبات. يتمتع الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويعتبر من أجهزة الدولة التي تساهم في إنشاء المؤسسات المصغرة وتوفير مناصب شغل للتقليل من البطالة وأبرز مهامه تظهر في:⁽³⁾

- الحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين يفقدون منصب عملهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية؛
- منح الصندوق الوطني لترقية الشغل الضمانات الضرورية للحصول على قروض لتمويل الاستثمار؛
- المساهمة في تركيب قروض خاصة مع المؤسسات المالية والموجهة إلى البطالين المترشحين للاستفادة من التأمين على البطالة؛

⁽¹⁾ المرسوم التنفيذي رقم 98-200 المؤرخ في 14 صفر عام 1419 الموافق 09 جوان 1998، المتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية (العدد 42)، الصادرة بتاريخ 14/06/1998، الجزائر، ص7.

⁽²⁾ CNAC: Caisse Nationale d'Assurance Chômage.

⁽³⁾ موقع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، تم الإطلاع عليه بتاريخ 11/01/2014، www.cnac.dz

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

➤ المساهمة في تمويل الأعمال التي تدخل في إطار القرض المصغر، لاسيما عبر المساهمات المالية لصندوق ضمان الأخطار الناجمة عن القروض المصغرة.

ووفق المرسوم التنفيذي رقم 11-104 المؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1432 الموافق 6 مارس سنة 2011، الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 04-02 المؤرخ في 10 ذي القعدة عام 1424 الموافق 3 يناير 2004، تم تحديد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين (30) وخمسين (50) سنة ومستوياتها.

6. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: (ANGEM)⁽¹⁾

تساهم الوكالة في خلق النشاطات الاقتصادية الفعالة من خلال برنامج القرض المصغر، وهذا في إطار سياسة الدولة الرامية إلى المساعدة على الإدماج المهني الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف، غير المستقر وغير المنتظم، عبر خلق أنشطة منتجة للسلع والخدمات، كما تهدف إلى محاربة البطالة وللاستقرار في المناطق الحضرية والريفية، بالإضافة إلى تنمية روح المقاولة من أجل رفع المستوى المعيشي وتوفير الاستقرار المادي للأسر الجزائرية، وهذا ما تسعى لتحقيقه منذ إنشائها في 22/01/2004 بموجب المرسوم الرئاسي 14/04، وقد أوكلت لها المهام التالية:⁽²⁾

➤ تسيير آليات منح القرض المصغر؛

➤ تقديم خدمات استشارية ومتابعة نشاط المستفيدين من القروض المصغرة؛

➤ توضيح مختلف الامتيازات التي يتمتع بها المستفيدون من القروض المصغرة؛

➤ إقامة وتوطيد العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية.

7. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: (FGAR)⁽³⁾

وهو مؤسسة عمومية تعمل تحت إشراف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، أنشئ الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02/373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات

⁽¹⁾ANGEM: Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit.

⁽²⁾موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تم الإطلاع عليه بتاريخ 11/01/2014 <http://www.angem.dz>

⁽³⁾FGAR : Fonds de Garantie des Crédits Aux PME.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

الصغيرة والمتوسطة،⁽¹⁾ وقد بدأ في مزاولة نشاطه بصفة رسمية في 14 مارس من سنة 2004، ويعد انجازا حقيقيا كونه يعالج أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية، ويتولى الصندوق العديد من المهام نلخصها كما يلي:⁽²⁾

- ➔ التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ➔ تسيير المواد الموضوعة تحت تصرفه، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به؛
- ➔ إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة؛
- ➔ التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها؛
- ➔ إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ➔ التقييم المستمر لأنظمة الضمان الموضوعة من قبل الصندوق؛
- ➔ ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق.

المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتميز النظام المالي والمصرفي الجزائري بأساليبه الكلاسيكية القديمة والمعقدة، وبالرغم من انفتاح السياسة الاقتصادية في الجزائر على المنظومة الاقتصادية الدولية، إلا أن نمط تسيير المؤسسات المالية لا يزال يعد من الأنماط القديمة التي لم تساير بعد نظم العصر.

1. البنوك التجارية

قبل إصدار قانون النقد والقروض كان تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتحدد بناء على المخططات الوطنية التي تصادق عليها الخزينة العمومية تحت إشراف الوزارة المكلفة بالتخطيط، لكن بعد صدور هذا القانون الذي شجع على الاستثمار الخاص، أصبح المجال مفتوحا أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من القروض البنكية، حيث تم إلغاء مبدأ تخصيص البنوك وأصبح

⁽¹⁾ المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 6 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002، والمتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية (العدد 74)، الصادرة بتاريخ 13 نوفمبر 2002، الجزائر، ص13.

⁽²⁾ عيسى قروش، رضا زاوش، (2011): دور هيئات الدعم والمرافقة في تأهيل وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية المنعقدة أيام 05/04/03 ماي 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، ص4.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

بإمكان كل بنك تمويل الاستثمارات في مختلف القطاعات، وهذا ما يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على ما تحتاجه من تمويل.

2. التمويل برأس مال المخاطر

بالرغم من أهمية تقنية التمويل عن طريق رأس مال المخاطر إلا أن الاهتمام بهذه التقنية لا يزال ضئيلا في الجزائر، حيث يعتبر نشاطها جد حديث وضعيف الأمر الذي يحتم على البنوك الجزائرية تشجيع إقامة مؤسسات الوساطة المالية المتخصصة في هذه التقنية التي بقي عددها محدود جدا حيث يشمل شركتي Finalep و Sofinance، وبالنظر إلى مستوى نشاط هاتين الشركتين فيلاحظ أنهما لا تقدمان خدمات كبيرة للمشروعات لأنهما لا تتحليان بروح مخاطرة كافية.⁽¹⁾

3. التمويل التأجيري

لم يحظى التمويل التأجيري في الجزائر عند بداية ظهوره في التسعينيات بقوانين تأسيسية تناولته بصفة خاصة باستثناء قانونين هما، قانون النقد والقرض 10/90، وتحديدًا مادته 112 التي اعتبرت عمليات الإيجار التي تنتهي بشراء الأصل كعمليات قرض، ومع تزايد تطور أهمية القرض الإيجاري في الكثير من البلدان أعيد النظر فيه على المستوى الوطني من خلال قانون خاص بهذا النوع من أنواع التمويل وذلك وفقا للأمر رقم 96-09 الذي اهتم بقرض الإيجار من جوانب عديدة حتى يسهل اعتماده واستعماله، ليتم بعدها تحديد طرق تأسيس شركات الإيجار، وكذا البيانات الواجب تقديمها للحصول على الاعتماد، ويوجد في الجزائر بعض الشركات تقوم بالتمويل التأجيري مثل:⁽²⁾

➤ **الشركة الجزائرية لإيجار المنقولات:** ⁽³⁾ (SALEM) مهمتها التمويل التأجيري للمنقولات في إطار النشاط الفلاحي، تعتبر مؤسسة ذات أسهم رأسمالها 200 مليون دينار جزائري، وهو موزع بين الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بنسبة 90% والمجموعة القابضة للميكانيك بنسبة 10%.

➤ **الشركة العربية للتمويل التأجيري:** ⁽⁴⁾ (ALC) التي أنشأت في أكتوبر 2001 برأسمال قدره 758 مليون دينار جزائري، مهمتها القيام بالتمويل التأجيري في مجال العقارات على وجه الخصوص، لكل

⁽¹⁾ بريش السعيد، (2007): رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة حالة شركة SOFINANCE، مجلة الباحث (العدد 05)، ورقلة، الجزائر، ص8.

⁽²⁾ عبد القادر صالح، المرجع سبق ذكره، ص ص 159 - 160.

⁽³⁾ SALEM : Société Algérienne de Leasing Mobilier

⁽⁴⁾ ALC : Arab Leasing Corporation

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المهن الحرة والمؤسسات الكبرى، وقد بدأت نشاطها بمنح أول قروضها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة إجمالية قدرها 75.5 مليون دينار.

كما تم في الجزائر إقامة شركة للقرض الإيجاري لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي مؤسسة "مغرب قرض إيجار الجزائر" وهي مؤسسة برأسمال مشترك تونسي- أوروبي، اعتمدها مجلس النقد والقرض في أكتوبر 2005، رأسمالها هو 1 مليار دينار جزائري.⁽¹⁾

ورغم وجود الإطار القانوني المنظم لنشاطها ما تزال تجربة التمويل التآجيري في الجزائر متواضعة، فضيق نشاط عدد المتدخلين وصغر حجمهم يؤثر سلبا على تكلفة الخدمات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثل أساسا في غلاء الإيجار للأصول الثابتة ونعتقد بأن الزيادة في أعداد الشركات النشطة في هذا المجال سيفسح فرص تمويل أكبر أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: برامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بعد أن تم التعرف على الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويلها في الجزائر، نتطرق في هذا المطلب إلى البرامج والخطط التي وضعتها الحكومة لتطوير هذه المؤسسات.

1. تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن عالمية التبادلات والتغيرات الحاصلة في الميدان الاقتصادي في ظل هيمنة التجمعات الاقتصادية الكبرى على الأسواق العالمية، تفرض على السلطات العمومية إيجاد الطرق الحديثة والناجعة في عملية تأهيل المؤسسات، والتي لا تقتصر على حل مشاكل المؤسسات فحسب بل تتعدى إلى المحيط الاقتصادي ككل.

1.1. مفهوم التأهيل La mise à niveau

ظهر مصطلح التأهيل أولا من خلال التجربة البرتغالية سنة 1988 في إطار إجراءات المرافقة لتكامل البرتغال مع أوروبا، وكان يسمى بالبرنامج الاستراتيجي لتنشيط وتحديث الاقتصاد البرتغالي. ثم أصبح مصطلح التأهيل خاص بدول العالم الثالث خاصة الدول التي كانت تنتهج النظام الاشتراكي، وغيرت وجهتها نحو اقتصاد السوق، فهي بحاجة إلى تطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة

⁽¹⁾ صليحة بن طلحة، بوعلام معوشي، (2006): الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية المنعقد يومي 17 و18 أفريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 357.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

والمتوسطة ذات الخبرة القليلة للرفع من أدائها التنافسي في الأسواق، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية.⁽¹⁾

ويعرف التأهيل على أنه "عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير تهدف إلى تحسين وترقية فعالية أداء المؤسسات على مستوى منافسيها الرائدين في السوق"⁽²⁾، وبرنامج التأهيل هو مسار تحسين دائم أو إجراء تطوري يسمح بالتنبؤ بأهم النقائص أو الصعوبات التي تواجه المؤسسة، ويهدف إلى:⁽³⁾

- تقوية الكفاءات البشرية؛
- التحكم في الجودة؛
- الرفع من الإنتاجية؛
- الحصول على تكنولوجيات جديدة؛
- الحصول على شهادة المطابقة مع المعايير الدولية.

ولا يمكن اعتبار برنامج التأهيل عملية تطهير مالي أو إصلاح لمؤسسة عاجزة أو إجراء قانوني تفرضه الدولة على المؤسسات الاقتصادية، بل هو برنامج طوعي وليس إجباري وعلى المؤسسة المبادرة بالانخراط في هذا البرنامج أو على الأقل المبادرة بإجراء تشخيص إستراتيجي شامل.

2.1. البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتجسيد برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يقترح منهجية متكاملة من أجل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في آفاق 2017، ويمتد البرنامج لفترة 12 سنة يشتمل على مرحلتين هما، مرحلة التكييف وتمتد على مدى 5 سنوات ومرحلة الضبط وتمتد على مدى 7 سنوات، وفي ما يلي نقدم عرض للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

⁽¹⁾ غدير أحمد سليمة، (2011): تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"، مجلة الباحث (العدد 09)، ورقلة، الجزائر، ص 133.

⁽²⁾ Abdelhak Lamari, (2003) : La mise à niveau, Revue des sciences commerciales et de gestion, L'école de commerce (N°2), Alger, Algérie, P.42.

⁽³⁾ Programmes d'appui mis en place par le gouvernement Algérien, (2006) : PME-magazine (N°35), Algérie, P30.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

جدول رقم 40: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الشريحة المستهدفة	➔ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ➔ المحيط القريب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ➔ هياكل الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
الميزانية	واحد (1) مليار دينار جزائري سنويا
مصدر التمويل	➔ ميزانية الدولة: الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "حساب التخصيص رقم 304/124".
وسائل التنفيذ	➔ الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
المتابعة والتقييم	➔ المصالح المركزية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية
أهداف البرنامج	- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تتمكن من تحسين تنافسيتها وفق المعايير الدولية للتنظيم والتسيير؛ - جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على التحكم في التطور التكنولوجي والأسواق والتنافسية على مستوى النوعية والسعر والابتكار.
محاور البرنامج	- التوسع إلى فروع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغير معنية بالبرامج حيز التنفيذ؛ - دمج تأهيل محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ - إعطاء الأولوية في عملية التأهيل للاستثمارات غير المادية مثل التكوين، الدراسات المتخصصة، الخبرة والاستشارة.
المستوى الجزئي المستهدف	➔ التشجيع على طلب خدمات الدعم: تتم عملية التأهيل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغرض تحسين تنافسيتها وذلك من خلال: - تنفيذ عمليات جماعية مهيكلية بحسب فروع النشاط أو حسب خصوصيات كل ولاية؛ - إعداد تشخيص إستراتيجي عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ➔ المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عملية التأهيل: خاصة في ما يتعلق ب: - ترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين؛ - تحسين المستوى في الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير؛ - الحيازة على الإشهاد على المطابقة (الإيزو)؛ - المساهمة في مخططات التسويق وغيرها من المخططات. ➔ تقوية عرض خدمات الدعم: يقوم مكتب الدراسات والخبرة والاستشارة والتكوين المهني في إطار عملية التأهيل بتقوية نوعية وفعالية الخدمات غير المالية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال: - إحصاء مكاتب الخبرة والاستشارة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكوينها؛ - تنظيم ورشات للتبادل والتكوين لفائدة مكاتب الدراسات من أجل نقل الخبرة الدولية؛ - التكوين في التسويق وتنظيم ملتقيات حول خدمات الدعم الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

	➔ تسهيل الحصول على الخدمات المالية والقروض: ويتم ذلك بواسطة: - توفير المعلومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول العرض المالي المتاح؛ - تنظيم ملتقيات تجمع بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهيئات الدعم؛ - تطوير خدمات البحث على التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المستوى المتوسط المستهدف	➔ تأهيل محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ويكون ذلك من خلال إنجاز عمليات تهدف للتنسيق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحيطها القريب ويكون ذلك من خلال: - التنسيق بين مخرجات مراكز التكوين المهني واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي؛ - ترقية الجمعيات المهنية وبورصات المناولة؛ - تطوير التكامل بين الجامعة ومعاهد البحث والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة اللقاءات المهنية المتخصصة؛ - تطوير هيئات الدعم المتخصصة لخدمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمراكز التسهيل والمراكز التقنية للفروع التكنولوجية والخبرة والاستشارة؛ - تشجيع المؤسسات على دمج البعد البيئي في عملية تأهيلها.
المستوى الكلي المستهدف	➔ الأنشطة القطاعية: حيث يتم إعداد دراسات عامة تسمح بضبط خصوصيات فروع النشاط بهدف تثمين القدرات المتواجدة وذلك من خلال: - التعرف على الفروع ذات الأولوية بالدعم في سوق مفتوح؛ - دراسة التوقعات الإستراتيجية للفروع ذات الأولوية؛ - ضبط مخطط تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع النشاط؛ - ضبط مخطط تأهيل محيط فرع النشاط. ➔ الأنشطة الجهوية: يتم فيها إعداد دراسات عامة تكون كفيلة بالتعرف على خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الولاية وسبل دعمها بواسطة تثمين الإمكانات المحلية المتوفرة وغير المستغلة، وذلك من خلال: - تشخيص نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للولاية وذلك بتحديد نقاط القوة والضعف، والميزات النسبية، والإمكانات المتوفرة وغير المستغلة بهدف ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ - التعرف على الأنشطة ذات القدرات التنموية والتصديرية المحدثة لمناصب الشغل الدائم والتنمية المتناسقة بين مختلف القطاعات؛ - إعداد سياسة لتأهيل نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للولاية.

المصدر: عمار شلابي، (2011): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان جديد للتنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار - عنابة، الجزائر، ص ص 210-211.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

منذ بداية البرنامج حتى سنة 2010 أبدت 1700 مؤسسة صغيرة ومتوسطة رغبتها في الانخراط في البرنامج الوطني للتأهيل، وتقدمت منها 529 مؤسسة بطلب الانخراط في البرنامج ومن بين هذه المؤسسات نجد 206 ملف جاهز للدراسة أما 351 مؤسسة فقد انطلقت في إجراءات التأهيل، ومن بين 351 مؤسسة هناك 279 مؤسسة استفادت من عمليات تشخيص قبلي أو تشخيص إستراتيجي، في حين استفادت 32 مؤسسة كاملة من عمليات التأهيل، والتي شملت العديد من الميادين أهمها: التنظيم، تسيير الجودة، التسويق، المنتج المبتكر، تكاليف الإنتاج، تسيير الإنتاج، تسيير الموارد البشرية.

والملاحظ من نتائج البرنامج قلة عدد المؤسسات الراغبة في الانضمام للبرنامج، مما يعبر عن فشل البرنامج في تحقيق الأهداف المسطرة من طرف السلطات، فيلاحظ أن 351 مؤسسة فقط باشرت عملية التأهيل وهو عدد ضئيل مقارنة بالعدد الإجمالي للمؤسسات، ويعود السبب لرفض العديد من الملفات لعدم استيفائها الشروط اللازمة أو لتخلي المؤسسات عن البرنامج في مراحله الأولى، وهذا ما أدى إلى تسطير برنامج جديد لتأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة والذي وضع من أجل إعادة بعث البرنامج القديم بشكل فعال وأكثر احترافية.⁽¹⁾

3.1. البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية

تشرف وزارة الصناعة على هذا البرنامج الذي يهدف إلى ترقية تنافسية المؤسسات الصناعية، ويتميز بكونه لا يجبر المؤسسات على الدخول فيه بل يترك لها الحرية الكاملة في الالتحاق به من عدمه، كما يتميز بالدعم المالي الذي تقدمه السلطات العمومية عن طريق صندوق ترقية المؤسسات الصناعية.

وحسب وزارة الصناعة فمنذ انطلاق البرنامج سنة 2001 إلى غاية سنة 2010 تقدمت 492 مؤسسة بطلبات الانخراط منها 253 مؤسسة عمومية و 23 مؤسسة خاصة، حيث تمت معالجة 491 مؤسسة رُفض منها 136 مؤسسة، ففي مرحلة التشخيص الاستراتيجي تم قبول 355 مؤسسة منها 168 مؤسسة عمومية و 187 مؤسسة خاصة، ويعود السبب الرئيسي لرفض العديد من المؤسسات إلى

⁽¹⁾ السعيد بربيش، حليلة شابي، (2012): تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية - النتائج والدروس المستفادة-، الملتقى الدولي حول المقاولاتية والاحتواء المالي لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة مع الإشارة لحالة الجزائر المنعقد يومي 12 و 13 ديسمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص 4.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

وضعتها المالية فأغلبها تعاني من اختلالات مالية تجعلها غير مؤهلة للحصول على مساعدات من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية في إطار برنامج التأهيل.

أما في مرحلة تنفيذ مخطط التأهيل فقد تم قبول 175 مؤسسة للاستفادة من الإعانات والمساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية من إجمالي 181 مؤسسة، ويمكن تفسير العدد القليل من الملفات المعروضة وهي 181 ملف مقارنة بالملفات المقبولة والتي بلغت 335 ملف إلى قصر آجال التسجيل وإتمام الملفات من طرف المؤسسات، إضافة إلى التأخيرات المسجلة في معالجة طلبات الحصول على القروض من طرف البنوك.⁽¹⁾ والملاحظ من هذه النتائج أنها تبقى دون المستوى المطلوب فمن بين 492 مؤسسة تم قبول 175 مؤسسة فقط لمباشرة عملية التأهيل، هذا نظرا لبعض العراقيل والشروط التي حالت دون تحقيق الأهداف المسطرة، ويعود ذلك لتدهور الحالة المالية لمعظم المؤسسات الصناعية من جهة، وصعوبة وتعدد الإجراءات للحصول على التمويل من جهة أخرى.

4.1. برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الشراكة

إن إقامة منطقة تجارة حرة أورو متوسطية تفرض على الاقتصاد الوطني عرض تنافسي في الأسواق الخارجية والصمود في وجه المنافسة المتزايدة على مستوى السوق المحلي، مما يجعل من التأهيل المالي والتنافسي للاقتصاد الوطني هو الركيزة الأساسية لمواجهة آثار التبادل الحر.⁽²⁾

وكان برنامج ميذا الأداة التمويلية الأساسية للاتحاد الأوروبي، والذي يهدف إلى تقديم إجراءات المرافقة المالية والتقنية لإصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لدول حوض المتوسط، ويعود برنامج ميذا إلى عام 1995 تنفيذا لاتفاقية برشلونة لبناء علاقة الاتحاد الأوروبي بالدول المتوسطية، وفي إطار الشراكة الأورو جزائرية جاء برنامج أورو-تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Euro-Développement PME، والذي يمثل أرضية أولية مناسبة لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتأهيلها.⁽³⁾

(1) السعيد بربيش، حليلة شابي، المرجع سبق ذكره، ص3.

(2) علي لزعر، بوعزيز ناصر، (2009): تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورو متوسطية، أبحاث اقتصادية وإدارية (العدد 05)، بسكرة، الجزائر، ص42.

(3) غدير احمد سليمة، (2011): المرجع سبق ذكره، ص 136.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

وفي ما يلي نستعرض أهم محاور البرنامج الأوروبي المتوسطي ميدا 1 لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

جدول رقم 41: عرض البرنامج الأوروبي المتوسطي ميدا 1 لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أهداف البرنامج	الهدف العام: تحسين تنافسية القطاع، ليساهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي. الأهداف الخاصة: - تطوير قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتكيف مع مستلزمات اقتصاد السوق؛ - تطوير طرق الحصول على المعلومة المهنية لرؤساء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين في القطاع العام والخاص؛ - تطوير المحيط المقاوالاتي بواسطة المؤسسات والمنظمات المتعلقة مباشرة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
الميزانية	- يساهم الاتحاد الأوروبي في تمويل هذه المؤسسات بمبلغ يقدر بـ(75 مليون أورو)، أي ما يعادل 67.5 مليون دولار؛ - تقدر حصة الجزائر في هذا التمويل بمبلغ 5.3 مليون أورو أي ما يعادل 4.8 مليون دولار؛ - تساهم المؤسسات الناجعة بمبلغ يقدر بـ 4.125 مليون أورو أي ما يعادل 3.7 مليون دولار؛ - حددت فترة خمس سنوات كفيلة لتمويل هذه المؤسسات والذي يتم سنويا في المتوسط بمبلغ 15.2 مليون أورو.
المدة	5 سنوات 2000-2005.
المستفيدين	- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتي تنشط في قطاع الصناعة، وفي قطاع الخدمات، أما المؤسسات التجارية فهي لا تدخل ضمن البرنامج.
شروط اختيار المؤسسات	- لديها نشاط لمدة 3 سنوات على الأقل؛ - تشغل على الأقل 20 عامل دائم؛ - تكون منظمة على الصعيد الجبائي وصندوق الضمان الاجتماعي؛ - حفظ على الأقل 60% من رأسمالها الاجتماعي باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية.
نشاطاته	- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التكوين، تقديم الاستشارة، تسهيل الوصول إلى المعلومة)؛ - دعم وتطوير أدوات مالية جديدة لأجل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ - دعم المحيط المقاوالاتي.
أدواته	- التشخيص الأولي والتشخيص الاستراتيجي؛ - نشاطات التأهيل والتطوير؛

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

- مخطط الأعمال؛ - نشاطات التكوين؛ - الوصول إلى المعلومات والبحث عن شركاء.	
- التطوير الإستراتيجي؛ - التسويق؛ - الإدارة والتنظيم؛ - تسيير الموارد البشرية؛ - الإنتاج، المالية والمحاسبة، مراقبة التسيير.	مجالاته

المصدر: عمار شلابي، (2011): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان جديد للتنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار - عنابة، الجزائر، ص ص222-223.

بعد برنامج "ميدا1" دخل حيز التنفيذ برنامج "ميدا2" بداية من عام 2009، وهو برنامج التعاون الجزائري الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم توقيع الاتفاقية الخاصة به بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في مارس 2008، والتي تنص على تأهيل 500 مؤسسة جزائرية صغيرة ومتوسطة، يساهم بموجبها الاتحاد الأوروبي بـ40 مليون أورو، والجزائر بـ3 ملايين أورو في تأهيل هذه المؤسسات، فهو يعد برنامج إضافي واستكمالي لمبادرة سياسات الدولة في تحسين تنافسية المؤسسات، وتحسين الجودة والظروف الملائمة لخلق مراكز تقنية في فروع النشاطات الاقتصادية، وهذا لتحقيق مساهمة إضافية في دفع وتيرة الاقتصاد الوطني.⁽¹⁾

2. ترقية المناولة والشراكة

أصبحت المناولة في وقتنا الحالي النموذج الإستراتيجي الذي يُمكن المؤسسات الكبرى من الإسراع في وتيرة نموها وتحسين المردودية والإنتاجية وبالتالي زيادة القيمة المضافة ومناصب الشغل وكل ذلك مع التخصص في نشاطها الأساسي، وفي هذا الإطار تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة ربط بين المؤسسات الأمرة والمؤسسات المناولة المتشكلة أساسا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تؤدي دورا أساسيا في مجال ترقية وتطوير الشراكة وربط علاقات الأعمال.⁽²⁾

لقد كرس القانون رقم 01/18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة كأداة مفضلة لتكثيف النسيج المؤسساتي، لذلك حظيت بسياسة الترقية والتطوير

(1) عمار شلابي، المرجع سبق ذكره، ص223.

(2) مرغاد لخضر، جلاب محمد، (2011): آليات إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ضوء الفكر المقاولاتي، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية المنعقدة أيام 05/04/03 ماي 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص9.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

بهدف تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، ونص القانون على تأسيس مجلس وطني مكلف بترقية المناولة يرأسه الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتشكل من ممثلي الإدارات والمؤسسات والجمعيات المعنية بترقية المناولة، وتتمثل المهام الرئيسية له في:⁽¹⁾

- اقتراح كل التدابير التي من شأنها تحقيق الاندماج الوطني؛
- تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية بالتجارة العالمية للمناولة؛
- تنسيق نشاطات بورصات المناولة والشراكة الجزائرية فيما بينها؛
- تشجيع قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ميدان المناولة.

ولتنظيم علاقات المناولة بين المؤسسات المنتجة التي كثيرا ما يجهل تكاملها، تم وضع البرنامج الجزائري لإنشاء بورصات المناولة والشراكة والذي تم إنجازه بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية⁽²⁾ (PNUD) في إطار مشروعين هما:⁽³⁾

- مشروع PNUD-DP/ALG/01990 الموقع في سبتمبر 1990 والمخصص لإنشاء بورصة المناولة والشراكة الجزائرية.

- مشروع PNUD/ALG/95/004 الموقع في 9 أكتوبر 1996 والمخصص لإنشاء بورصة المناولة والشراكة للشرق وبورصة المناولة والشراكة للغرب.

كما تم إنشاء بورصة المناولة والشراكة للجنوب بمبادرة من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم أدمجت في مشروع PNUD/ALG/95/004.

3. حاضنات ومشاريل المؤسسات

تعد تجربة الجزائر في مجال حاضنات الأعمال خاصة التقنية متأخرة مقارنة بالدول النامية والعربية خصوصا، حيث لم يتم صدور أي قانون أو مرسوم ينظم نشاط الحاضنات إلى غاية سنة 2003، باستثناء القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 2001 الذي أشار إلى مشاريل المؤسسات، وكما ورد في نص التشريع نلاحظ أنه قد تم الأخذ بمفهوم مشاريل المؤسسات ومراكز التسهيل، في حين تقتصر المحضنة كشكل من أشكال المشاريل الموجهة لتقديم دعم

⁽¹⁾ القانون رقم 01/18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001، المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية (العدد 77)، الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2001، الجزائر، المادة 20 و 21، ص ص 7-8.

⁽²⁾ PNUD: Programme des Nations Unies pour le Développement

⁽³⁾ طاهر سليم، إستراتيجية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في تنمية وتطوير المناولة الصناعية، المؤتمر والمعرض العربي الأول للمناولة الصناعية المنعقد أيام 12 و 15/09/2006، الجزائر، ص 4.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

والمساعدة للمشاريع في قطاع الخدمات، بينما يشمل مفهوم الحاضنات كل أنواع المشاريع في الدول الرائدة في هذا المجال.

فحسب المرسوم التنفيذي رقم 78/03 عرف المشرع الجزائري مشاتل المؤسسات بأنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهدف إلى دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتخذ المشاتل أحد الأشكال التالية:⁽¹⁾

- ➔ **المحضنة:** هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
 - ➔ **ورشة الربط:** هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.
 - ➔ **نزل المؤسسات:** هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.
- تهدف مشاتل المؤسسات إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مراحل الإنشاء والتأسيس عن طريق ما يلي:

- تطوير التعاون مع المحيط المؤسسي؛
 - تشجيع بروز المشاريع المبتكرة؛
 - تقديم الدعم لمنشئ المؤسسات الجدد؛
 - المشاركة في الحركة الاقتصادية؛
 - تشجيع المؤسسات على التنظيم بشكل أفضل.
- كما تتولى مشاتل المؤسسات جملة من المهام نذكر أبرزها كما يلي:
- استقبال واحتضان ومراقبة المشاريع حديثة النشأة؛
 - دراسة واقتراح وسائل وأدوات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختلفة؛
 - تقديم خدمات التدريب في مجال تقنيات الإدارة وتسيير الأعمال؛
 - تقديم الاستشارات القانونية والمحاسبية والمالية لأصحاب المشاريع؛
 - وضع الأدوات والتجهيزات المكتبية والإعلامية تحت تصرف المؤسسات المحضنة؛
 - دراسة كل أشكال المساعدة والمتابعة.

(1) المرسوم التنفيذي رقم 78-03 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق لـ 25 فيفري 2003، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية (العدد 13)، الصادرة بتاريخ 2003/02/26، الجزائر، ص 14.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

أما مراكز تسهيل المؤسسات فتعرف كما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 79/03 بأنها مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تهدف إلى تسهيل إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أبرز مهام مراكز التسهيل نذكر: ⁽¹⁾

- ➔ دراسة الملفات التي يقدمها أصحاب المشاريع والإشراف على متابعتها؛
- ➔ مساعدة أصحاب المشاريع على تخطي العراقيل التي تواجههم خاصة أثناء مرحلة التأسيس؛
- ➔ دعم تطوير القدرة التنافسية للمشاريع؛
- ➔ مساعدة المؤسسات الجديدة على تحويل ونقل التكنولوجيات الحديثة؛
- ➔ مراقبة أصحاب المشاريع في ميداني التكوين والتسيير.

وتجسيدا لمشروع إقامة مشاتل ومحاضن المؤسسات ومراكز التسهيل في الجزائر، قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بإنشاء 11 محضنة في الولايات التالية: الأغواط، باتنة، البليدة، تلمسان، سطيف، عنابة، قسطينة، وهران، الوادي، تيزي وزو، الجزائر، وفي إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال 2005-2009 تم زيادة عدد المحاضن ليلبلغ 20 محضنة، أما فيما يخص مراكز التسهيل فقد أنشأت الوزارة 14 مركزا كمرحلة أولى على مستوى 14 ولاية، ثم إنشاء 21 مركز في مرحلة ثانية ليلبلغ عدد المراكز 35.

يظهر أن هناك غموض في مفهوم حاضنات الأعمال خصوصا في الإطار القانوني، يعود إلى ضعف الوعي الاقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمشرع جعل الحاضنة شكلا من أشكال مشاتل المؤسسات يختص بالقطاع الخدمي، وهذا عملا بالنموذج الفرنسي في حين التجارب الدولية الناجحة تتبنى مفهوم أوسع لحاضنات الأعمال.

4. التعاون الدولي

تمثل الشراكة أحسن فرصة للتعاون من أجل تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والوصول إلى الأهداف الرامية إليها، لهذا يتعين على الحكومة الاستفادة من جميع الاتفاقيات المبرمة في مجال التعاون واستغلال الموارد الخارجية وكذا خطط القروض الممنوحة للقطاع.

⁽¹⁾ المرسوم التنفيذي رقم 79-03 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق لـ 25 فيفري 2003، المتضمن الطبيعة القانونية لمراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، الجريدة الرسمية (العدد 13)، الصادرة بتاريخ 2003/02/26، الجزائر، ص ص 18-19.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

1.4. التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية

- تم الاتفاق على فتح خطوط تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث قدم قرض قيمته 1.5 مليون دولار لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويهدف هذا التعاون إلى: ⁽¹⁾
- وضع نظام معلوماتي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - إنشاء مشاتل نموذجية، وتحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - دراسة جدوى إنشاء شركات رأس مال المخاطر.

2.4. التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية

تم الاتفاق على مساعدة فنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فروع الصناعات الغذائية، والتي جسدت بإحداث وحدة لتسيير البرنامج، واختيار مكتب دراسات لإعداد تشخيص لهذا الفرع.

3.4. التعاون الثنائي

توجد العديد من برامج التعاون الثنائي، خاصة مع الدول الرائدة في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كفرنسا، إيطاليا، ألمانيا، كندا، وتتجلى أبرز صور هذا التعاون في:

1.3.4. التعاون الجزائري الفرنسي: في إطار التعاون الجزائري الفرنسي تم إبرام اتفاق مع الجمعية الدائمة لغرف الحرف بفرنسا لتكوين 48 منشطا اقتصاديا، ويتم التحضير لمشروع تعاون مع المجلس الجهوي ومجموعة من ولايات الشرق الجزائري (سطيف، عنابة، قسنطينة). ⁽²⁾

2.3.4. التعاون الجزائري الإيطالي: حيث يوجد خط قرض بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية ⁽³⁾ (BADR) والبنك الإيطالي بموجب القانون 2000/97 المؤرخ في 2000/01/13 يسمح للبنك الإيطالي بمنح قرض لبنك الجزائر والمقدر بـ 52.5 مليار ليرة إيطالية، وقد مول القرض 35 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، سمحت بخلق 1000 منصب شغل، وقد استفاد من التمويل 10 مشاريع

⁽¹⁾ شعيب أُنشي، (2008): واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروبية الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 93.

⁽²⁾ احمد بن قطاف، المرجع سبق ذكره، ص 112.

⁽³⁾ BADR : Banque de l'Agriculture et du Développement Rural.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

سنة 2002 و 23 مشروع سنة 2003 ومشروعين سنة 2004، حيث كانت مشاريع متنوعة بين القطاعات الزراعية والصناعية.⁽¹⁾

كما تم التوقيع بين وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية والوزير الإيطالي للنشاطات الإنتاجية في أبريل 2002 من أجل إقامة علاقات بين رجال الأعمال الجزائريين ونظرائهم الإيطاليين، وكذا إنشاء مركز تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجزائر بدعم من إيطاليا.

3.3.4. التعاون الجزائري الألماني: وصلت أشغال البرنامج ميدانيا إلى تكوين 200 مستشار مختص في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشخيص 30 مؤسسة بالإضافة إلى تنظيم ملتقيات إعلامية ودراسية لممثلي الجهات المعنية، وبذلك يكون البرنامج قد حقق أهدافه في التوجيه والإرشاد والتكوين في ميادين التسيير والاعتماد على مراكز الدعم الجهوية.

ومن أجل دعم حركية التأهيل والاندماج ونمو الصناعات في إطار تحرر وانفتاح السوق تم صياغة برنامج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهذا في إطار الشراكة التقنية الألمانية التي انطلقت في جانفي 2000 إلى أبريل 2003 بقيمة 2.3 مليون مارك ألماني، وفي المرحلة الثالثة يهتم البرنامج بتكوين مستثمرين وتمتد هذه المرحلة من جويلية 2003 إلى جانفي 2006، بالإضافة إلى برنامج آخر ممتد من 2005 إلى 2009 يهدف إلى تحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير تنافسيتها عن طريق تأهيل هياكلها الإرتكازية وتقوية كفاءتها الداخلية.⁽²⁾

4.3.4. التعاون الجزائري الكندي: تم الاتفاق على التعاون الكندي الجزائري في مجال ترقية القطاع الخاص من أجل تحسين تنافسية القطاع الإنتاجي، حيث تم إمضاء الاتفاق بين ممثل الخارجية الجزائري والوكالة الكندية للتنمية الدولية عن طريق السفير الكندي بتكلفة إجمالية قدرها 7.4 مليون دولار لمدة سنتين.

يتضح جليا الجهود المبذولة من طرف الدولة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال إنشاء هيئات دعم مختلفة جندتها لصالح القطاع، حيث أن اتخاذ مثل هذه الإجراءات

⁽¹⁾ عبد الغاني دادن، هشام غربي، (2012): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المرافقة الوطنية إلى المرافقة الدولية، الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المنعقد يومي 18 و 19 أبريل 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص7.

⁽²⁾ السعيد بريش، حليلة شابي، المرجع سبق ذكره، ص4.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

وغيرها من قبل السلطة الجزائرية سيسمح لا محالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تكون السند القوي للاقتصاد الجزائري الذي يريد الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، إلا أن الأمر يتطلب تبني سياسة واضحة وشفافة ضمن سياسات الإصلاح والتأهيل لمواجهة انعكاسات العولمة.

المبحث الثالث: الأثر التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مركز اهتمام السلطات الجزائرية نظرا لدورها الفعال في الاقتصادات المعاصرة، ويتناول هذا المبحث دراسة إحصائية وتحليلية للمعطيات المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية في الجزائر، والتي تسمح لنا بملاحظة تطور هذا القطاع، وبذلك تقييم مدى فعالية الإجراءات المتخذة من طرف الدولة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والارتقاء بها.

المطلب الأول: التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها في الجزائر

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، ويمكن تأكيد ذلك من خلال التطور الملحوظ في عددها، والتنوع في الأنشطة وتوزيعها على مختلف جهات الوطن، ومن خلال هذا المطلب يتم دراسة وتتبع تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها في الجزائر.

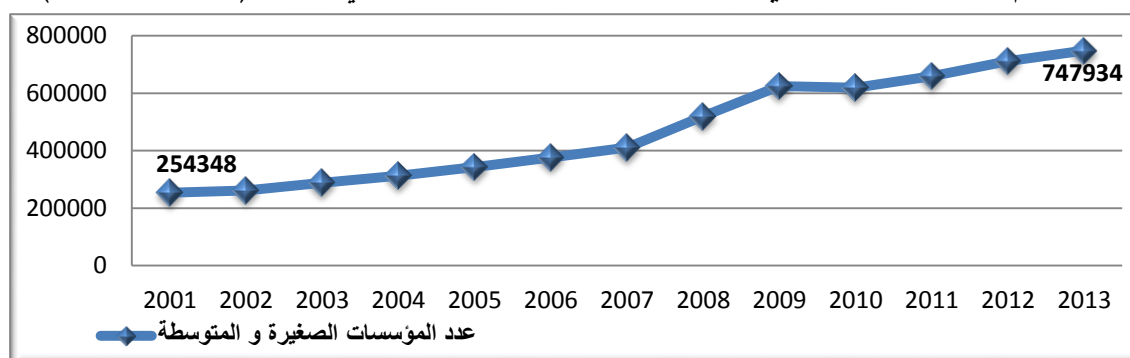
1. تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد ورثت الجزائر بعد استقلالها بعض الصناعات الصغيرة والتي كانت تابعة للقطاع الخاص، ثم قامت الدولة بعد ذلك بإنشاء القطاع العمومي الذي راح يتوسع تدريجا⁽¹⁾، حيث انتقل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 1275 مؤسسة سنة 1964 إلى 2501 مؤسسة سنة 1977، لينتقل العدد إلى 14150 مؤسسة سنة 1984 ويتضاعف بعدها ليصل إلى 29000 مؤسسة سنة 1994، ولمتابعة تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتم إدراج الشكل الموالي الذي يوضح تطورها خلال الفترة (2001-2013) على اعتبار أنها الفترة التي شهدت نمو تشريعيا موسعا.

⁽¹⁾ محمد بلقاسم حسين بهلول (1990): الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي (حالة الجزائر)، المؤسسة الوطنية للكتاب: الجزائر، ص362.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

شكل رقم 46: التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2001-2013)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالسنوات من 2001 إلى 2013، (من العدد 6 إلى العدد 23)، من الموقع الإلكتروني www.mdipi.gov.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014/03/02.

- معطيات 2013 خاصة بالسداسي الأول.

نلاحظ من خلال المنحنى التصاعدي تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ابتداء من سنة 2001 أي كانت مقدرة بـ 254348 مؤسسة لتصل إلى حوالي 747934 مؤسسة نهاية السدس الأول من سنة 2013 وهو يمثل زيادة هائلة قدرت بـ 493586 مؤسسة، إذ تعد زيادة معتبرة جداً تعكس الجهود المبذولة والإرادة الواضحة لتطوير القطاع، فهي بذلك تشكل ما نسبته 94% من النسيج المؤسساتي بما فيها المؤسسات المصغرة، لكن أغلبها تعد مؤسسات خاصة، ونوضح ذلك في الجدول الموالي:

جدول رقم 42: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النوع في الجزائر (إلى غاية نهاية السداسي الأول من 2013)

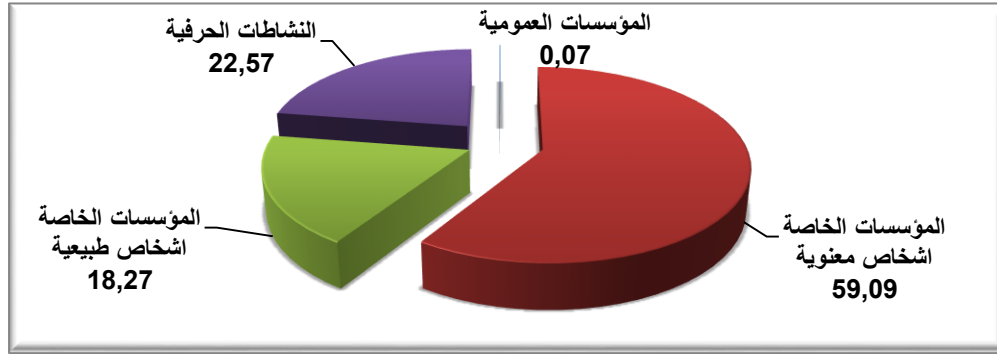
النسبة %	عدد المؤسسات	نوع المؤسسة
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة		
59.09	441964	أشخاص معنوية
18.27	136622	أشخاص طبيعية
22.57	168801	نشاطات حرفية
99.93	747387	مجموع المؤسسات الخاصة
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية		
0.07	547	أشخاص معنوية
0.07	547	مجموع المؤسسات العمومية
100	747934	المجموع الكلي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Ministère du développement industriel et de la promotion de l'investissement, (2013): Bulletin d'information statistique de la PME (N° 23), Algérie, www.mdipi.gov.dz, Consulté le 02/03/2014.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

شكل رقم 47: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (إلى نهاية السداسي الأول 2013)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

-Ministère du développement industriel et de la promotion de l'investissement, (2013): Bulletin d'information statistique de la PME (N° 23), Algérie, www.mdipi.gov.dz, Consulté le 02/03/2014.

من خلال الجدول رقم 42 يظهر أن العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ 747934 مؤسسة نهاية السداسي الأول 2013، تحتل فيها المؤسسات الخاصة الصدارة بنسبة 99.93%، منها حوالي 60% أشخاص معنوية، وباقي المؤسسات أشخاص طبيعية بـ 18.27% أو نشاطات حرفية بـ 22.57%، وكما هو موضح في الشكل رقم 47 تظهر المؤسسات العمومية بنسبة ضئيلة جدا قدرت بـ 0.07% أي 547 مؤسسة فقط، وهذا النقص في عدد المؤسسات العمومية هو نتيجة التحولات التي عرفت الساحة الاقتصادية الجزائرية من تغيير في البنية الهيكلية وإعادة تنظيم القطاع العمومي وخصوصة مؤسساته، فقد أدت عملية إعادة هيكلة المؤسسات الكبرى إلى إنشاء العديد من المؤسسات التابعة لها، وهي قابلة للخصوصة والشراكة، كما ساهمت عملية الخصوصية بأشكالها المختلفة جزئية أو كلية في تخفيض عدد المؤسسات العمومية بسبب تغيير طبيعة الملكية.

من خلال ما سبق يتبين أن القطاع الخاص هو المسيطر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بما فيه الصناعات التقليدية التي تعد تابعة له، وبناء على ذلك يظهر أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية يلعب دورا هامشيا في النسيج الوطني وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى خصوصية مؤسسات القطاع العام.

2. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الاتساع المتزايد لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة لأخرى يعد مؤشر هام على مدى الاهتمام بهذه المؤسسات بمختلف أشكالها كقطاع فعال اقتصادي واجتماعي.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

1.2. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط

من أجل معرفة أهم القطاعات التي تعرف عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ندرج الجدول رقم 43 والشكل البياني رقم 48.

جدول رقم 43: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (أشخاص معنوية) حسب طبيعة

النشاط (2013-2006)

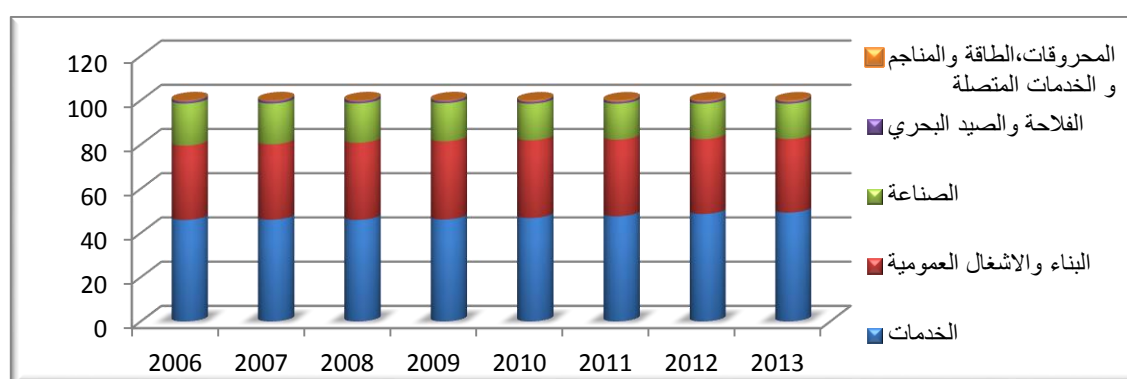
المجموع	المحروقات، المناجم والخدمات المتصلة		الزراعة والصيد البحري		الصناعة		البناء والأشغال العمومية		الخدمات		السنوات
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
269806	0.29	793	1.18	3168	19.03	51343	33.62	90702	45.88	123782	2006
293946	0.29	843	1.16	3401	18.47	54301	34.10	100250	45.98	135151	2007
321387	0.27	876	1.12	3599	17.84	57352	34.84	111978	45.92	147582	2008
345902	0.26	908	1.05	3642	17.25	59670	35.34	122238	46.10	159444	2009
369319	0.51	1870	1.03	3806	16.58	61228	35.14	129762	46.75	172653	2010
391761	0.50	1956	1.02	4006	16.31	63890	34.65	135752	47.52	186157	2011
420117	0.49	2052	1.02	4277	16.07	67517	33.85	14222	48.57	204049	2012
441964	0.50	2217	1.01	4458	16.03	70840	33.26	147005	49.20	217444	2013

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالسنوات من 2007 إلى 2013، (من العدد 12 إلى العدد 23)، من الموقع الإلكتروني www.mdipi.gov.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014/03/02.

- معطيات 2013 خاصة بالسداسي الأول.

شكل رقم 48: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (أشخاص معنوية) حسب قطاع النشاط



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالسنوات من 2007 إلى 2013، (من العدد 12 إلى العدد 23)، من الموقع الإلكتروني www.mdipi.gov.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014/03/02.

- معطيات 2013 خاصة بالسداسي الأول.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

حسب معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار في الجدول رقم 43 الذي يوضح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط من 2006 إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2013 والذي اقتصر على توزيع الأشخاص المعنوية، ومن قراءة الشكل البياني رقم 48 نلاحظ أن قطاع الخدمات هو القطاع المهيمن على باقي القطاعات حيث يمثل 49% خلال السداسي الأول من سنة 2013، ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة تفوق 33%، ثم يليه قطاع الصناعة الذي لم يتجاوز 20% طوال الفترة الممتدة من 2006 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2013، أما قطاع الفلاحة والصيد البحري وقطاع المحروقات والخدمات المتصلة بها فيمثلان نسبة ضئيلة جدًا لكن تعتبر فرصا جيدة للاستثمار كونها تتسم بضعف المنافسة فيها.

ويعود السبب في هذا التوزيع القطاعي إلى أن قطاع الخدمات يحتل الأولوية نظرا لأنه لا يتطلب رؤوس أموال ضخمة ولا تقنيات عالية عند إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يشمل القطاع العديد من الفروع ونذكر منها: النقل والمواصلات، التجارة، الفنادق والإطعام، خدمات للعائلات، مؤسسات مالية، أعمال عقارية، خدمات للمرافق الجماعية. نجد كذلك تركز المؤسسات في قطاع البناء والأشغال العمومية ويعود ذلك لسياسة الدولة التنموية في تحسين الظروف الاجتماعية للمواطنين.

2.2. التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بشكل غير متساوي بسبب الطابع الجغرافي للبلاد، فهي تتمركز أغلبيتها في 12 ولاية بنسبة أكثر من 50% من المؤسسات، والجدول التالي يظهر تطور تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات الإثني عشرة الأولى من سنة 2009 إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2013.

جدول رقم 44: تطور تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (أشخاص معنوية) في

الولايات اثني عشرة الأولى

الترتيب	الولايات	2009	2010	2011	2012	2013
1	الجزائر	41006	43265	45636	48419	50887
2	تيزي وزو	19785	21481	23109	24754	26267
3	وهران	16204	17323	18370	19692	20759
4	بجاية	15517	16695	17962	19374	20648

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

19859	18730	17154	16096	14960	سطيف	5
18109	16969	15672	14434	13093	تيزي	6
15891	15004	13787	12955	12006	بومرداس	7
15050	14073	12938	12059	11250	البلدية	8
14002	13450	12561	11781	11049	قسنطينة	9
11194	10679	9866	9149	8432	باتنة	10
11066	10670	10041	9508	8933	عنابة	11
10676	10297	9755	9356	8888	الشلف	12
234444	222111	206851	194102	181123	المجموع الجزئي	
441964	420117	391761	369319	345902	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشریات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالسنوات من 2009 إلى 2013، (من العدد 16 إلى العدد 23)، من الموقع الإلكتروني www.mdipi.gov.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014/03/02.

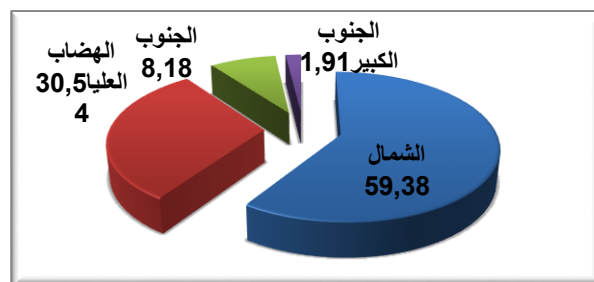
- معطيات 2013 خاصة بالسداسي الأول.

تتمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر في مناطق جغرافية دون الأخرى، فاحتلت ولاية الجزائر من 2006 إلى نهاية السداسي الأول 2013 المرتبة الأولى، تليها ولاية تيزي وزو بـ 26276 مؤسسة نهاية السداسي الأول من 2013، وبذلك تكون الأربع ولايات الأولى هي الجزائر بنسبة 11.65% من مجموع المؤسسات، تيزي وزو، وهران وبجاية حيث يمثلون 27% من إجمالي المؤسسات، كما سجلت كل من ولاية تيزي، البلدية، سطيف، بومرداس، بجاية، تيزي وزو معدلات تطور عالية تفوق بها معدل التطور على المستوى الوطني.

من خلال توزيع المؤسسات على الولايات يتبين التمرکز الشديد للمؤسسات في الجهة الشمالية مقارنة بجنوب البلاد، ولتوضيح ذلك أكثر ندرج الشكل البياني التالي:

شكل رقم 49: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات

(السداسي الأول 2013)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Ministère du développement industriel et de la promotion de l'investissement, (2013): Bulletin d'information statistique de la PME (N° 23), Algérie, www.mdipi.gov.dz, Consulté le 02/03/2014.

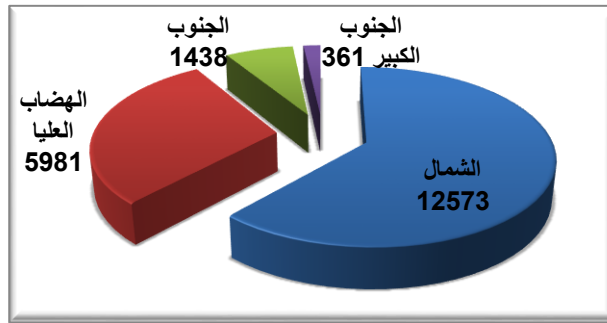
الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

من خلال الشكل البياني رقم 49 نجد أن أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يتركز في الجزء الشمالي بـ 262423 مؤسسة أي مانسبته 59.38%، كما يلاحظ احتواء الوسط على نسبة مهمة من المؤسسات تقدر بـ 30.54%، بينما الجنوب والجنوب الكبير يحتوي على 44581 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أي مانسبته 10.09% من إجمالي المؤسسات.

وهذا يدل على عدم تحقيق التوازن الجهوي الذي يعتبر أحد أهم مؤشرات التنمية فهو يعبر على تهمين الموارد المتاحة بنفس الكيفية، الأمر الذي يوضح عدم فعالية السياسات المتعاقبة الخاصة بتنمية الجنوب، فرغم ما تمنحه الحكومة من إمتيازات جبائية عند إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب إلا أنها خلال السداسي الأول من 2013 لم تساهم سوى بإنشاء 1799 مؤسسة، في مقابل أنه تم إنشاء حوالي 12573 مؤسسة في شمال البلاد كما هو موضح في الشكل الموالي.

شكل رقم 50: إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات

(السداسي الأول 2013)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Ministère du développement industriel et de la promotion de l'investissement, (2013): Bulletin d'information statistique de la PME (N° 23), Algérie, www.mdipi.gov.dz, Consulté le 02/03/2014.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مؤشرات الاقتصاد الكلي

كان لسياسات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي اعتمدتها الجزائر دورا كبيرا في تطور هذا القطاع وزيادة مساهمته في متغيرات الاقتصاد الكلي الوطني، وهذا ما سيتم توضيحه من خلال هذا المطلب.

1. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم الروافد المولدة للشغل والمستوعبة للطاقات المعطلة فهي تساهم بنسبة 56% من اليد العاملة، وبذلك أصبحت تحتل مكانة هامة في مجال التشغيل والقضاء على البطالة التي تعد من بين أهم المشاكل الاجتماعية التي تسعى السلطات العمومية إلى

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

إيجاد حلول مناسبة لها منذ حصولها على الاستقلال، والشكل التالي يبين تطور مساهمة هذه المؤسسات في توفير مناصب شغل خلال الفترة 2004-2013.

شكل رقم 51: تطور عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
(2013 - 2004)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالسنوات من 2004 إلى 2013، (من العدد 6 إلى العدد 23)، من الموقع الإلكتروني www.mdipi.gov.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014/03/02.

- بيانات سنة 2013 خاصة بالسداسي الأول.

ما يلاحظ من خلال الشكل هو أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل تزداد بشكل مستمر من سنة إلى أخرى، أي بعدما وفرت 838504 منصب شغل سنة 2004 تجاوزت الضعف بتوفير 1915495 منصب شغل نهاية السدس الأول من سنة 2013، الأمر الذي ساهم في تخفيض معدلات البطالة حيث وصلت إلى 9.8% عام 2013 بعد أن كانت تفوق حدود 25% في فترة التسعينيات،⁽¹⁾ فبذلك تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية في تدنية الضغط الاجتماعي الذي تواجهه الحكومة، فهي تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بزيادة التشغيل وتخفيض مستوى الفقر، كما تعتبر مركزا لاستيعاب اليد العاملة نظرا لاعتمادها على قلة رؤوس الأموال وكثافة اليد العاملة.

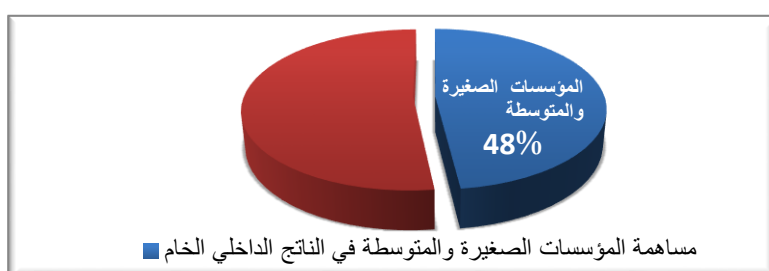
⁽¹⁾ بيانات البنك الدولي، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2014/11/24، متاحة على الموقع الإلكتروني <http://data.worldbank.org/indicator>

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام

لقد صاحب نمو تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر زيادة أهميتها من خلال الدور الذي تقوم به كمحرك أساسي في الاقتصاد وهذا ما جعلها تساهم بنسبة هامة في الناتج الداخلي الخام والتي وصلت إلى 48 %⁽¹⁾ سنة 2011 حسب تصريحات السيد عموري براهيتي المدير العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم 52: نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام سنة 2011



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- عموري براهيتي، (2012): واقع وآفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى العربي السادس للصناعات الصغيرة المنعقد من 24 إلى 26 أبريل 2012، تونس، ص6.

والجدول الموالي يوضح توزيع الناتج الداخلي الخام حسب قطاعات النشاط سنة 2012.

جدول رقم 45 : توزيع الناتج الداخلي الخام حسب قطاعات النشاط سنة 2012

النسبة (%)	القيمة (مليار دينار جزائري)	القطاعات
32,88	5208,40	قطاع المحروقات
8,97	1421,70	الزراعة
4,60	728,60	الصناعة خارج المحروقات
9,34	1479,40	بناء وأشغال عمومية
37,07	5873,1	خدمات
7,14	1131,80	حقوق ورسوم على الواردات
100	15843,00	الناتج الداخلي الخام

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- La Banque d'Algérie, (2013) : Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2012, Algérie, P173.

حسب بيانات بنك الجزائر يتضح أنه شهد كل من قطاع الزراعة والصناعة معدلات مساهمة

متدنية لا ترقى إلى المستوى المطلوب حيث قدرت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام

⁽¹⁾ عموري براهيتي، (2012): واقع وآفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى العربي السادس للصناعات الصغيرة المنعقد من 24 إلى 26 أبريل 2012، تونس، ص6.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

بنسبة 4.6% سنة 2012 بعد أن كانت تقدر بـ5.7% سنة 2009 وهذا ما يدل على انخفاض مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الناتج الداخلي الخام بالرغم من الجهود المبذولة لتنمية هذه المؤسسات، كما تظل مساهمة الزراعة في الناتج الداخلي الخام متدنية عند حدود 8% بالمتوسط خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2012،⁽¹⁾ وهذا ما يؤكد عدم تفضيل المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة للقطاعات المنتجة واتجاهها نحو القطاعات الغير منتجة مثل قطاع الخدمات الذي يساهم بنسبة 37% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012. وقدرت مساهمة كل من قطاع الزراعة والصناعة والخدمات بالإضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية بحوالي 60% من الناتج الداخلي الخام في مقابل 33% لقطاع المحروقات سنة 2012، الأمر الذي يدل على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة تقل عن 60% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012.

وتُظهر الإحصائيات السابقة لتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أن القطاع الخاص هو الممثل الرئيسي لهذه المؤسسات، حيث 99.93% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات خاصة، على عكس القطاع العام الذي يظهر كممثل للمؤسسات الكبرى، لذا فإن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني يمكن التعبير عنها من خلال مساهمة القطاع الخاص، والجدول الموالي يعرض تطور مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات من سنة 2006 إلى 2011.

جدول رقم 46: تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني (2006-2011)

المجموع	نسبة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام	نسبة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام	الطابع القانوني
3444.11	2740.06	704.05	القيمة (مليار دج)
100	79.56	20.44	النسبة %
3903.63	3153.77	749.86	القيمة (مليار دج)
100	80.8	19.2	النسبة %
4334.99	3574.07	760.92	القيمة (مليار دج)
100	82.45	17.55	النسبة %
4978.82	4162.02	816.80	القيمة (مليار دج)
100	83.59	16.41	النسبة %

⁽¹⁾ La Banque d'Algérie, (2013) : Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2012, Algérie, P173.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

2010	القيمة (مليار دج)	827.53	4681.68	5509.21
	النسبة	15.02	84.98	100
2011	القيمة (مليار دج)	923.43	5137.46	6060.8
	النسبة %	15.23	84.77	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالسنوات من 2007 إلى 2012، (من العدد 12 إلى العدد 22)، من الموقع الإلكتروني www.mdipi.gov.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014/03/02.

نلاحظ من خلال الجدول أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات من سنة 2006 إلى 2010 يفوق نسبة 80%، وهو ما يعكس زيادة أهمية القطاع الخاص بمؤسساته الصغيرة والمتوسطة في رفع الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، وهو في تزايد مستمر من سنة لأخرى حيث انتقل من 2740.06 مليار دينار جزائري سنة 2006 إلى 5137.46 مليار دينار جزائري سنة 2011، بينما يلاحظ العكس بالنسبة للقطاع العام حيث انخفضت مساهمته في الناتج الداخلي الخام من 20.44% سنة 2006 إلى 15.23% سنة 2011، وترجع زيادة مساهمة القطاع الخاص إلى اتجاه الجزائر نحو المزيد من الانفتاح والتحرر الاقتصادي وتطبيق ميكانيزمات اقتصاد السوق، وفتح باب الاستثمار أمام الخواص والأجانب، بالإضافة لذلك زيادة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي أصبحت تعتبر ضمن الإستراتيجيات الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية.

3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا رياديا في خلق وتحقيق القيمة المضافة من أجل ديمومة وظائفها، والجدول التالي يسمح لنا بمعرفة تطور مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة من سنة 2007 إلى سنة 2011.

جدول رقم 47: تطور القيمة المضافة حسب الطابع القانوني وقطاعات النشاط (2007-2011)

(القيمة بالمليار دج)

الطابع القانوني	2007		2008		2009		2010		2011	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الزراعة										
خاص	701.03	99.55	708.17	99.50	924.99	99.85	1012.11	99.7	1165.9	99.3
عام	3.16	0.45	3.58	0.5	1.38	0.15	3.08	0.30	7.80	0.66
المجموع	704.19	100	711.75	100	926.37	100	1015.19	100	1173.71	100
البناء والأشغال العمومية										
خاص	593.09	80.94	754.02	86.67	871.08	87.1	1058.16	98.73	1091.04	86.41

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

عام	139.62	19.05	115.97	13.33	128.97	12.9	13.59	1.27	171.53	13.59
المجموع	732.71	100	869.99	100	1000.05	100	1071.75	100	1262.57	100
النقل والمواصلات										
خاص	657.35	79.19	700.33	81.1	744.42	81.41	806.01	81.58	860.54	81.97
عام	172.72	20.8	163.24	18.9	169.95	18.59	182.02	18.42	189.23	18.03
المجموع	830.07	100	863.57	100	914.36	100	988.03	100	1049.77	100
خدمات المؤسسات										
خاص	56.6	78.9	62.23	74.05	77.66	78.78	96.86	79.15	109.50	79.58
عام	15.11	21.07	21.81	25.95	20.92	21.22	25.51	20.85	28.09	20.42
المجموع	71.71	100	84.04	100	98.58	100	122.37	100	137.59	100
الفندقة والإطعام										
خاص	71.12	88.07	80.87	88.7	94.8	89.9	101.36	88.61	107.60	88.61
عام	9.36	11.92	10.3	11.3	10.65	10.1	13.03	11.39	13.83	11.39
المجموع	80.75	100	91.18	100	105.45	100	114.39	100	121.43	100
الصناعات الغذائية										
خاص	127.98	84.12	139.92	85.23	161.55	86.14	169.95	86.03	199.79	86.17
عام	24.14	15.87	24.24	14.77	26	13.86	27.58	1.96	32.06	13.83
المجموع	152.13	100	164.16	100	187.55	100	197.53	100	231.85	100
صناعة الجلد										
خاص	2.08	87.39	2.2	86.94	2.25	88.33	2.29	88.42	2.34	90.04
عام	0.3	12.6	0.33	13.06	0.3	11.67	0.3	11.58	0.26	9.96
المجموع	2.38	100	2.53	100	2.55	100	2.55	100	2.60	100
التجارة والتوزيع										
خاص	776.82	93.25	935.83	93.28	1077.75	93.58	1204.02	94.10	1358.92	94.07
عام	56.18	6.74	67.37	6.72	73.88	6.42	75.45	5.90	85.71	5.93
المجموع	833	100	1003.2	100	1151.62	100	1279.47	100	1444.63	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشریات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالسنوات من 2007 إلى 2012، (من العدد 12 إلى العدد 22)، من الموقع الإلكتروني www.mdipi.gov.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014/03/02.

من خلال تتبع معطيات الجدول نجد أنها تشير إلى ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة مقارنة بمساهمة القطاع العام وهذا في مختلف فروع النشاط الاقتصادي من سنة 2007 إلى سنة 2011، والذي يمكن تفسيره بالنقل الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الخاص، والدعم الذي حظي به من طرف الدولة، وفي المقابل نجد تراجع القطاع العام بسبب عدم قدرته على مسايرة متطلبات وشروط اقتصاد السوق، وتحرير التجارة الخارجية وعولمة الاقتصاد.

وكما هو موضح في الجدول رقم 47، نلاحظ مساهمة ضعيفة للصناعة الغذائية وصناعة الجلود، مقارنة بمساهمة الأنشطة غير الإنتاجية كالخدمات والتجارة وغيرها، فنجد أن قطاع البناء والأشغال العمومية يحتل المرتبة الأولى في تحقيق القيمة المضافة سنة 2011 بـ 1262.57 مليار

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

دينار جزائري بعد أن كان سنة 2007 يحتل المرتبة الثانية بعد قطاع النقل والمواصلات، الذي تراجع ليشغل المرتبة الثالثة سنة 2011 بـ 1049.77 مليار دينار جزائري، أما المرتبة الثانية في ترتيب القطاعات لتحقيق القيمة المضافة فكانت من نصيب قطاع الفلاحة بحوالي 1173.71 مليار دينار جزائري وهذا بعد أن كانت تقدر بـ 704.19 مليار دينار جزائري سنة 2007 وهي زيادة معتبرة، وتبقى أقل القيم المحققة في القطاعات المنتجة مثل الصناعات الغذائية والجلود.

4. المساهمة في المبادلات الخارجية

إن الأهمية التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير مناصب شغل وتشجيع الاستثمار، ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام، تنعكس مباشرة على دورها في قطاع التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات، ولمتابعة تطور الميزان التجاري الجزائري ندرج الجدول الموالي:

جدول رقم 48: تطور الميزان التجاري الجزائري (2006- إلى نهاية السداسي الأول 2013)

القيمة بمليون دولار أمريكي

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
28350	46801	46453	40472	39103	39479	27439	21005	الاستيراد
35907	73981	73390	57053	43689	79298	59518	52822	التصدير
7557	27180	26937	16581	4586	39819	32079	31817	الميزان التجاري

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالسنوات من 2007 إلى 2013، (من العدد 12 إلى العدد 23)، من الموقع الإلكتروني www.mdipi.gov.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014/03/02.

- معطيات 2013 خاصة بالسداسي الأول.

سجلت التجارة الخارجية فائضا في الميزان التجاري طوال الفترة الممتدة من سنة 2006 إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2013، ويعود ذلك للزيادة المهمة والمستمرة لقطاع الصادرات الذي يعد مؤشر لتحديد الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، فقد سجلت الصادرات انخفاض كبير سنة 2009 وذلك بسبب انخفاض سعر برميل البترول، لأن المحروقات أهم الصادرات الأساسية بنسبة تقدر بـ 97.04% من القيمة الإجمالية لها، أما الصادرات خارج قطاع المحروقات فتبقى نسبتها ضئيلة بـ 2.96% من القيمة الإجمالية للصادرات في السداسي الأول من سنة 2013. أما عن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عمليات التصدير خارج قطاع المحروقات لا تزال محدودة وضعيفة وهذا لأنها تعمل بشكل أساسي في نشاطات اقتصادية غير منتجة مساهمتها محدودة جدا في خلق

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

القيمة المضافة مثل قطاع البناء والأشغال العمومية والنقل والمواصلات، كما تبين الواردات درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على الخارج، وهذه النتائج لا تعكس الطموحات المرجوة.

المطلب الثالث: مساهمة هيئات الدعم في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تترجم زيادة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الأخيرة في مختلف متغيرات الاقتصاد الوطني وخفض نسبة البطالة بتحسين محسوس لمناخ وبيئة الأعمال نتيجة دعم مختلف المؤسسات والهيئات المنجزة لهذا الغرض، وفي هذا المطلب سيتم دراسة نجاعة المؤسسات الداعمة في تأدية مهامها والأعمال المنوطة من أجلها.

1. حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

لقد برزت في الجزائر عدة هياكل وآليات تهدف إلى دعم الاستثمار والمقاولين الناشئين، أبرزها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تفعيل الاستثمار في جميع مجالات النشاط الاقتصادي، وللتعرف على الجهود المبذولة من طرف الوكالة ندرج الجدول الموالي الذي يوضح عدد المشاريع المصرح بها وقيمتها وعدد مناصب الشغل التي توفرها.

جدول رقم 49: عدد المشاريع وقيمتها ومناصب الشغل المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية

لتطوير الاستثمار (2002-2013)

السنة	عدد المشاريع الممولة	مناصب الشغل	قيمة الاستثمار (مليون دج)
2002	485	29372	98276
2003	1622	34476	395870
2004	874	24719	240889
2005	843	43597	199128
2006	2145	47748	472505
2007	4323	87983	654665
2008	6687	92005	1325064
2009	7594	68774	462679
2010	6386	64091	395292
2011	6434	128491	1335448
2012	6919	83210	776530
2013	8895	148943	1716136
المجموع	53207	853409	8072482

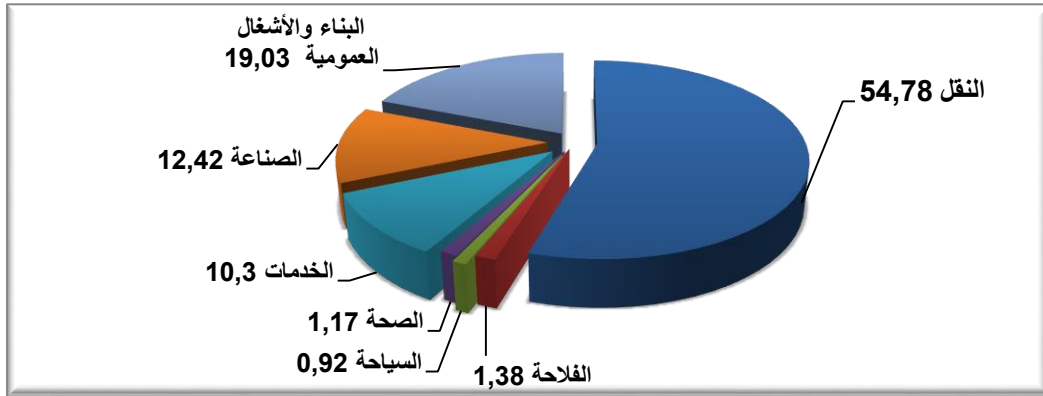
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014/10/14، <http://www.andi.dz>

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

من خلال المعطيات المدرجة ضمن الجدول رقم 49 يتضح أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لعبت دورا فعالا في دعم استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نتيجة للصلاحيات الواسعة التي منحت لها، فقد شهدت المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة منذ نشأتها إلى غاية 2013 تطور بمعدل متزايد، حيث ساهمت الوكالة في تمويل 53207 مشروع بقيمة إجمالية قدرها 8072482 مليون دينار جزائري، وهذه المشاريع مجتمعة ساهمت في توفير 853409 منصب شغل، وهذا ما يعكس الدور الفعال للوكالة، والشكل الموالي يوضح توزيع المشاريع المصرح بها حسب قطاعات النشاط من 2002 إلى نهاية 2013.

شكل رقم 53: توزيع المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب قطاعات النشاط (2002-2013)



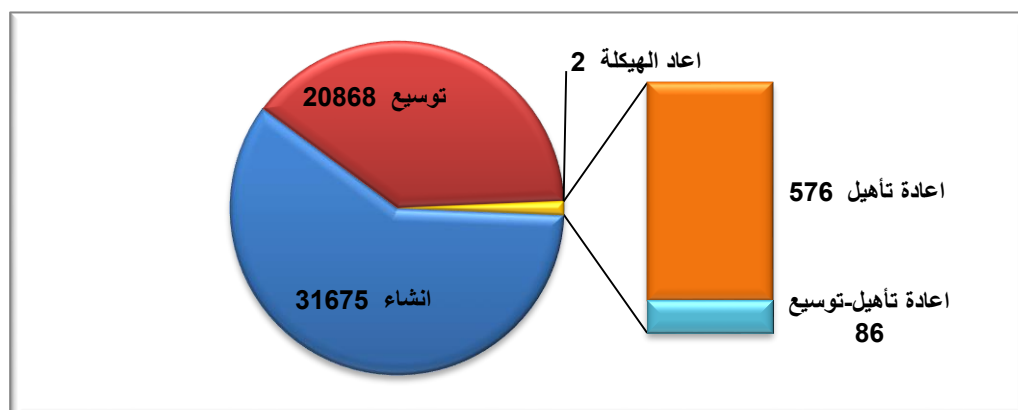
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014/10/14، <http://www.andi.dz>

من خلال الشكل البياني يتضح أن قطاع النقل يحتل الصدارة بـ 54.78% من إجمالي المشاريع المصرح بها، ويشغل 147215 شخص أي ما نسبته 17.25% من إجمالي مناصب الشغل التي توفرها المشاريع الممولة حسب آخر تصريحات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 19.03% من إجمالي المشاريع. وقد احتل قطاع الصناعة المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع الممولة وهذا يعتبر تحسن ملحوظ في الاتجاه نحو القطاع المنتج، حيث قدرت بما نسبته 12.42% من إجمالي المشاريع ويوفر هذا القطاع 31.80% من مناصب الشغل المصرح بها، وكما يظهر الشكل تراجع عدد المشاريع الممولة في قطاع الخدمات ليحتل المرتبة الرابعة، أما المشاريع المتبقية فهي نسبة ضئيلة تقدر بـ 3.47% توزع بين الفلاحة والسياحة والصحة.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

شكل رقم 54: عدد المشاريع المصرح بها حسب نوع الاستثمار (2002-2013)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014/10/14، <http://www.andi.dz>

من القراءة الأولية للشكل البياني رقم 54 يتضح أن أغلبية المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مشاريع في إطار النشأة بـ 31675 مشروع في حين تقدر المشاريع في مرحلة التوسيع بـ 39.22% أي 20868 مشروع، وهذا ما يعكس انحياز وتفضيل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتمويل مشاريع الإنشاء مع العلم أن هذه المشاريع ذات مخاطر عالية ومعرضة للفشل خاصة في السنوات الأولى.

2. حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

من خلال الجدول رقم 50 يمكن التعرف على طبيعة النشاطات وعدد المشاريع الممولة وعدد مناصب الشغل المنشأة وقيمة الاستثمارات المخصصة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

جدول رقم 50: المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب قطاعات

النشاط (إلى غاية نهاية السداسي الأول 2013)

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل	قيمة المشاريع (دينار جزائري)
خدمات	80096	193601	238327109619
نقل المسافرين	17606	41214	42693705477
صناعة تقليدية	33312	102884	81128526658
نقل البضائع	55156	96148	141724543531
الزراعة	28661	71309	85065052344
الصناعة	12541	40847	52654395493
البناء والأشغال العمومية	19469	63466	70650034465
الأعمال الحرة	5505	12922	9394488030

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

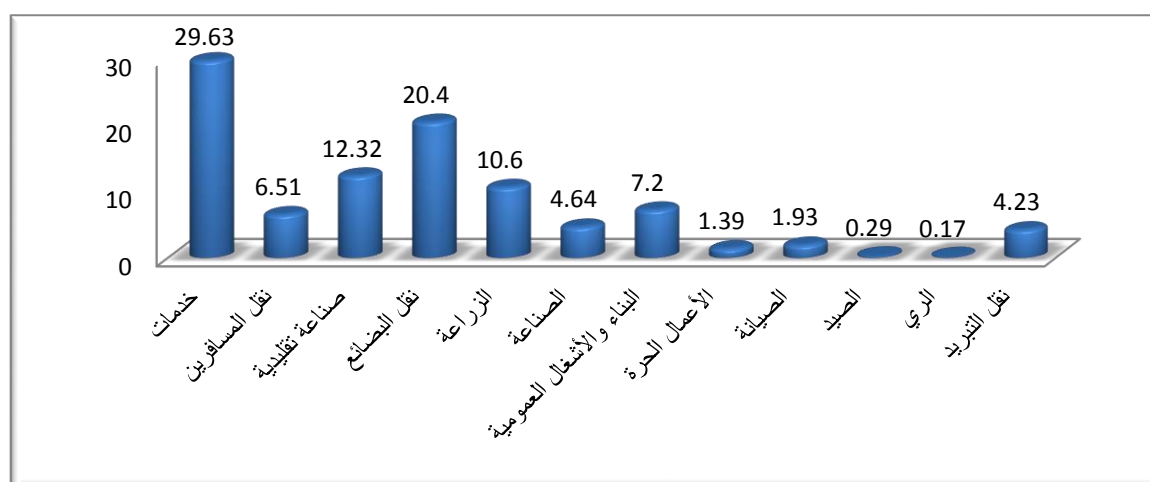
10544744125	13460	5232	الصيانة
494704809	3966	795	الصيد
2842119962	1888	475	الري والهيدروليك
27743947725	21230	11440	نقل التبريد
767714372238	660935	270288	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Ministère du développement industriel et de la promotion de l'investissement, (2013): Bulletin d'information statistique de la PME (N° 23), Algérie, www.mdipi.gov.dz, Consulté le 02/03/2014.

شكل رقم 55 : توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب

قطاعات النشاط



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Ministère du développement industriel et de la promotion de l'investissement, (2013): Bulletin d'information statistique de la PME (N° 23), Algérie, www.mdipi.gov.dz, Consulté le 02/03/2014.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 50 والشكل البياني رقم 55 الذي يبين حصيلة برامج الوكالة

الوطنية لدعم تشغيل الشباب أن قطاع الخدمات يحتل المركز الأول بنسبة تكاد تصل إلى 30% من مساهمات الوكالة في تمويل المشاريع، يليه نقل البضائع بـ 20.4% أي حوالي 55156 مشروع ممول، ثم تتبعه الصناعات التقليدية حيث بلغ عدد المشاريع الممولة 33312 مشروع بنسبة 12.30% وذلك راجع إلى طبيعة اهتمامات الوكالة المسخرة لدعم الشباب في إنشاء المؤسسات المصغرة، في حين لا يتجاوز نصيب الصناعة 4.64% بمجموع 12541 مشروع منذ بداية نشاطها، الأمر الذي يبين أن أغلب المشاريع الممولة متنسبة للقطاعات الغير منتجة.

كما يظهر الجدول رقم 50، استحدثت الوكالة منذ نشأتها إلى نهاية السداسي الأول من 2013 حوالي 660935 منصب شغل، وهو عدد معتبر لكن لا يكون هذا المجهود كافيا ما دامت القطاعات

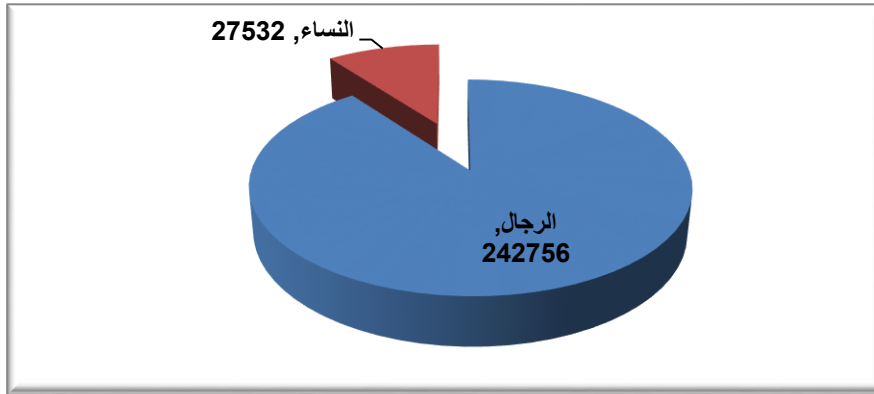
الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

الإنتاجية في آخر الترتيب والتي تعتبر من أهم القطاعات في العالم، الأمر الذي يدفعنا للتفكير في أن هدف السلطات العمومية من خلال هيئات الدعم المنشأة لمرافقة ودعم المؤسسات ليس هدف تنموي بقدر ما هو هدف اجتماعي يتمثل في توفير مناصب شغل.

عملت الدولة على وضع العديد من الإجراءات والحوافز والامتيازات لتمكين المرأة من الرفع بدورها التنموي، إلا أن مساهمتها في استحداث المؤسسات المصغرة لا تزال متواضعة، إذا ما قورنت بتلك المسجلة لدى الرجال، فمنذ نشأة الوكالة لغاية السداسي الأول من 2013 نجد أن المرأة تساهم بـ 10.18% فقط أي 27532 مشروع كما هو موضح في الشكل البياني التالي:

شكل رقم 56: توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب

الجنس (إلى غاية نهاية السداسي الأول 2013)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Ministère du développement industriel et de la promotion de l'investissement, (2013): Bulletin d'information statistique de la PME (N° 23), Algérie, www.mdipi.gov.dz, Consulté le 02/03/2014.

3. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

ساهم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في الدفع بإنجازات الاستثمارات التي تخص إنشاء المؤسسات المصغرة وتوفير مناصب شغل، وفي الجدول الموالي نبرز عدد المشاريع الممولة ومناصب الشغل من نشأة الصندوق إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2013.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

جدول رقم 51: المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب قطاعات النشاط (إلى غاية نهاية السداسي الأول 2013)

قطاعات النشاط		المشاريع الممولة		مناصب الشغل المنشأة		قيمة التمويل	
العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	القيمة (دينار جزائري)	النسبة (%)
4470	5.31	10497	6.44	14799024338.88	6.32		
3113	3.70	8289	5.08	7314259713.40	3.12		
4202	4.99	14230	8.73	13714502415.09	5.86		
169	0.20	598	0.37	1006581463.26	0.34		
5136	6.10	14763	9.06	17858456394.23	7.63		
466	0.55	1135	0.70	1087152968.77	0.46		
122	0.14	299	0.18	607172455.47	0.26		
275	0.33	592	0.36	727583302.25	0.31		
16260	19.32	34947	21.44	55240464955.81	23.60		
39283	46.67	61324	37.62	97908032816.19	41.83		
10668	12.68	16349	10.03	23807794395.90	10.17		
84164	100	163023	100	234071025219.25	100		

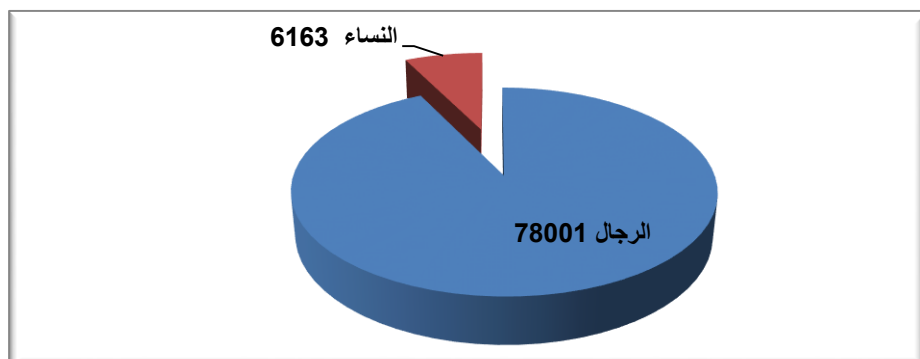
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Ministère du développement industriel et de la promotion de l'investissement, (2013): Bulletin d'information statistique de la PME (N° 23), Algérie, www.mdipi.gov.dz, Consulté le 02/03/2014.

من واقع معطيات الجدول رقم 51 نلاحظ أن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ساهم في تمويل 84164 مشروع يحتل فيها نقل البضائع الأولوية بـ 39283 مشروع، أي تقريبا يصل إلى نصف عدد المشاريع الممولة بما نسبته 46.67% يليه قطاع الخدمات بنسبة 19.32% من المشاريع الممولة، أما الصناعة فتحتل نسبة منخفضة تقدر بـ 6.10% الأمر الذي يؤكد توجه الصندوق لتمويل المؤسسات التابعة للقطاعات الغير منتجة. وساهمت المشاريع الممولة بتوفير 136023 منصب شغل منذ نشأتها إلى نهاية السداسي الأول 2013، ومن مجمل المشاريع الممولة تقدر مساهمة النساء في استحداث المؤسسات بـ 6163 مؤسسة أي ما نسبته 7% والتي تعد ضعيفة مقارنة بمبادرة الرجال في إنشاء المؤسسات بما يقدر بـ 93% من مجمل المشاريع الممولة من طرف الصندوق والشكل التالي يوضح ذلك.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

شكل رقم 57: توزيع المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب الجنس (إلى غاية السداسي الأول 2013)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Ministère du développement industriel et de la promotion de l'investissement, (2013) : Bulletin d'information statistique de la PME (N° 23), Algérie, www.mdipi.gov.dz, Consulté le 02/03/2014.

4. حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتقديم صيغتين للتمويل هما التمويل بهدف اقتناء المواد الأولية والتمويل الثلاثي بتدخل البنك في تمويل المشروع مع مساهمة الوكالة وصاحب المشروع.

جدول رقم 52: القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب نوع

التمويل (إلى غاية نهاية السداسي الأول 2013)

نوع التمويل	عدد القروض الممنوحة	مناصب الشغل المنشأة
تمويل شراء المواد الأولية	471030	706545
التمويل الثلاثي (الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة والبنك وصاحب المشروع)	33932	50898
المجموع	504962	757443

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Ministère du développement industriel et de la promotion de l'investissement, (2013) : Bulletin d'information statistique de la PME (N° 23), Algérie, www.mdipi.gov.dz, Consulté le 02/03/2014.

فحسب معطيات الجدول نجد أن العدد الإجمالي للقروض الممنوحة منذ نشأة الوكالة لغاية

السداسي الأول من سنة 2013 بلغ 504962 قرض، حيث يحتل تمويل اقتناء المواد الأولية الغالبية

العظمى بنسبة 93.28% من القروض الممنوحة وبذلك يوفر حوالي 706545 منصب شغل، أما

التمويل الثلاثي بمساهمة البنك فهو لم يتجاوز 6.72% أي تم منح حوالي 33932 قرض.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

والجدول الموالي يوضح توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب مختلف فروع النشاط الاقتصادي أين تحتل الصناعات المصغرة جدا الصدارة بحوالي 36% من إجمالي القروض الممنوحة.

جدول رقم 53: القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب

قطاعات النشاط (إلى غاية نهاية السداسي الأول 2013)

المبلغ المستأجر (دينار جزائري)	النسبة (%)	عدد القروض الممنوحة	قطاعات النشاط
3424866651.93	16.42	82917	الزراعة
7249044041.17	36.04	182010	الصناعات المصغرة جدا
2156426372.08	8.44	42612	البناء والأشغال العمومية
5791777256.28	21.11	106691	الخدمات
3169688696.99	17.94	90615	الصناعات التقليدية
44963242.85	0.04	217	التجارة
21836766534.30	100	504962	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Ministère du développement industriel et de la promotion de l'investissement, (2013): Bulletin d'information statistique de la PME (N° 23), Algérie, www.mdipi.gov.dz, Consulté le 02/03/2014.

5. نشاطات صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR

منذ نشأة الصندوق سنة 2004 وهو يعمل على ضمان القروض التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة معه، فهو بذلك يغطي الديون وفوائدها في حالة تعثر المشروعات أو فشلها، وفي الجدول الموالي نعرض الوضعية العامة للملفات المعالجة حسب نوع المشروع منذ نشأة الصندوق سنة 2004 إلى نهاية السداسي الأول 2013.

جدول رقم 54: وضعية الملفات المعالجة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة حسب نوع المشروع (2004- نهاية السداسي الأول 2013)

المجموع	التوسيع	النشأة	
930	514	416	عدد الضمانات الممنوحة
84183802862	49884787000	34299015862	الكلفة الإجمالية للمشاريع (دينار جزائري)
51651047040	32179866583	19471180457	مبلغ القروض المطلوبة
%61	%65	%57	المعدل المتوسط للتمويل المطلوب
23637959461	16001969279	7635990181	مبلغ الضمانات الممنوحة (دينار جزائري)
%46	%50	%39	المعدل المتوسط للضمان الممنوح
25417161	31132236	18355746	المبلغ المتوسط للضمان (دينار جزائري)
40265	31063	9202	عدد مناصب الشغل التي ستنشأ

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

الأثر حسب الشغل المنشأ (دينار جزائري)			
2090744	1605923	3727344	استثمار حسب الشغل
1282778	1035955	2115973	القرض حسب الشغل
587060	515146	829819	الضمان حسب الشغل

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

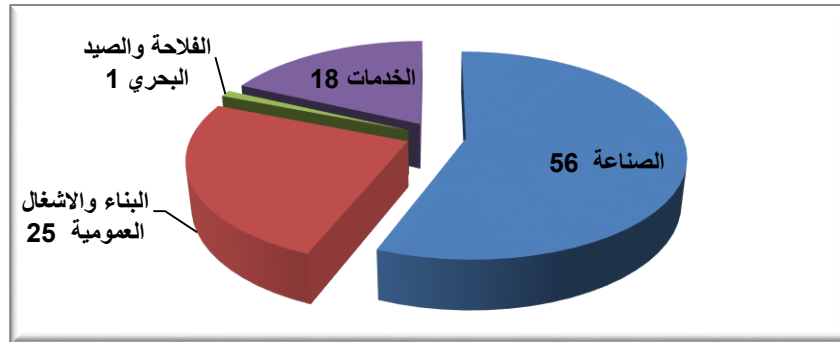
- Ministère du développement industriel et de la promotion de l'investissement, (2013): Bulletin d'information statistique de la PME (N° 23), Algérie, www.mdipi.gov.dz, Consulté le 02/03/2014.

من خلال الجدول نلاحظ أنه منذ عام 2004 إلى نهاية السداسي الأول من 2013 بلغت عدد الضمانات الممنوحة من طرف الصندوق 930 ضمانا بمبلغ إجمالي قدره 23.637 مليار دينار جزائري خصصت لمشاريع مختلفة وصلت تكلفتها الإجمالية أكثر من 84 مليار دينار جزائري تساهم في خلق 40265 منصب شغل.

تشكل المشاريع التوسعية أغلبية مشاريع الاستثمار منذ سنة 2004، بنسبة 55.26% من إجمالي المشاريع المضمونة، حيث تمكن الصندوق من ضمان 416 مشروع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشأة بمبلغ 7.635 مليار دينار جزائري، ومنحت 514 ضمانا لمشاريع صغيرة ومتوسطة في التوسع بمبلغ 16.001 مليار دينار جزائري، حصيلة الصندوق تبقى ضعيفة وبعيدة جدا عن تطلعات طالبي التمويل من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن الشيء الإيجابي هو أن أكثر من نصف هذه الضمانات موجهة لمشاريع في قطاع الصناعة بنسبة 56%، يليها قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 25%، أما الخدمات فهي تحتل المرتبة الثالثة بـ 18% من إجمالي الضمانات الممنوحة كما هو موضح في الشكل رقم 58.

شكل رقم 58: عدد الملفات المعالجة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة حسب قطاع النشاط (2004- نهاية السداسي الأول 2013)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Ministère du développement industriel et de la promotion de l'investissement, (2013): Bulletin d'information statistique de la PME (N° 23), Algérie, www.mdipi.gov.dz, Consulté le 02/03/2014.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

6. حصيلة صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنشئ صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁽¹⁾ (CGCI-PME) بناء على مبادرة من الحكومة لدعم إنشاء وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل الحصول على الائتمان البنكي، ويقوم الصندوق بتقديم الضمانات اللازمة لتغطية كافة المخاطر المرتبطة بقروض الاستثمارات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتساهم الخزينة العمومية في رأس مال الصندوق بنسبة 60%،⁽²⁾ وذلك لتعزيز قدرة الصندوق على امتصاص المخاطر الناجمة عن نشاط هذه المؤسسات الممولة من طرف البنك، والجدول الموالي يعرض الوضعية العامة للضمانات المقدمة من طرف الصندوق خلال السداسي الأول من سنة 2013.

جدول رقم 55: الوضعية العامة للضمانات المقدمة من صندوق ضمان قروض الاستثمارات

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط (السداسي الأول 2013)

قطاعات النشاط		عدد الملفات		قيمة القرض		مناصب الشغل المنشأة	
العدد	النسبة (%)	القيمة (مليون دينار جزائري)	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
149	31	4877	25	3536	3536	3536	3536
143	23	1633	8	1087	1087	1087	1087
212	34	11421	58	4014	4014	4014	4014
31	5	1037	5	443	443	443	443
41	7	802	4	476	476	476	476
621	100	19770	100	9556	100	100	9556

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Ministère du développement industriel et de la promotion de l'investissement, (2013) : Bulletin d'information statistique de la PME (N° 23), Algérie, www.mdipi.gov.dz, Consulté le 02/03/2014.

من خلال معطيات الجدول أعلاه الذي يوضح الوضعية العامة لحصيلة صندوق قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الأول من سنة 2013 نلاحظ تركز الملفات في ثلاث قطاعات مهمة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، النقل، الذين يمثلون ما يقارب 88% من المشاريع المضمونة ماليا، ومن حيث قيمة القروض المضمونة يمثل قطاع الصناعة أكثر من النصف بمعدل 58% متبوعا بقطاع البناء والأشغال العمومية بمعدل 25%. كما يلاحظ من خلال الشكل رقم 59 أن أغلب المستثمرين المستفيدين يتركزون في المناطق الجغرافية الأكثر حركية

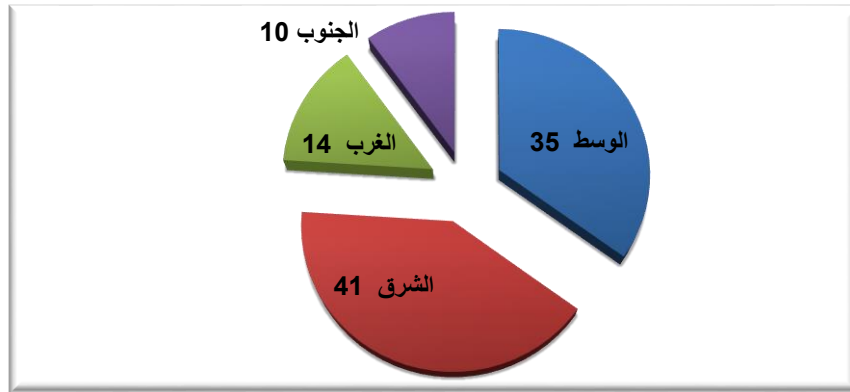
⁽¹⁾ CGCI-PME : Caisse de Garantie des Crédits d'Investissements-PME

⁽²⁾ موقع صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014/10/06، <http://www.cgci.dz>

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

اقتصاديا والتي بدورها تشجع استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهما منطقتي الشرق والوسط وذلك بنسب 41% و 35% على التوالي.

شكل رقم 59: الوضعية العامة للملفات المضمونة من صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات (السداسي الأول 2013)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Ministère du développement industriel et de la promotion de l'investissement, (2013): Bulletin d'information statistique de la PME (N° 23), Algérie, www.mdipi.gov.dz, Consulté le 02/03/2014.

من خلال ما سبق يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة هامة في النشاط الاقتصادي الوطني في ظل سياسة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر، وهذا نظرا لفشل المؤسسات العمومية الكبرى في تحقيق التنمية المنشودة، إلا أن هذا لا ينفي الواقع الصعب الذي يعيشه القطاع والمشاكل التي تعترضه في ظل المحيط الاقتصادي الحالي. فبالرغم من أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد سجل بعض من الأرقام الحسنة خلال السنوات الأخيرة إلا أنها ما تزال بعيدة عن تحقيق الأهداف المرجوة منها، وعليه من الضروري تطوير هذه المؤسسات لتجديد النسيج المؤسساتي ويمكن تحقيق ذلك بالاستناد على الدروس المستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

المبحث الرابع: الدروس المستفادة من التجارب الرائدة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

بعد عرض واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، يظهر أنه بالرغم من الدعم الذي يحظى به القطاع إلا أنه لا يزال فتياً، وذلك نظراً للمعوقات التي تعترضه، ولتجاوز هذه المعوقات يجب إتباع إستراتيجية واضحة المعالم بالاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال.

المطلب الأول: الدروس المستفادة من التجارب الرائدة

إن اكتساب الخبرة لا يأتي بالتعلم أو التجربة والخطأ فقط، وإنما يمكن تحقيقه بوسيلة أقل تكلفة، وهي التعلم من تجارب الآخرين لتفادي المشكلات التي واجهتهم، والتعرف على أخطأهم لعدم تكرارها، وهذا ما يبرز أهمية الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء على مستوى الدول أو المشروعات، لذلك نعرض نقاط قوة التجارب الرائدة قيد الدراسة واستخلاص الدروس المستفادة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1. الدول المتقدمة

1.1. التجربة اليابانية

تعتبر التجربة اليابانية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحدة من أغنى التجارب العالمية، فنهضة اليابان الصناعية قد قامت بشكل أساسي على المشروعات الصغيرة وليس كما يعتقد البعض أنها قامت على المشروعات الكبيرة والعملاقة، فقد اعتمدت عليها الدولة في إحياء الاقتصاد، وأهم ما يميز هذه التجربة هو التنظيم الشديد للهيكل المؤسسي للعمل، والدروس المستفادة من التجربة اليابانية في تطوير المؤسسات كثيرة ويأتي في مقدمتها ما يلي:

➤ الاعتماد بشكل أساسي على الدعم المباشر من الدولة، حيث يعتبر دور القطاع الخاص في دعم هذا القطاع هامشياً؛

➤ الاهتمام بالجودة وعمل الاختبارات اللازمة لتحقيق التميز وذلك هو ما يميز المنتج الياباني عن غيره من منتجات الدول الأخرى، لذا يجب أن يولي القائمين على المشروعات الصناعية موضوع الجودة كل اهتمامهم؛

➤ إنشاء مؤسسات تمويلية لتوفير التمويل والدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

- تسهيل الحصول على القروض بشروط ميسرة، وإيجاد نظام ضمان القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إعداد برامج تدريبية إدارية وفنية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بها معاهد متخصصة؛
- توفير نظام ضريبي يشجع على الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإدخال التكنولوجيات الحديثة؛
- التكامل الذي تتميز به بيئة الأعمال.

2.1. التجربة الأمريكية

انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة وطنية منذ مطلع الخمسينيات تهدف إلى دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتلعب دورا أكبر في التنمية الاقتصادية، وتشجيع أصحاب المدخرات الصغيرة على استثمارها في مختلف الأنشطة الاقتصادية لمواجهة مشكلة البطالة والوصول للتشغيل الكامل لعناصر الإنتاج ولذلك عملت على توفير المناخ الملائم لنموها، ومن أهم الخطط التي يمكن الاستفادة منها نذكر:

- إنشاء العديد من المنظمات الحكومية لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- مساهمة حاضنات الأعمال في تقديم المشورة والدعم للمؤسسات الصغيرة، إضافة لزيادة فرص النجاح عبر دعم التجارة الالكترونية؛
- رعاية مشاكل الإدارة في المؤسسات الصغيرة ومساعدتها في ميدان التصدير وتقديم المساعدات لتطوير الإنتاج؛
- منح إعفاءات ضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تنمية وتطوير المهارات الإدارية والفنية لأصحاب المؤسسات من خلال البرامج التدريبية؛
- مساعدة المؤسسات في تسويق منتجاتها وتصديرها للخارج.

3.1. التجربة الإيطالية

تعتبر إيطاليا أبرز دول الاتحاد الأوروبي التي تضم أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتميز التجربة الإيطالية بسمعة خاصة إذ تعد المؤسسات بها عبارة عن مجموعة متخصصة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغرى القائمة في منطقة جغرافية معينة، وتقوم

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

- بتصنيع منتج معين، بحيث تعمل هذه المؤسسات على أساس التعاون والتنسيق والتكامل فيما بينها، وتقسيم عملية الإنتاج إلى مراحل محددة، بحيث تكون كل مجموعة من المؤسسات مسؤولة عن واحدة من تلك المراحل، وفي ما يلي نذكر أهم السمات المميزة للتجربة الإيطالية بغية الاستفادة منها:
- عدم اعتبار المؤسسات الصغيرة كيان مستقل، ولكن جزء من مجموعة مترابطة وذات علاقات متداخلة بين بعضها البعض؛
 - وجود درجة كبيرة من التعاون والتنسيق بين المؤسسات، حيث يتم تقسيم عملية الإنتاج إلى عدد من المراحل المحددة، تكون كل مجموعة من تلك المؤسسات مسؤولة عن واحدة منها، ويتيح هذا النموذج المرونة في العمل وتقليل وقت الاستجابة والذي لا تستطيع المؤسسات الكبرى في بعض الأحيان توفيره؛
 - تتميز التجمعات الصناعية الإيطالية عن نظيراتها الأوروبية، حيث يتم في إطار المنطقة الصناعية الواحدة تصنيع كافة مكونات السلعة الواحدة، كما تشترك هذه المؤسسات في تجميع ونشر المعلومات حول التقنيات وطرق الإنتاج الجديدة والاستفادة من خدمات المرافق المشتركة؛
 - إسهام الشركات الأم في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إقامة علاقة أفقية معها؛
 - إنشاء معاهد وفروع متخصصة للتدريب بمشاركة وزارة التجارة الإيطالية، لاسيما في مناطق التجمعات الصناعية الكبرى ومهمتها إعادة التأهيل الفني وإعداد العمالة الماهرة؛
 - تتميز السياسات التي تهدف إلى تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة والديناميكية، بحيث تكون مفتوحة لأي شكل من أشكال التجمعات الصناعية التي تضمن تنافسية المنتج سواء في الداخل أو في الخارج، بالإضافة إلى ضمان الاستقرار الصناعي والاقتصادي.
- تتجه اقتصادات الدول المتقدمة نحو تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير هذا النوع من المؤسسات لما لها من نجاعة وخصائص تمكنها من المساهمة في تحقيق التنمية بفعالية لذلك على الحكومة الجزائرية التركيز أكثر على تطوير مؤسسات هذا القطاع.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

2. الدول الناشئة

1.1. التجربة الهندية

تمثل الهند نموذج يحتذى به فقد تبنت أسلوبا لإدارة الاقتصاد القومي والصناعة يقوم على التخطيط متوسط الأجل وذلك بإعدادها وتنفيذها للخطط الخمسية ولم يتوقف الأخذ بهذا الأسلوب إلا تحت وطأة ظروف قاهرة ولمدة قصيرة لم تتعد الثلاث سنوات، ومنذ الخمسينيات وفي ظل هذه الخطط الخمسية تبنت الهند إستراتيجية الإحلال محل الواردات، لكن بعد الأزمة التي تعرضت لها مع بداية التسعينيات والتي كانت نتيجة تراكمات خاطئة من الممارسات الاقتصادية غيرت من إستراتيجيتها وتبنت إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير التي حققت نتائج إيجابية وجنبت الاقتصاد الهندي التدهور الذي تعرضت له غيره من البلدان الآسيوية.

وجدت الهند في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضالتها المنشودة لتوفير فرص العمل اللازمة لمواجهة البطالة، لذا اهتمت الحكومة الهندية بوضع السياسات اللازمة لتطوير القطاع وتوفير التسهيلات في ظل التطورات العالمية وسيادة مبدأ المنافسة وآليات السوق الحرة.

وقد قامت الحكومة الهندية بدعم وتطوير مختلف المجالات وذلك بتبني برنامج موسع لزيادة القدرة على التنافس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتكون من برامج تتضمن الحاضنات الصناعية وإدارة الجودة ودعم الأنشطة في الاقتصاد الجديد ودعم التسويق، وهذا ما ساهم في نجاح الهند وبروزها كمثال يحتذى به في مجال دعم وتطوير هذا النوع من المؤسسات.

2.2. التجربة الماليزية

اعتمدت ماليزيا سياسة التركيز على التصنيع للخروج من دائرة التخلف، والتي مكنتها أن تكون دولة مصدرة للصناعات عالية التكنولوجيا بعد أن كانت تصدر مواد خام على رأسها المطاط، وبفضل هذا التوجه ارتفعت صادراتها وحققته معدلات نمو عالية.

وباعتبار أن ماليزيا حققت تجربة النمو السريع في ظل العولمة بالاستناد إلى المرجعية الوطنية نجد أبرز ما يميز هذه التجربة هو العناية الحكومية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإدماج هذه العناية في خطط التنمية وبذل جهود استثنائية لتطوير هذه المؤسسات، ومن ذلك نذكر:

➤ تحسين الجودة وزيادة فرص التصدير وتطوير القدرات التكنولوجية؛

➤ تبني حاضنات الأعمال خاصة التكنولوجية منها؛

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

- تحسين البنية الأساسية المادية وتلك الخاصة بإدارة المعلومات ومن ذلك إنشاء بوابة معلومات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعزيز قدرات هذه المؤسسات من خلال دعم التسويق والترويج والتدريب وتنمية الموارد البشرية والخدمات الاستشارية والتوعية؛
- دعم الرياديين وتنمية التكنولوجيا؛
- تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الميزانية الحكومية بمبالغ ضخمة توزعت بين قروض ميسرة ومنح وصناديق واستثمارات، بالإضافة للدعم المالي من المؤسسات المصرفية لخدمة هذه المؤسسات.

3.2. التجربة الصينية

حققت الصين تجربة رائدة ونوعية في عملية الإصلاح الاقتصادي جعلتها محط أنظار ودهشة الكثير من الدول، إذ أن الانفتاح الاقتصادي الصيني ليس ككل الإنفتاحات التي تمت في بقاع عديدة من العالم، فمن المتوقع أن تصبح الصين الأكبر اقتصاديا بحلول عام 2030. وتؤكد التجربة الصينية صحة المسار التنموي التقليدي الذي يقول بأن دورة التنمية في البلاد النامية الناجحة عادة ما تبدأ بمرحلة إتباع إستراتيجية إحلال الواردات لحين بناء قاعدة صناعية قوية نسبيا، تتبعها مرحلة النمو من خلال تشجيع الصادرات والخلاصة أن الصين قد تمكنت عبر نهج تنموي فريد أن تحقق عددا من الإنجازات التي قادت إلى تغييرات هائلة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

فقد انتهجت الحكومة الصينية إستراتيجية ناجحة استهدفت توفير كافة المساعدات الفنية والتمويلية والإدارية والتسويقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لوضعها في مجمع عنقودي وعملت على تشجيع تمويلها واستحداث صناديق متخصصة، كما ساهمت الحاضنات الصينية في إحداث تغيير ثقافي كبير، حيث قام هذا البرنامج الضخم بسد الفجوة بين الأبحاث الممولة من جانب الدولة والأبحاث التي يمولها القطاع الخاص، بالإضافة إلى تنمية حب العمل الحر والرغبة في إقامة مشاريع خاصة.

وبناء على ما سبق يتبين أن تجارب الدول الناشئة تعتبر بمثابة خبرة في مجال تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن أن تحذو حذوها الجزائر لخلق كيان متكامل ومتناسق

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

للمؤسسات الصغيرة كثيفة العمالة، خاصة وأن الأخذ بتجارب الدول التي سبقتها في هذا المجال وحققت نجاحا كبيرا يعد اتجاه صحيح لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3. الدول النامية

1.3. التجربة المصرية

اتبعت مصر سياسة اقتصادية جديدة بتبني إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير بدلا من إستراتيجية التصنيع من أجل إحلال الواردات التي كانت متبعة، كما تبنت سياسات جذب رؤوس الأموال الأجنبية، ومنح إعفاءات ضريبية وتبسيط وتسهيل إجراءات الاستثمار بالإضافة إلى عودة زيادة مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية بتبني سياسة الخصخصة، الأمر الذي أدى إلى تنامي دور القطاع الخاص في الاستثمار المحلي وتحقيق معدلات نمو إيجابية، واستطاعت مصر أن تقطع أشواطاً كبيرة في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا بفضل الإرادة السياسية والتحفيزات والمساعدات المقدمة لهذه المؤسسات في مختلف المجالات، وتظهر مقومات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر والتي يمكن الاستفادة منها كما يلي:

- الاهتمام بتحديد مصدر تمويل دائم للمساعدات والبرامج المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- مساهمة بنك التنمية الصناعية والعديد من البنوك التجارية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج التمويل الميسرة؛
- دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تفعيل دور حاضنات الأعمال؛
- تحديد المساعدات والبرامج المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتم في ضوء استقصاءات دورية وفي ظل النقاء أصحاب المؤسسات بالمولين؛
- إنشاء أول سوق في المنطقة العربية يستهدف دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.3. التجربة المغربية

في سياق دولي يتسم بالتقلبات وانعدام رؤيا واضحة حول مستقبل النمو في الاقتصاد العالمي، نجد أن المغرب يتمتع بثقة المجتمع الدولي والمنظمات المالية الدولية والمستثمرين المحليين والأجانب، وذلك أساسا بفضل نجاح الإصلاح الدستوري وتوطيد الانتقال الديمقراطي واختيار نموذج تنموي اقتصادي واجتماعي.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

يقوم النموذج الاقتصادي على دعم أسس نمو قوي وسريع ومحدث لفرص الشغل بالاعتماد على الطلب الداخلي وإحداث الظروف الضرورية التي تجعل من المغرب قاعدة للاستثمارات والصادرات، كما يركز على تأهيل الموارد البشرية وتطور آليات الضمان والتماسك الاجتماعي فضلا عن تكريس مبادئ الحوكمة الجيدة والتنمية المستدامة.

يتضح أن المغرب أولت أهمية بالغة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمتها بحاضنات الأعمال خاصة التقنية منها وهذا نظرا لقدرتها وكفاءتها على تطوير هذه المؤسسات، خصوصا القائمة على المبادرات التكنولوجية، ومساندتها لتخطي الصعوبات والعراقيل التي تواجهها في المراحل الأولى من تأسيسها.

من خلال دراسة التجارب التنموية للدول الرائدة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي منها دول متقدمة ودول ناشئة ودول نامية، يتبين أن أغلبهم اعتمدوا على التحول نحو إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير باعتبارها إحدى التحولات الاقتصادية الهامة في آليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتتوافق بدرجة كبيرة مع التحول نحو مزيد من تحرير التجارة العالمية، والتحول نحو آليات السوق والخصوصية، ونحو العولمة والحوكمة.

كما بينت التجارب قيد الدراسة أهمية وجود جهة مسئولة عن دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتولى مسؤولية تنسيق جهود كل الأطراف المعنية ووضع إستراتيجية متكاملة لتطوير القطاع، وتقييم مدى جدوى البرامج المتبناة لتنمية هذه المؤسسات كما أدركت حكومات هذه الدول أهمية اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحسين نفاذها للأسواق وزيادة قدرتها، كما يعد الابتكار أحد أهم رافعات النمو في اقتصاد هذه الدول خاصة من حيث تأثيره الإيجابي على إنتاجية عناصر الإنتاج مثل العمل ورأس المال لذا عملوا على تقوية البنية التحتية للابتكار لتحسين النفاذ إلى المعلومات وتقوية المكون المعرفي لدى المؤسسات من خلال تقديم التدريب والمشورة لرواد وأصحاب الأفكار المبتكرة.

كما أبرزت التجارب السابقة أهمية تحفيز البنوك والمؤسسات التمويلية باستخدام وسائل غير إجبارية تعتمد على آليات السوق وحثها على اعتماد نماذج إقراضية حديثة وتطوير أساليب تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين كالاعتماد على مكاتب الاستعلام الائتماني الخاصة مما له آثار إيجابية على زيادة إقراض البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما بينت التجارب أنه من المهم زيادة وعي

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

المؤسسات حول نوافذ التمويل المتاحة والمنتجات المالية وتعزيز قنوات الاتصال بين المؤسسات والبنوك، وتبين كذلك أن وجود برامج ذات كفاءة عالية لضمان الانتماء يساهم بشكل مباشر في زيادة حجم القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: الإستراتيجية المقترحة للاستفادة من التجارب الرائدة في الجزائر

إن التجارب التنموية للدول الرائدة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعطينا دروسا مهمة عن كيفية توظيف الأبعاد الاقتصادية الحضارية والثقافية في تنمية القوة الوطنية، وفي التحرك على المستوى العالمي. ولكي ننجح في الاستفادة منها، يجب أن نعي دورنا ومكانتنا، حيث أن الاعتماد الشبه الكلي للاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات يعتبر من أهم سماته فهو إذن اقتصاد ريعي، يعتمد في تمويله للبرامج الاستثمارية على المداخل الناتجة على الثروة النفطية، أي المداخل الغير ناتجة عن العمل، وحتى لا تتحول هذه الثروة من نعمة إلى نقمة، فإن على الحكومة الجزائرية فك ارتباط الاقتصاد الجزائري بالنفط، فعليها تبني إستراتيجية بعيدة المدى لتنمية الصادرات غير النفطية أي التركيز على إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، لأنها تتيح إمكانية توسيع وتنويع قاعدة الإنتاج، وبصفة خاصة انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد يعتمد في صادراته على سلعة أولية واحدة مثل النفط إلى اقتصاد متنوع في صادراته سواء صناعية أو زراعية، مما يساهم في تنويع مصادر الدخل وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

ويمكن ترجمة هذه الرؤية إلى برنامج عمل يتشكل من مجموعة من السياسات ومنها:

- تعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية التي تمتلكها الجزائر وتدارك النقائص في مجال المعرفة والتكنولوجيات الحديثة على المدى المتوسط الممتد إلى أفق 2020؛
- إعادة النظر في توجيه المخصصات المالية للبرامج الاستثمارية نحو القطاعات المنتجة؛
- وضع إستراتيجية اقتصادية واضحة المعالم تعمل على إزالة مختلف الاختلالات والعراقيل التي تقف أمام تطوير جهاز الإنتاج الوطني، وتعبئة كل قدراته وتمكينه من استغلال المزايا النسبية المتوفرة لديه؛
- تكوين وتسيير شبكة المعلومات التجارية وبنك المعطيات لخدمة جميع المعنيين بالتجارة الخارجية؛
- تخصيص نسبة من الدخل القومي للإنفاق على البحوث والتطوير في مجالات الإنتاج المختلفة مع إعادة تأهيل المراكز العلمية لتصبح قادرة على الموائمة مع الإستراتيجية المتبعة؛

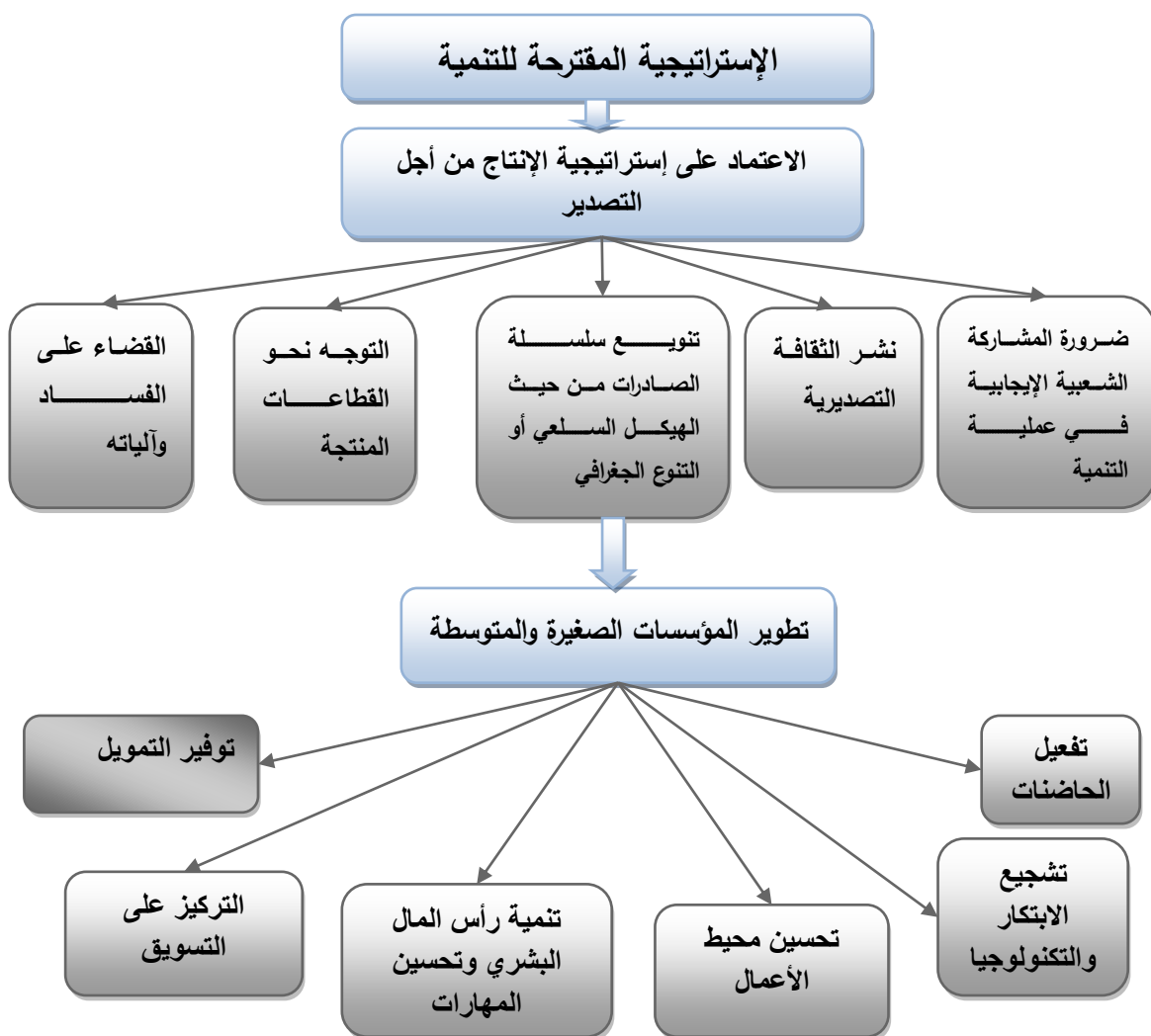
الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

➤ ترشيد النفقات العمومية والاستمرار في خوصصة المؤسسات؛

➤ دعم وتطوير القطاع الخاص وبالذات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنظر لما تحقّقه من نتائج إيجابية على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي، سواء من حيث نسب مساهمتها في التشغيل أو الناتج الداخلي الخام.

إن تبني ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يصبح منهاجاً وإستراتيجية لا بد منها، وذلك إدراكاً للدور المتميز والنوعي للمؤسسات ذات الحجم الصغير والمتوسط فقد اهتمت دولا عديدة بإقامة المؤسسات وبرامج السياسة المساندة والتي تهدف إلى خلق بيئة استثمار مشجعة، فيمكن من خلال التجارب الرائدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضع أهم مقومات ومتطلبات تطويرها في ظل إستراتيجية التنمية المقترحة في الجزائر في المخطط التالي:

شكل رقم 60: الإستراتيجية المقترحة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

ومن خلال الشكل يتبين أنه يمكن الاستفادة من التجارب الناجحة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صياغة إستراتيجية متكاملة تعتمد على تطوير العديد من المجالات التي من الممكن أن تساهم بشكل أو بآخر في تنمية وتطوير هذه المؤسسات للنهوض بالاقتصاد الجزائري، ونعرضها في ما يلي:

➤ **في مجال التمويل:** تتعدد مصادر التمويل في اليابان من البنوك التجارية، مؤسسات تمويلية حكومية، وهيئات تمويلية خاصة متخصصة إضافة إلى مؤسسات ضمان القروض المقدمة لهذه المؤسسات، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد أولت اهتماما كبيرا بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فعملت على وضع نظام تمويلي فعال، كما تتمتع بوجود نظام راسخ لضمان الائتمان والتمويل يمتد لأكثر من مائة عام عبر العديد من المؤسسات المالية التي توفر المعلومات وتتابع الملاءة المالية بما يدعم تعاملاتهم في الجهاز المصرفي، وقد كانت الولايات المتحدة سباقة في إنشاء شركات رأس مال المخاطر استجابة لاحتياجات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. أما إيطاليا فتتوفر على مؤسستين عامتين متخصصان في تقديم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبعد دراسة بعض الدول الناشئة نجد أن الهند أولت اهتمام كبير بتمويل المؤسسات عبر البنوك التجارية وبنك الهند للتنمية الصناعية والبنوك التعاونية والجهاز القومي للصناعات الصغيرة، وجهاز تنمية الصناعة الصغيرة، كما تعتمد على نظام ضمان مخاطر الائتمان لتسهيل إقراض هذه المؤسسات، أما في ماليزيا فتتعدد أشكال التمويل ومن أهمها بنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهيئة تنمية الاستثمار الماليزية، وتركز الصين على تمويل مؤسساتها من خلال صندوق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما يعتبر بنك التنمية الصناعية والصندوق الاجتماعي للتنمية من أهم الجهات المختصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر، إضافة إلى اللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال والتي تتولى منح تسهيلات مالية وقروض قصيرة وطويلة الأجل بأسعار فائدة مناسبة.

ويتضح مما سبق تنوع أشكال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بنوك وصناديق وجمعيات، كما اتضح ضرورة وجود نظام لضمان مخاطر الائتمان لنجاح الهيئة التمويلية، لذا لحل مشكلة التمويل في الجزائر وبناءا على التجارب السابقة نقترح ما يلي:

- إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يهدف إلى تسيير الحصول على التمويل لهذه المؤسسات في الجزائر؛

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

- إنشاء شركات لضمان مخاطر الائتمان تتولى ضمان إقراض المؤسسات أمام الجهات التمويلية المختلفة؛
 - إنشاء بنوك متخصصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - فتح شبابيك خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك الجزائرية العمومية؛
 - الاهتمام بالبنوك الإسلامية كأداة تمويلية قائمة على أساس المشاركة؛
 - الاهتمام بالقرض الإيجاري من الجانب التنظيمي والتشريعي، وتطويره كأداة فعالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - إحداث شركة رأسمال المخاطر تعمل في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - تطوير وتحديث النظام المصرفي الجزائري ككل؛
 - إنشاء صناديق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - فتح البورصة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **في مجال التسويق:** إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها نمطها التسويقي الذي يتلاءم مع احتياجاتها، لذا تقوم اليابان والهند بتقديم المساعدات التسويقية المختلفة بما يحقق زيادة كفاءة الأسواق الداخلية والخارجية، وتقوم كل من ماليزيا والصين بتخصيص برامج مالية لتسويق منتجات مؤسساتها والوصول إلى الأسواق، أما في الجزائر تتبنى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنشطة تسويقية بسيطة غير مخططة مسبقاً، لذلك توجد ضرورة لإنشاء شركات تسويق تساهم في دعم وتطوير مؤسساتها.
- **الحاضنات:** تعتبر تجربة الجزائر في ميدان حاضنات الأعمال لا تزال مجرد مشروع يحتاج إلى تفعيل والتجسيد الميداني، في حين التجارب الرائدة محل البحث كانت سباقة في إنشاء حاضنات الأعمال بكل أشكالها، حيث ساهمت في توفير الدعم والخدمات الإرشادية والتسهيلات المتاحة لمنتسبيها، لذا نقترح تفعيل دور هذه الحاضنات خاصة الحاضنات التقنية لرفع قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استخدام التكنولوجيا المتطورة بما ينعكس على جودة منتجاتهم وقدرتهم على المنافسة في الأسواق الدولية.
- **الابتكار والتكنولوجيا:** قامت الهند بإقامة صندوق لدعم التطوير التكنولوجي بما يرفع من الكفاءة التقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويزيد من قدرتها التنافسية، في حين قامت الصين بإنشاء صندوق الابتكار وخصصت ماليزيا برامج مالية ضخمة لتبني الابتكار والتكنولوجيا في مؤسساتها، لذا

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

نقترح إنشاء صندوق الابتكار وتطوير التكنولوجيا في الجزائر لدعم أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة على التكنولوجيا.

➤ **تنمية رأس المال البشري:** خصصت التجارب الرائدة قيد الدراسة برامج مالية لتقوية المكون المعرفي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأعطت أولوية للنهوض بالمهارات الإدارية والتنظيمية من خلال تقديم دورات تدريبية لرواد وأصحاب الأفكار المبتكرة، في حين تعتبر قضية الموارد البشرية من أهم المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات في الجزائر الأمر الذي يحتم وضع برامج تدريبية لتنمية المهارات الإدارية ومهارات العاملين في أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

➤ **تحسين بيئة الأعمال:** لقد حظيت العناقيد الصناعية باهتمام كبير من طرف دول العالم فهي تعد من الاستراتيجيات الحديثة المتبعة الهادفة لتنمية وتطوير عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومساعدتها في التغلب على المشاكل التي تعاني منها والناجمة أساسا على صغر الحجم، وفي هذا المجال برهنت التجربة الإيطالية قدرتها على تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانتهاجها إستراتيجية العناقيد الصناعية وتقديم الدعم اللازم لها وتنميتها.

لذا على الجزائر الاعتماد على العناقيد الصناعية كآلية لتعزيز تنافسية مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة، إلا أن العقار الصناعي في الجزائر يمتاز بالفوضى وسوء التسيير، والافتقار إلى الخبرة التنظيمية والإستراتيجية الفعالة، الأمر الذي يحتم مراجعة سياسة تسيير الوعاء العقاري الصناعي، وإعداد سياسة مبنية على الشفافية، بإحداث هيئات متخصصة وإدخال إجراءات لإعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط، وإنشاء صندوق ضمان خاص بالعقار، وإحداث بنك للمعلومات حول العقار المتوفر، كذلك إعداد دليل للإجراءات اللازمة للحصول على العقار الصناعي.

وبناء على ما سبق الجدول الموالي يلخص الإستراتيجية المقترحة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالاستفادة من مقومات نجاح التجارب الرائدة قيد الدراسة.

جدول رقم 56: الإستراتيجية المقترحة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المجالات	الآليات المقترحة	الهدف منها	الإجراءات التنفيذية
التمويل	➤ إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الصغيرة	-تبسيط الإجراءات والسياسات الخاصة بالحصول	- إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لقيام الصندوق.

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

- عرض الدراسة على الجهات التمويلية التي يمكنها المشاركة في تمويل الصندوق مثل الحكومة والبنوك والمؤسسات الكبرى، وجهات التمويل. - إصدار قرارات إنشاء الصندوق.	على تمويل. - الربط بين أهداف خطط التنمية والحصول على التسهيلات التمويلية.	والمتوسطة	
- إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية. - تحديد السوق الذي تستهدفه الشركات. - وضع آليات محددة لعمل الشركات.	- تسهيل إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	➔ إنشاء شركات لضمان مخاطر الائتمان	
- وضع قواعد تنظيمية خاصة لهذه البورصة. - زيادة الوعي لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمزايا التي تستفيد منها عند تسجيلها في البورصة. - القيام بدورات تحسيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تهيئتها للدخول في البورصة.	- تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها على التوسع والنمو. - العمل على إحصاء القدرات التقنية للمؤسسات من أجل تحسين استعمال الطاقة الإنتاجية.	➔ بورصة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
- تأسيس صندوق مالي مخصص لنموذج رأس مال المخاطر لتلك المؤسسات. - ضرورة الترويج لنموذج رأس مال المخاطر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القيام بحملات توعية للأطراف المعنية المحتملة. - إعداد دراسة جدوى مبدئية للمؤسسات الصغيرة تختص بوضع الأهداف الرئيسية للمشروع والربحية والعملاء والشركاء المحتملين.	تزويد أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتمويل اللازم.	➔ إنشاء شركات رأس مال المخاطر	

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

التسويق	➔ إنشاء شركات لتسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	- نشر المعلومات التسويقية لمساعدتهم على تسويق منتجات المؤسسات داخل الجزائر وخارجها. - تقديم خدمات تسويق متخصصة.	- إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية. - إعداد الدراسات اللازمة لتأسيس الشركات التسويقية. - عرض مشروع إنشاء الشركات التسويقية على المستثمرين للمساهمة في تأسيسها.
	➔ تنظيم معارض متخصصة لترويج منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	- تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	- إقامة المعارض الدائمة والموسمية محلياً وخارجياً وأيضاً المعارض المتنقلة.
الحاضنات	➔ إنشاء وتفعيل حاضنات الأعمال خاصة الحاضنات التقنية.	- دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة وتسريع نموها ونجاحها.	- تحديد موقع ومباني الحاضنة. - دراسة السوق المتاح للمؤسسات الملتحقة بها. - تحديد برامج عمل الحاضنة. - اختيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتسبة للحاضنة وفقاً لخبرة وكفاءة أصحابها، وإمكانية تكاملها مع بقية المنشآت المنتسبة.
الابتكار والتكنولوجيا	➔ إنشاء صندوق للابتكار وتطوير التكنولوجيا.	- دعم أنشطة الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. - توفير استشارات تقنية ومعلومات وخدمات لنقل تطوير المنتجات والتكنولوجيا.	- تحديد برامج عمل الصندوق. - اختيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة على التكنولوجيا.
تنمية رأس المال البشري	➔ برامج تدريبية للعاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	- تطوير مهارات العاملين في أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	- تقديم دورات في مجالات الإدارة والمحاسبة والإنتاج والتسويق بما يتلاءم مع خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. - التعاون بين مراكز الأبحاث والجامعات والهيئات الحكومية لاقتراح برامج تدريبية ومشاريع

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

ريادية حسب الاحتياجات القطاعية للاقتصاد الجزائري			
- توفير الإطار التشريعي الملائم والكفيل بتنظيم المعاملات التجارية، حقوق الملكية، العقود، القانون التجاري. - إنشاء مؤسسات مختصة بنشر المعلومات تعمل على جمع المؤسسات وتساعد على إرساء وبناء الثقة المتبادلة بينهم. - رسم السياسة الاقتصادية للدولة بهدف تنظيم العلاقات بين مكوني العناقيد الصناعية، وهذا لحماية المصالح المتضاربة داخل العنقود.	- تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز تنافسيتها.	➔ تكوين العناقيد الصناعية	تحسين بيئة الأعمال
- إحداث هيئات متخصصة وإدخال إجراءات لإعادة تأهيل المناطق الصناعية. - إنشاء صندوق ضمان خاص بالعقار. - إحداث بنك للمعلومات حول العقار المتوفر. - إعداد دليل للإجراءات اللازمة للحصول على العقار الصناعي.	- إنهاء الفوضى في توزيع واستعمال الأراضي ، وتنظيم القواعد العقارية من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	➔ تسيير العقار الصناعي	
- تحسين نوعية الخدمات بما فيها الكهرباء، النقل، الاتصالات، الأراضي الصناعية.	- تحسين الإنتاجية وتقليل التكاليف ودعم التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	➔ تحسين البنية التحتية	

المصدر: من إعداد الباحثة

خلاصة الفصل

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستفادتها من التجارب الرائدة

من خلال ما سبق يتجلى لنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نالت اهتماما كبيرا من قبل الدولة الجزائرية في إستراتيجياتها التنموية، وذلك قصد الرفع من مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ويتضح ذلك من خلال التشريعات المختلفة الهادفة إلى تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص والتشريعات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة مباشرة وأهمها القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2001، الأمر الذي انعكس على تطورها العددي، في حين تبقى نسبة مساهمتها في المؤشرات الاقتصادية العامة بسيطة لكنها تعرف تزايدا مستمرا.

وبالرغم من إنشاء العديد من المؤسسات الحكومية الداعمة لهذا القطاع وتوفير الظروف الملائمة لنشاطه تبقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعاني من العديد من العراقيل التي تحد من تطورها وسرعة انتشارها، والتي تحول دون تحقيق التميز في أدائها.

وما يلاحظ في الجزائر هو غياب سياسات وإستراتيجيات وطنية واضحة وفعالة لتنمية هذا القطاع الحساس، بالإضافة إلى انعدام وجود تناسق وتعاون بين القطاعات وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونظرا للنقائص المسجلة تم اقتراح إستراتيجية لتطوير هذا النوع من المؤسسات في الجزائر بالاعتماد على الدروس المستفادة من التجارب الرائدة قيد الدراسة وهذا بعد استخلاص عوامل نجاحها ومقومات التطوير لديها.

الخاتمة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في الاقتصاد الوطني والعالمي إذ تشكل رافدا مهما من روافد الاقتصاد، ورغم التوجه العالمي نحو التكتلات الكبرى إلا أن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة مازال قائما في الدول رغم تباعد الاتفاق على حجمها على مستوى العالم. ويتضح أنه بُذلت جهودا كبيرة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واستخدمت معايير عديدة لتحديده ولكن هناك عدة تعاريف تنطلق بشكل عام من رغبة متخذ القرار التي غالبا ما تتأثر ببيئة السياسات الاقتصادية والسياسات الرامية إلى تحقيق هدف تنموي أو اجتماعي ما. ولقد اختلفت التعاريف المطروحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى باختلاف إمكانياتها وقدرتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية، ومدى التقدم التكنولوجي السائد، ومرحلة النمو التي بلغت، بل وأنه في داخل الدولة الواحدة ذاتها يختلف تقييم حجم المشروع بحسب مرحلة النمو.

وتقوم التنمية الاقتصادية على بناء الإمكانيات التي تعمل على زيادة الدخل القومي وبالتالي زيادة نصيب دخل الفرد وهذا ما ينعكس على زيادة رفاهيته، وذلك يتحقق من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لإسهاماتها العديدة في العملية التنموية حيث تعتمد على العمالة المكثفة وتميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمشروعات الكبيرة، وتدعم هذه المؤسسات بناء القدرات الإنتاجية على كافة مستويات الاقتصاد وتسهم في إرساء أنظمة اقتصادية تتميز بالدينامية والمرونة ترتبط فيها المؤسسات الصغيرة والكبيرة، وهي تنتشر على نطاق جغرافي أوسع من المؤسسات الكبيرة، وتدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهاراتها وتساعد على تقليص الفوارق الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية.

1. نتائج الدراسة

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم كافة والهيئات الدولية والإقليمية والباحثين، في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية. فبعد دراسة التجارب الرائدة يتبين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة هي الأساس الذي يعتمد عليه قوة اقتصادها، ويظهر ذلك من خلال تزايد هذا النوع من المؤسسات وتطورها واكتساحها مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث تعمل في مجموعات مترابطة ومتكاملة، وذلك يحقق أعلى فائدة من الإمكانيات المتاحة في كل مشروع، فاحتلت هذه المؤسسات مكانة كبيرة ضمن الإستراتيجيات الاقتصادية لهذه الدول، حيث عملت على دعمها وتطويرها بوضع العديد من البرامج والسياسات وتوفير المناخ الملائم لنموها.

أما في الدول الناشئة قيد الدراسة تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً محورياً في عملية تحول اقتصادات بعض الدول إلى اقتصاد السوق حيث تعتبر أهم آليات التطور التكنولوجي من حيث قدرتها على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بشكل أسرع وبتكلفة أقل من المؤسسات الكبيرة ذات الاستثمارات العالية. حيث تمكنت بعض الدول الناشئة مثل "الهند، ماليزيا، الصين" بفضل جهودها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أن تحقق تنمية شاملة متكاملة جعلتها تحتل موقعاً متميزاً في كل المؤشرات والمقاييس مقارنة بدول العالم الأخرى.

كما تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع كفاءة تخصيص الموارد في الدولة النامية فهي تميل إلى تبني الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة مما يعكس وضع تلك الدول من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال، وكلما توسع نشاط تلك المؤسسات في الأسواق، أصبحت أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات التي تتعامل معها تعكس بصورة أفضل تكاليف الفرص البديلة مقارنة بالأسعار التي تتعامل معها المشروعات الكبيرة. وبعد دراسة تجربة كل من المغرب ومصر كنماذج ناجحة من الدول النامية يتبين أنه بالرغم من أن هذه التجارب مازالت حديثة وتحتاج لتهيئة البيئة التشريعية والقانونية والسياسية والاقتصادية الداعمة، إلا أنها قطعت أشواطاً كبيرة في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفضل الإرادة السياسية والاقتصادية لتحقيق نموذج تنموي متميز مرتكز على هذا الصنف من المؤسسات.

بعد دراسة الوضع الراهن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والوقوف على وضعها الحالي في ظل مؤشرات التنمية الاقتصادية، نجد أن الجزائر أيقنت بأهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فعملت على تدعيم هذا القطاع باعتماد مجموعة من الإجراءات والآليات التي تساهم في تهيئة المناخ الملائم لتنميته، لكن مع كل الجهود المبذولة لا تزال هذه المؤسسات تشكل قطاعاً هشاً تعترضه العديد من المشاكل والمعوقات التي من شأنها أن تقلص أو تلغي الكثير من فرص تطويره وتحول دون تحقيقه للأهداف المرجوة.

ونلاحظ أن نتائج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورت في السنوات الأخيرة بشكل ملموس ولكن تبقى دون الأهداف المسطرة، فبالرغم من عملية التأهيل والترقية مازالت هذه المؤسسات تعاني من عدة معوقات ومشاكل تحد من سيرورتها ونموها، والتي يأتي على رأسها التمويل فبالرغم من الجهود المبذولة لدعم وترقية المستوى التمويلي من خلال إنشاء مؤسسات مالية لإتاحة مصادر تمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه تبقى هذه الجهود غير كافية بالمستوى والكفاءة المطلوبة،

بالإضافة لذلك صعوبة إيجاد المكان المناسب والدائم لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب مشكل العقار، والمحيط الإداري والإعلامي غير المرن، غير أننا نرى بأن المشاكل التي يعرفها القطاع هي وليدة مشكلة تغيير الذهنيات، ذلك أن سرعة وديناميكية حركية النصوص التشريعية لم تواكبها حركية مماثلة على مستوى الأجهزة التنفيذية.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا تجاوزت المعوقات التي تعترضها بإمكانها أن تشكل الأرضية الصلبة للاقتصاد الوطني لمواجهة المؤثرات السلبية والانعكاسات مثل التضخم والأزمات حيث أن تأثر هذه المؤسسات أقل من المؤسسات الكبرى بالتقلبات الاقتصادية. لذا يعد تطوير هذا النوع من المؤسسات هو الرهان الأنسب لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، وفك ارتباط الاقتصاد الجزائري بالنفط حيث يعتبر قيام اقتصاد غير تقليدي ليس مجرد عملية اتخاذ قرارات وإجراءات تنظيمية جديدة في قطاع التجارة الخارجية والنقد الأجنبي، ولكن هو عملية تنمية طويلة المدى تتمثل في وضع إستراتيجية للتنمية تكون قادرة على إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد القومي. واتضح من خلال التجارب الرائدة أن قيام اقتصاد تصديري يكون بالاعتماد على إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير بالارتكاز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لخلق هيكل إنتاج متنوع الأنشطة ومتعدد القطاعات والفروع ويستخدم أفضل الطرق التكنولوجية.

وعليه فإن التحدي الذي يواجه المؤسسات الجزائرية، هو التحول من التوجه الداخلي في عملية التنمية، إلى التوجه الخارجي بهدف الوصول إلى مرحلة تستطيع فيها المؤسسات المنافسة في الأسواق العالمية، ويتحقق ذلك بتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن خلال عرض التجارب الرائدة لبعض الدول المتقدمة منها اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا والدول الناشئة ومنها الهند، ماليزيا والصين، والدول النامية ومنها مصر والمغرب، نجد أنه يمكن الاستفادة منهم في صياغة إستراتيجية مقترحة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أهم محاورها التمويل، التسويق، تفعيل الحاضنات، تبني الابتكار والتكنولوجيا، تنمية رأس المال البشري، وتحسين بيئة الأعمال، ويكون ذلك ببناء الإطار التنظيمي لأعمال هذه المؤسسات وتطوير عناصر الدعم الفني خاصة في مجالات التوعية والاستشارات والتسويق والتدريب. بالإضافة إلى ذلك تفعيل دور البنوك التنموية وهيئات الدعم لتوفير الاحتياجات التمويلية بالحجم والشروط الملائمة لها، والعمل على إعادة النظر في توجيه المخصصات المالية للبرامج الاستثمارية نحو تطوير وعصرنة مؤسسات هذا القطاع نظرا لما يمكن أن تحققه مستقبلا من نتائج إيجابية على مستوى

مؤشرات الاقتصاد الكلي، سواء من حيث نسب مساهمتها في التشغيل أو الناتج الداخلي الخام، وباعتبارها البديل الأمثل والأنسب الذي يمكن التعويل عليه في تحقيق هدف تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

2. الاقتراحات

إن استقراء التجارب الرائدة التي حققت تطور اقتصادي متميز صاحبه تطوير مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة، واستخلاص أهم مقومات نجاحها يساهم بدرجة كبيرة في تكوين الملامح الرئيسية لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وفي ضوء ما سبق يمكن تقديم أهم الآليات المقترحة كما يلي:

➤ تشجيع القطاعات التي يمتلك فيها الاقتصاد الوطني ميزة نسبية عالية كالصناعات الزراعية والنهوض بقطاع التصنيع لما له من أثر إيجابي كبير على أداء الاقتصاد الوطني، وتطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات باعتبار أن للصادرات دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

➤ زيادة الوعي بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوضيح دورها في التنمية الاقتصادية.

➤ يجب أن تعي الدولة أن قضية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس شأنًا خاصًا بها فقط، لأن وراء كل مؤسسات مزاحمة دولة.

➤ بناء الإطار التشريعي والتنظيمي لأعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير عناصر الدعم الفني خاصة في مجالات التوعية والاستشارات والتسويق، بالإضافة لتفعيل وتطوير دور حاضنات الأعمال وترقية المناولة من الباطن لما لها من أثر كبير على تنمية هذه المؤسسات.

➤ ضرورة تحسين بيئة الأعمال وذلك بالعمل على تبسيط إجراءات الدخول والخروج من الأسواق والضمانات الخاصة للحصول على تمويل، والمرونة في قوانين العمل لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة التشغيل.

➤ العمل على تطوير البنية التحتية بكل مكوناتها إذ تمثل أحد أبرز العناصر الداعمة لقطاعات الإنتاج من خلال تحسين الإنتاجية وتقليل التكاليف ودعم التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

➤ تفعيل دور البنوك التنموية وهيئات الدعم لتوفير الاحتياجات التمويلية بالحجم والشروط الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإصدار التشريعات اللازمة لتفعيل وسائل التمويل المستحدثة واستحداث صناديق ضمان مخاطر القروض، وشركات رأس مال المخاطر، وإنشاء مؤسسات مالية

متخصصة، بالإضافة إلى إنشاء سوق حقيقي لرؤوس الأموال للمساهمة في فتح بدائل تمويلية لهذه المؤسسات.

➤ تفعيل حاضنات الأعمال لمساندة المبادرين من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجديدة خاصة الذين يفتقرون إلى المقومات المادية والإدارية لإقامة مشروعاتهم، وتقليل العقبات والمعوقات التي تعترضهم.

➤ تنظيم المعارض المتخصصة لترويج وتسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونشر المعلومات التسويقية اللازمة لمساعدتهم على تسويق منتجاتهم داخل الجزائر وخارجها.

➤ تكوين فريق متخصص من خبراء لدراسة مجالات وإمكانيات الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

➤ تشجيع المشاريع الريادية الخاصة المبدعة، وذلك من خلال تنظيم مسابقات وملتقيات وندوات ومعارض تسعى إلى اكتشاف المواهب ورعايتها.

➤ الاحتكاك أكثر بتجارب الدول الناجحة في هذا المجال لاسيما التي تربطها شراكة مع الجزائر.

➤ ضرورة تخصيص مكافآت وجوائز لأحسن المؤسسات التي تحقق أفضل النتائج من أجل تحفيزها والرفع من مستوى أدائها.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

➡ الكتب

1. أحمد فريد مصطفى، سمير محمد السيد حسن، (2000): السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، مصر.
2. أحمد مروة، برهم نسيم، (2008): الريادة وإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات: القاهرة، مصر.
3. أحمد مصطفى مريم، حفطي إحسان، (2001): قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، مصر.
4. الأسرج حسين عبد المطلب، (2006): مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، مطابع الأهرام: القاهرة، مصر.
5. الإقداحي هشام محمود، (2009): العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، مصر.
6. البستكي نصره عبد الله، (2004): اليابان والخليج - إستراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت، لبنان.
7. البكري كامل، (1986): التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية: بيروت، لبنان.
8. السلمي علي، (2001): إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية، دار الغريب للنشر والتوزيع: القاهرة، مصر.
9. السويدي عبد الله ناصر، الشامسي شيخة سيف، (2000): معجزة شرق آسيا، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية: أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
10. الشرفات علي جدوع، (2010): التنمية الاقتصادية في العالم العربي، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان: عمان، الأردن.
11. العطية ماجدة، (2006): إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الثانية، دار الميسرة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
12. الغالبي طاهر محسن منصور، (2009): إدارة إستراتيجية منظمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، دار وائل للنشر: عمان، الأردن.

13. القاسم عبد العزيز، (2010): في الاجتماع السياسي والتنمية والاقتصاد وفقه الإصلاح، الطبعة الأولى، الشبكة العربية للأبحاث والنشر: بيروت، لبنان.
14. القاضي عبد الحميد محمد، (1979): مقدمة في التنمية والتخطيط، دار الجامعات المصرية:الإسكندرية، مصر.
15. القره داغي علي محي الدين، (2012): إستراتيجية التنمية الشاملة والسياسات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار البشائر الإسلامية: بيروت، لبنان.
16. القرشي مدحت، (2007): التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر: عمان، الأردن.
17. المبيرك وفاء، الشمري تركي، (2006): تأسيس المشروعات الصغيرة وإداراتها، الطبعة الأولى، لجنة التأليف والتعريب والنشر: جامعة الكويت، الكويت.
18. المرسي جمال الدين محمد وآخرون، (2002): التفكير الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية (منهج تطبيقي)، الدار الجامعية : الإسكندرية ، مصر.
19. النجار فايز جمعة صلاح، عبد الستار محمد العلي، (2006): الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
20. النجار فريد، (2006): الصناعات والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، مدخل رواد الأعمال، الدار الجامعية للنشر: الإسكندرية، مصر.
21. الهادي خالدي، (1996): المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار الهومة للنشر، الجزائر.
22. بخيت حيدر نعمت، (2013): سياسات الاستقرار الاقتصادي في مصر والصين والولايات المتحدة الأمريكية، دار آمنة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
23. برنوطي سعاد نائف، (2005): إدارة الأعمال الصغيرة – أبعاد الريادة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر: عمان، الأردن.
24. بن شهرة مدني، (2009): الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
25. بهلول محمد بلقاسم حسن، (1990): الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي (حالة الجزائر)، المؤسسة الوطنية للكتاب: الجزائر، الجزائر.

26. بهلول محمد بلقاسم حسن، (1999): سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
27. بوالو جان جوزيف، ترجمة صباح محمود كعدان، (2011): الاقتصاد الهندي، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب: دمشق، سوريا.
28. بوعشة مبارك وآخرون، (2009) : قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
29. بومباك كليفور، ترجمة رائد السمرة، (1989): أسس إدارة الأعمال التجارية ، مركز الكتاب الأردني: عمان، الأردن.
30. تودارو ميشال، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، (2006): التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر: الرياض، المملكة العربية السعودية.
31. جالن سنبرهول، ترجمة صليب بطرس، (1998): منشآت الأعمال الصغيرة: اتجاهات في الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، الدار الدولية للنشر والتوزيع: القاهرة، مصر.
32. جلال أمين، (2012): قصة الاقتصاد المصري، الطبعة الأولى، دار الشروق: القاهرة، مصر.
33. جلدة سليم بطرس، عبوي زيد منير، (2006): إدارة الإبداع والابتكار، دار كنوز المعرفة: عمان، الأردن.
34. جواد نبيل، (2007): إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: بيروت، لبنان.
35. حريم حسين، (2003): إدارة المنظمات (منظور كلي)، الطبعة الأولى، دار حامد: عمان، الأردن.
36. خصاونة عاكف لطفي، (2011): إدارة الإبداع والابتكار في منظمات الأعمال، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
37. خلف الفليح حسن، (2006): التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتاب الحديث: عمان، الأردن.
38. خوني رابح، حساني رقية، (2008): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة والنشر: القاهرة، مصر.

39. دوريل فير ايفلين، ترجمة صباح محمود كعدان (2010): الاقتصاد الياباني، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب: دمشق، سوريا.
40. رزق عبد الله، (2009): اقتصاديات ناشئة في العالم - نماذج تنموية لافتة، دار الغارابي: بيروت، لبنان.
41. سعيد سالم مؤيد، (2005): أساسيات الإدارة الإستراتيجية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
42. صالح صالح، (2006): المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر: القاهرة، مصر.
43. صخري عمر، (2003): اقتصاد مؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
44. صفوت عبد السلام عوض الله، (1993): اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية، دار النهضة العربية: مصر.
45. صلاح الدين عبد الباقي، (2001): قضايا إدارية معاصرة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع: الإسكندرية، مصر.
46. عباس سهيلة، (2004): القيادة الابتكارية والأداء المتميز، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر: الأردن، عمان.
47. عبد الحميد بدر الدين، (2002): المشروعات الصغيرة: الواقع والمرتجى، مركز المعلومات والأبحاث، الكويت.
48. عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، (2002): إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع: القاهرة، مصر.
49. عبد الزهرة فيصل يونس، (2002): مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر: الإسكندرية، مصر.
50. عبد المطلب عبد الحميد، (2009): اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر.
51. عبده فتحي السيد أبو سيد أحمد، (2005): الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، مصر.

52. عثمان محمد غنيم، أبو زنت ماجد احمد، (2007): التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
53. عجمية عبد العزيز، محمد محروس إسماعيل، (1988): التطور الاقتصادي في أوروبا والعالم العربي، الدار الجامعية: بيروت، لبنان.
54. عجمية محمد عبد العزيز، ناصف إيمان عطية، (2003): التنمية الاقتصادية - دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد كلية التجارة: جامعة الإسكندرية، مصر.
55. عدون ناصر دادي، (1998): اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، دار المحمدية: الجزائر، الجزائر.
56. عدون ناصر دادي، بابنات عبد الرحمن، (2008): التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدية العامة: الجزائر، الجزائر.
57. عزام محمد علي، محمود علي فاروز وإبراهيم جابر حسنين، (2013): تحليل النظم الاقتصادية العالمية، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
58. عطية عبد القادر محمد عبد القادر، (1999): اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر.
59. علوان قاسم نايف، (2005): إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات ايزو 9001، 2000، الطبعة الأولى، دار الثقافة: عمان، الأردن.
60. علي عمر أيمن، (2007): إدارة المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية: الإسكندرية، القاهرة.
61. عنبه هالة محمد لبيب، (2004): إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية-بحوث ودراسات: القاهرة، مصر.
62. كاسر نصر المنصور، جواد شوقي ناجي، (2000): إدارة المشروعات الصغيرة، دار حامد للنشر: عمان، الأردن.
63. لعويسات جمال الدين، (1986): التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968-1978، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر.
64. لوموان فرانسواز، ترجمة صباح محمود كعدان، (2010): الاقتصاد الصيني، الكتاب الشهري 82، أفاق ثقافية: دمشق، سوريا.

65. محمد عبد الفضيل، (2000): العرب والتجربة الآسيوية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان.
66. محمد محروس إسماعيل، (1992): اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، مصر.
67. محي محمد سعيد، (1999): ظاهرة العولمة، الأوهام والحقائق، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية: الإسكندرية، مصر.
68. مخيمر عبد العزيز جميل، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، (2005): دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية "بحوث ودراسات"، جمهورية مصر العربية.
69. مرسي فؤاد، (1982): التخلف والتنمية، دار الوحدة: بيروت، لبنان.
70. نجم عبود نجم، (2007): مدخل إلى إدارة العمليات، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
71. نخبة من الخبراء الاقتصاديين، (2013): دراسات حول الأنظمة الاقتصادية العالمية، دار التعليم الجامعي: الإسكندرية، مصر.
72. هوشيار معروف، (2005): دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، الطبعة الأولى، جامعة البلقاء التطبيقية، دار الصفاء للنشر: عمان، الأردن.
73. هيكل محمد، (2003): مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية: القاهرة، مصر.
74. يوسف توفيق عبد الرحيم، (2002): إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، الطبعة الأولى، صفاء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- ➔ **الدوريات والمجلات العلمية**
1. السيد أمين شلبي، (2008): الولايات المتحدة... صعود أم انحدار، مجلة السياسة الدولية، المجلد 43 (العدد 172)، مصر.
2. الشماع خليل، (2010): اهتمام الدولة بالمنشآت الصغيرة، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد التاسع عشر (العدد 03)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.

3. الصاوي عبد الحافظ، (2003): قراءة في التجربة الماليزية، مجلة الوعي الإسلامي، (العدد 451)، الكويت.
4. الكواز أحمد، (2011): لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنمويا، المعهد العربي للتخطيط، (العدد 44)، الكويت.
5. أيفيشيوسستروس بيتراس، بوزمان جون، (2009): اقتصاد الهند... الدور والمستقبل في نظام عالمي جديد، سلسلة دراسات القوى الصاعدة، مركز الجزيرة للدراسات، قطر.
6. بريش السعيد، (2007): رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة حالة شركة SOFINANCE، مجلة الباحث (العدد 05)، ورقلة، الجزائر.
7. بلخضر عقبة، (2012): التطور الاقتصادي والتجارة البينية - منطقة اتحاد المغرب العربي نموذجا، بحوث اقتصادية عربية (العددان 59-60)، لبنان.
8. بوفليح نبيل، (2012): دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي والمطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، أبحاث اقتصادية وإدارية (العدد 12)، بسكرة، الجزائر.
9. بومعروف الياس، عماري عمار، (2010): من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر، مجلة الباحث (العدد 07)، ورقلة، الجزائر.
10. حاكمي بوحفص، (2009): الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، دراسة مقارنة بين الجزائر-المغرب-تونس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (العدد 07)، الشلف، الجزائر.
11. حمامي سمير، (2007): ذكاء الأعمال أسس ومفاهيم، مجلة نظم المعلومات (العدد 19)، سوريا.
12. حمدان محمد، (2013): أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (العدد 02)، ورقلة، الجزائر.
13. ديب ريده، مهنا سليمان، (2009): التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس وعشرون (العدد 01)، دمشق، سوريا.
14. سماي علي، (2010): دور الحاضنات في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أبحاث اقتصادية وإدارية (العدد 07)، بسكرة، الجزائر.

15. شادلي شوقي، (2010): أثر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في درجة تبنيها لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، مجلة الباحث (العدد 07)، ورقلة، الجزائر.
16. شطاب نادية، معيزي جزيرة، (2007): أزمة الديون الخارجية وعلاقتها باستراتيجيات التنمية- تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، مجلة الاقتصاد المعاصر (العدد 02)، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر.
17. طاقة محمد، (2001): اقتصاد السوق الاشتراكي "التجربة الصينية"، مجلة دراسات اقتصادية، (العدد 04)، بغداد، العراق.
18. عبد الرزاق فوزي، (2006): إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في ظل التحولات الراهنة، مجلة العلوم الإنسانية (العدد 26)، قسنطينة، الجزائر.
19. عماري عمار، بوسعدة سعيدة، (2004): الإبداع التكنولوجي في الجزائر واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (العدد 03)، سطيف، الجزائر.
20. غدير أحمد سليمة، (2011): تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة تقييمية لبرنامج ميد"، مجلة الباحث (العدد 09)، ورقلة، الجزائر.
21. غياط شريف، بوقوم محمد، (2009): حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - حالة الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية (العدد 06)، بسكرة، الجزائر.
22. كربالي بغداد، حمداني محمد، (2010): استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية (العدد 45).
23. لزعر علي، بوعزيز ناصر، (2009): تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأوروبية المتوسطية، أبحاث اقتصادية وإدارية (العدد 05)، بسكرة، الجزائر.
24. مثنى عبد الإله ناصر، (2000): السياسة الاقتصادية اليابانية في الصناعة والتكنولوجيا، بحوث اقتصادية عربية (العدد 19)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
25. مزريق عاشور، غربي محمد، (2005): تسيير وضمان جودة منتجات المؤسسات الصناعية الجزائرية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (العدد 02)، الشلف، الجزائر.

26. مسعي محمد، (2012): سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث(العدد10)، ورقلة، الجزائر.
 27. ميتكيس هدى، (2007): الصعود الصيني...التجليات والمحاذير، مجلة السياسة الدولية، المجلد 42 (العدد 167)، مصر.
- ➔ الرسائل الجامعية
1. أبو دلبوح وائل ناصر، (2006): أثر التمويل الخارجي وضماناته على تأسيس ونجاح المنشآت الصغيرة والمتوسطة، دراسة ميدانية للتجربة الأخيرة للقطاع الصناعي الأردني، دكتوراه فلسفة غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المملكة الأردنية الهاشمية.
 2. البياتي فارس رشيد، (2008): التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، الدنمارك.
 3. الحاج علي حليلة، (2009): إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية علوم التسيير، جامعة منتوري-قسنطينة، الجزائر.
 4. بربيش السعيد، (2004): تقييم تجربة الاقتصاد الموجه والإصلاحات الاقتصادية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية (واقع وأفاق)-حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار- عنابة، الجزائر.
 5. بلحناشي زليخة، (2007): التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري-قسنطينة، الجزائر.
 6. بن سانية عبد الرحمان، (2013): الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر.
 7. بن قطاف أحمد، (2007): أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة المبدعة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، الجزائر.

8. بن هنية مختار، (2008): استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية حالة البلدان المغاربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر.
9. بوعزيز ناصر، (2010): الشراكة الأوروبية متوسطة وتأهيل المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار- عنابة، الجزائر.
10. بوقوم محمد، (2010): نحو تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تفعيل دور التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار- عنابة، الجزائر.
11. حجاوي أحمد، (2011): إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر.
12. خالد إدريس، (2008): فعالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البورصة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر.
13. خويلد عفاف، (2009): فعالية النشاط الترويجي في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصال، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر.
14. رابح حميدة، (2011): إستراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة- دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر.
15. زايد مراد، (2006): دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

16. زرزار العياشي، (2010): الإستراتيجية التنموية في الجزائر وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار - عنابة، الجزائر.
17. زيطاري سامية، (2004): ديناميكية أسواق الأوراق المالية في البلدان الناشئة : حالة أسواق الأوراق المالية العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر، الجزائر.
18. سعدي يحي، (2007): تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري - قسنطينة، الجزائر.
19. شعيب أتشي، (2008): واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
20. شلابي عمار، (2011): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان جديد للتنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار - عنابة، الجزائر.
21. صالح عبد القادر، (2008): تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار - عنابة، الجزائر.
22. صواليلي صدر الدين، (2006): النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر، الجزائر.
23. طالبي خالد، (2011): دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة الجزائر -، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري - قسنطينة، الجزائر.
24. عبد القادر بابا، (2004): سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

25. غدير أحمد سليمة، (2007): تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة تقييمية لبرنامج ميداء-، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر.
26. قريشي محمد الصغير، (2013): واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة مجموعة من مؤسسات الجنوب الشرقي الجزائري خلال الفترة 2011-2012، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر.
27. قريشي يوسف، (2005): سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
28. قنيدرة سمية، (2010): دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة- دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر.
29. لخلف عثمان، (2004): واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها-دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
30. مالكية احميدة، (2009): محاولة تقييم أدوات التحليل الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر.
31. مرمي مراد، (2010): أهمية نظم المعلومات الإدارية كأداة للتحليل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
32. مشري محمد الناصر، (2011): دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس-سطيف، الجزائر.

33. ياسمينة زرنوح، (2006): إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

➔ الملتقيات

1. إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، (2002): أساليب جديدة لتنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مؤتمر الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى 1440هـ، مجلس الغرف التجارية الصناعية، المملكة العربية السعودية.

2. السعيدى سعدية، (2012): دور الحاضنات التكنولوجية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنعقد يومي 18 و 19 أبريل 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

3. إيهاب مقابلة، ماهر المحروق، (2007): المشروعات الصغيرة والمتوسطة: مفهومها، خصائصها، أهميتها، مقوماتها، ومعوقاتها، مؤتمر الاقتصاد السابع حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة: أداة فعالة لمواجهة الفقر المنعقد يومي 29 و 31 جويلية 2007، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بالتعاون مع مركز الملكة رانيا للدراسات الأردنية وخدمة المجتمع، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

4. بارك نعيمة، براينيس عبد القادر، (2010): متطلبات الإبداع والابتكار لتحقيق ميزة تنافسية لمنظمات الأعمال الصناعية بالإشارة إلى المؤسسات الجزائرية، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية المنعقد يومي 09 و 10 نوفمبر 2010، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

5. براق محمد، بن زاوي محمد الشريف، (2012): الهياكل المرافقة والمساعدة في سوق رأس المال المخاطر بالجزائر، الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المنعقد يومي 18 و 19 أبريل 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

6. براهيتي عموري، (2012): واقع وآفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى العربي السادس للصناعات الصغيرة، 24-26 أبريل 2012، تونس.
7. بربيش السعيد، شابي حليلة، (2012): تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية - النتائج والدروس المستفادة-، الملتقى الدولي حول المقاولة والاحتواء المالي لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة مع الإشارة لحالة الجزائر المنعقد يومي 12 و13 ديسمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.
8. بن بركة عبد الوهاب، بن تركي زينب، (2010): مساهمة الإبداع التكنولوجي في تدعيم المركز التنافسي للمنظمة، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة المنعقد 12 و13 ماي 2010، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر.
9. بن ثابت علي، فتحي مايا، (2012): ضرورة الاكتفاء الذاتي والتطور: حسب فكر مالك بن نبي، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي المنعقد يومي 03 و04 ديسمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر.
10. بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، (2006): الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية المنعقد يومي 17 و18 أبريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
11. بن عمر الأخضر، باللموشي علي، (2013): معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها، الملتقى الدولي حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المنعقد 05 و06 ماي 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر.
12. بن عيشاوي أحمد، (2012): دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل الإستراتيجية الاقتصادية: تجربة الاتحاد الأوروبي، الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المنعقد يومي 18 و 19 أبريل 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
13. بوخمخ عبد الفتاح، بومعزة سهيلة، (2010): دراسة تحليلية لتطبيق اليقظة في مؤسسة الهاتف النقال موبيليس الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي السنوي العاشر حول الريادية في مجتمع المعرفة المنعقد للمدة 26-29/4/2010، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن.
14. بودي عبد القادر، بن سفيان زهرة، (2012): المسؤولية الاجتماعية للمقاول ومؤسسته الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية المنعقد بتاريخ 14-15 فيفري 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر.
15. بوسهمين أحمد، بلحاج فراحي، (2012): إستراتيجية العناقد الصناعية كوسيلة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول المقاولات والاحتواء المالي لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة المنعقد يومي 28-29 نوفمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.
16. بوغازي فريدة، خنشول إيمان أسيا، (2008): تطبيق نظام الإدارة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة المنعقد يومي 11-12 نوفمبر 2008، جامعة 20 أوت 55، سكيكدة، الجزائر.
17. بوقوم محمد، معيزي جزيرة، (2012): إضاءات على بعض التجارب العالمية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني استراتيجيات تنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المنعقد يومي 18 و 19 أبريل 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
18. بومدين يوسف، (2012): الذكاء الاقتصادي ودوره في تقوية الميزات التنافسية لمنظمات الأعمال وفي خدمة التنمية الاقتصادية والإصلاح الإداري، الملتقى الدولي السادس حول الذكاء الاقتصادي والتنافسية المستدامة في منظمات الأعمال الحديثة المنعقد يومي 06-07

- نوفمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلی، الشلف، الجزائر.
19. تيماموي عبد المجید، بن نوي مصطفى، (2006): دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري- حالة الجزائر-، الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية المنعقد يومي 17 و 18 أبريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلی، الشلف، الجزائر.
20. جاسر عبد الرزاق النور، (2006): المنشآت الصغيرة... الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية المنعقد يومي 17 و 18 أبريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلی، الشلف، الجزائر.
21. حروفش سهام، صحراوي إيمان وبوباية ذهبية ريمة، (2008): الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة المنعقد يومي 07 و 08 أبريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
22. خلوفي عائشة، بن زيادي أسماء وأيت بارة شفيعة، (2013): تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر، ملتقى دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة 2001-2014 المنعقد يومي 11 و 12 مارس 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
23. خميلي فريد، (2012): أثر الإبداع على مصادر الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التنمية المستدامة- تجربة الاتحاد الأوروبي في مجال تشجيع PME على الإبداع، الملتقى الوطني الثاني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة المنعقد يومي 13 و 14 نوفمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

24. دادن عبد الغاني، غربي هشام،(2012): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المرافقة الوطنية إلى المرافقة الدولية، الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المنعقد يومي 18 و 19 أفريل 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
25. دحماني محمد دريوش، ناصر عبد القادر، (2006): التقنيات الحديثة كمدخل للأداء المتميز بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي الأول حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية المنعقد يومي 17-18 أفريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
26. دراجي السعيد، (2012): التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدروس المستفادة منها للجزائر، الملتقى الوطني حول إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المنعقد يومي 18 و 19 أفريل 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
27. دوبة اشرف محمد، (2006): إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية المنعقد يومي 17 و 18 أفريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
28. راتول محمد، بن داودية وهيبة، (2006): بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - الدروس المستفادة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية المنعقد يومي 17 و 18 أفريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
29. رايس مبروك، رايس عبد الحق، (2013): تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجربة الحكومة الجزائرية في مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة البطالة، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المنعقد يومي 05 و 06 ماي 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر.

30. ربحان الشريف، هوم لمياء، (2012): دور الابتكار في تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الملتقى الدولي حول المقاولة والاحتواء المالي لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة المنعقد يومي 28 و 29 نوفمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.
31. زايددي عبد السلام، زايددي أبو سفيان ومفتاح فاطمة، (2012): حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم ومرافقة المشاريع الناشئة، الملتقى الوطني حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المنعقد يومي 18 و 19 أبريل 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
32. زرزاز العياشي، (2008): دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة المنعقد يومي 11 و 12 نوفمبر 2008، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر.
33. سحنون جمال الدين، فاضل عبد القادر، (2006): الذكاء الاقتصادي وامن المؤسسة، الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية المنعقد يومي 17 و 18 أبريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
34. سراج وهيب، (2012): مثلث الذكاء التنافسي، التحالف الاستراتيجي، الميزة التنافسية، الملتقى الدولي السادس حول الذكاء الاقتصادي والتنافسية المستدامة في منظمات الأعمال الحديثة المنعقد يومي 06 و 07 نوفمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
35. شعباني إسماعيل، (2003): ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم، الندوة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاديات المغاربية المنعقد أيام 25 و 28 ماي 2003، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
36. شلبي نبيل محمد، (2002): نموذج مقترح لحاضنة تقنية بالمملكة العربية السعودية، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتتميتها المنعقدة يومي 08-09 أكتوبر 2002، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، المملكة العربية السعودية.

37. ضلوش كمال، كياس عبد الرشيد، (2011): قراءة سوسيواقتصادية للتجربة المالية في القضاء على ظاهرة البطالة، المنتدى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة المنعقد 15 و16 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.
38. طاهر سليم، (2006): إستراتيجية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في تنمية وتطوير المناولة الصناعية، المؤتمر والمعرض العربي الأول للمناولة الصناعية المنعقد أيام 12 و15 /09/2006، الجزائر.
39. عازب الشيخ احمد، غربي العيد، (2013): دعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفق مدخل إدارة الجودة الشاملة، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المنعقد يومي 05 و06 ماي 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر.
40. علة مراد، (2012): الفكر الإستراتيجي والذكاء الاقتصادي: مقارنة مفاهيمية، الملتقى الدولي السادس حول الذكاء الاقتصادي والتنافسية المستدامة في منظمات الأعمال الحديثة المنعقد يومي 06 و07 نوفمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
41. عياش قويدر، (2006): إدارة الجودة الشاملة كأسلوب لتحقيق تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية المنعقد يومي 17 و18 أبريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
42. فريحة ليندة، عزوزي خديجة، (2013): التجربة الإيطالية في مجال دعم العناقيد الصناعية، الملتقى الوطني دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم تنافسياتها محليا ودوليا المنعقد يومي 29 و30 ماي 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر.
43. قروش عيسى، زاوش رضا، (2011): دور هيئات الدعم والمراقبة في تأهيل وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية

- المنعقدة أيام 05/04/03 ماي 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
44. لعمارة جمال، علاوي مالك، (2007): أثر استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال على تسيير الموارد البشرية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول أثر الانكسار الرقمي شمال جنوب على تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنعقد يومي 29 و 28 أفريل 2007، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
45. محمود محي الدين، أحمد كجوك، (2003): سياسة سعر الصرف في مصر، بحث في ندوة نظم وسياسات أسعار الصرف، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
46. مداح عرابي الحاج، (2006): التسيير الاستراتيجي وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية المنعقد يومي 17 و 18 أفريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
47. مرغاد لخضر، جلاب محمد، (2011): آليات إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ضوء الفكر المقاوالاتي، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاوالاتية المنعقدة أيام 05/04/03 ماي 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
48. نادي مفيدة، (2012): الذكاء الاقتصادي بين المفهوم والواقع - نماذج بعض الدول، الملتقى الدولي السادس حول الذكاء الاقتصادي والتنافسية المستدامة في منظمات الأعمال الحديثة المنعقد يومي 06-07 نوفمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
49. نوي فاطمة الزهراء، رايس حده، (2012): دور تأهيل المؤسسات الصغيرة في نظام الحوكمة، الملتقى الوطني حول إستراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنعقد يومي 18 و 19 أفريل 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

50. يوب آمال، سلطان كريمة، (2008): المؤشرات البيئية في قياس التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة المنعقد يومي 11 و12 نوفمبر 2008، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر.

➔ القوانين والمراسيم

1. القانون التوجيهي رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001، المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية (العدد 77)، الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001، الجزائر.

2. القانون رقم 141 الصادر سنة 2004 الخاص تنمية المنشآت الصغيرة في مصر.

3. القانون رقم 53.00 المتعلق بميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة، (2002): الجريدة الرسمية (العدد 5031)، المملكة المغربية، 19 أغسطس 2002.

4. المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 6 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002، والمتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية (العدد 74)، الصادرة بتاريخ 13 نوفمبر 2002، الجزائر.

5. المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق لـ 25 فيفري 2003، المتضمن القانون الأساسي لمشارئ المؤسسات، الجريدة الرسمية (العدد 13)، الصادرة بتاريخ 26/02/2003، الجزائر.

6. المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق لـ 25 فيفري 2003، المتضمن الطبيعة القانونية لمراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، الجريدة الرسمية (العدد 13)، الصادرة بتاريخ 26/02/2003، الجزائر.

7. المرسوم التنفيذي رقم 05-165، المؤرخ في 24 ربيع الأول 1426 هـ الموافق لـ 03/05/2005، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها، الجريدة الرسمية (العدد 32)، الصادرة بتاريخ 04/05/2005، الجزائر.

8. المرسوم التنفيذي رقم 11-103 المؤرخ في أول ربيع الثاني 1432 الموافق لـ 6 مارس 2011، الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، الجريدة الرسمية (العدد 14)، الصادرة بتاريخ 06/03/2011، الجزائر.

9. المرسوم التنفيذي رقم 190-2000 المؤرخ في 09 ربيع الثاني 1421 الموافق لـ 11 جويلية 2000، الذي يحدد صلاحيات وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية (العدد 42)، الصادرة بتاريخ 2000/07/16، الجزائر.
10. المرسوم التنفيذي رقم 96-295 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق لـ 08 سبتمبر 1996، والذي يحدد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 087-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، الجريدة الرسمية (العدد 52)، الصادرة بتاريخ 1996/09/11، الجزائر.
11. المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق لـ 08 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية (العدد 52)، الصادرة بتاريخ 1996/09/11، الجزائر.
12. المرسوم التنفيذي رقم 98-200 المؤرخ في 14 صفر عام 1419 الموافق 09 جوان 1998، المتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة الشباب ذوي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية (العدد 42)، الصادرة بتاريخ 1998/06/14، الجزائر.
13. بيان اجتماع مجلس الوزراء، (2010): برئاسة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الصادر بتاريخ 24 ماي 2010، الجزائر.

→ التقارير

1. البنك الأهلي المصري، (1980): تطور نظم أسعار الصرف في مصر 1947-1978، النشرة الاقتصادية، المجلد 33 (العدد الأول)، القاهرة، مصر.
2. التقويم السنوي للحكومة الهندية، (1960).
3. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2004): البرامج المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأعضاء في منطقة الاسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك.
4. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2002): قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في بلدان مختارة من منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك.

5. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2004): زيادة إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال التكتل والتشبيك: دراسة حالة صناعة الملابس في لبنان، الأمم المتحدة، نيويورك.
6. تقرير الأمم المتحدة، (2013): حياة كريمة للجميع-التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، 26 جويلية 2013.
7. صندوق النقد الدولي، (2014): تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.
8. صندوق النقد العربي، (2013): التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
9. منظمة العمل العربية، (2011): المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل، تقرير مؤتمر العمل العربي، الدورة الثامنة والثلاثون، القاهرة، مصر.
10. وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، (2001): إستراتيجية تنمية الصادرات المصرية، جمهورية مصر العربية.
11. وزارة الاقتصاد والمالية (2014): تقرير قطاع المؤسسات والمنشآت العامة، المملكة المغربية.
12. وزارة الاقتصاد والمالية، (2014): التقرير الاقتصادي والمالي، المملكة المغربية.
13. وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤشرات الخاصة بالسنوات من 2001 إلى 2012، الأعداد من 6 إلى 22، الجزائر.

➔ الأوراق والبحوث العلمية

1. البلبل علي أحمد، عمران محمد مصطفى وأيتن فتح الدين، (2004): التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي: حالة مصر 1974-2002، أوراق صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
2. التجربة اليابانية، مقال متاح على الموقع الإلكتروني لوزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية، <http://www.mti.gov.eg/SME/Test2.htm>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2012/11/28.

3. القرناس إبراهيم بن صالح، (2002): التجربة اليابانية في دعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، البرنامج التدريبي لمركز التعاون الياباني لمنطقة الشرق الأوسط، طوكيو أيام 21-25 جانفي 2002.
4. المنظمة العربية للتنمية الصناعية، (2005): دليل الحاضنات الصناعية، متاح على الموقع الإلكتروني <http://www.aidmo.org>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2013/11/27.
5. بدران منى فريد، (2013): لمحة عن الاقتصاد المصري، ورقة بحثية لدى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، مصر، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.gafi.gov.eg/content/AR/Macro/snapshot-novar.pdf>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014/09/12.
6. درويش أحمد يونس، التجربة المصرية في إنشاء الحاضنات، ورقة بحثية مقدمة لملتقى تنمية الموارد البشرية، صندوق تنمية الموارد البشرية، متاح على الموقع الإلكتروني: www.hrfstda.com.ws3p2.ppt، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2013/11/27.
7. عالية عبد الحميد عارف، (2008): نظرة نقدية لبرامج الإصلاح الإداري في مصر خلال حقبة التسعينيات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ورقة عمل متاحة على الموقع الإلكتروني <http://www.pidegypt.org/download/civil-conf/dr%20alia.pdf>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014/06/15.
8. عبد الغني سماح مصطفى، تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، وزارة المالية، جمهورية مصر العربية.
9. معهد البحوث والاستشارات، (2005): نحو مجتمع المعرفة - حاضنات الأعمال، دراسات معهد البحوث والاستشارات، الإصدار الثالث، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.
10. مؤسسة التمويل الدولية IFC، مجموعة البنك الدولي، (2009): دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية

➔ Books

1. Jablonski Joseph R, (1991): Implementing total quality management: an overview, First edition, Pfeiffer and company: California, USA.
2. laudon Kenneth, Laudon Jane Price, (2006): Management information systems: Managing the digital firm, Ninth edition, Prentice Hall, USA.
3. N Kumar, R Mittal, (2002): Economic development and planning, First edition, Anmol publications: New-Delhi, India.
4. Pass Cristopher, Lowes Brayonet and Davies Leslie, (1995): Dictionary of economics, Academia: Beirut, Lebanon.
5. Todaro Michael, (2000): Economic development, Seventh edition, Addison-Wesley.

➔ Reviews

1. Anderson Joseph V, (1995): Mind mapping, A tool for creative thinking horizons, Industrial and commercial training, Business horizons (volume 36).
2. Anzoategui Diego, Peria Maria Martinez and Rocha Roberto, (2010): Bank competition in the Middle East and Northern Africa region, Review of Middle East economics and finance, Volume 6(N°2).
3. Arthur Lewis.w, (1954): Economic development with unlimited Supplies of labor, Manchester school, Volume 22(N°2).
4. Beck Thorsten, Demirguc Asli and Maksimovic Vojislav, (2004): Financing patterns around the world- Are small firms different?, Journal of financial economics, Volume 89(N° 3).
5. Porter Michael, (1990): The competitive advantage of nation, Harvard business review, March-April.
6. Porter Michael, (1998): Clusters and the new economics of competition, Harvard business review, volume 76 (N°6).

➔ Reports and Laws

1. Asian Development Bank, (2013): Asia SME finance monitor.
2. Department of Statistics (2012/2013): SME annual report, Malaysia.
3. Doing Business, (2013): Smarter regulation for Small and Medium-size enterprises, The World Bank and the international finance corporation.
4. European Commission, (2013): A recovery on the horizon?, Annual report on European SMEs.

5. European Commission, (2013): SBA fact sheet, Italy.
6. Gui Liang, (2005): Policy system on promoting SME innovation & entrepreneurship in China, Torch high technology industry development centre, Ministry of science and technology, China.
7. International Finance Corporation, (2012): study on the potential of sustainable energy financing for small and medium enterprises in China, Final report.
8. International Monetary Fund, (2012): Algeria-Statistical appendix, IMF Country report No.12/21, Washington, D.C, USA.
9. Japan Statistical Association, statistics bureau, Management and Coordination Agency, (1987): Historical Statistics of Japan, Volume 04, Tokyo, Japan.
10. Japan's postwar Small and Medium Enterprise policy for promotion of corporate vitality, Jetro.
11. Law of the People's Republic of China on promotion of Small and Medium-sized Enterprises, 29 June 2002, china.
12. Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises (MSME) of India, Annual report (2012-2013).
13. Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises (MSME) of India, Annual report, (2011-2012).
14. Report of the United Nations conference on sustainable development, Rio de janeiro, 20-22 june 2012, Brazil.
15. White paper on Small and Medium Enterprises in Japan, (2012): Small and medium enterprises moving forward through adversity, Ministry of economy, Trade and industry and Japan small business research institute.
16. World Bank, (1978): Egypt: Review of the finances of the decentralized public sector, Country report N°6421, Washington D.C, USA.

➤ **Scientific researches**

1. Malhotra Mohini, Chen Yanni, Criscuolo Alberto, Qimiao Fan, Iva Ilieva Hamel and Yevgeniya Savchenko, (2006): Expanding access to finance: good practices and policies for micro, small and medium enterprises, World Bank, Washington DC, USA.
2. Takatoshi Miura, (2013): Financial policy for SMEs in Japan, Small and Medium enterprise agency, METI government of Japan.
3. Touhami Sahar, Rostem Ahmed, (2012): SMEs contribution to employment, job Creation, and growth in the Arab world, a paper

presented during the second Arab development symposium, Kuwait, June 18-19, 2012.

ثالثاً: المراجع باللغة الفرنسية

➔ **Ouvrages**

1. Allali Brahim, (2005): Vision des dirigeants et internationalisation des PME, Publibook Université : Paris, France.
2. Coggia Véronique, (2009): Intelligence économique et prise de décision dans les PME, Harmattan: Paris, France.
3. Dugeny François, (2008): Clusters mondiaux, regards croisés sur la théorie et la réalité de clusters, Institut d'aménagement et d'urbanisme de la région d'Ile de France : Paris, France.
4. Dupré Jérôme, (2002): Renseignements et entreprises, intelligence économique, espionnage industriel et sécurité juridique, La Vauzelle : Paris, France.
5. Dwidar Mohamed, (1978): Les schémas de reproduction et la méthodologie de la planification socialiste, 2ème édition, S.N.E.D : Alger, Algérie.
6. Greffe Xavier, (1984): Les PME créent-elles des emplois ?, Economica : Paris, France.
7. Kotler Philip, Dubois Bernard, (2000): Marketing management, 10ème Edition, Public-union: Paris, France.
8. Lachman Jean, (1996): Financer l'innovation des PME, Economica : Paris, France .
9. Levratto Nadine, (2009) : Les PME définition, rôle économique et politiques publiques, 1^{re} édition, Groupe De Boeck: Bruxelles Belgique.
10. Marc Raffinot, Pierre Jacquemont, (1977) : Le capitalisme de l'état Algérien, François Maspero: Paris, France.
11. Marchesny Michel, (2004): Management stratégique, Les éditions de l'ADREG :Paris, France .
12. Martre Henri, (1994) : Intelligence économique et stratégie des entreprises, La documentation française : Paris, France.
13. Migani Philippe, (1993) : Les systèmes de management, Organisation Université : Paris, France.
14. Monder Cherif (2003), Ingénierie financière et private equity, Banque Edition, France.

15. Octave G linier, Simon F, Billard J et Muller J, (2005) : D veloppement durable : pour une entreprise comp titive et responsable, 3 me  dition, ESF: Paris, France.
16. Paul de Backer, (2005): Les indicateurs financiers du d veloppement durable, Edition d'organisation : Paris, France.
17. Porter Michael, (1999): L'avantage concurrentiel, comment devancer ses concurrents et maintenir son avance, Dunod : Paris, France.
18. Rostow .W.W, (1963): Les  tapes de la croissance  conomique, Edition du seuil : Paris, France.
19. Sellami Ammar, (1985): Petite et moyenne industrie et d veloppement  conomique, Entreprise nationale du livre : Alger, Alg rie.
20. Spitezki Henri, (1995): La strat gie d'entreprise, comp titivit  et mobilit , Economica: Paris, France.
21. Tarondeau Jean Claude, (1998): Marketing, strat gie industrielle, Edition Vuibert : Paris, France.
22. Teboul James, (1990): La dynamique qualit , les  ditions d'organisation : Paris, France.
23. Tidd Joe, Bessant John et Pavitt Keith, (2006) : Management de l'innovation : int gration du changement technologique, commercial et organisationnel, De Boeck : Paris, France.

➤ **P riodiques et revues scientifiques**

1. Aliouat Boualem, (2004): Incitations strat giques et financi res de la PME-PMI (les  tapes cl s d'une START up-une analyse franco – canadienne), Revue des sciences  conomiques et de gestion (N 03), Universit  de S tif, Alg rie.
2. Amabile Serge, Laghzaoui Soulaïmane et Boudrandi St phane, (2011): Pratique de veille strat gique par les PME exportatrices, Revue management & avenir (N  44).
3. BENMESSAOUD Khadidja, (2009) : La privatisation : opportunit  pour le d veloppement des PME, La revue  conomie et management, (N 9) , Tlemcen, Alg rie.
4. Lafargue Fran ois, (2011) : Des  conomies  mergentes aux puissances  mergentes, Revue questions internationales (N 51), La documentation Fran aise.
5. Lamari Abdelhak, (2003): La mise   niveau, Revue des sciences commerciales et de gestion, L' cole de commerce (N 2), Alger, Alg rie.

6. Marchesnay Michel, (1991): La PMEM: une gestion spécifique ?, Economie rurale, (N°206).
7. Mbaloula Marcle, (2011): La problématique de l'émergence économique des pays en voie de développement, Revue Congolaise de gestion (N° 14), l'école supérieure de gestion et d'administration des entreprises du Congo, Brazzaville.
8. Merzouk Farida, (2009): PME et compétitivité en Algérie, La revue économie et management (N° 09), Tlemcen, Algérie.
9. Programmes d'appui mis en place par le gouvernement Algérien, (2006): PME-magazine (N°35), Algérie.
10. Slaouti Abdenour, (2011): Quelles stratégies pour la création et le développement des PME innovantes en Algérie, Business management review, Volume 1 (N°2).

✦ **Rapports**

1. Conseil déontologique des valeurs mobilières, (2011): Le financement des PME au Maroc, Maroc.
2. La Banque d'Algérie, (2005): Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2004, Algérie.
3. La Banque d'Algérie, (2010): Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2009, Algérie.
4. La Banque d'Algérie, (2013): Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2012, Algérie.
5. Ministère du développement industriel et de la promotion de l'investissement, (2013): Bulletin d'information statistique de la PME (N° 23), Algérie.
6. OCDE, (2013): Le financement des PME et des entrepreneurs 2012: Tableau de bord de l'OCDE.
7. Rapport final de la commission interministérielle chargée d'étudier et de formuler des mesures incitatives pour le développement de la PME et l'artisanat, (1998), Algérie.

➔ **Thèses**

1. Bouzadi-Daoud Sultana, (2008) :Développement des petites et moyennes entreprises et leur intégration aux échanges extérieurs : cas de l'Algérie, Thèse de doctorat, Paris 3, France.
2. Gaël Gueguen, (2001): Environnement et management stratégique des PME le cas du secteur internet, Thèse de doctorat, Université Montpellier 1, France.

3. Masson Hélène, (2001): Les fondements politiques de l'intelligence économique, Thèse de doctorat, Université Paris SUD XI, France.
4. Mimouni Yassine, (2012): Le développement des PME et la bonne gouvernance : cas filiale trans-canal ouest SPA unité II Relizane, Thèse magister, Faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion, Université Abou-Bakr BELKAÏD – Tlemcen, Algérie.
5. Sammut Sylvie, (1995): Contribution à la compréhension du processus de démarrage en petite entreprise, Thèse nouveau régime en sciences de gestion, Université Montpellier 1, France.

➔ **Séminaires**

1. Biardeau Sylvain, Bourcieu Stéphan et Salgado Melchior, (2003): Conséquences du volontarisme stratégique sur le développement international des PME, colloque l'entrepreneur en action: contextes et pratiques ,23 et 24 octobre 2003, Agadir, Maroc.
2. Carrier Camille, Garand Denis J, (1996): Le concept d'innovation: débats et ambiguïtés, Communication à la 5ème conférence internationale de management stratégique, 13-14-15 mai 1996, Lille, France.
3. Hamoumi Saad, (2012) : La PME Marocaine, Levier de développement économique et d'innovation rencontre des PME Ibéro - Américaines et d'Afrique du Nord, 22 octobre 2012, Madrid, Espagne.
4. kiss Alexandre, Sicault Jean- Didier, (1972): La conférence des Nations Unies sur l'environnement, 5-16 juin 1972, Stockholm, Suède.
5. Levratto Nadine, (2006): La PME objet frontière: analyse en termes de cohérence entre l'organisation interne et le marché, Communication au colloque les PME dans les sociétés contemporaines de 1880 à nos jours, 20 et 21 janvier 2006, Université de Paris 1 Panthéon/Sorbonne, France.
6. OCDE, (2004): Les TIC, le commerce électronique et les PME, 2ème Conférence de L'OCDE des ministres en charge des petites et moyennes entreprises, Promouvoir l'entrepreneuriat et les PME innovantes dans une économie mondiale: Vers une Mondialisation plus responsable et mieux partagée, 3-5 juin 2004, Turquie, Istanbul.

رابعاً: المواقع الالكترونية

1. موقع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، www.cnac.dz، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/01/11.
2. موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، <http://www.angem.dz>، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/01/11.
3. موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، <http://www.andi.dz/>، تم الاطلاع بتاريخ: 2013/11/07، وبتاريخ 2014/10/14.
4. موقع الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، <http://www.anpme.ma>، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/01/06.
5. موقع بورصة النيل، www.nilex.com.eg، تم الاطلاع بتاريخ: 2012/11/15.
6. موقع صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة <http://www.cgci.dz>، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/10/06.
7. موقع وزارة التنمية الاقتصادية الإيطالية، www.sviluppoeconomico.gov.it، تم الاطلاع بتاريخ: 2014/02/17.
8. موقع وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية، <http://www.mti.gov.eg/SME/Test2.htm>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2012/11/28.
9. BNM: Bank Negara Malaysia, <http://www.bnm.gov.my/>, Consulté le 15/04/2013.
10. ESCWA: Economic and Social Commission for Western Asia, <http://www.escwa.un.org/>, Consulté le 12/05/2013.
11. JETRO: Japan External Trade Organization, <http://www.jetro.go.jp/en/jetro/>, Consulté le 26/11/2013.
12. MIDA: Malaysian Investment Development Authority, <http://www.mida.gov.my/>, Consulté le 16/04/2013.
13. MIIT: Ministry of Industry and Information Technology, <http://www.miit.gov.cn/>, Consulté le 02/07/2014.
14. Ministère du développement industriel et de la promotion de l'investissement, www.mdipi.gov.dz, Consulté le 02/03/2014.

15. SBA: Small Business Administration <http://www.sba.gov>, Consulté le 25/09/2014.
16. SME Corporation Malaysia, <http://www.smecorp.gov.my/>, Consulté le 15/04/2013.
17. World Bank, www.worldbank.org, Consulté du 28/06/2014 au 24/11/2014.